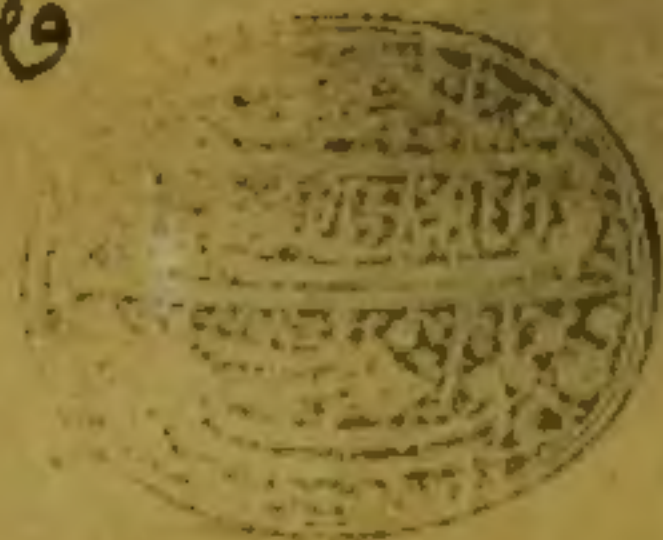


الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغا دار استعادة
الشرقية لسته زوين
ومايت والى



بذره النسخة الحكيمة والمجلة الحكيمة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات
حبيب بل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العفانية
مفتوح معافد المراد بمفتاح الكفاية جامع محسن العلم والعمل
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو اغا دار السقا الحاج بشير
وقفه للخير المريد والبر الكثير من هو على كل شئ قد ير
حرر القدر له سحا وبقا محمد امين المفسر
ما وفاق الحرم المحرمين
عموله



557

Süleymaniye - Uzunanezi

Kismi | Hacı Beşir Ağa

Yeni C... in

Eski Kay... 557

كتاب البيان

البيان هو الذي يوضح المعاني ودقائق البيان الاقرب الى العلم ان المراد
بالا لاهام في هذا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لا احتياجا ارادة
معناه العبري في اثنى القائل الخبير في قلب الغير بلا استفادة فكرية من
التي تحلف وتجاوب المقام مسائل الفهم على الحقيقة على المعنى اللغوي الذي
تذكره واما جعلها على ما يشاء هو بناء على تقرير من ان جعته كل علم
مسألة وعدة الموضوع وسائر المبادئ جزئيا منه مما يحل في الحقائق
لا سيما انه لان حقيقة العلم جميع ما يجمع منها والبناء على جواز تبدل
علم المقام حسب الزمان وتعدد حقيقة بالنظر اليه فان بعضا من المسائل
او المراد يستلزم بعد فالظان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعنى لغيره المسائل
واذا استلزم فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعنى او على تعدد حقيقة بالمعنى
الحال تعسف فلو بدقايق البيان مسائل الفهم التي من دون الشيء صادر
اي غامضا واصلة الدقة ضد الغلط وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو
والبيان لا علم المقام علم البيان الا ان يحل على حذف ما هو المضاف
في الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص
الدقايق بما يتاخر في مفتاح الفهم الاول من ان في البيان زيادة اعتبار
ليس في المقام فانه من غير المركب من المقام فكان احق باسم الدقة
منه فان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الفهم الاخر من اجيب
بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشيء يكون خارجا عن افادة البلاغة
على انه سيجي ان بعضهم يسمي البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون
دقايق البيان اشارة اليهما معا ويشار الدقايق بالنسبة الى البديع المذهب
التعليق اذ لان وجه تحسين الكلام المذكورة فيه اما بعد فانه بعد
الخطا وهو منوج الدلالة فكان فيه اعتبارا زيادة اعتبارات ليست
في المقام ويحتمل ان يراد بجنايق المقام الامور التي تارة او الغلبة التي هي القوة
الذاتية مطلقا من حق الشيء او حقيقة في بيان ما به يظهر تلك القوة
اعني المنطق المعرب عما في التعبير فان البيان في الاصل مصدر بلان الشيء

في بيان

بالبيان

في بيان

العلم

اي ظهر ولفظا اخرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسمها بيان
كاللفظ لانه يتلفظ بلفظ واحد يكون الهم حقائق المقام اشارة الى استفادة
من الدقايق الهم ودقايق البيان الى اضافة المطالبين فيناسب مفتاح البيان
اشد المناسبة ثم وجه التخصيص في الاشعار بان جعل الدقة صفة للمعاني
المختلفة بوصفها الدلالة وصفها بها من حيث دلالتها على معانيها اظهر
من جعلها صفة للمصور الذهنية من حيث هي وان جاز هو الصادك والذات
وتخصيصا بديع الابداء ورواج الاحسان الاصل في لفظا التخصيص
ما يتفرع منه ان يستعمل بالادعاء على المقصور عليه اعني ما له الحاص
فيقال خصص المال بغيره اي المال له دون غيره لكن الشائع في الاستعمال ان يقال
على المقصور اعني الخاص وهو المراد ههنا كما في قوله مع خصص بجملة من يشاء
وهذا ما يات على تعظيم معنى التمييز والافراد لكل جعل التخصيص مجازا عن التمييز
مشهورا في العرف والفرق بينهما ان اللفظ في التوجيه التام يرد الى المعنى
الواحد واما في صورة التخصيص فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد
بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كقوله لم يجمع بين الخصم
والجواز اشارة لجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وانه يعكس فان قلت
اذا كان المعنى الآخر له دل عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف
قبل انه تضمن اياه قلت لا كان مناسبة المعنى المذكور لبعونه ذكر صفة منه
على اعتباره كانه جعل في صفة والبديع جمع بوجه معنى بديعة والاباء في جمع
الاباء في جمع البديع والجارحة المخصوصة مستعمل في البنية مجازا من سلاسل
اخلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعقول وقيل شترك
بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الابداء وعلى المعنى على الالاء
يرد عليه ان اصل اليد يد وما كان على وزن فاعل لم يجمع على فاعل ثم الشائع استعمال
الاباء في النعم والاباء في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو والعلاء قال القيسية
يعكس في شعره الشعر في المعنى ان الابداء هي صفة عرفت في السمع وان كانت في الاصل
والرواج اما في راجع من الروع يعني الاثبات يقال راعى الشيء يعني اخفى او من الرعي وهو



مكتبة
دار العلوم
القاهرة

سيبويه

كاس

والا انما هو الذي

والزناوة فكانه منى على ما يدل الاحسان بالعطية والاحسانات لا تذكره من
ان الاضافه ساسه وانما يقع راجع احواله بحرفي الاسفار على انه قد ذكر الابداء
ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يقع على فاعل الاثنية اصفى
جاءت نوادر وهي فارس وفارس وما لك وما لك وما لك وما لك
فانها للعقل وجمعت على هذا الوجه والافاضة في الموصفين ببيان معنى من كافي في
قطيعة وقام فضة وافراد الاحسان رعاية المستحق مع وقوع المصدر
قول لكن بكنة نظام العالم على وفق ما اقتضت الحال الاثنيان الاحكام والحكمة
علم الاشياء على ما ينبغي عليه في نفس الامر فاعمل على وفق الصواب والبارية
والنظام في الاصل ما ينبغي به اللولوا والمراد ههنا ما ينبغي به انوار العالم والوقت من
الموافقة يقال صلوته وفق كمال اي لها بئس قدر كفايتها لا فصل فيه والى الله
الامر والاشان او الحاضر من الزمان واللام فيه يعني غناء الافاضة او عوض من
المضائق اليه اي حال العالم على اطلاق الراس من هذه الجهة اعني انفس الحكمة اما استبان
جوابا عن سؤالنا من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا صغائر الحق وتوجيه
الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمة وذلك لانها اتقن نظام حقايق المعاش
ووقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا بدل الاشغال على ما حوز به بعض النخبة
ولا يلزم كون الخلق الاول في حكم التسوقا كما سيأتي انشاء الله تعالى فتمت العطف
على الاول لكونها كالمفصلة فاقبلها ففصلت فصل الجواب عن السؤال وعلى التام
لكمال الاتصال سها مكانة لا احصا الى العاقلين لا تقتضي المغامرة المتفجرة
الى الربط لكن يحدش هذا الوجه ما سيذكر في آخر احوال مقلات العقل من الالهي
عند اصحاب التواضع تقدم السدل على العطف بالحق وهذا هو ان يحل الخلق المذكورة
صلة بعد صلة وترك العطف ليلما يشع بالتبعية الخلق بالحق اي كون كل واحد من الامم من
عليه بالاعمال **قول** وورد في الامام في طرق الانعام والافاضة الايراد
الاذ خال يقال اورد في نوادر اي اذ قلنا قد فعل وفي القاموس الورد والاشراق
على ما سوار وفعل اوله فعل والمراد به الرحمة كذا في الجمل وفي الصحاح المراد به اشراق
الرحمة واجتماع الرزق مع الرحمة في مواضع كثيرة من المراءن الجليل مع اطرافه في
الاولى من الله بعد جماعا لا ينسب لغيره المراءن ما نقله الامام الرازي عن القفال
من ان الرأفة مما لا يرد في ربه خصوصه وفي دفع الكراهة وازالة الضرر فذكر الله بعد هذا
على التام

في ايضاح الفصل والخروج الى الامام المروي في

في الامام المروي في

ليكون

في

في

في

بالقضاء

ليكون اتم واشمل والفرق بين فرقته وبين الجماعة والامام اسم يقع بمعنى الاناسي او
الافاضة بمعنى الاحسان وافاضة الطرق الى الانعام من قبيل افاضه المشبه به
الى المشبه كانه جين الماء او لامية تشبهه بالافاضة المشتمل على الطرق **قول** الصلوة
في عليه السلام النبي فاعمل من البناء يقال بنى وبنى اي اجروا به
بناء كعمارة كافي قوله باقام البناء انكم من صل وجمع ايضا على البناء وتصغيره بنيت
على وزن شيع فذكره الجوهري وبنى على وزن بنى ايضا فمن عليه يسوية وافضوا
القاعدة او بمعنى مفضل من النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في القفال ومما عال
بنى فلان اذا ارتفع وعلا وقبل من النبي فهو الطريق ثم قوله قد عطف بيان
لبنية لافاضة له شعرهم بان العلم ينبت ولا ينبت به وما ذكره صاحب الكسان
في سورة المائدة قوله مع ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله
صفة للاسم الاشارة او عطف بيان وبكيفية انما يقع بناء على تأويله بالمعنى باللام
كما عطف للعبادة والافاضة باسم الاشارة بالبين معرنا باللام وما ليس بموصول
مما يقع النخبة على بطلانه وصريحه هو ايضا باصباح كل واحد من الامم من في فضله
وبعضه في او ايل الكسان بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على
ثم البدلية وان جوزوا في قوله تعالى ذكره ربكم عبده وذكره كذا في الاظهر ان
المعنى الاصل ههنا ايضا الصفة السابقة وتقرر النسبة بينه والبدلية لصدقه
العكس **قول** غير من يقع صفة لانية والا تقدم على عطف البيان كما هو القائلون
والسوء بالعين المهمة الخروج يقال بنى المار بينه باحركات التثنية في عين المضاعف
بنوعا اي خرج واليبيوع عين المار والاضافي الاصل وكذا الضو وضو واليبيوع
وغير بعضهم ضيفي استل على وزن فنديل والكرم انبارا لغيره بالخير والسمحة
الجود النبوع بالعين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجرة
ويجمع دوحه والسن بالهمزة الفصاحة وقد لسن بالكرم فلولسن كذا في القفال
وفي شرحه القفال لابن الانباري التسن الفصاحة في الشجر ولا يقال ذلك في غيره
وانه اعلم في الافاضة في ضيفي الكرم ودوحة التسن لامية ان اريد بالمضاعف آدم
وابراهيم واسماعيل عليهم السلام ببيان ان قصد المبالغة تلالا لاري لمع والفرقة
في الاصطلاح في جهة الغرض من الورد المسمى لكل واحد معروف والحق انه صفة مشبهة
كل كلام او اعتقاد مطابقة الواقع والصدق على ذلك ايضا كذا في انشأ الله

ذكره في كتاب المهمة مع الصلوة من القارئ

الكل طريق الاحكام في التوضيح والافاضة

فقدان الاعتراف على جعل ما جاز لا فالعبد والابن فنه
فانما ينفصل اشرنا اليه في الحاشية المصورة بقولنا واولا
بحوز الالوه فقلدته كسما

في وجهه من له من هذا ١٤٣

تفتقر الى لا تفتقر لكن ذكر البتة في غرضه فخص جامع الكبير ان استعمل كما بل لا ينظر
 في كلام العرب وقد تحققت الياد مع وجود لا وجود لها وقد يقال لا سوار في مقام لا سيما
 والواد التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله والسماوات مبدلة جليل اعترضت
 ذكره الرضي وقيل حاله ومنع ما علمه من كلام الاستشهاد كقولهم ما بعد ما خرجنا
على قبلها من حيث اوله بانه باحكم المنقذ والافليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف
 ما بعد لا سيما وينقل من معناه الاصل الى معنى خصوصاً فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق
 فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما كذا فهو بمعنى وخصوصاً كذا كذا قال من مفعول الفعل
 المقدري واخفته بزيادة الشجاع خصوصاً كذا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب
 والواد التي قبله بده الى حال وقيل عطف على مقرر كانه قيل لا سيما على لا ليس السلك وهو
 راكب وعدم جواز اوابه كذا لان الجي اكثر ثم المراد بعلم البيان المعنى والبيان الآله
 بيان والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القراء على ما سبقت في تأليف كلماته من رتبة
 القامات متسلسلة الالالات حسب ما يقتضيه العقل فانه كشاف ان يكون تعظيماً
 للمصدر السابقة اعني الاطلاع على كسب نظم القراء ان يكون تعظيماً واعترض عليه
 بانه لا فرق بين التعديل والتعليل الا في العبارة فانه قال زيد العالم اكرم من فلان لا عارف
 ولا يعني ركائنه واجيب بان المقود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال في حال ان عالم الدنيا
المطلع عليه احسن لانه موصوف بذكره وكله بكونه كذا في احسن لك الصفة راقب
 وهو كذا كشاف وكونه خبر اجبر على تقدير كونه قوله فانه كشاف في تعليل ما قبله بعيد من جهة
 المعنى اذ لا يظهر كونه قولاً فانه راقب على ما صرحه والثاوي في اللغة من الاول وهو الخراف
 فالتعريف للتعدي او من الزيادة وهو الصرف فالتعريف للكثير والمراد به من صرف المعطى
 الى كماله والتعريف مقلوب من التفسير وهو الكشف وقال الراغب الاول لابرز العقول والسا
 لابرز الاعيان لا بصار وفي الاصطلاح قيل الثاوي بان الصلوات النظم والتفسير
 بيان مراد الحكم فالاول يتعلق بالدراسة والمثابرة والثاني الى الدقائق والثاوي بالرواية وقيل
 التفسير بيان ما يحتمل اللفظ الصلوات لانه مراد بالثاوي بيان ما يحتمل الصلوات فوجهاً في
 الدقائق الى الثاوي على هذا الظاهر اعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الذي لزم
 واحد وهو المراد والموضوع له ولا يذية فيه خارج عن التعيين والواجب ان انقسم اليهما
 هو بيان المعنى الختام الى البيان اذ بيان المتيقن تحصيل الحاصل ذلك مخبر في التعيين
 فائق على بيان مصدره من على الشدة واذ القياس فتح الفاء ولم يعمى بالكثر البيان

فالحاصل

صرف اللفظ الى مادته

وتلقا

وتلقا وقد يفرق بينه وبين البيان بان البيان يحتمل على كونه الخاطر واحال القلب قريب
 منه ما قيل ان البيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبنى على ان زيادة البناء الزيادة
 المعنى وبهذا الحكم اكثر في الكلام اذ هو فيما بين العظمين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة
 المشبهة التي تدل على زيادة المعنى والثبوت الجبانية مع انه اخبر من اسم الفاعل كذا
 حاذر وحسن وحاسن ثم تدل على الفاعل اي المبدئين وكذا انظاره وانما افتراضه صريح المصدر
 اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية او في تقدير مضاف الى ذوقه وبيان وكذا انظاره
 بل صريحه على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم
 اشتراط الاشتقاق في الصفات وسر العطف من القران لمن لم يثبتها على نبح التعديل
 بدلائل لا يحجز واسرار البلاغة النكات الدفعة الموجودة في نظم القراءات والمقام جمع
 معلوم وهو الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي تنصب
 العلامة على الشيء وكونه ايضا حال العالم لا يحجز بيان النكات الكثيرة التي تشمل عليها القليل
 كقوله تقاكم في القصاص حيوة وامثاله والمراد بانها رافعة الالطاب والمساءة
 او ما يعينها وغيرهما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عظمى العام
 على انما من محقق لغوا معن مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التحقيق التبيين والشرح
 وفي النهاية يقال خلقت القول اذا اقتصر فيه واحتصر منه ما يحتاج اليه وهذا التفسير
 وازداده المسائل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تعالى
 المشكل ولهذا اضافة في الفواضع اليه مع اتحادها في المؤدق وهو عدم الموضوع
 او يقال هذه الاضافة تنبيه على الجلالة في الاسكال كما ان في امثال من جيران الجار
 الميوس مبالغة في المحمارة والمفضل من افضل الامم اذ كان مغلطاً لا يستدعي لوجه
 اذا عطف على فلان اعني امره يتقوى والقوي الشروع تحت الما يقال خاص في الماء
 واما عداه فهو ما جعل لتعظيم معنى الاطلاع والمراد جمع قريب وهي الدررة الكبيرة
 وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله تعالى من الاسرار والذخائر باستخراج من قعر البحر
 استصعاب له ولان لفظ التفرغ عن الاشارة الى ذلك قواعد كافية تاركه كما سبق
 واستيناف في الصلوات الصلوات وكذا الصلوات بالضم يقال صلوات النار منوكة وضوء وضوء
 شدة واخبرته يتقوى ولا يتقوى المصباح في الاصل السراج والمراد به صفة الحق
 العاقلة والحكمت الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله الى انوار التاويل وتعلق بقوله المصباح
 لانه من معنى التاوي والافضاء او بقرينة المصباح الموصل اذ اجوز يفرق الموصل

ولعل

المراد محج

مع بعض صلته كما قيل او هو موصل وجعل طريق الوصول الى انوار التاويل مظلما
محتاجا الى مصباح مضي يهدي الى ما مناسب لاحكامه الدقائق اليه فيما سبق لا شعاع
الدرج بالخطا والموار ومع مورد وهو موضع الورود الى الآ والاشهاب التوقد
والاكباد وجمع كبد والكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتحفيف كغز والاسرار
متعلق بالاشهاب لتفخيم معنى الاشتقاق واللباب مع القلب وهو خلاصة كل شئ وصفي
اي كثير وتم والاظهر ان المراد بالاشهاب كبد النفس على ما يتشاكل خواصتها وزاياتها لا انما
الوصف فقط وصفي في الاصل بقا من رسم الشئ وكثرتها بهذا العلم بالنظر للبناء
اي طاب العباب بالنظم معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب الشرح نواعه كالحكم
والمفسر والنق والنظ والنق والمثل والمثل المشابه وغيره وبما لا يلائم الاسباب كالحسين
الماء والصفاء بالمدح ضد الكدر والخط المستفاد من تقدم الظرف في الفقرتين اضافي لبيان
الى سائر العلوم لا يترك الواصف المطري البيت اعذار من الاقتصار في مدح
على هذا القدر والمطري اسم فاعل من الاطراد وهو المبالغة في المدح والخصائص
جمع خصيصه وهي التفصيل والتبني التقدم وما في ما وصف مصدرية وما زعم السبيل
من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فتقول عجزني فانفعل ولا تقول عجزني ما تحزن غلظ
يشهد به شئ موار الكتاب المجيد او موصولة بتقديره ولا تغدر في الاول لان
المصدرية حرف عند غير الاحتش والى بكر لا يجوز ان يعود اليها ضميرها كما يجوز صاحب
الكشاف مصدرية ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجوع
الضمير المحرور اليها كما زعم ابن هشام واعترض به عليه بل ان معنى على انه عايد الى العلم المعلوم
من ظلموا وفي المصاحبة مثل قوله فخرج على قوم في زينة والمعنى واتبع الذين ظلموا اترفهم
مع ظلمهم والالف في وصف الاشياء والمعنى ان الواصف المبالغ لا يترك تفنيد وان كان
مترقباً عن كل وصف الى اخره اي وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه البقاعين
من المحسنات البديعة من التحسين والطباق والالهام وغيره من اللطائف البليغة ثم ان قد
وقع قيل هو موقوف على قوله فانه كشاف واما لا يستبعد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع
هذه الفن في ليدى هذه الجملة من مضمون الجملة الاولى على ما هو الظاهر وهو انما يادكر
من الفضل والشر في كافي قوله فانه انشاءه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل
لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف الحق على القصة والمعطوف عليه مجموع
الحل المسوقة لهذه الفن من قول لا سيما وذكر الابد في نية على انه لم يوصل الى قلوبهم والاسرار

جمع

جمع اسير كالمفصل ومعظم على الشئ وذلك لان فعلا معنى المفعول بانه اسير على كبري وقيل
وقد شئ فصار اسرار صرح به في المفصل والاسير من الاسرار وهذا القدر لا يخفى
لانهم كانوا اسرى وانه بالقد يقال اسير الهم والاسار فهو اسير والاسور والاسري
واسارى ويقال هذا كد باسره اي بقدره ثم استعمل في معنى بكلمة لظهور المناسبة والتعليق
اعتقاد جازم غير ثابت وطلق بفتح الفاء وكسره من افعال المقاربة ويقال لطفك يطفق
طفقا كغز يفرق فرقا وكلما الاحتش طفوقا وقد جار طفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرح
الرضخ والتعاليق الشاول اعني الاخذ باليد وهو مناسب لقوله في قوله ايدى جاء فيه
تأكيد لانهم والتوثيق الاحكام والتشديد التوثيق للتدريج وهو الاستقامة والتسوية
من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث الوقوع في ايدى اسرار التقليد ولهذا الى انما
لان موضع التفصيل بعد الاجال كما قيل في قوله تعالى وانا دينا نوح ربه فقال الاله يوحنا
اي يدرون وترك العطف لانه جازم بعد جزر لطفوا او صفة بجماعة او تأكيد لما سبق او
استيناف كما قيل كيف يتعاطون من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف في البيانيات
لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال من العلة كما يستتبع في بحث الفصل والوصل وهذا
يتبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون مجبوران
يكون استينافا جوابا عن سؤال من حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب
الكشاف في القول بعدم صحة الاستيناف في البيانيات على ان سائلا الوسايل لم يحفظ من
فاجيب بانهم لا يسمعون استينافا غير شديدا والتجديد تهذيب الكلام وقد يطلق على معنى
بالكتابة كما ان التقرير مائة بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال آسان
بمعنى القول في الحديث نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وعن انما
فعلان استعلا استعمال الاسماء وتركها على ما كان عليه من البناء ومعنى الحديث نفي عن قول قيل
كذا وقال فلان كذا اي كثيرة الكلام ومعنى دونا منهم حول القيل والقال نقول الاموال الخلق
من غير استناد الى تحقيق المرام والمقال والحال اصطلاحا لا لاسل هذا الفن ويشعر معنى
والفرق بينهما والاشعار في شرح المصاحف للشرقي وغيره جعل فيه عدة من
المذكور في الصحاح والقاموس وغيره من كتب اللغة ان الرعة الواحدة من العروى
وفي الحديث خلق ربعة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق وارباق وارباق
على وزن الرقيق ثم ربعة التقليد كغيره من الالاء او كنيته او تحصيله بالشيء التقليد شخص الشبه بها
بهجة تشرح اي تشرح وتفسر اسرها وهذا بالاسماء والاطلاق ليس كاستيناف بل الاول

التحريم

قوله
من شخص مجهول او محين ص
من العروى
الربعة

الافهم ان

بالسوم بالفتح سامت الى شبه يسوم سوما اي رعت واسمها انا اي اخرجه الى الري
 نعم قد جي الشرح منه ما كان المذكور معنا لانهم كما لا يخفى والراي من جمع روضته وهي
 موضع في البقل والحب واصلة وامن قلبت الواو بار كسرة ما قبلها ورياض تحقيق
 كلجين الماد وكرر الشرح ترشح او اكلية وتجيبة واحداق جمع حرة وهي السواد
 الاعظم لعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن
 قيد التقليد مقتضون على ظهور الاشياء والاحتياج وزون الى تخفى تعقل الحقائق فينبأ
 المتقيد وهو المبالغة في الزم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى تنطبع دقايق البقل
 في ضاميرهم آية ان لا يخفى ان مال الخروج عن رجة التقليد واتباع غشاوة الغطاء فيخرج
 واحدا في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتميز والتفكير
 الحقائق علم بعين كانهم يعاينونها ببصارهم ولا سعة ان يكون هذا ادخل في الزم
 ما ذكره ذلك القائل مما لا غشاة باحر كات الثلث في الغيرة المبيحة الغطاء فيخرج
 العين المهمة من الغشاوة بالفتح وهو دار في العيزر غشغ الابصار بالليل والاشي
 والاول هو رواية ودراية والغضب من العصبية يعني الحيات وغشاة الغضب
 كربة التقليد في الاضافة والبصائر جمع البصرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الراس
 شبهها بالرايا او بالصاير حال بينهما وبين مدركاتها كمن فاشت لها الغشاة والاشي
 الانتقاش والغمير في القفل ما يخفيه الرجل في نفسه اطلق على حله وهو الغلب كل يقاسم
 بيان لما قبله والبضاعة طاعة من مالك تبعها للتجارة والنجاة النجادي في الخطوة وقدر
 في الكسر على جهة جليجا والعناد المكابرة في العجاج عانده معاندة وفي اعراضه
 وجل الشئ معطوف والغشاة الخوف وقيل هي اخف من الخوف لانها مخافة في حصولها الى المنة
 والافراق الميل والفتح الطريق الواضح والرشاد خلا في النفي والرشاد فمبيحا اي اذا
 كان حالهم ما ذكر من جهتهم وهو اسم فعل مخوز في اخوة الفتح والكسر والضم كلها يتوزن و
 تنوين يستعمل كرا ومنفردا بجمعها قوله فمبيحات مبيحات العقيق واحده ومبيحات
 حل بالعقيق هو اصل ما ذكره صاحب المعقل من الشرح من عدم استعمال الاكرام متفقون
 بالمثل من الموثوق بعزيتهم ولا غرو فان الجواحه قد يلبس والقصار قد يلبس قاله
 الاخر مفردة وتارة للتأنيث كخوفه ولذلك يلقبها الواقف بما فيقول مبيحات والفتا مقلوبة
 عن الباء لان اصل مبيحية في المضائق كمنزلة واما المكسورة فيجمع المقتوحة واصلها مبيحات
 مبيحات فخرن اللام الوقوف عليها بالناكسلة والزم في الاصل الاشارة بالحاج فلما جاز في

بيل

الاصلا

مطلب

مصدر

بالمد والشان في الاصل يعني الطلب والقصد تعالى شانت شانا اذا قصدت قصد
 ستي به الامور الذي هو واحد الامور سمية للمفعول بالمصدر تكونه ما يطلب كالتسمية
 بالامر كذا كذا ما يؤمر به والنفط النفقة والتمه الابصار ينظر حفيف من غير افعال
 بها التكنة اللطيفة وحفا كمنها كناية عن حفا نفسها لاستلزام اياه ثم اشارة الى
 الواو في قوله او الشطن ليفيد عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
 واني بعد ما قضيت شروع في بيان تصنيف في الفرج وانتقال من الحالات المتعلقة
 في الشئ الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكل الاعيان مصلحتها والوطر
 وقصده استنباطه واجلت من الاجالة وهي الارادة واستودعته وديعة اذا استوفت
 اياها والقدر جمع القدر بالكسر وهو السهم قبل ان يرأس ويركب عليه فصلة واثارها
 على السام مناسبة ما سلف من فضائل الفتح لا شعارة بان تمام هذا الفن او تحول
 على التواضع شبه النظر بالسهم فاضا في اليه المشبه به او شبهه بندي سهام فاشبهه بال
 ولها الاجالة كناية وتجيلا وشرا والهمة اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح
 لغة وهي في الاصل من ممت الشئ اتمها اذا قصدت وفي الارتقاء متعلق بما ذكره
 جمع المدرجة وهي المذهب والمساكن شبه الكمال بالجليل الشايع وطرا اورد الارتفاع والوطر
 التما وزعن كثر والشغف من شغفه الحب اي احق قلبه اورده صاحب الدنوان
 في باب فعل يفعل بفتح العين فيها فمبيل هذا يدل على ان العبارة الشغف بسكون العين
 ان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والمفعول بك الاستقرار ولكن المشهور فتح
 العين ثم المراد به ههنا شدة الطرس والترحل الانتقال وكذا الرحلة الادخال وفوارم
 في الاصل لكلمة عظيمة معروفة على جميع من فيها مدن كثيرة كمات وحيون ونحوها وجرجانية
 مشوبة الى جرجان بلدة في اقاليم ارجن وهي التي قد اشتهرت الاكن بجوارزم وفي جرجان
 بلدة ايضا جرجان بناء بيزيد بن مهلب بن ابي صخرة قاضاة الجرجانية الى جوارزم زمانه
 التوجيع ورفع الاشياء والخط المنزل من الخط وهو الالتقاء والرحال جمع الرحل وهي
 مسكن الرحل وما شجبه من الائنات ولا يخفى ما في الرحل والرحال من صنعة شبه الاتاق
 والتجيم موضع الاقامة يقال جيم بالمكان اي اقاموا البوائق جمع باع وهو الواحشية
 والحاسة الحفظ والطوارق البوائق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بالليل
 خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل ما يحدث في الليل والتميز منها في اصعب وهذا
 قيل الليل حتى للويل ولقد كان مصدر بمعنى الحادثة وليس شبه الحادثة بمعنى الليل

ج

كما توم ولذا لم يقل طوارق الحديث ثم قد يطلق عليه ما شئت معطوف على قدر اني قلت
 مع ما شئت يقال ثم ازاره اي رشح واجلج الاجتهاد في الامور تقول جد في الامور
 يجدو كبر العيب وضربها واحدا مثل وساق الجدة كنيته وتحيينية وشئت تزيح
 وقيل اراو بالجد نفسه على نظار جيل عدل والى اقتناء متعلق بشئت بتفهمه معنى الميل الى
 من ساق الجدة ما يلا الى اقتناء اوليت مشرا من ساق الجدة الى اقتناء وتعلقه بالجد جازا
 بنفسه الميل الاقتناء الاكتساب والذخاير جمع ذخيرة وهو ما يذخر لوقت الحاجة
 واضافتها الى العلوم سبابة والاقطاع والاقطاع جمع اقطاع اناس جمع ان العيب
 وهو المثال الذي يري في سواده واصلا اليك قلبت النون باد على خلاف القياس
 صفت اي بذلك السطر النقط وجمع اشطر وقوله عليه السلام في الحايض تقعد شطرا
 على سمية البعض شطرا توسيعا في الكلام كذا في الرموز وفي اناجح اشارة الى ان
 من الطرفين وفصلنا قبله كونه كالبياض قيل اراو بالشيوع ناصر الدين الترمذي
 وعلاء الدين السخاقي وبه راء الدين الخلواني والجزع المجمع والعقبين جمع العقبية
 في سبق القدم والمصار الميادان وكانت عادة العرب في تسابق الفرس ان يفر
 واقصيته في اخر الميادان فن اخذ بعد وخبره بقوسا بقا وكان لا الفضل والسفل
 ما تعل كناية عن الكمال في فن من الفنون والحدائق جمع خادق وهو الماهر في صنعة
 وكثيرا ما نصب على الظرف والناكيد معنى الكثرة والعامل باليد واسم كان صغيرا
 والجملة جزء او صدر اي يكثر او غالبا كثيرة الخالج معال معنى الفعل
 كسافر من حلة حلة على اذا جذب واسترعه كان اطلاقه على حقايق المحقق مع
 الى الشرح بغيره بحيث لا يقدر على مساكن نفسه اوباق على معناه الفا اي يانغ كان ذكر
 يركه وما عناه من شدايد الزمان في شطرا في الرموز خلد في اي امر اي ناز في منه فكر على
 صدين الوجهين ان اشرح فاعل يحتاج وقيل مفعول وقد تفسر الخاجة بالخرق والاضطراب
 في قلبي فاعل الخالج وان اشرح ظرف في يتقدم في اوباكس اذ يجوز حذف في الظرف الخالج
 او يكون احدهما مفعول فاعل بطريق حذف في واصل الفعل توسعا والمسبوبة صفة
 الكتاب او صفة تخفيض الامام الذي يقتدي به والجمع امام ايضا ذكره في القاموس
 ونظير محان فاعل هذا ان مذكره الجوهري والقاضي من تبعهما في قوله تعالى واجعلنا
 للمنفقين اماما فاعل لا ضرورة اليه كثر اياهم على الله والاصل انتم علم من افعله
 والعدة ما يعتد عليه والقدوة بعلم القاني وكسر من يقتدي به والتحر في العلم غيره

الصفحة

التعق

والتعق فيه والتوسخ ودمشق كبر الدال وفتح الميم وسكون السين فقه ان
 وقد كسر الميم ايضا قال البكري كبرت دماشق بن مازود بن كنعان فانه لو الذي
 وقيل بنا غلام ابراهيم الخليل صلوات عليه وكان جشيتا وصعب له مود بن كنعان بن
 حويع من النصارى كان اسمه دمشق فسمي به وقيل غير ذلك والله اعلم والتسايب جمع
 شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والفقران والمغفرة التغطية والستر وقوله
 ان يصون العبد من مستالعذاب فكانت غطاءه حفا لا عنه والفرد من جمع فردوس
 وهي الطريقة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع الكرم والنخل
 والمراد بهما على درجات الجنات والجنات جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات والجنات
 سمي النخل جنة قيل المراد بالاصول الدلائل على ان الاصل يعني ما يتبين عليه الشيء وبالتواتر
 المسائل المترادف خلاصا حاديا جامعاً والعوايد جمع عايدة وهي المنفعة محتوية على
 حواء يحوي اي جموع فاحتواه غلة وتعرضه على يقين معنى الاشتغال والاطلوا رطابا
 طوي يقال طواه بطوبى طيا فانطوي وتعدية كقراءة الاضواء ثم المنصوب با بعد قوله
 اما اوصاف متواليه احوال مترادفة او متداخلة والحقايق جمع حقيقة وهي ما يوقع في الخيال
 يعني به الامارات والسمم الاخر وكلما لطف ودق ما فقه فهو سحر البيت للوطوات اولة
 كتابك صدر الدين علي حديقته محكملة الاطراف باللطف والبر والرو من جمع روضة
 بساتينها والنسج جمع منية وهو المطلوب العقد بالسكر القلادة والجمع درة وهي اللؤلؤ وقد
 يجمع على ذرية ودرات وكان يعوق في معطوف على كان غايج والعوق المنع وكذا اشارة
 الى ان اشره والتفصيل التفريع والمشاهد جمع مشاهد معنى المحقق المعاهد جمع معاهد
 الموضوع الذي كنت تقدم به شيئا اي تحري والمراد بهما العلماء والمدارس او الكتب
 والمصادر جمع المصدر من الصدر بفتحين وهو الرجوع قبل المراد بالمصادر والمؤد
 المعلمون والمتعلمون ومراسم الشيء اي اثاره عنت اي اندرست والاطلال جمع طلال
 ما ارتفع من اثار الدار اشفت اي اشرقت وقربت وتخشى الفضل العلاء وقيل المراد
 علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بقره الاستيطان
 اتخاذ الوطن والمخول منه الشهرة تصف على الشيء اذا غشيت والانداس الخفاء
 والتاسي اظهار الخزن والازكيا جمع الذي من الذكار وهو حقة الفواد وهكذا
 الزمان يبر بان ما ذكره من الغكاس احوال الفضل والفضل ليس مخصوصا بهذا الزمان
 بل هو مستمر بل مترق ودرج الماشر الخاف يقال درس السهم درسه الرجح يتقدم ولا يتقدم

الغاية

حين خرج من الدار وكاه الميم دمشق

والدر جمع

تصل

وفي كنه النسخ على العبر بعد ذلك الزمان وهو مع العبد عزة بمعنى الذم وكبره
وهو اسم من الاعتبار والمعنى فلكل انظر ان ليس من عبارة الكتاب بل هو في
مواضع الاثر ويؤيد ان المذكور من آيات الحق من قصيدة لمجل من بني اسحق
في اياه مطلعها بعدت من يومك لفرار فاجا وزيت حيث انتهى بك القدر وبعده لو كان
يجي من التروى الخ لا يصابك الخزير من الله من ان في لغة ليس صفة وده كدر فكذا
يذهب الزمان وينفي العلم فيه ويدرس الاثر فالظان الشارح قصد التبيين في كنه كنه
استدراك ما سبق لا شعارة لعدم الاقدام على الشرح فاورده على ان مناق ما سبق من
المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان والتوفير التام والكثير
والرغبة في الشئ الارادة المقابلة للمضاد من رغب في الشئ بالكسر وارتفعت فيه من حيث
من الشئ اذ المترده مقام نوته وزهت فيه وكان تعديته على الملاحظة معنى الاستعلاء
وامتداد اعنائهم نظا ولم وهو كناية عن كمال الميل فيه استقارة مكنية مع التحصيل الا
انه تمثيل من شبه الهيئة بالهيئة والحق من الجهة والجل جمع من الاجال الذي هو ضد
التفصيل وانما سميت بها لان افادتها افادها باجماع المفردات وارتباط بعضها ببعض
لا تفصيل وتفصيل حرموا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهئية اسباب الخ
من باب الشر والاصح وان وجد ان ما يصل الى المطلوب والسر الذي يكتم وارا الا
والامر بالمطوية السمات المستورة منه اذ لم يقع على الخزان والخراب جمع خريق وهي
الهيئة من النار وفي الاساس ان العذراء ولو اخرجت لم يبق شبهها السائل المشكك
في الكبر والتركيب في احتمال الوجهين مثل قول النص فيما بعد من وجوه الانجاز استارها
ومعنى من الشارح بانه يترى استبان وجمع الفعل السند الى ضمير البعض الموضح من الى
المعنى كما في قوله تعالى في تلك سجود في المقال مصدر من قال والحال والكالة واحده اكله
الشئ وحالة طرفة النظر التي جميع طرقة ولها معان كثيرة والنظائر المعنى المذهب لول
طرفة حتى يكون جميع طرق وهي السبل ذكر وثبت لكان اظهر كالاجني وبالحكمة المراد بالظن
لما الفاظ وعبارة الموصلة الى الحق وسلكها مزلها والذليل المرشد فاضلوا كثيرا
وكلوا الاظهر ان يقول فضلوا فضلوا الاله قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا
اصولهم قوم قد ضلوا من قبل واصلوا كثيرا وضلوا عن سوا السبل اختلست استلجج
لما الاثنا بجمع شئ واشاء الشئ تضاعف وتثني الجبل والوادي مخطوفا او نقل ان هذا
شئ كتابي اري في طيه والغرض من هذه وهي النوبة وما في الجرح مصدرية وتخرج الحاشية

نحو

احد

منه كنه النسخ على العبر بعد ذلك الزمان وهو مع العبد عزة بمعنى الذم وكبره وهو اسم من الاعتبار والمعنى فلكل انظر ان ليس من عبارة الكتاب بل هو في مواضع الاثر ويؤيد ان المذكور من آيات الحق من قصيدة لمجل من بني اسحق في اياه مطلعها بعدت من يومك لفرار فاجا وزيت حيث انتهى بك القدر وبعده لو كان يجي من التروى الخ لا يصابك الخزير من الله من ان في لغة ليس صفة وده كدر فكذا يذهب الزمان وينفي العلم فيه ويدرس الاثر فالظان الشارح قصد التبيين في كنه كنه استدراك ما سبق لا شعارة لعدم الاقدام على الشرح فاورده على ان مناق ما سبق من المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان والتوفير التام والكثير والرغبة في الشئ الارادة المقابلة للمضاد من رغب في الشئ بالكسر وارتفعت فيه من حيث من الشئ اذ المترده مقام نوته وزهت فيه وكان تعديته على الملاحظة معنى الاستعلاء وامتداد اعنائهم نظا ولم وهو كناية عن كمال الميل فيه استقارة مكنية مع التحصيل الا انه تمثيل من شبه الهيئة بالهيئة والحق من الجهة والجل جمع من الاجال الذي هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها افادها باجماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا تفصيل وتفصيل حرموا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهئية اسباب الخ من باب الشر والاصح وان وجد ان ما يصل الى المطلوب والسر الذي يكتم وارا الا والامر بالمطوية السمات المستورة منه اذ لم يقع على الخزان والخراب جمع خريق وهي الهيئة من النار وفي الاساس ان العذراء ولو اخرجت لم يبق شبهها السائل المشكك في الكبر والتركيب في احتمال الوجهين مثل قول النص فيما بعد من وجوه الانجاز استارها ومعنى من الشارح بانه يترى استبان وجمع الفعل السند الى ضمير البعض الموضح من الى المعنى كما في قوله تعالى في تلك سجود في المقال مصدر من قال والحال والكالة واحده اكله الشئ وحالة طرفة النظر التي جميع طرقة ولها معان كثيرة والنظائر المعنى المذهب لول طرفة حتى يكون جميع طرق وهي السبل ذكر وثبت لكان اظهر كالاجني وبالحكمة المراد بالظن لما الفاظ وعبارة الموصلة الى الحق وسلكها مزلها والذليل المرشد فاضلوا كثيرا وكلوا الاظهر ان يقول فضلوا فضلوا الاله قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اصولهم قوم قد ضلوا من قبل واصلوا كثيرا وضلوا عن سوا السبل اختلست استلجج لما الاثنا بجمع شئ واشاء الشئ تضاعف وتثني الجبل والوادي مخطوفا او نقل ان هذا شئ كتابي اري في طيه والغرض من هذه وهي النوبة وما في الجرح مصدرية وتخرج الحاشية

شئنا

شئنا وكذا النغم ومثاله ما جاز من باب التفعيل للمعل ليدل على ان الفعل حصوله بغير
يعتبر في كل منها التدرج وفي المصادر الجرح وقد خورون خشم والجرح بان ما من الغرض
جمع غلة دى الشئ اعني كل شئ يتوقى في الخلق ولا يجرح ولا تصفاش الدخول والسمه
الارق وهو ضد النوم وموارد السمه مواضع ينبغي ان ليسه الطالب فيها ليغور بالمعقود
ولجه الاما بالنغم معظم فيج الاقمار كالجس الاما والالتقاء خذ الملقى من الارض وفرايد الفكر
نتائج الشبهة بالذرة الكبيرة والمطارة جمع مطر وهو المرمى والنظر في المشهور مراد في الفكر
وقيل الفكر حركة ذهن الانسان في المبادي والبرجوع عنها الى المطالب والنظر في حقا
المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبنال الالط
والجهد بالظن والفتح الاجتهاد وعن الغر الجهد بالظن الطاقة وبالفتح المشقة والبنال طعن
الاصحاح واحدا باننا والمارة المزاولة والميولة في المصادر الحارس والمراس نكسي
بما حوى واكر شيدان واللام في المقدت ما هيت موكاة لتقسم والتا على البلوغ الى النهاية
بحد صومنا بخر معناه اعني البلوغ بما زا بقرينة غاية الوسخ اذ الكلام من باب التفرع
بجز المعنى الزيادة التاكيد كما في قوله بقرينة يعني واصفت اليه باذني وامثالهما والتفصيل
النظر في الضمات والغاية مدي الشئ والجمع غاي والطاقة الوسخ ثم جمعت غطف على
اخلتست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اي الفراغ عن اصدى
الغرض وبجرح الغرض وكور ان يكون للفران في النظر الى تمام الجمع كما جاز في مثل الغاء
نظرا في تعقيب اذ الاجزاء كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فقتل الارض
محيرة فان الاحفر يبتدي بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة قبل النظر الى الابدان في الغاء
وبالنظر الى الانشاء يجمع ثم يذلل الى الجليس من الذل بالكسر هو القين والاصح جمع صوب هو
تقيض الذلول والهويصات جمع عويصة وهي ما يصعب والآية تعبد من الآباء
بمعنى عشقة ولقد بالغ في وصف كتاب التلخيص العسوية والاضافة في ذخاير كنوزه
بيانية والكفر المال المدفون فالحنينة صفة كاشفة والمراد بخر خاير كنوزه معاينة كان
المراد بطريق الوصول الفاظ وشئ نفيس اي يرعب ونفس غاسا ونف اصادم غوا
فيه وباب طرق والتوشيح في الاصل الياس الوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا
ويرتفع بالجوارح محلة المارة بين غانقها وكشي يستعمل في التزين مطلقا مع جادوا
النفق جمع فقرة بالكسر وهي حرز الظاهر المترتبة المتصلة بها الفلوس من خاتمين وهي ايضا على
يصلح على هيئة حوزات الظاهر ويطلق على اجود بيت في العقيقة واهود قرينة في التلخيص

نحو

تبيينها لا بقدر الظاهر في حسن الانتظام ومن عين التحقيق اي من نفس التحقيق لان
 الظن والتحقيق او من جوار التحقيق ومحضه او من بينه وهو فاعلة الوفا والبال
 او من ذهب التحقيق فسكت اعقبت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف كما في التسوية
 واعطاء النصف والحق التباعد ومفعوله مذهب والبقى العدوى والافتقار في الشيء على
 غير الطرق والايام الاشارة للحقيقة والهدى الاشارة بالشفقة والحاجب ذل في الوطن
 اي زلق الاخرين اي الشارعين والتاسي الاقدار خفروا على بناء المفعول اي منعوا
 وتحقيق الواجب من مثل الخزي والايصال اي من تحقيقها وعلى بناء الفاعل اي
 تحقيق الواجب على النفس وما فرقت اي واجبت والسنه الطرق والمضائق مخدوني اي
 سلوك سنهم والمرا من هم ومن سلوك سنهم مخدوني اي مخدوني في قولهم فلان
 لا يجب فلان اي يفيضه ولا علم في البلد من فلان اي علم من كل من فيه ثم في الجمع
 بين الرضى والسنه والجماعة والفرق والواجب والمطلوب والخطر من مفاعلات النظر مع
 الاباء وحسن ظرف مضائق الى ما بعده عامه رمانى وبالحكمة عطف على نعمت فان قلت ليس العائد
 الى عين في الجملة المضائق اليها قلت هي لا يحتاج الى الربط كونها ما اولته بالمصدر صريحه في
 شرح الترفيع واما قوله مضقت سنهم فاعلم ان فيه وعشر بعد ذلك وجمان فاعلم
 فهذا الحكم حتى على كثر النجاة فالصواب في مثل ذلك ان يبنى يوم ولد في بيتهم اليوم وحمل
 الجملة بعده صفة له وشك الجمع وما يتفرق منه في باب الساكنه فانه يجب تجزئته من غير التوكل
 واما قولهم جاز القوم باجمع فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع فتوكل جمع على حذف فس والفلس
 والمعنى جازوا بجمعهم كذا في معنى اللبيب ورمانى في الدهر جاز على والارزاء بنقلهم
 الرزاء المملوك جمع رزاعه او رزاعه وهو المصيبة والفرق اعني بالارزاء المملوك رمانى
 وجعله حالاً من غير المسك كالجمل طمانى ودم والقشاش الغطاء وكذا القشوة
 بالواو كالت في العين الجمع مع سكنه الشين السبال جمع بيل وجمع السام العربية وهي
 مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد جمع على اسبال والاسبال جامداً والاسبال صامداً واما
 قال اولارمانى وثانياً فوا دي ايام الى ان المرمى باله ادث فاعلم ان هذا الشخص كان
 المصا بفتحيه هو الغلب وفي اختيار اذا في اذا الصابغ اي ان يتحقق وقوع المصيبة
 واختيار رسام على سم لاقامة الوزن وبيان الواقع والافاق بالغة فيه اكثر من الاخرى
 والنضال جمع فصل وهي حذيرة السهم السيف والسكين والرمح وذكر اي المرمى المذكور والتوارد
 التعاقب وتعام الامم نظير التعاقب في غير وجه القيد واللام بدل من المضائق اليه في برون

والجني يوم

والقشاش

نزع

وتلا

تلا كلمة امواج العفن ضرب بعضها بعضاً والتمية القويده التي جعلت عنق العنق للكمالي
 وجعل في تلك الدار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها والاول ليقض الاخر واصل
 اول على وزن افعل مهور الاوسط فقلت الهمة واوا واوا على ما في هذا اول
 مسك وعجم على اويل واصل اول من اول فقلت همة واوا واوا على ما في هذا اول
 على فعل فقلت الواو الاولى همة وانما لم يجمع على او او الاستعانة لهم الواو من بينهما التجمع
 وبالحكمة اول ارض محطوف على بار وجلي مفعول من قدم للوزن تراها فاعلم ان هذه هي العرف
 على ان الظان المضارع ففهم ما انشده ابو نصر الاسدي وهو اصب بلا دانه ما بين مضارة
 الى ففهم ان يسبح سبحاً بلا دانه يبط على تاي واو اول ارض من جلي تراها ورعاية حكمة
 ما قبل المروي وان كان من قبيل التمرام ما يلزم الا انه لا نزاع في حسنها ولذا عذر من المصالح
 البديعية تراها مرفوع لا غير ثم من الزاب جلد كناية عن تولده هناك فلقد جرد في موقع
 التعليل السابق واللام لتوطئة القسم وتحرير السبق انتقاره والايام كالاهلكت جمع اهلية
 يعني الاهلكت واول الثاني فيها على خلاف القياس فكانت تجميع اهلكت كذا في الموصول والاول
 الظلم والابادة الاهلاك لم يدع اي لم ترك من وقع يدع ودعا وما زعمت الادباء
 من ان العرب انا ما فيه ومصدره تحول على قلة الاستعمال والافاق بضم الفاء
 وقدره في عهد ام ابن عباس هذه انه قال ليشتمن اقوام عن ودعم الجمع او الجمع في قولهم
 اي عن تركهم اياه وقال ان شاعرت شاعري عن امرئ مالم يغال في الحب حتى ودته ومن
 عرف ومجا هدره انها قرأ ما ودعت بالتحفيف في الاساس الدمنة هي البقرة التي سودها
 اهلاً وبات وبهرت معاشهم فيها وفي الفتح الدمنة اثار الناس وما سودوا دام او
 على اسم الجبيرة وهذه الفقرة تليق الى مطلع مقيدة زهير بن سلمى وبلد آمن ام او في دمنهم
 تكمهم كناية الدراج فاعلم ان اي امن منازل الجبيرة المكية بام او في دمنه لا يجيب
 بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة يعني الفرة فغيرها او امن اثارها وحذف التاء
 من حكم قياس اما حرك الميم فلو وزن والعاقه وكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر
 والحرب الطائفة ببلد اسم موضع غير منصرف للعلية والثانية على ما قبل البقرة الامة
 منتقل على الفعل من قولهم بلدج اذا خلق من الوعد يخفي جمع يخفي كرضي جمع رضى
 والعنى بالتحريك المحزال والاعجب المهزول وجمع عجان على غير قياس لان افضل فعلا لا يجمع
 على فعال وككنهم بنوه على سمان والعرب بين الشي على فته كما قالوا اعده بنا على صدقته
 مع ان قولاً اذا كان معنى فاعل لا يدرى الحاء ومن امثالهم في التمرن قال الاقارب كن

حليل

سما

قوم بجني واد من كملها ينسب للقبب بغيره لارادوا في حبيب العبد في كمال
 كين التقيين اذ البيت يعرف من الحارث الجرحى قاله لنا بعد ما نقي مع عشرة من كثر
 الله الى اليمن كما اشار في قوله وكنا دلات البيت من بعد ثابت يظن في ذلك البيت
 والجرحى في حبيبها الملك بقدره كذلك بالانسان بحري القادر بل نحن كنا اهلها
 فابا دنا قرون الديالي والحدود والعواشر والجون بفتح الحاء جبل مكة في حضيضة
 مقبرتها والصفاء معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الجون منتزعة الى الصفاء
 ما يدس به ولم يحدث بالليل فيه مستحدث وكان من عادة العرب السراي المحدث في الليل
 لهذا حصل السام بالذكور انهم ان ضمة الوصل يقال جرحه جرحا وجرنا من باب نعت وسميت
 من شجر الثوب بفتح السين من باب ضرب ونحوه والعناكب جمع العنكبوت حذق الناد
 كما هو القاعدة في جميع النجاس على فعال كالمقال في جمع الغزوق فرار عن ابي البعض
 يقول على فرار وقوله سميت على صيغة المبنى للفاعل لان العنكبوت تاسم او للمفعول
 كما قال الشاعر في آخره من التشبيه والضميمة على العناكب وذلك بتقدير المضاف
 ابي بيت العناكب او المثل على المبالغة ثم نسي العناكب على السبي كناية عن المهجورة بجا
 اي اذ استر كالمقال سيل مغم اي ذو افهام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب من دونه
 او جيب فهو مستور لغيره او حجاب يستتران بهم فكيف يسمي المحجوب المشككي الشكاية عليهم
 الى انه مخمور واختار في جانب السامه اذ او في جانب الاصمان ان اباد الى الالوان
 مقطوعة والتام مشكوك فيه ثم الجادى معطوف على رافى او على طرحت وتم للترافى والالوان
 الاضطرار فظ المالك كثر المسامه والبال والقلب وصيغة كناية عن سوء الحال واللفظ
 الرمي وقع ابي مخاض من فروع الى مفضل اي مكان يتخفف مطمئن وفي الكلام اباد الى ان
 انتقاله من ارض الى ارض اضطرار في ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللقطة والجر والرفع
 والحفظ تحت من تحت الجمل في استنساخ اي البركة حرك فالمفعول اما مخزون او مخزوك
 يراد به جرد الاقامة الحادثة المحفوظة وهما بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان
 حجابا اي حفظها والافات جمع افنة ومعنى الداهية عيني على لفظ المفرد او انشئ ومن
 في منها بجر يديته كافي رايت من زيدا اسدا والمراد من جدهما او فيهما وفي الكلام عبارة
 واردة عطف بيان بجنة النعيم في المدح لا لا يضلح السبوتح ان لم يشترط في عطف البيان
 النوعي كما نفي من كلام الزمخشري في قوله من ماله صديده وقوله من كفاة طعامه
 قيل ان صوب انما يدل من جهة النعم لا عطف بيان كشرط التعريف فيه عند البصر في قوله

في المحضر

ابن

ابن هشام وصنع قول الزمخشري في الاثنين انما عطف بيان والحق ان التعريف في عطف
 بيان غير لازم حرج به الشيخ في شرح اللب والشيخ الكواشي في قوله تعالى لم يزلوا
 فواكه حيث قال فواكه عطف بيان لوزن معلوم والزمخشري في غير موضع والطيب
 خلافا للحديث كرم صفة مشبهة من كرم الرجل بضم من الكرم وهو يفيض اللوم
 وصف المقام به بجازي اي كرم اهلكه كما في الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا
 زكى زرعها والصفة المشبهة بجي ابد من اللانم واذا اريدت اشتقاقها من المتعدي
 يجعل لازما بالنقل الى فعل بالضم كما رحن ورحيم والحاسن جمع حسن على خلاف العيلة
 كانه جمع محسن واليمن البركة سلطت اي ارتفعت حمت النار من باب فهم و
 دخل بسكن لهما ولم يطفأوا واليمن جمع نار كانوار ونور واصلة نوران لان
 النار اودية بدليل تخيير على نورية والفواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب
 ونيران الجمل كالجمل وجه الشبه الاملاك ظل اي صار والظل محروق والملك
 بالضم المملكة وقيل السطنة وتعلق الاستبلاء مع ضبط ولكن من التفرق شبه
 الملك شجرة واثبت له الظل والمظل الامتداد مكنية وتجيلا وترشي واللوثة
 الزينة والشرع في اللغة الاظهار والمراد به معنا الطريقة المخصوصة المشروعة
 ببيان النبي صلى الله عليه وسلم وبالقراي بالغلبة اما حال عن لواء وتعلق
 بمعقود اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وعلو وجوع والعود بالضم
 وجمع عودان وعود والعود ايضا الذي يتخذه ويغال له القطر والذي يظن به
 فالعظم في اصل اللسان والهم واليا بالضم المنظر الحسن واحواي عاد ومنه ايضا قول
 على البناء للمفعول اي جمع والشمل ما تشنت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو الاعداد
 وكل من معنية جائز الارادة لكن التا اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصلت
 الوصل لا الوصول والبنات القطع وارتبوا بالعين المهيمة اي اخذوا رعيهم
 اي شترتهم ودارهم او اكلوا الرزق او اقاموا في الرزق ويروي ارتبوا ببيان
 متباين من فوق اي اكلوا ماشا ومن قولهم وقعت الاشية اي اكلت ماشا وقال
 النابغة غلقتي ذنب امرئ وتركت الكوي العريكي بغيره وهو رايح ويروي ال عبارة
 في الشيخ المعروفة على المعنى ارتبوا بالعين المعجمة من اربح فلان ابدأ اذا اتركه تروا
 كيف شئت واليا من جمع عين والدولة اسم ما ينداول من الناس يكون لهذا ومرة لذلك
 والسلطان العالي من السلاطة ومعنى القوم والرقاب جمع رقبة وهي مؤنث اصلها فلق ول

الويج

ظل الله في وجه التشبيه ظل الشيء ما يباينه بالجملة
 وحكيه والسلطان كذا لا فانه ينظم بوجوده
 ولاه الظل ينظم بجملة الملكات بوجود الحق

هذا قطعه من سر الزمخشري
 في شرحه

نار سقط من السحاب في رعد شديد كذا في الفصحاح وفي الكشف في رعد الصاعقة رعد ينفق
 شعله من نار الى نار يعني الا اهلكه والاول هو المناسب ههنا والسمك اسم لكو كليل هو
 من منازل القمر وسمي سمك الاغرل والاخر ليس من منازل سمك التراج والظرف
 متعلق بسمك اي ارتفع وقدر في المعنى رفع كافي قوله ان الذي سمك السماء بني لنا بيتا
 قيل فعل الاول سمكا مني للفاعل على الثاني للمفعول للفاعل ان يكون لواء الشرع
 منصوب على المفعول وصادق الرشد اي وجه الطريق المستقيم والى طلاق الرشد والسمك
 لليلة والي في الامر والجملة في محل الخبر صفة لمعتنف قرر العين اي ذات قرعة وقرعة
 بالفتح بالراء وبدونها البرودة تقول منه قررت به علينا بالفتح والكسر قرعة وقرور فيها
 رجل قرر العين وقد قررت عينه تقر ويرتفع والكسر قيل وهو كناية من الرأفة عند العرب
 لان بلادهم كانت حارة جدا فالرأفة عندهم في البرودة وفيه ان اضافة القرعة الى العين
 على هذا الوجه برودة جدا والظاهر ان كناية عن السور فان دمع السور وبرادة وهو حزن
 حارة ولذلك يقال قرعة العين وسخنها للوجوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من المتأخرين
 في قوله تعالى قرى عينا وقيل معناه صارت عينة ذات قرار اي مستقرة لا تضطرب بالنظر
 الى الجوانب رجا من عينية وسمي شعاعه كما ينبغي والابتناسم كالتبسم اقول ان المتأخرين
 وقد سبهم كقرب والبسم كالجلس الشرف والملك بسم الله اسم من بلك وملك بلك التكين كما ملك
 والجمع ملوك والملك والموضع ملكة واقل ينفق اذ هو والاقبال البرودة والعز والظرف
 متعلق بمتكاي اي متشبها والضمير في ملأ راجع الى الخليفة اي ارتفع الخليفة في الجود والشرف
 وارجع الى الذين يفتكك بقبين رجوع الضمير في المعطوف اعني فاصبح الى الخليفة وهو
 معناه ليس من العلوة في المكان بل من العلوة وهو الشرف قال الخليفة بدمع عينية بن
 حيث غري بن عام فادرك شبارية ما لك الذي قتله دباع بنه بعضهم بحارة وبعث
 لزيان العلابة كاي اشترت تقولك الشرف بابتك والمضارع من التايعلي كما انه من الاول
 يعلو لكن القياس الشاع في الماضي على الكسر وكان معنى من الله اخل او اعطى من يقول
 في بيتي يدي عوده الورى جزا صبح ان جعل معنى صار او كان وحال ان كان معنى دخل في الصبح
 وبيتا فحقوا ظرف لغو واما مصدرية اي سانة فخصم في المغرب امهله بيتا فعل كذا اي سانة
 فعله وقد يستعمل بدون ما قوله لا يصعب الامر الا ان ثبت تركبه في الكلام ايام لطيف
 يجوز ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد من الفعل من ملك الملك مفعول من الاوكة
 ومعنى كذا واصلا ملك على اسم كان او مصدر معنى المفعول قدم اللام على الهمزة كقوله تعالى في الجمع

جسم

نريشه

الملك

للملك لانه واسطة بين الله تعالى ومن عباده فاجابوا الجوهرى اياه في فصل الميم من باب
 ليس كما ينبغي والحق ايراد في فصل الالف من ذلك الباب والجب ايراد في
 زبادة الميم وادور الملكان في فصل الحاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان
 مكن تفعل كمن على ما توهم فيقول يكون وهو خطأ والحق ايراد في فصل الميم من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان
 الاواني من الدنوة وهو العرب سميت الدنيا بالدنوة بالجمع وفيها ككبر والكبر اصلية
 والاقرب في قوله ان الواو لم يحررها والفتح ما قبلها قلبت الفاء حذف لالتقاء الساكنين
 لاما ذكره الجوهرى من انه حذف الواو لالتقاء الساكنين فقامل والفتحة اسم من افتحة
 واصلة غوات في المصادر والافتحة فريد ووسمان وفرياد وسيدون وكرت بفتح الكاف
 وسكون الراء والفتحة قافية لقب دال على التعليل في عرفهم والافتحة جمع قطره وهو
 والجانب وشرفة من اشرف الشمس اضاءت ويقال اشرف الرجل دخل في شروق الشمس والافتحة
 جمع عفن وكذا الفصون والفتحة بكسر الفين وفتح الباقي والمورق من الشجر وفتحت
 اوراقه والفتحة القصيدة في الكلام كنية وتخصيص في شرح والتبسم الاحكام من التبسم
 الجيم بكسر الجيم كذا في بعض الحواشي وفيه نظر لانه مخالف للفصح حيث قال السيد بالكسر
 شئ طليت به الحايكل من حصن او ملأه والجواب هو الجيم ايضا صرح به في التلخيص لابن
 هلال العسكري فهو مشترك بين العام والخاص والبيان الحايك اشرافا شرفا عتيقا
 في المصادر والافتحام ويران شرن والافتحاف افعال من المطر فقلت السماء من ان يصر
 مطرا يفتحين ومطر حاله نفا وقد يستعمل مطر ومطر معنى والسحاب والسحاب والسحاب
 جميع السحابة والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدركه
 فهو طوق والافتحاف جمع حامة وكبير الموت والمراد ان تغميق في رقاب النمل
 كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقراءه الابه كناية عن اظهار رز والحن والحزن
 يفتحين كالحزن بعض الماء وسكون الظاهر ضد السرور قال القاضي في قوله فلاحق عليهم
 ولا سم يخرنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى يخرنون ان
 تذهبوا به ويكون ان يقال المعنى قصد ان تذهبوا به والقصد حاصل في الحال وتبين على
 البناء للمفعول اي صرت ذاسمة وهي العلامة وعلم لطفه اي لطفه العام واللفظ في الله
 العرف الحق فيه وقيل في قوله تعالى لطف بعباده اي برحمتهم اليهم بافعال المنافع برفق
 والغبطة ان يفتي مثال حال الغبط من عز ان يبر برفقها الهانة وبه تميز عن الغبطة
 اي ذا حظ ونصيب من الرزق فتشدد ذلك اي قوى انصافه ما ذكره القصد

ووسمت

مخطوطة

المرقى والكشف وفيه استلزامه مع ضم الضاد وكسرها وسكونها وعطف
 كقولهم وعطف وعطف ككبر وعطف ذكرها صاحب القاموس من عطف اي حرك
 بعض جاني على ان من تبعية فيه وهو كناية عن حصول بعض الارسل فيه وقد قال هذا
 العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الفاعل يثبت تحريك جانيه والاول ان يثبت عطف
 عطف على ثم الجاني والهدي الارشاد والدلالة تذكر وموت وقصد الله تعالى
 اليه من هدي هدي وهدي وهدي كبره ما فهمتهدي واستهدي ومحمداني سواء الطريق
 لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هدي الى الطريق والى الدار وقد ورد هدي في الكتاب العزيز
 على لسانه اوجه متعدي بنفسه خواصنا القراط المستقيم وباللام خواصنا الذي هدينا لهذا
 وبالي خواصنا الى سواء الطريق والفرق الذي ذكره الشارح والحشي في حاشيتهما
 للكشاف من المتعدي بنفسه والمتعدي بوسطه الخوف من ان معنى الاول الاذباب الى القصد
 والايصال ولذا يسنن الى التبع خاصة كقولهم ترح حاشية التهديم سبلنا ومعنى الثاني
 وارادة الطريق فيسنن الى التبع مثل انك تهدي الى هراط مستقيم والى القرآن مثل هذا
 القرآن تهدي الى التي حتى اقوم مع ان لا يساعد كبت اللغة منقول من قوله حكاية من
 ابراهيم ايايت اني قد جاني من العلم ما لم ياتك فاتبني اهدك صراطا سويا وعن موسى
 من آل فرعون يا قوم اتبعوا اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهداكم الا هيل
 الرشاد والحمل على الخذف والايصال لا يميل سبحانه على التبع مصدر يستعمل بمعنى تهدي
 تنزهها بغيرها من سيج اذا اذبح بعد لا يبعدت من سجة عانته منه اذ من السجى
 الفراغ من الشغل كانه جعلته فارغاً عنه ولما قصد ان يكون لشهرته الله تعالى لفظا بآية
 مخصوص من جعل بمعنى الشهره البليغ من جمع القبلح لازم الاضافة اليه تعالى حيث لا يخلو
 عنها في اللغة الفصحى وقوله سبحانه من عطف الفاضل على كون المضاف اليه منوياً يجعل علوم
 التوفيق في الاسم الممكن دليل على التعيين مع رعاية الوزن ثم قول العلامة في الكشاف
 والمفصل على علم سواء اضيف ام لا وان غير منصرف الالف والنون مع العلم وزعم
 ابن الحاجب موافقة ان اذا استعمل مضافاً لا يكون لا على اسم المصدر اذ الاعلام لا يضاف
 واذا افرغ من الاضافة كان علماً غير منصرف وهو قوله سبحانه سبحان ما هو فوق ما نعبد
 وقد سئل هذا اللفظ عند التعجب والسر فيه ان الشهره البليغ يستلزم التعجب من بعده ما نزه
 عنه من الشهره فكان قيل ما اجد من هذا فتارة يقصد به الشهره البليغ اصالة والتعجب بتعجب
 تارة يعكس على شهره موارد الاستعمال وانتهى اياها بفعل مضمرة وكل اظهارة تقديره آجبه الله

هو
 في
 من
 في
 في

في
 في
 في
 في

بكانه

بجاءه ثم نزل منزلة الفعل فسد سبزه واد على الشهره البليغ من جمع القبلح التي يقضيها الله
 وهو هنا جملة معتدلة كونه بتقدير الفعل لا على له من الاعراب وقعت في انشاء الكلام كقوله
 الشهره على ما خرج به الشارح في اواخر الباب الثامن والسور الوسط والبال كبر السنين
 اللام جمع جانيه السنين وهو الدلو اذا كان فيه ما رتبة والاستهناق لشيء الامر بالهوى
 اي القيام لك الشئ والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والحيل المفترسان اعني الزميرين على
 الفرس وهو اسم جملة واحد مثل حاله في استعانة في تنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان به
 بحال من استعان بغيره من الحيلة والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة وذلك ان
 الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الادراك يا بابه السياق كاللحني على المنصف الفاتر
 المكسر من فتر بغير فتور والسور الظهور فجار محمد لله تعالى اي ما بلغت عقيب جوي
 اليه واصفا في الله ما ذكرته بلبسنا بغيره كثر انصبوب بجا التقضية معنى الصيرة مدقها ولو
 صفة كاشفة لكثرة الان الكثر المال المدفون ومن في من جواهر انما بديانته ولمست مثل
 هذه المقام زايدة للتوكيد كاتوم الجوهري اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها ما جازني من احد
 والظرف مستقر متعلق بالكون النام الى الناقص ليسلسل التقريرات وهو صفة كثر او نحو
 المملوء والخفة ما اخذت به الرجل من البر والطف والجمع عن وحصة الرجل قربه وفناه
 وهو كناية عن نفس الرجل والعلة فعمله من العلو والارتفاع والخزنة مصدر من خزم
 بخزم بالضم والكسر وحمل على الكتاب يجوز والسعة باب الدار وجمعه سد وفي الحار السعة
 الرئيس الذين لا يفتح لهم السرد والسنة فعمله من السلة بالمد وهو الرفعة والجلال
 الملاذ واحد وهو المعاد وخمين من الخفانة والباد في البني للقيم والكلان جمع خليل
 والصديق من الخلية بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص والخوان جمع اخ
 جمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمتها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاهل
 في الولادة وقد جمع بالواو والنون والاخوان المخلص الذين فلا دوام عن شوب
 النفاق يشبهوني اي يجعلوني مصاحباً بصلح الدغاة من التشيع او من الانسنة
 يقال انما علم الاسلام اي جعله صاحبكم وتابوا والشكر الشاء على الحسن ما اعطى من المع
 يقال شكره وشكرته واللام انهم كذا في الصالح ولا يتعدى الى المفعول الثاني
 فيجب للبيئة خرج به الثقات فلا استقامة ما جوزه الشارح والحشي في شرحهما للمحتاج في قوله
 الشكر ساشكر عرا ان تراحت بنبي اياي لم تكن وان جيت من كون اياي مفعولا
 فاني لا اشكر الله الا ان يحل على المساحة هذا والباد في عايت على ما في بعض النسخ للمعانة

الى بقائه ما علمت و لكنه اشده في العمل والتمسك بالمشقة ومعنى العمل
 بالفارسي مع كشيده في غايته العناء على ما هو حال المعنى مثل تناسب غاية الوسخ
 في احتمال الوجهين ولو قرأ غايته من المعانية لكان الظاهر لكن الرواية لا تساهل
 ونفزع الى الله اذا استكان وتدل عليه طلبا لمعروفه وكذا تعرف في المصادر
 المتفرع ناري كردن والتاكيد من كعب عن الطريق اي عدل عنه كطرب ودخل و
 المبين من الابانة وهو الظهور هذا اي يحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة
 ونرى مبتدأ تعري اللام لا ابتداء في جزمه وجوبا بسد جواب القسم مستندة تعري تعري والتمسك
 العين وقرنها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله تعري يمكن ان يدل على حرفي للفتن
 الى لواهب تعري وكذا امثاله ما انتم فيه غير مائة كقوله والشمس والليل والفجر نظائر الى
 ورب الشمس يمكن ان يكون المراد بقوله تعري وامثاله ذكر صورة القسم تأكيدية معنوية
 وترد في قوله لانه اقوى من سائر المؤكيدات واسلم من التاكيد بالقسم بانه لو جوب
 البرية وليس الغرض المبين الشرعي وتنبه غير الله في التعظيم حتى يرد عليه ان الحق يغفر
 اسمه وصفاته مكرهه كما صرح به الفروي في شرح المسلم على الظن كلام مشايخنا انه
 كفران كان باعتقاده انه خلق بحسب البرية واسم حرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء
 وقد قال عليه السلام ان الله سبحانه عن ان يخلقوا باباكم فمن كان حائفا فليحلق بيانه
 او ليصمت وعن ابن عباس ربه لانه اخلق بالسر فانه من ان خلق بغير وجه فانه ومن
 ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا بأس وهذا اشاع من العلماء كبيت
 وقد قال ام قد افزع وابعد من قائل من قائل بعرك انهم لم يسموهم بعموم
 فهذا جوي على رسم اصل اللغة وكذا الطلاق القسم على امثاله والغرض خلاف ذلك ان المراد
 به التوكيد لان العزة يقتضي القلة غالبا والكلام مصدر رمي من رام يروم روماد وهو معناه
 المفعول والمعنى ان المحققين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوبهم في الوجود وقلة
 المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب عزوره لانه لو كان الحق المبين بعد المطلوب
 كثير كان الطالب لا يفتقر فيه نفي للملزم ينبغي لازمه وقد جعل هذا الشاق الى الحق المبين
 والكلام بمعنى اسم المفعول الفاعل والقرعة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق المبين
 قليل الظاهر او غالب غالبه لان الحق يعجز ولا يعلى ولو ابقى المصدر على معناه الحقيقي لكان الظاهر
 اي الحق المبين قليل الظاهر والظهور والطبيع السجية التي جعلها الله الانسان
 والكثرة شدة الخصومة والجدة الخصومة **والنبي فاني** انما قلنا المذكور في كتب النحاة اللام
 الى خلق

من
 ان
 ان
 ان

الداخل

الدخلة على اداة الشرط لا لانه ان بان الجواب بعد ما ينبغي على قسم قبله لا على الشرط ومن ثم
 تسمى اللام المودنة وتسمى الموطنة ايضا لانه اطلت الجواب للقسم اي مودته له والتمسك
 جعل الجواب معناه للشرط بقرينة الفاء فهو كافي لمذهب الجمهور الا ان ينبغي على مذهب الفراء
 قلت اللام معناه زائدة لا موطنة للقسم كافي قوله لن كانت الدنيا على كاري ببلد ج ج
 من لبي فليوت اروح **والتمسك** بالذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحسب المعنى الحب
 بدليل انك تقول هذا رجل حبك بوصف النكحة به لان اضافته يكون بمعنى الحب غير حقيقة
 كذا في الكشف في يقال احب الشيء اذا كفاه وفي الصحاح حبك درهم كفاك والثواب
 والمثوبة مطلق الجواب كما فعله الازهرى ويوصفه قوله مع رجل ثوب الكفار ما كانوا
 يفعلون فلما جرة كافي الصحاح من انه جراد الطاعة مع انه اكثر استعمالا في الخبر كما صرح
 به ابن الاثير في النهاية والجواب العظيم والاجل الآخرة والتوكل الاعتماد على الغير
 والابانة التبرج **افتح** كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى ان يكون الظرف
 اعني قوله بحمد الله مستقرا في موضع الحال من فاعل افتح لاصلة الافتتاح ومعنى الكلام
 افتح كتابه بعد التيمن بالتسمية على وجه التيمن متبعا بحمد الله فلا تفتوح بين التيمن
 التسمية في التعليق بالافتتاح سوى انه اورد ونظير بعد التيمن فيها مرزا الى ان بان
 بسم الله للملازمة ظاهرا مستقرا حاله من فاعل ما لا المقدور ان جهة التيمن هو التيمن
 ودلالة على ترتيب علم الله والناسب لما ذكره الشارح في شرح الكشاف وهو ان التيمن
 ان يجعل قوله معناه بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق يقتضي
 الحقيقة بالقبول وعليه التحول انه مقدور الفعل المحصور اعني اذ تقي معناه وبالحكمة خصوص
 كل فعل شرعي في مدلوله متبركا بما دللنا التيمن حذره في كلام الحكيم تعالى وقدرت يكون
 متعلق كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية عين ما في القرآن اذ لو اتي به فيه كالتسمية
 شرع في غير القراءة للاستعانة بانه موضع ينبغي ان لا يبطأ فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل
 المستدعي للفاعل لغات ذلك المقصد ولهذا حال بعضهم التقدير باسم الله النبوة وتعرر الفعل
 الخاص لدلالة على تيمس كل المشروع فيه ابتداءية وانتهاية بالتسمية امس المقام وفي المرام
 من تقدير ابتداء اذ غرض المؤمن تيمس جميع اجزاء الفعل بالبركة بالتسمية وكذا استعمله
 لكن لما تعذر ذلك تحقيقا في الخارج في الشرع جعل طريقة كون الشرع فيه متعلقا بما
 في البنية حيث اعتبر تحقيقا في ابتداء العبادة تحقيقا في جميعا تقديره اذ لا ابتداء في حد
 ابتداء لان المقدور فعل النبوة قد يستشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله في خطبة يوم النحر

ابتداء
 بيان

ومن لم يذبح فليذبح باسم الله تعالى وقوله م باسمك نتي وصفت جني وباسمك ارفع وقوله م
باسمك احيى وباسمك اموت فانها تدل على اوجها من الافعال الخاصة وفيه ان معنى على على الجاز
بالافعال الظاهرة وهو في غير المنع قتال هذا ويحتمل ان يكون الطرف المذكور لغوا فغنية
الافتتاح ح الى الحمد فقط مع تأخيره عن التسمية استعمال بافاضة المعنى واعراض من ذلك في بيان
وتلحق الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به فلما تعارض من هذين شيئا ابتداء
بالحمد والابتداء بالتسمية لا لان الباري فيها الاستعانة والاستعانة بغيره لا ينافي الاستعانة بغيره
كاظن اذ كل واحد يستعمل على الاستعانة لا يلحق بحسن التاديب لانه يغني الى جعل اسم الله تعالى
والا لا يكون مقصوده بذاتها وعلى ما ذكرنا في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن التسمية
وموافق للعرف بل لان الابتداء امر غير معتاد من حين الاخذ في التصفية على الشرع
في البحث كما قيل اولان الاول محمول على الحقيقة والتأخر على الافتراض فلهذا بالكتاب والابحار الوا
ردين على تقدم التسمية واحتمال طافي العقل ما ان في التسمية جهة التحديد الا انهم لم يكتفوا بالان
من اني بالتسمية لا يقال له كما عرفنا وهذا ثبت التعارض الظاهري بين الحمد في واجبه الى
التحقق ولان المناسب لقام التعظيم التخرج بالحمد وحده على ما اذا اورد بعد ما لوح الى التلخيص
الافتتاح بها جعل موجب الحديث ان اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقولنا اذ اذ
الافتتاح واورده عليه ان اداه حق الشكر يحصل الحمد والحمد ولو في آخر الكتاب فكيف جعل الافتتاح
على ان قول الحمد اخبار بشيئ لم يترق والاخبار عن بشيئ ليس هو ايجب من الاول
بان الغرض الاصل من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط العبد الذي هو تلك النقا وجب
الغرض الذي هو التاليف وما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصده مما هو
قال من شكر تعالى مع تقدم الحمد اياه الى قوله لمن شكر ثم لا يذكره وليس المراد ان الحمد
من قبيل الشكر لاختلاف التسمية على استحقاق الذي كاسي بل المراد ان الحمد على مجموع الصفات
الذاتية والاعمال يتصرف الشكر فالتعليل ملاحظة ذلك المتحقق قدره ولا يخفى انه اذا كان المقصود
ذلك الربط والطلب كان تقديم الحمد على الحمد الذي هو التاليف واجبا فعمل الافتتاح
بالحمد بالاداء المذكور اياه الى هذه التسمية على معنى ان الاطراء والاعمال غير لازم
في العمل المتعقبا فتعليل الافتتاح بالاداء لا يفرق فيه حصول غير هذه الطريقة
وقد يجاب بان تعليل لانتج باعتبار ما اشتمل عليه من التحديد لانه تحيد مخصوص بوجه
الفرق الظاهري بين تقدم الحمد والتحديد المقدم وبانه تعليل الحمد لا لانتج وفيه ان المقصود
باب بيان الافتتاح بالحمد فابقه بلا علة وجعل العلة للتقدير بانه الزوق وبال الشكر

وكل ما ذكرناه

حصل الحمد لكن اداه لا يحصل الا بتقدم الحمد وفيه ان كون التقدم على ايق الكتاب في
النقا مستبعد ثم يجب تقدم الشكر عند الربط والطلب لاجل كونها في الشكر
ان معنى الحمد هو ما شكره فاشكرناك حق الشكر كما سذكره ان وعن الكتاب ان الاخبار بشيئ
بجميع الحمد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين النوحيد وبان النوحيد المذكور
واشاد اجار واقع موقع الانشاء الى يستعمل معناه مجازا اذ الظان الحكم ليس هو
الاخبار والاعلام لان الخطاب به هو الله وفيه وضع الظاهر صريح المظهر ومعنى الحمد لله
يارب فقصدوا المتكلمة انت انظمة تع بوضعه بالجميل والجاد من هذا اللفظ والقول
بانه مشترك من الاخبار والانشاء كصنع العقود لا يفتت اليه لان الصنيع المذكور
اجابات في اللغة نقلها الشارع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبتا النقل انما كان
فيه بضرورة داعية مشكل جدا **اد** الحق شئ ما يوجب عليه من شكره ان يحتمل ان يكون من
الاولى تعينية والثانية بيانية على ان المراد بان الشكر من العبد جميع ما اغنى الله تعالى الى ما لا يحيط
اعني انك الوض فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما مر في كتب الاصول وصرح
اللسان الى ان هذا تعظيم الله تعالى بعضه لا يحتمل العكس والمعنى شئ هو ما يوجب عليه من شكره
اذ وجوب الوض يتقضى وجوب اللغو كمن التامس لم يذكر الوجوب من التوضي
الشكر العرفي كاللغوي ويحتمل ان يكون من بيانية في المصنفين فالاولى بيان شئ
الثانية لا يجب والمراد بالشكر اللغو والمقصد على التقدير ان المعنى شئ
الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وحلو من طوبى فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة
الحامد تبقى بحق شئ من الشكر وان لم يقرر على ان يشكره حق شكره **اد** هو التأني باللسان
اورده عليه ان قيد باللسان مستدرك للثبات لا يكون الاب والام قوله لا احصى ثناء
عليك انت كما اثبت على نفسك فقول على العجز والحامل عليه قصد الشكر اجماعا بيان
لله واقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سوا كان ذاكرا باللسان او بانه
احتمال يجوز من الذي قبله هو المعنى في اصطلاح الاصول ببيان التفرقة فلا يرد ان حرف اللفظ
الى حقيقة لا يحتاج الى دليل والحق ان احتصاص الشكر باللسان غير مضمون به بل المفهوم من
الصحة ومن الكتمان في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الشكر هو
الاثبات باسناد التعظيم مطلقا ثم ذكر في الجمل ان الشكر الكلام الجميل كمن بعد تسليم احتصاص
الكلام باللفظي بما يكون محمدا على ان الشكر اللفظي فان قلت كيف يخص لك اللغو باللسان وقال
عن من قبل ان شئ لا يوجب الحمد واكثر الاشياء باللسان له قلت لما ثبت ذلك الاحتصاص

عن النيات من ارباب اللغات كمال امثالها ذكر عندم على الجان على الجمل لم يتعوض للمعجزة
لولا ان الشار عليه دون الجود عليه وانما يكثر ترك ذكر الجود عليه للام في الحق كالتفاني
سواء تعلق بالنية وترك معها قصد العظم ايضا ذكر من دلالة الشاء فان قلت اذا
انتفى احد على عالم على فخل من مذهب الاموال وقتل النفوس من غير حق على قصد العظم فانما
مقد ولذا يذم هذا الجاد لان هذه لم يقع في محله مع انه ليس على الجمل قلت كونه في الجمل
من ان يكون جمل في الواقع او عند الحق وانما ان الحاد في الصورة انه كونه بعلم الجود عليه
جمل وبقوته بصورته فان قلت انهم صوابه جوب كون الجود عليه اختيارا ما وان لم يكن
على الاشهر ووجهه اختياره على لدرج بان مشعر بالاختيار الذي هو القاهر العظم
في اصول الدين دون المرح لهم قولهم مدحت الله على صفاتها والتعريف المذكور في
من التقييد به فليس مطرد قلت اجاب ان الشاء في شره الكشاف بان الموصوف مقدر الفعل
لجمل والاختيار من الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوا بان قلت فيلزم ان لا يكون الشاء
على الصفات القدسية هذه اذا استندت تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والامر حروثها
على هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليس من قبيل الافعال قلت لما كانت الذات كافية
في اقتضاء تلك الصفات مبدء الافعال اختيارية بل هي على اعتبار تلك الافعال فالجود
اختياريا في المال وقد يقال كونه في محله من المرح كما في قوله تعالى ان يعطيك ربك
مقاما محمودا او المصير الى اذهب اليه الامر من جواز استناد القدم الى الحاضر فلو لم
ان يحكم على تلك الحقيقة حقيقة هذا الاعتبار كما زعم الخطا فيما يقيد في هذا المقام
الا يغيب الفعل كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة
والاشئ او تقدم الشئ على نفسه حاصل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء
اسم على الاستوار يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله الى كلمة سواء بيننا
وبينكم بل هو صفة من الفعل بعده التي تعلق بها في ما ويل المصدر مستدار كما عرفت قبله
الزحزحة في قوله تعالى سوار عليهم ان نذرهم ام لم تنذرهم والسعد سقالة بالفضائل
وتعلقه بالفواضل سواء في الاشئ ولا يجمع على الصحيح ثم الجمل اما استيفائية او
حال بلا او او اعتراض في ههنا شبهة وهي ان ام لا كونه المقدر والسوية انما
يكون بين المقدر والابن احد فالصواب الواو به الم وللفظ او بمعنى الواو كون
ام بمعنى الواو غير محمود وقد اشار الى وجه التفسير التركيب بقائه وام على ما
نظمتان سوار في مثله خبر مستدار كذا في اي الامران سوار ثم الجمل الاسمية والاعمال

الشرط

الشرط المقدر ان لم يترك الهمة بعد سوار صرحا كما في مثالنا او الهمة وام بجزءان معني
الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاوة ان ان والهمة يستعملان فيما لم يتغير حصوله
عند الحكم والتقدير مثلا ان يتعلق بالفضائل او الفواضل فالامر ان سواء والشبهة
انما ترد اذا جعل سوار جزءا مقدرنا وما بعده مبتدأ ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الشاء
اشارة الى علوم الجمل المتعلق والرجوع الى نفس الجمل يوجب ركازا في المعنى او يكون
من قبيل قوله الجوان جبرم حساس سواء تعلق به الانسان ام لا واما الرجوع الى الحكم
فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفواضل جمع في صفة
وهي المزية المتعدية والمراد بالمعنى ههنا النطق بالغير في حقيقة وجوبها كالانعام اعطى
النية لا الانتقال كما نؤمن والا لم يجمع الجود والاشكر اصل لان الجود عليه فعل اختياري
النية كاترو الفعل لا يغيب الانتقال صلافة واشكر فعل الجان قلت لم عرف الاشكر وبتن
النسبة بينه وبين كونه مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان فيهما من الجود
فسره كان مظهرا ان يقع في ذم السامع ان اشكره بل هو منه افغرسه وبين الفرق
تحصيله للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الجود في هذا المقام من قبيل اشكر
والادة مادة الاجتماع لان الشاء صرح بان في الكلام بينهما على تحقيق الاختلافين
ومعنى الاختلاف الذاتي الاختلاف في صفات الذاتية فالجود ههنا على الصفات الذاتية مع
الانعام فكيف يكون من قبيل اشكر وهو مخصص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا جود
احدهما بازاء الصفة الذاتية المستفادة من التعلق باسم الله تعالى والاشكر التعلق بالانعام
ويعتبر كل منهما على حياله ومحمل اشكر تدا مع الشاء ولا يخفى نافية من السامع بما جمل كونه
ههنا من قبيل اشكر على النية على الاختلاف الذاتي كما لا يخفى في قوله تعالى عن تعظيم المنعم اي مشعر
في هذه انه بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه والارباب في تحقيق هذا المعنى في اشكر الجان
اذ لا يقدح فيه الجهل بالجنس كما لا يخفى يفرح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع
وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر ما جبارا لغيره وبالارهاق او بما جمل
المعتقد نفسه اي يعتقد ان يكون المبتدأ بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى العجز عن
التقدير وهو الاعتقاد لا غير مهابت وهو ان البناء من الشئ لا يستلزم تحققة فضلا
عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاعتراف ان يبدل قوله تعالى عن تعظيم
فلينهم قوله سبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على ان كونه مبدءا
الصحيح كما عرفت به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة الى الشاء قوله تعالى

ومحبة بالجنان عطش على سابعة باو و عطف لاحقة عليه ما يدل على ان مجرد الذكر التسماني
والعمل الاركانى شك ولا يدفعه ما اشهر اليه في حواشي شرح المطامع من ان الذكر التسماني
او العمل الاركانى لا يكون شكاً ما لم يطابق الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح في الاول
لان تلك المطابقة وعدم الخلل شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازيا ام
ساجي ثابتا ام لا وقيل بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشك بالجنان اعتقاد وتصديق
النعيم بصفات الكمال او اعتقاد وتصديق بصفة الانعام وانه في النعم في مقابلة الانعام لا
بجهد الحجة ولا مجموع الاعتقاد والحجة وان رتبة فلا لطف الحجة على الاعتقاد ثم انه قد تم
من موافاة الشك التسماني لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرق الافراد
رمزا الى ان جيز الامور واسطها **او** عكلا وخزعة بالاركان انما عطف الحجة على العمل
تبيينها على ان العمل انما يكون شكاً اذا كان على وجه هزيمة وانما اذا كان بلا جوة فلا **قوله**
ووجه حال من اللسان على ما لم يذكره عند سيبويه اي مفردا وذهب الى ان صحتها في ان
التعريف فيه وفي نظيره للمعتمد الذي لا يخارج في المعهود والذم في كونه في المعنى ولهذا
تعامل معاملتها كاسم فاعني ان التاويل يمكن ان يقدر العامل الخد في صفة اللسان
على اي من كونه حذف الموصول مع بعض الصلة وقال ابو علي الفارسي انه يصور على
مفعول مطلق للمعقولة اي بتوجه اللسان بكونه مورد كحجة توجه الفعل هذا يكون قيدا
لنسبة كحجة المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية
يعني في حال وحدته لا مع غيره **قوله** النعم اي الانعام بها اذا افواض الى المزايا القابلة
بالشخص متعدي الى غيره **قوله** على الوصف بالعلم والشجاعة ليست بها صفة للوصف وان كان
المستاد ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بها يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صديق
الشك في هذه الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة قال قلت
الشيء ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازاء العلم وقد اشترط اختيارية
المتعلق فيه قلت الشبهة قد تطلق على ان تلك الملكة ايضا كالوصف في المبالغة الا قدم في
المعارك مع المردة صحتها قال الاستاذ بيان كون العلم والشجاعة من المزايا الغير المنقولة الى العلم
اما عبارة عن الاضافة من العالم والمعلوم او عن الانتقال الى اصل النفس ومن الصور والسمات
فيما التي من قبيل الكيفية واما ما كان فلا يقبل الانتقال من محل الى الآخرة واما الشبهة في كونها
متوسطة من الجن والسموات الملكة من قبيل الكيفية الغير القابلة للانتقال في نظر لان المراد بتقدير
المتعلق الغير في تحفة كمال انعام على عطاء النعم للغير لا الانتقال كما زعم كين الجهور وهو على كونه عليه

فعل

فعل اختيارى والفعل لا يقبل الانتقال اصلا **قوله** انه اسم للذات المراد بالاسم ههنا
ما يقابل الصفة والعقب او الكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته مع فرع تعقله
لم يعلم حقيقة لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في دفع تعقله بصفة الحقيقية والافاضة
والسلبية والنوعية على قدر ما ظهر فيها بالفيض الالهي وانما امتنع تعقله بكونه حقيقة وذا
غير لازم في وضع العلم كما في وضع العلم للمعنى الخاص على انما يتم ذلك اذا لم يكن الوصف
مطلقا او وضعه بهذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وصفه فاعلم غيره بالالزام او الوصف فلا
و ذات الشيء قد يقال على حقيقة وقد يقال على بوقية الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف
والمراد ههنا هو الثاني وهو سبب عمل انتقال النفس والذات يجوز ثابته وتذكره وخص بالذكر
في تعيين الذات من صفاته المع الوجب الذي الذي ينفرد اليه يطلق الوجب والاضحية
ولا تطول على سائر صفاته لانه معدة لكل كمال ومبعدة عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق الجمع
الحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال جلي به نعمة توطئة لما يذكر من وجه تعليل الحجة على هذا
الاسم والحامد جمع حجة بكسر الهمزة معني **قوله** انه المقتل الى قوله على تحقيق الاستحقاق
اي لكون لفظ الله تعالى على الذات من حيث هو بصفة مخصوصة من صفاته نفع على كماله
تنبيه على استحقاق الذات من حيث ملوحي من غير ملاحظة خصوصية وصف وانظر على
بانه لا شعارة الكلام بالاستحقاق الذي اذا لم يعهد من قوا عدم ان تعليل اسما باسم
غير صفة يدل على منشائية مدلوله على ان سلم ذلك فاعلم ان المراد بالمرجع بان جهة الاستحقاق
غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على انهم والجواب ان هذا يلزم بالذوق حيث لم يتل كماله
للعلم لا من ان تعليل اسما باسم مدلول على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام في قوله عليه
بعد افادة الاستحقاق الذي لا يفرقه ولا يغيره على ان لفظه اريد لما دلل على ذات صفة
بجميع صفات الكمال واشهر انصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يتصور ان كل
التعليل في حكم التعليل بالمشق الدال على منشائية جمع الصفات وقوله بل انما تعرض لافراد
معنا لتقرر ان سبلا سال بان هذا الايام لا يفرق الا ايجصاص بصفة الانعام ثابت
في نفس الامر وهذا تعرض لمحل بصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض لافراد
بحث وهو ان الاستحقاق الذي هو الاستحقاق بجمع الامور صافي كما اشار اليه السيد في
هذا الشرح الكنتاف فقد اخرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افزده بالذكر
واجيب بان ذلك كما تعرض به ادى الواجب لما تعرض عنه واستشعر من ان شك
النعم واجب عقلا وشرا فاعلم ان يمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذي هو الاتقان

ق

ق

جميع الاوصاف الذاتية فانها لا يمكن غير الذات اعطيت حكما فلا يندرج فيه الاستحقاق
بصفة الانعام على ان الاستحقاق لجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد خلاصة
الانعام تعبر بها الاستحقاق الوصفي واما ان كل صفة من صفته تعالى مستقلة فافادتها
هذا وقد يقال ان الاستحقاق الذاتي اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستقلا بجميع التعطيلات
ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولم يزم
تعلق الحمد بالفضل والفضل بالانقياض لا يستلزم للمعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفضل
مستقلا لذاته ان يعظم على غير تقديره **وقد** الحمد لا يقتضيه المقام من غير اهتمام به سياتي في
تقديم المسند اليه اكل تقديره الى اسم فخره تارة وحكمة سنده اليه وتوضيحه اخرى فالحمد على ذلك
يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار ان موضوع في الاصل او مقدم فصور اعتبر في موضوع في الاصل
بان يكون التقدير الحمد لله او مقدم بان يكون الحمد لله انما يستقيم ببيان النكتة فلا وجه للقول
بان النكتة انما هي للموضوع لا المقارن والحمد قاريه لانه مبتدأ ان لم يرد باقتضائه المقام
ما هو المستلزم في هذا الفن اذ الاتهام لا يقتضي الحال بل هو حال التقدير الحمد وتقضي الحال هو
التقدم بل اراد ان هذا المقام الذي هو متبوع تاليه يقتضي اهتمامه ما يشان الحمد فارد بعبارة
من غير اهتمام به ان الاتهام العارض للموضوع المقام اولي البرعانية من الاهتمام الذاتي لاسم
الذات على غير ما في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقة مقتضى المقام مع
كل في حيث وهو انه يشكل بتوليد الحمد رب السموات والارض لانه قد لا يكون في
السموات والارض في قوله تعالى سورة التغابن ولا الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله تعالى
على الحمد في هذه الايات مع ان المقام مما الحمد والجواب منع ان المقام في الآيات المذكورة تعالى الحمد مع
ان احتجوا بما احتجوا به من ان الحمد كاشف في الكشف وهذا يقتضي تقدم الطرفين كاللحن
قوله ان صاحب الكشف اشار الى دفع ما يقوم من ان في عدم الحمد فوات الحقيقة
في هذا المقام وبوجهه تعبر صاحب الكشف في سورة التغابن بانه قدم الطرفين في قوله
لا الحمد ولا الحمد ليدل على الاحتصاص فاذا ذكر من اقتضاه المقام تقديم الحمد معارض بغير الحمد
المطلوب فيه ويحتمل الدفع ان اقتضاه المقام منظم مع الحمد صاحب الكشف بوجوده انما
في الحمد كما في قوله فلا مانع من التقدم مع وجود التقضي اعني المقام ان قلت فما وجه ما ذكره
في سورة التغابن قلت عبارة هناك ليدل تقديرها واستغنى النكتة في اختيار التحصيل
بالقديم فلما تفضل فان قلت لا وجه لا اعتبار بالتحصيل فيما يخص فيه كما سبق من الالفاظ
بالجمل العبرة يجب ان يكون حالها على مشوا بالعباد وخطاه الى طبعها من اجل ما ذكر

فما سبق

44

فما سبق قلت ان جواب المذكور في المقام انما في دون الحقيقة والعبر فما يخص مستحقين ولو ذكر
ونظير ايكم بعد **قوله** بان فيه اي في كنهه بتقديم الحمد وهذا اعني ارجاع الضمير الى ذكر هو الكتاب
كلام العلامة حيث قال اجزاء الصفات الربوبية والانعام جلالة النعم ودقايقها والملك على العبد
الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد دليل على ان من هذه صفة لم يكن
احدا حق به بالحمد والشأن عليه بالحمد **قوله** وهذا يظهر اي بتصریح صاحب الكشف بان
الحمد له دلالة على اختصاصه من حيث الحمد بالله تعالى يظهر ان ليس فيه الاستغراق بما على ان من لم يزل
الاغتراف ان كاذب اليه كثير من شرا اذا احتصاص الجنس يستلزم اختصاصا من جميع الاخر فلا
فرق بينهما في انهما ينفيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منها فخرنا وبما يندفع به تلك النكتة
كما ذكره الفاضل المحشي فلا تزيح لا اختيار احد على الآخر من هذه الوجهين فمما فرقت حيث
ان منافات اختصاص الاخر بذلك القاعدة ذاتية ومناقاة اختصاص الجنس بوسط
استدراك اختصاص الاخر ذلك من هذا القدر من الفرق لا يجزى اختيار احد كما وان الحكم بان الآقوم
كاللحن على النظم فان قلت لعل كثير من الناس الذين علموا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما
ذكر علمه تعريف الجنس المذكور في الكشف على العهد الذي الذي هو من فروع ما هو الظاهر
المشبه به اعني العواكف ارسلا العواكف وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذ اكل
تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قبل بالاستغراق قد
يراد به العهد الذي فاختصاص فردا ايضا يستلزم اختصاصا من جميع الاخر لان
نبوت فردا له تعالى واستغراقه من غيره فيستلزم نبوت جميع الاخر او العبر ان المعهود
الذهني نكرة في المعنى ومعنى التحصيل تفهم معنى النفي فيكون في المعنى كالكثرة الواقعة في
سياق النفي فمعنى النفي ان صاحب الكشف كما ينبغي كون الاستغراق معنى اللام منع كونه
مراد في المقام اما المنع الاول فلما كلفه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه
كما مر به الشرح في شرح الكشف يدل ايضا على ذلك لانه خص في المنع فائدة اللام في
والتعريف في العهد والجنس اما المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه فاما كما استطاع عليه فالظاهر
هذا الكثير من الناس ملوا باذكاره ان يكون الحمد في هذا المقام محولا على الجنس دون الاستغراق
اما باعتبار المنع الثاني او بان ملوا قول صاحب الكشف فان قلت ما معنى التعريف في قوله
على معنى ان المراد بالتعريف اللام في الحمد لا طلب بيان مدلول الوصف ونظيره قوله في
او بكونهم المفهوم معنى التعريف في المعطون الدلالة على ان المقنيين مع الناس الذين
انهم يملكون في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفارقة لافان اذ لم يملكون

بج

هـ

ههنا احد صورته رده من العهد وغيره وسجي تخرج الفاضل الحشني بان المعنى الثاني الذي ذكره
من فروع التعريف الحشني وحل كلام صاحب الكشف على ما ذكره فان كان في الفاعل ما ذكره الشارع
الفاضل الحشني في حاشيتهما لانه هو المتكسب لكونه بيان مراد القيام لا بيان مجرد مؤدي القام
وانما قلت الفاعل هذا اذ لو حل على انهم علموا بذلك لكان مدلول القام بحسب الوضع الجسدي هو ان
لزمهم حل كلام الكشف على ثبات اللغة بالمرادى وهو يستبعد من تلك الفحوى على ان يكون الاستغراق
مدلول القام بناء على مجرد منافاة لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ الثاني في ارادة الاستغراق
والاشكال وضع لفظ معنى لا يتفق ارادة ذلك المعنى في كلامهم واذا ثبت التفسير الذي ذكره كثير من الناس
مستوفى لبيان كون الجسد محدودا في العلم على الجنس دون الاستغراق ظهر ان باقي الوجوه
المذكورة ههنا حقها ان نساق ايضا لذلك لتلايم سابق الكلام ولا حجة ان الشارع رده
في شرح الكشف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون القام الاستغراق في تلك عند الحشني
مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليها ههنا بما ذكره هناك في ذكر الوجه الثالث
وسماه اولي مع انه يريد عليه ورود اظاهرا ما اورد ههنا على الوجهين الاولين فلو كان
الكلام ههنا مستوفى لبيان ان مدلول القام بحسب الوضع الجسدي دون الاستغراق كما ينبغي منه
ظاهرا قوله من ان القام في الجسد تعريف الجسدي دون الاستغراق لا لبيان كون الجسد محدودا في
المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى غاية البعد فعلى هذا ينبغي الشرح
كلامه واورد على الشارع ما اورد في ذلك من انهم صاحب الكشف في كون الجسد محدودا في القام
على الجنس دون الاستغراق قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق
وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منقوطة على تخصيص اسم تعريف الجنس بعينه
الطبيعة بالآلة التي تعرف الحقيقة من حيث هي وصاحب الكشف جازعها على الاصطلاح
المدكور بقرينة ذكر الاستغراق ههنا في مقابلة المشهور بتخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك
وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف المسد اليه باللام من حاشية الفاضل الحشني اما ما ذكره
الفاضل الحشني من ان الدال على ذلك انه مخرج بالجنس موضع لم يتعرض لانضمام الاستغراق فيه
باعتقاف اما لا فلا مخرج بالجنس في سورة القمر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا
انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل جرحا بان المراد الاستغراق فان قلت الاختصاص بقرينة
قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق في كنفه ولم يتعرض لانضمام الاستغراق والاكثر في شيوخ
ارادة الاستغراق في المقامات الظاهرة قلت اذ كانا كون قرينة الاستغراق كنه على علم يرفع المعقولة
ويكن ان يدفع بان المراد بالقرينة المدعى كونها كنه على علم القرينة المجردة للاستغراق

والاستغراق

والاستغراق في الآية الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظاهرا ما بينا فلان تصرفه بالجنس وعدم
التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتضائه في معنى الجسد على الجنس من حيث هو
او يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامر من الجنس من حيث هو والجنس من حيث هو
وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص الجسد وان يقول اختصاص الجسد
بقي ههنا بحث ذكره جبرائيل بن محمد والذين القاري في تفسير الفاتحة حاشيا ان الجسد على اختصاص
الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الكل على الاستغراق فانه ينافيه ذلك لان اختصاص الجسد
الذي ذكره صاحب الكشف مستغنى من لام الله على ما هو المختار وهو الاختصاص بالاشياء
لا الشئ كما عرف وانبات الجنس المذكور لا ينافي في نبوته للغير ولو عند المنبث ولذلك
قال السكاكي وقد يكون الجسد عام النسبة والمراد تخصيصه بغيره كخزير جاز وعمره وصفتها
بخلاف انبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي في نبوته شئ منها لغير المذكور عند المنبث هذا الكلام
وانت خبير بان صاحب الكشف قال بالاخص من النبوة في سورة النعابين وغيره
بل الظاهر مراده بالاخص من في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الجسد بالاشياء وانما يتحقق
النبوة في فلا ينافي في الاستغراق سواء حمل الاختصاص على النبوة او الاثبات لمناقاة
مذهبه الا ان يقال قوله بالاخص من النبوة شئ مني على التأويل ولا ضرورة ههنا مع
اظهار مذهبه وارادة التصلب في مناسب لا اويل كتابه الاية ههنا في قوله ههنا في قوله
المكرمة الذي خلق الفرائد ثم غيره الى انزل لوجوده ذكرها الفاضل الحشني في شرحه والله اعلم
قوله والعهد الى الراجح للدلالة على الدوام والنبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان قلت
على الدوام الا ان التي جزمنا طرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدرنا الطرف بالفعل فقط
لتصريحهم بالدلالة اسمية جزا فعليه قوله تعالى الله يستهزئ بهم على اصرار التجردى وان ان
قدرناهم الفاعل فلا ينافي في كونه بقرينة علم في الطرف فيكون في حكم الفعل والجملة الاسمية
ههنا للنبات وهو الاسمية بقرينة الدوام والاسمية التي جزمنا فعليه انما تغيب التجرد اذ المظهر
داع الى الدوام والعهد المذكور داع اليه على ان لنا ان تقدر اسم الفاعل وتنتج كونه كذا
وتقول يكفي لتعريف الطرف راجحة الفعل فيجعل فيه الفاعل معنى النبوة ايضا وقد نص الشارع
في او اخر الباء الثالث على ان زيدا في الدار تحت النبوة والتجديد بحسب تقرير حاصل او
حصل وهو غير ذلك الصريح فيما ذكره هذا وتنايل ان يقول المناسب لتمام الجسد على نعم الله تعالى
التجديد علينا بما فيه وما ان يقال نعم الله بغيره صدور الفعل الجسد وتعلقه بالله على استغراق
الارادة بعبودية القام ويدل على ان المناسب لتمام الجسد ان كان الوصف مجردا هو الاصرار التجردى

لا التوقي في المحرم في قوله انه يستترى بهم بان العدول من المستترى المناسب لهم
انما نحن مستترزون للمقصد الى افادة حدوث الاستنزاد وتجده فبا بعد وقت
على سبيل الاستمرار وهذا كانت كتابات ارتعالي في المناقش وبلاياها الناذلة بهم فاذا
كان الاستمرار التجددي اذ دخل في الزم كان كذلك في المرح على ان فيه اتفاقا لنفس دون
الشبوتى لانهما اذا اعادت الشئ العدم ولا شك ان افضل العبادات اشتغال وتحقيق
ان القاطعة في اختيار طريقة الحمد ونزجها جابب البلاغة ملاحظا لمحوه عليه فان كان
من الامور الثابتة فالتناسب ان تشار الجمل الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الرو
صفة ثابتة لذلك فلهذا اختير الاسمية والافاضلة مخرج بعض الافاضل **والفصل**
والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذلك ما ينوب عنه اي لا يدل على الاستغراق
لعدم جواز زيادة النائب على النوب عنه في الدلالة وان جاز قصوره عنه فلا ريب
دلالة المصدر على النسبة والزمان وصحتها حيث وهو ان المحققين صوابا بقصد في المقام
الخطابة بفعل قوله فلان يعطى الى الاستغراق كما سيجي في احوال متعلقا الفعل فلم لا يجوز ان
يكون الفعل الذي تاب عنه المصدر من ذلك القبول بهذا وجواب ان ذلك في المنزل منزلة اللام
اعني الذي لم يعتبر تفكك بالمفعول والتزمل المذكور في فعل كذا فليس بل لا يبيح وهو فاق
ففيه نظر لان الناس متساوون في بيان المصدر المتكرر كافي في نيابة الفعل فجز ان يكون تعريفة
لزيادة معنى وهو الاستغراق في العبارة صالحة ولم يرد ان المصدر المعروف لا ينوب عن الفعل
يرد عليه انه قد سبق اليه ايضا كما في قراءة الحمد بالقلب واجيب عن هذا النظر بان في الال
مقدمة مطوية قابله اللام ومنع لكثرة الال لول هو قوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره
وانت خبير بان مراد المعترض عدم نبوت المدعي بما ذكر في الاستدلال فابناء بغير الدليل وهم معتد
اوى سليم لا اعتراض في التحقيق **فصل** في منه صفا قرابين الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق
القرينة المجوزة لا المزمومة والالكان المعنى في الجنس هو الشاع في الاستعمال مطلقا اي سواء
وجدت القرينة المزمومة للاستغراق وانعومت كما لا يخفى على الزوق السليم ولا يخفى عدم استنباط
فالفاضل المحشى انما يدعى تحقق القرينة المجوزة وكونهما كذا على علم واعلم ان مبنى الكلام هنا
على ذهب صاحب الكشاف لاننا ان به بعد توجيه كلامه وقد حصل في الفصل فاية اللام في
التعريف والتعريف في العمدة الجنس فلا يبا في ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس **فصل**
فلا يبيح فيه ذكره الاصوليون من ان المستتر على الجنس في قوله انه لا تزوج النساء مبنى على التسليم
على كل وان لو نوي الحكم بقصد قضاء لانه نوي حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الاستغراق من اللام

لا يبيح استعماله من غير قرينة وتوقف الجنس والعهد عليه اي على القرينة انتهى كلامه والجواب ان مبنى
الكلام صفا على ذهب صاحب الكشاف لان الشارح بعد توجيه كلامه وكون الامر كذلك فلهذا
في موضع المنع **فصل** او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف خلاصة ان الاستغراق لا يستغاد من نفس
اللفظ وهذا كما صرح بان الحكم عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس من هذا الوجه ومن ذكره
الفاضل المحشى بقوله والسبب في اختيار الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالجنس
لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كغيره فلو وجه لا اختيارا احدهما ورد الاخر فان قلت قد تم
الفاضل المحشى الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد
وكلام الشارح خلوس من ذلك فلهذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله بهذا يظهر الى ان هذا المقام
فلهذا كفى عن ذكره صفا انما اشار اليه سابقا على ان لا فائدة يعتد بها في ذكر قوله وعلى اختصاصه
سجانه لان المفيد لذلك اختصاص على مخرج به نفسه في احوال المستند هو اللام كجاء الاصلية
ونكده الافادة لاشارة حاله في الجنس والاستغراق بقى ههنا بحثنا في الاول ان الدليل
المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله ان رج بقوله او على ان اللام لا يصفى من اجل لا يخلو الحكم
عنه في صورة العهد الخارجي مع انه من معنى اللام عنده كما خرج به في الفصل في بيان اللام
لا يدل الا على التعريف **والاسم** لا يدل على مسماه وهو نفس الحقيقة او الغرض المتشرفا لا يكون
ممد فاذن لا يقال هناك وضع اخر للجوع بازاء العهد لانا نقول تلايته بالدليل المذكور ومن
عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يعترض بعدم الوضوح في الجوع بازاء الافراد فان قلت ذلك
لا يحتاج الى البيان قلت فكذلك المقدمة المطوية في التعليل التي اشترت اليها هناك الجواب
ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضا ظاهر
الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام ذالم يكن حصته من الماهية معروفة فان لم يكن هناك
ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل
الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذالم يكن المقام مقام ارادة
الحقيقة من حيث الوجود فقام كذا ان لا يكون هذا المقام فيلزم حمل على الجنس لا على هذا
ولا يكون امرا محتارا على الاستغراق فان كان فلا وجه لعقد الجنس فضلا عن ان يتزوج
الا يحتاج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة
من حيث الوجود ونظرا الى ان الفاعل قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر الى ان الشوب على
وجه الاختصاص يقتضي طبيعة الحكم لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد
فصل على انهم انما انظر الى مقرر غير مقرر ليعلم حكمه لا كما فهمه لا فاعل من قبله من عائلته

انعم اليه وليس كذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم النعم البسيطة لا
الايام المتعظمين ثم التخلّف في كون التفرغ وحده اياً الى تلك الاصول كما لا يخفى لان
اصالة تلك النعم تنزل على كلام المصنف واحد بعد واحد متتالي الى ان يفتقد في الرسول ثم تفرغ
فيه تبيينها على ان اصالة معاونتهم ليست كما صالة تلك النعم مرجح في خلافه وانما نيات ان عظم نعمة
البيان لا يتوقف على ملاحظة تلك النعم ولا يتوقف منها اليها بتلك النعم **قوله** استبان جواباً
لسؤال مقدّم وهو ان يقال ما يفعلون في الاجماع ولكن ان يكون حالاً من غير اجتماع مع بني نومه
والاول اقرب **قوله** وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحب ما في ضميره ولذا كذا خياجون في
معادهم لان معرفته موقوفة معناه وافعال المتعاقبة بالربا والاعمال التي لا ينفك ما نظارة منتهية
الى قضايا ضرورة والعبادة لا تحصيل الا بعرفة انه بعدد والالتفات الواحد لا يستلزم تحصيل العور
غالباً بل يحتاج الى عدة من بني نومه فكل ان البنية اصل ما يحتاج اليه في تمام النعم في الدنيا
اصل ما يحتاج اليه في ترميز الامم الاخوة ايضا **قوله** وفي الكفاية مضمون يعني ان يخلص الله على ذرا
في كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكفاية
مشقة لا ضياع الى ادوات تعبير خصوصاً في جميع الاوقات ايضا الكفاية باقية بعد مقتضا
مطابقة الاعلام قد يلزم ان يطلع على المراد من الايراد الملاءمة **قوله** وهو المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير الفصيح كما ينبغي التامل في المعنى لا في المعنى المظهر فالمعرب مضمون او يعنى
الى نفس فالظاهر ان كذا ايضاً او كذا ببيان صحتها ما يميز به نوع الانسان وزمما ليكون
فهي بالحق المذكور وادراكه معنى المظهر وحمل المعرب **قوله** ان الابلح بشر في بيان
اصولية نعمة القدامين ونعمة البعثة والمخبرات لينزل عليه تافى الصلح والبنين المناسبات بل ان
في الصلوة دين ما ذكر في **قوله** **قوله** في حق محمد صلى الله عليه وآله راجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكره في
تشبيه الضمير باسم الآخرة في التسوية من الاحوال كما ذكر صاحب الكشف في قوله فان ظنكم
من شئ من نفسه فظن هذا الكلام مشهور ان من يذكّر في الوجه التام وليس كذلك بل فيه ايضا
تأويل الا ان يقال هذا التأويل في اسم الآخرة مسوع من فضائل الموب مظهر جعل صاحب الكشف في
الضمير في من راجع الى اسواقهم جارياً في اسم الآخرة ولم يحل ارجع اليها من غير اعتبار هذا
البيان مع ان في كل من الوجهين تأويله لا حجة به في حواشي الكشف فافهم فلا يبعد ان يقال
ان راجع الى الصلوة فحقاً كما يشهد به البيا **قوله** لا ينافي ولا يخرجات الغير المحصورة قال الشرح في
شرح المفاتيح قد منع النجاة من تفرغ غير باللام مع كونها قافوا ان كان ذكره ولم يوجد ذكره ايضا في كلام
الوجهين بل في عبارات بعض العلماء كأنهم جعلوا معنى الغاية وقد علم ان في المعنى معناه في قوله من الموضع أكثر

عامة على ما اخذته حتى العبارة غير المحصورة سوار اريد بها جوتهات الاحكام او جوتهات النوع
كافي عليك بالوجه غير السكون انما قال تبيينه بالافراد مع ان مرجح الضمير المعاملة والعدل
انما باعتبار ما ذكره او باعتبار واحد وكذا الكلام في قوله لا بد لها حيث لم يقل لها وقيل في الافراد
ملاحظة تقييد المقابلة بالعدل ثم ان النجاة قد منحوا من تفرغ غير باللام مع كونها مقصفاً وان
كان ذكره ولم يوجد ذكره ايضا في كلام العرب العوالم بل عبارات بعض العلماء كأنهم جعلوا المعنى
قوله لا بد لها من قوانين كلية اي لا تفرق منها من قولهم بديهة بدائي فرقة والتبديع التفرق
وتبديع اي تفرق او لا عوض عنها من البتة وهو العوض ذكره الجوهري ثم الجار والمجرور اني لها
معنى المنفى اي على قول البغداديين حيث اجازوا الاطالع جيلاً بترك تنوين الهم المطول او الى
بحر الحاضن كما جرى في الاعراب وخرجوا عن ذلك قوله لا مانع لا اعطيت ولا عطي لا تمت
والبعضون او جوا في تنوين الهم كونه مقصفاً للمضاف مع ما قبل لا خيرة من زيد وجعلوا
متعلق الظرف فيما بين الهم فيه على التبع كافي فمن منه حذفه وهو جدير المتبدا اي لا بد ثابت لها وقوله
من قوانين جدير متبداً محذوف اي المبدء المنفى من قوانين كلية وهذا الجملة الاسمية البينينة لا
عمل لاسن الاعراب لانها مشتقة لغتها ويجوز ان يكون من قوانين متعلق بالاول عليه لا بد
اي لا بد من قوانين وقوله اشار الشرح في او اخبر بيان المضاف الى ان الظرف في مثل جدير لا بد
قوله لا تفرق لا تفرق ان لا تشاره ليس معولا للتركيب والالوجيب نفسه على التبيين بالمضاف
بل هو جزا قائل وقس على ما ذكرنا من هذا التركيب **قوله** الجزاء الجزاء ام حارق للعادة اظهر
الاستعانة على به على النبوة بقدر يقاله في دعواه وهو كما في حجة باعتبار الجازة على ان اعتبار كونه
علامة دلالة على صدق الدعوى **قوله** على معجزات يتبينها هو القرآن اما ان معجزات في الكتب
الطامية اما ان اعلى فلامه مضاف بفتح به باب الشريعة المشتمل على السعادة في النشأتين دلالة
باق على كل زمان واير من من الكتب على كل لسان لكل مكان وفي بعض النسخ واعلم معجزات النبي صلى الله عليه وآله
يكون للام للبعد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق الباطل اي ان قوله وفصله انما اشار الى
قوله من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستعمال وتبيين على جملة من البيان البراعة مصدر
يرجع الرجل اذا خاف الى الجاه الاستعمال او من صور العبيد ثم استعمل لاول كل شئ في البراعة الاستعمال
تفوق الابداء في الاصطلاح كون الابداء مناسبا للمقابلة في التحقيق بسبب التفوق الابداء الذي كان
المستعمل على كافي في السببية ثم الابداء معناه اما باعتبار ان فون المشرع في تعلقه بالبيان المعنى انما
وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار ان تشاركا البيان المذكور صرحا في الكلام لا يخفى وان اختلف
البيانان في المعنى وهذا التقدير يكتفي لبراعة الاستعمال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين احده

مطلب لا بد

المعنى

الحق

بالذكر بعد العلم وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنسب على جلاله نعمه البسيطة
فقط لا يخفى ان المقصود بيان النكتة هو الامر الاول فكل واحد من الرعايا والتبعية له
والقول بان العلم الاول راجع الى الامر الاول والثاني الى الثاني واما في ان العلم
لا دخل لشي من البراء والتبعية فيسقط ما ذكره في ما واسط البتة الثامن من ان ذكرها
بعد العلم لما يكون تبينها على نفسه ومرة اذا كان ذلك بطريق العطف دون الوصف والادبال
مضى قال الشارح لو قال المص واما بعطف الخاص على العام لشيء على نفسه بل قول واما يذكر في
بعد العلم لما ان اوضح فقول نفس العطف لا دخل في شي من البراء والتبعية مود وقد ترم كون
افراد الخاص بعد العام مشعر بالجلالة باعتبار انه يعنى الى ان الخاص يلحق في الشرف والكمال
الى حيث يرفع عن الدخول تحت العام **في** انما يشير الى في قوله تعالى خلق الانسان على صورة
حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوائل سورة
المسجلة على تعدد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانس وبما تعان جليلتان والفتنة اليه
راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف وانه ما وول بان مع الفعل **تو** العلم فمفعول
ثان العلم والاول محذوف اي علمنا ولا تخفى في ذلك وليس علم من افعال العلة حتى لا يجوز
الاقتصار على احد مفعولي كين وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا
ولو كان من افعال العلوب لان مفعول الاول عين آتيا اذ من واصل لم يزل ولا يجوز ان
القول بان الاقتصار وقع على كلا المفعولين وان لم يزل منزلة لازم ومن البيان معلوم وما
لم يعلم بل ان من بعض من الكل كلف يستغن عنه مع ان الذوق السليم ما صدق بان حيا للعبادة
ج ما لم يعلم على صيغة الجمل الغايبة ثم ان التخرج بالعلم وان كان التعليم لا متعلق بالغير المعلوم
تفصيل على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ونكته لئلا يسهل له ولفظ تويم ان المراد
بالعلم ذكر ما نسي محو ما سبق فلهذا من الشارح ان المراد ما لم يكن علم باجتهادنا وتوينا **في**
خير من نطقنا اما اختار خير من نطقنا على سائر الصفات الحادثة له لم ناسب ذكر في الحديث ثم نطق
نقطة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام حصصه البعض هو
تعالى وفيه انما الى قوله وما ينطق عن الهوى **في** الشارح المقتضى للتو انما انما يتو صيف
الشارح باذنه الى سبب الدعاء وايضا لان ام واسطة في وصول نعمة الاسلام اليه مع
ما في الدعاء من الثواب الموعود كان الدعاء له نطقا على ما **في** على ما فسر في التفسير
ايضا الى ان هذا معنى قوله قد مر في شرح الكساية قيل لا نيب ان يكون المراد من نطق بالاصواب
الابية عليهم السلام ومن اولى النكتة فصل الخطاب لرسول صلوات الله عليهم فان النبي هو الانسان

هذا هو المقصود من قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا وهو ان العلم لا يكتسب من غيره بل هو من الله تعالى

المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا بخلق خلقه معنى الانباء عن الله واحكامه والرسول هو الان
المبعوث بخلق خلقه ارساله اليهم مؤيدا بالبرهان وموكبا بمقتضى الحكمة وهذا معنى على
اشراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان المراد الرسل من غير ان يكونوا
في والفظ اولي الخ اما دلالة على انه ليس من عند نفسه فقط واما دلالة على انه من عند ربه
فبما خلقه ان باقى الحكمة لا يصلح الا من الله فلان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا
مستغن عنه اللهم الا ان يجعل توفيقها سابقا **في** اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة انما العلم
القرآن فالام للمعجزة والاشارة الى بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان
فصل الخطاب اية من اياته بل عبارة عن المعجزة كما تبين في الايام من ظاهر الدليل لان
المراد به ههنا اما المكتبة المنزلة على الرسل عليهم السلام والقول بالاجاز في غير القرآن ههنا
غير ظاهر حكمه بان باقى المكتبة ليست منزلة في الاجاز واما ما يعبروا وسنتهم القولية فالامر ظاهر
في فصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قال في المحقق لخطاب المفعول من الى
ان اضافة الصفة الى الموصوف يعنى من البيان **في** بنية من يحاط به ولا يلبس عليه اي يعلم
لاذروا في فيه جميع لانه في الاقربا فالبين ههنا يعنى العلم والفهم ولهذا اعدى بنسبه واما
الذي يعنى الظاهر فهو لازم واعتبر من عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف تبين في الكلام
وفيه من التنبه ما لا يبينها من يحاط به ولا يلبس عليه واجيب بان المراد به ما هو المراد بقوله
ذلك الكتاب لا ريب فيه وسبحي تحقيقه في مباحث افواج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيلغاه
ان خطابه خالص عما يجب اليه من المصوبة فتم المرام ما يحل بصفاته الحكمة والكلام والارادة
ان يجاب بان الكلام مبنى على من له المتأخر من ان الرخص في العلم يعلمون ما وبل التشابها ودم
الى خبوتها بان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير لا فهمه في طلب الباري يجب ان ينهم ما ضبطت
يتبينونها ولا يلبس عليهم اوبان الى طيب ما هو الرسول عليه السلام وهو تبيينه وانما العلم ولكن
تقول الخطا توجيه الكلام نحو الغير لا فهمه فالتشابه ما يحاط به على الختام وانا الفايض انما
اليه ابتداء الرخص في العلم لتفهم من التفكر فيها والوصول الى ما هو غايه معانيهم من العلم
وبالجملة لما كان الخطا توجيه الكلام نحو الغير لا فهمه وجب ان يكون الى طيب الكلام الله تعالى
فاسما لا قصده به فاصل **في** ادبني الفاصل قبل ابتداء الفصل عن معناه الحقيقي الذي هو التميز والتميز
وصف الخطاب على طريق الخطاب به على طريق البينة كما في كل عدل انيب با عليه الله تعالى على
عليه الشرح بعد الشارح في قوله انما اقبال وادبار وفيه يجب ان الفصل اذا اتى على معناه الحقيقي
كان معناه الى معوله الذي هو له فليس جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما يستقل من الشرح في نسبة الظهور

عدد المكتبة

الى تقدمه فانه لا يخفى اضعاف اليد لا يرى انك ان قلت انما في عدل التسليم ولم يرد العدل
 العادل بل بقية على معناه وكان منسوباً الى هذه نسبة حقيقة ولا لطف في جعل ذلك السبب مجازاً
 بل المجاز من نسبة الانباء اليه وان اذ قلت انما في سلطان عدل فاعتبار يجوز في نسبة العدل
 السلطان على طريق المبالغة عديم اللطف نعم ابتداء الفصل على حقيقة على ان لا يتركب محذوراً
 ليس بعيداً فتدبر **اصلاً** اصله قلوا ابدال الهمزة هجزة توصلاً الى اللام ثم ابدلت الهمزة العلة
 قبل الهمزة ابتداء العالم في موضع آخر حتى يباس عليه واما قلب الهمزة فتشاجير **فصل** في دليل العقل
 استدلال البصرة ان التصغير مرة الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير الالاهيل ولو كان اصل
 غير اهل لسمع تصغير في الكلمة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالشراف لا يستلزم اختصاص استعماله
 بالتشريف نحو قوله يحقر من راحته وتعليقه على ان يخط في نفسه لا ياتي في التصغير بالافتادة
 الى اولى الا خطا العقلية واما القول بان تصغير الهمزة ان يكون للتفخيم فلا يمنع اختصاصه
 بالاشراف ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التفخيم فرع تصغير التحقير كما قرره وانه ينبغي ان يعلم
 قول البصرة ببدال الهمزة او لا ثم تبدل الهمزة الفاعل كما قرره بشرح الشياطين في شرح قوله فابل
 الهمزة من هجزة عاراً اصلها وقد قال بعض الناس من واو به لا قالوا واما ذلك لان قلب الهمزة في
 الابداء العالم في موضع آخر حتى يباس عليه واما قلب الهمزة **فصل** في استعماله في الاشعار من
 لخطر سرمد ان فيه تحصيل الاول انه لا يضاف الى غير المتكلم فلا يقال آت الاسلام وآل
 معروا مثلاً والانه لا يضاف من العقلاء الا الى من راحته قبل لا يركبوا في الآلات البغية
 المنطوق بغير الهمزة اركبوا التحصيل الاول توضيحاً للملابية بين اللفظ والمعنى ولا كان الهمزة في
 يكون من اقصى الخلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى اللام الذي وهو من حقيق نقص قول
 اركبوا التحصيل لهذا النقص وكدان تقول بناء على ما سبق انه لا كان في اللفظ تغييراً في المعنى
 تحصيلها توضيحاً لتام الملازمة **اطار** جمع طاهر كصاحب اصحابه او رد عليه في شرح
 الكشاف بان اطار جمع طهر بمعنى طاهر كقول بعض عبادي فقال نحن ان جمع فاعل على افعال لم يثبت
 كائن على الجوهري حتى قيل اندفع صاحب محب وصحاب ومحب وصحاب جمع محب بالجمع فبين
 صاحب كثر وانما واما المشهور اعلى اجبا واما ابتداء اي الذين جنوا على هذا الراجح الذي يروى
 فقد قال الجوهري اظن ان الفعل جناساً بابتداء الا ان يكون هذا من النوادر على ما في الآلات
 وقد يقال مراده كون الاطار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغة فاعل اللفظ من كلامه **فصل**
 وصحابة الاخير الفحابة في الاصل مصدر تعال جبهة محبة ومجابه اطلق على اصحاب خير الانعام عليه السلام
 وكنهه اصل من الاصحاب لكونها الغلبة الاستحسان اصحابه سواء اعلم لهم ولقد نسب الفحابة الى النبي

الاصحاب

الاصحاب ثم انما راعى جمهور اهل الحديث القحط الى كل مسلم راي الرسول عليه السلام وقيل وطالب محبة
 وقيل وروي عنه وقيل اوراه الرسول والاصح ان اللفظ لا يحتاج الى ما عدله وانه قد ذكر
 والعرف بحسب العرف والظاهر ان المراد من كل مسلم من صحب النبي ومولوا معه واما الملازمة فلو
 من نحو اصحاب محبة واصحاب النار فبصرف محذور ثم قيل الفحابة من صحب الرسول وحده واخذ
 ومع عنده فانه ومما به والف وارتد عن الفحابة جمع جزاء بالتشديد اي صورة او تعديراً بان يكون
 جمع غير محقق بمرحلة مشبهة كالموت جمع ميت وهو اقتران من جزاء بالتحقيق مطلقاً ثم تفصيل في
 الاشياء ولا يجمع ولا يثبت لكونه محققاً من الفعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابهاً للفظ ومعنى الآلات
 التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في النجوى **فصل** في اهلها ما يمكن من شئ منها مبتداء ومعناه ما لا يعقل غير الزمان
 مع تفصيل معنى الشرط وجوه فعل الشرط ووجه او الجواب وحده او مجموعها على الاطلاق ويمكن
 تامة بمعنى يوجد فاعل ضمير راجع الى ما ومن شئ بابتداء له وفائدة زيادة البيان والتعميم لان
 زائدة وشئ فاعل يمكن بقاؤه المبتداء بلا عايد اذا التقدير مع الاستغناء عن تعلق لا يصح الاية وقد
 يقال فيهما خبر يمكن على انما فاقته وشئ اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند اي على
 في الاول هو الوجه ولذا قال اليل لسان ثم ان ما ذكره من ان اصل ما يمكن من شئ اي معنى على
 يكون مراداً بسبب يقول اما زائدة مطلق معناه ما يمكن من شئ فخره مطلق ان في الاصل كذا
 وقال بعض الاقوال مراداً بسبب بيان المعنى الجنت وتصور ان لا يقدر لزوم ما بعده فاعلها لا يخلو
 انه كان في الاصل كذا على الاصل ان يكون في الدنيا شئ به فخره في الشرط وزيدت ما وادع
 في الميم ففتح هجزة الشرط والتفصيل يذكور في شرح الرضي **فصل** في بعد الحمد والتثنية ينبغي ان يرد
 بالتثنية التثنية على الرسول بذكر الصفات المأدبة له في ضمن الصلوة والالكان المناسب
 ان يقال بعد الحمد والصلوة كما في الحق **فصل** في موضع كم هو المبتداء اي يرد به مما والليل على آية
 الغير اليه فخرج به صاحب الكشاف في قوله تامة ما تامة من اية فقال يجوز تركه الغير المراجع
 اليه وتانية ملام على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيل وابن سمعون انما تامة في قوله
 ويدرهم مع جوابه مذكور في كتب الفخر **فصل** ان ظا ما ذكره معنا من كمن اما واقعا مع
 المبتداء وفعل الشرط فالحق ما ذكره في احوال تعلقات الفعل في حقيق قوله تع واما قوله فهدى
 الآلات حيث قال اصلها ما زيد فقام بها من شئ فزيد قام فخره في المأدب الذي هو الشرط اي
 يكون من شئ واقم مقامه مأدب القيام وهو زيد **فصل** في لزوم التثنية التثنية اللازمة للشرط فاعلها التثنية
 لزوم التثنية لا ما كان لا يجوز في جوابها الا في ضرورة الشرط كقوله واما القتال لا قتال لذكره فاعلها
 فيه لقوله اللازمة للشرط واما كان كان لزومها لا ما كان لا ما كان للشرط كقوله لا يتركب

الشرط

مطلق
 في اعرابها
 حركاتها

بمعرفه احوال اشرف الاشياء وان موجوده من انما اراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما علم
كما توهم بقرينة اخره على انه يتم الكلام ج ايضا **ولو** طلال العلم بجلالة المعلوم ونفاية الجهل المستند
من انفاة المصدر على كسبه في الشرح في قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ايضا في القياس الى ان
فلا بد حصول العلم بوثاقه الدلائل كما هو جوابه على ان افادة اضافته المصدر لغيره ليس على سبيل الكلام
عليه انشاء **ولو** ان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره الجواب من ان كلام المصنف مخالف لكلام المتفاج من
وتجيب تقرير الاول ان المصنف سبب معرفة الاجاز في هذا العلم لان المراد بكشف استيفاء وجوده الاجاز
في نظم القرآن معرفة انه صحيح كما هو جرحه بالشرح والسكاي صوره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق
في قوله ومدرسا لا يجاز في الذوق ليس الاسناد الى السبب كما يشهد به قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتشف
والا فانه لا يمكن ان النفس ليس الا بغير العلم ان المصنف ثبت كشف الفلاح عن وجوده الاجاز بهذه العلم والحكم
نفاة من اصله فخرج الوجه الثاني وادرج فيه دفع الاول واما قدم الجواب عن الوجه الثاني انما ياب الى الجاف
الثانية اظهر من الاول فان المصنف سبب كشف الاجاز في هذا العلم والسكاي حكمه مدرسا لا يجاز في
الذوق ولا في لغة سببها ظاهر الا لغيره انه لو صح احد مدرسا في الحقيقة في النفس الناطقة وحسب ادراكها
في العقل المستقام كلام المصنف واما تظهر الى لغة للمحافظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد
الى السبب انشاء الله وليتبين لذلك ما هو المختار عنده من ان الكشف المذكور في كلام المصنف يجاز في
وقيل في هذا التقرير نوع ركازة لان الابرار قد افعان فاصرفان فاعرفان من الاول من
ان يكون المراد من الكشف المعنى المجازي عن المعرفة التي هي على ان يكون المراد بالعلمي المتبادر الى
التعريف والاطلاع بالغير فكيف يورد ان هذا يمكن ان يقال بناء على الامر الثاني على ما ذكرتم من توجيه المصنف
ثبت كشف الفلاح عن وجوده الاجاز بهذه العلم ما اراد من الكشف والسكاي في نفاة الظاهر المراد الكشف
المذكور في الكتابين في المقام الواحد والآخر في الحقيقة في تناق وحاصل الجواب من وجوده علم بل هو علم
من المعلوم **ولو** ان السكاي التنوين والاطلاع بالغير فلا في انه قد تقرر السؤال عرابا عن الركازة المتوهم
بهذا الكشف المذكور في كلام الله اما ان يحل في الجارح مني عن المعرفة كما ذهبتم اليه فيتم وجه الاحال
الاول ويجعل محلا على حقيقة كما هو ظاهر عبارة المصنف فيتم وجه التاخير في ابراهيمي على الحقيقة لا
كلتا معانيه في نظر اذ لا يخفى ان المختار به الشق الاول من الترديد فيتم الجواب لما يستفاد من
ولو بالذوق المكتشف ويظهر منه ان ما ذكر في غير الجواب وبالجواب اسلوب الجواب بالي هذا
التعريف كما يشهد به الذوق السليم فتدبر **ولو** لو بالذوق المكتشف من الذوق على ما ذكره الشارح
في شرح الفلاح قوة ادراكه لها اعتداه من ادراك لطايف الكلام ووجوده في لغة الحقيقة فاقول في
الشارح في ترتيب ابنا الساج بان لو هذه تبيد كون هذا الشرط المذكور في كل روية الكلام بان

الذي هو كالغرض من انما كقولك زيد جليل ولو كان غنيا فليكن يستقيم معنا قلت بعد تسليم لزوم المعنى
في جميع استعمالاتها معناه الكلام السابق معنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم والاشكال انما
الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتشف منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا لا تحليل الذوق المكتشف منه بان
يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تحليل الذوق اذ لا يخفى **ولو** قد اشترى هذا الى ان وجه الايجاز
يدرك بهذين العليين للغير مما من العلوم **ولو** لا طريق اليه الا طول فزمنة تعين العلمين نظرا على اليه
متعلق بطريق قول البغداديين فافهم من معنى الافضا والاطول بدل من محل اسم لانه متبدا في الاصل خبر
لا يذوق اي لا طريق موجود او جزا به من خبر الخذف على راي من يجوز حذف المبدل في باب
الاستثناء او يمكن ان يكون الظرف مستقرا جزا والاطول بدل لانه وصفه لاسم لا والاطول على ما ذكر
الوجود **ولو** لا علم بعد علم الاصول كشف الفلاح عن وجه الايجاز من تعين العلمين المراد من علم
اما اللغة والنحو والقرن او الكلام بآراء على انه لا بد من في تاويل المتشابهات وردتها الى الحكم او هو
العودة الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحه المصنف فالبعد في على الاول
زمانية اي حصول علم الاصول الاحكامية وعلى الثاني رتبة شرفية ثم ان قوله كشف يروي في فروعها
ووجه الاعراب ظاهرا سبق واعتبر على ان راجع بان نقل قوله لا علم بعد علم الاصول اخلا لا
المتقول شكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرامها
على المراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي او يل تشابهاته ولا انفع في ذلك لطايف كنه
ولو اسراره ولا كشف للفلاح عن وجه ايجازه وقد ذكره ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم
متعلقان باقرار اي اعون وانفع على معنى لا علم انفع منها في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان متعلقا
بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا اعتكفا باقرار لا يكون قوله كشف متعبدا بالظرفين المذكورين البتة
كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فقلنا كنه وكيس كنهك واما انما فقال المستفاد
هذه العبارة ان علم الاصول كشف بل انه كشف منها فاما وان غير ما كشف ايضا لكنها كشف في
ربا في جهة الكشف في العلمين ليس لكون المفهوم الذوق الذي هو المعنى في علمنا هذا
فان المفهوم من قوله لا علم من فلان في البلد انه علم من الكل كيف ولو ارجى الكلام على طاهره
لا يبرهن من اثبات الكاشفة للعلمين اصلا اذ انشاء علم من زيد في البلد يتحقق بانقضاء العالم فيه
من اصله ولا يجوز خبره كشف عن معنى التفضيل لكان الاقتران بين في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك
في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح لم يخف نص في شرحه لكشفنا عند الكلام على قوله وما
على الذين يتقون من سببهم من شيء ولكن ذكرى علمهم يتقون على ان القيد اذا كان مقوما على المعطوف عليه
فالقاعدة الكلية بعيد المعطوف لا يجوز الاستحالة فلا بد ولا يفرق من الكلام سواء الشرح ايضا فزمت القول

في دلائل الاجاز في قوله تعالى الله يستخفي بهم والعطف في قوله تعالى الان حلف الله على انكم
صنعنا بلا حيلة مستحق العلم ليس من عطف الفروع على المعزول ولو سلم فالنقيض بلا حيلة مستحق العلم
دو شئ فلا يلزم تغيير علم الله بالزمان ولا حدوثه ومن كان ان الفعل التفضيل قد يقصد به مجازا وصاحبه
وتابعه من الغير في الفعل لا يعني تفضيله بالنسبة اليه بعد ان ذكره في اصل الفعل بل يعني ان صاحبه متباعد في
اصل الفعل متباعد الى ان يقصد انما يميزه عنه في اصله مع المبالغة في التصاوغ بحيث يفيد عدم وجود الفعل
في الغير ووجوده انما لا يفيد على وجه الاختصار فيحصل كالالتفضيل بل هو المعنى الاخر في الاصل في التفضيل
او المبالغة احد في اصلها حتى يقصد التفضيل في قوله تعالى الله اكبر واشتار قيل وهذا المعنى ورد في قوله تعالى
يوسف عليه السلام رب السجى اصب لي يد غوثي اليه وقول على كرم الله وجهه لان اعدوا يوما من شعبان اصب لي
من ان افطر يوما من رمضان ومن ان كرم الله وجهه اعظم من ان يضبط العلم فعلى الاكتشاف في عبارة
ان اهدى العلمين متباعدان في الكشف من كل علم متباعد فيه انما لا يكون الا ان يعمد اليه في الكشف
وهو ان لا يكشف من العلمين وقوله لا يمكن استنباطه جواب عن سؤل ان شاء الله تعالى السابق فانه لا يشك
سبق ان لا يكشف من وجه الاجاز فان هذا العلم كان مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من العلمين ان يتوهم
البلاغة ان يذكر وجه الاجاز كما حقيقة لمادة في العلمين فعال لا يمكن ذلك لا متناع الا كما يحكي قوله
هذا العلم ونكته و اسرار ما دونها وما يردن سواد كانت تلكا لا حاطة بطريق الكسب لا فلا
كنه بلاغة القرآن تحت علم علم هذا العلم الا تحت علم الله الشامل للعلماء من الخيط بقوله تعالى انما
التسليم لا يتقدم قوله فلا يدخل على ما قبله ولا تقرب له وان كان الحق عدم وهو تحت علمهم ايضا
ان جعلنا السؤل المقدر مجموع ما ذكر من الامور وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان التعريف
ذلكا بالسليقة فتتوهم هكذا احد يمكن لواحد بالكر او بدونه من البلاغة ان يذكر وجه الاجاز
محتمل لمادة في علم البلاغة او سليقة وكما الجواب في الامكان العادي مطلقا والتفصيل لقوله لا متناع
الا حاطة صحيح ايضا ان لا يشبه ان ارباب البلاغة السليقة يعرفون القواعد المتعارضة المذكورة في هذا
العلم اجمالا ويعبرون بها سليقة في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاوتها صحتها
صرح به الفاضل الحنفى في شرحه قول صاحب الفتاوى واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصبغة كمالا يكونون
على ان الجازية من الحقيقة وان قدر في قوله لا متناع الا حاطة بهذا العلم فاني لم يطابق هذا العلم الا
الطابق والحوادث المستفادة من فالامر الظاهر في التوجه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن اه حقا
عقليا كما هو الحق لا اضافيا فان قولهم هذا في ما سبق عدم التعريف في التعريف لارباب الصلابة
ذلكا على تقدير ان جعلنا السؤل المقدر لارباب البلاغة لا في قوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن اه حقا
من كلامه ان لو حصل الاجاز بهذا العلم غير علم القيوب كنه بلاغة القرآن تحت علمه من غير ان يعرف

العلمان

هذا العلم هو ان الحال الفعلي يقتضي الاعتبار الفعلي ويجوز ذلك لا يعرف ان القرآن يحكي بالاجاز
وكذا ان يعرف ان ما لا يدرك في تحقق الاجاز تحقق في القراءة والامور التي يجب رعايتها فيه حتى انما
وهو موقوف على معرفة الحاصلين وكيفية احتمال القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي ان يعرف
بهذا العلم كما وجه انه اذا عبر في فهمه لحواس الافادة كما اشار اليه في المنهاج ينبغي ان يعرف ان يكون
خواص تراكيب الترتيل في قوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علم الله الشامل لكل نظر تاما **وهو** ان يشبه
الاجاز في العلم انما المتعارفة بالكتابة عند المصنف ان يشبه في الشيء في النفس فكذلك من اركان التشبيه
وهو التشبيه المشبه ووجه التشبيه وادناه سؤالي الله والاشارة التوجيهية ان عيبت المشبه من لوازم السمة
وبه يدل على ذلك التشبيه المصنف في النفس والايام ان يذكر لفظا المعنيين قرب ويعد ويراد البعيد كان للوجود
معنيين قريب وهو العضو المخصوص **ويجوز** وهو الطرق المرادة بما على التوضيح الاول والشرح ان ينبغي
يلزم المشبه بان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان مجازا
مرسلا كما **قوله** لم اسرمكن لوقا ان اطلو لكن يافان اطلو لكن تشبه لليد وهو مجاز عن التوفيق وكر
الاكتفاء على الوجه ان من هذا القبيل لان المراد بهذا التوجيه هو العضو المخصوص فاني انما اجاز فجاز عقلي
بل كل استعارة تخيلية كنه عند المصنف وفيه تامل اذ الظاهر شرع الشرح للمعاني ان المبرمج انما يكون
يلجى الى الله في الاعتقاد **قوله** اعلم ان هذا القدر من البيان يعني صحتها وانما تفصيل المذهب لا في المشارع
بقوله وقد جربنا في هذا المصطلح المعهود ما يتفرع عن ذلك من الايات فيسبح بالبيان ان ساعدنا الشوق
الاسمي **قوله** القرآن فكلان يعني المفعول به يقال قرأ الشئ قرانا جمعة ودر الكسابة وقرانا تلوته
ثم الظن كلامه هنا ان المصدر في القرآن جعل او لم يفعلى المفعول به المفعول ثم نقل الى المجرى المتوهم في الكلام
المنزل على نبينا صلى الله عليه وسلم ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدرية ثم المراد بقوله
جعل اسم الكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن علما له يذكر ما ينبغي وكفى
في تعيين العهد في لامي الكلام والبنى كونهما معهودين هذه السليقة ليس المراد تعريف بابية القرآن حتى
يجب ان يزيد ويقول الحق انه بالتواتر المكتوب في المصاحف كثره الكشف يخرج سنوا القراءة
ومسوخ التلاوة وان جازت الالهية **قوله** انظر تاين كلماته انما انظم في اللغة جمع الله الوحي المسكوك في
الاصطلاح تاليف الكلام والجل مرتبة القامق متفجرة الدلالة على حسب يقتضيه العقل والاولى بالعلم الكلام
وهذا افتراضه في قوله يطلع على طريق التركيب المنفرد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع حروفه ويستعمل في اللفظ
قوله على حسب يقتضيه الفعل في التقاطع يمكن فكذلك يجب كذا في قوله ودره وكلمه جب اذا كان مجردا
بحرف او حرفا ليس فيها مقنونة والا فممكن كنه وربما تسكن في قوله المشعر على الوجه الاول **قوله** فلم هذا
اختار النظم على اللفظ لانه يكون جانبا للفظ والمعنى على طريقتين في النظم والاجاز ايضا وقد يقال

تبيين جواز رجوع الضمير الى الجواب ايضا **او** اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف هو زمان المكان
وبشبهه الجار والمجرور لانه يحتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه وان الظرف في الحقيقة جار ومجرور
كونه يبنى في هذه الاسماء بمضمون ظرفا اصطلاحا او لان كثير من المجرورات ظرف زمانية او مكانية فالظرف
على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاقا لاسم الفاعل على المجموع **او** انما
فما يبلغ مفعول السعي ولا تأخر كنهه كما رافقه وجه الاستدلال بالاية الثانية ان المقدم بالضمير اخذ الحركة
بالزانية والزمان لا مطلقا اخذ الحركة وهذا المقدم انما يظهر بعمل الظرف مفعولا لا مفعولا عليه اما وجه
الاستدلال بالاية الثانية فلان الظرف انما يولد المكنى مفعولا لا مفعولا لاسيما في ما ان يكون جوابا لسؤال كما يقال
فلما بلغ الغلام الخليل علمه احمي الجبار الذي قد رفته على السعي قبل من فعله مع ابيك كما ذكره الجوهري في
الجواب قبل ذكره شيا السؤل كما لا وجه له وانما ان يكون حالاً من السعي مقدم عليه كما ذكره صاحب التفسير
اي بلغ السعي مقدم عليه كناية موصية ان المعنى لا يساعده ان المراد ان بلغ جرد سعي مع ابيه في شغاله
وجوابه حيث كان الصلة بينهما في السعي لانه بلغ سعيه ايضا كناية اي سعي ابيه على تقدير المضاف في مفعول
كما لا يخفى على الذوق السليم واما ما اورده على هذا التأويل من ان المكان المتوسط بين الفاعل والمفعول
هو من المقدم منه م الم القريبة المعينة فلما روى عليه لان رغم التأويل في جود القرينة كناية اي من كناية
فاعل بلغ اذا قابله بعد ما في قوله معج كما عرفت بالمورد واما ان يكون ظرفا لمفعول لا يبلغ فيه
ان يقتضي ان يكون بلوغ الولد هو المدة التي يسبق بها والقول بان المراد من السعي هو الجهد المفعول
بالشيء فلما خذره في اللغو يخلق لا يصر اليه ثم في الاستدلال على تقدم مفعول المصدر بتأويله بلوغ السعي
لان الكلام في تقدم مفعول المصدر المذكور السعي مصدر معروف والفرق طان شرط عدم جواز التقدم على ما ذكره
تاويل المصدر بان مع الفعل هذا ان يبلغ الشكر ونا الموقر كما عرفت في قوله تعالى **والتقوى** والتقدير
تختلف فيه حيث هو ان تقدير الفعل الالية المذكورة بالتأويل بلوغ السعي وان كان خلفا كقولهم **المصدر**
على ان يكون المذكور مفعول من فاعل البلاء لان بيان كناية السعي في المصاحف مع ابيه في هذه الساعات مفعول في كونه
ثم التفسير لانه على ذلك على الجواز ان يكون ظرفا لمفعول لا يبلغ بان راد مع على ما ذكر في معنى التفسير على ان
يكون مراداً منه ملاحظة المعنى المتعلق في المدحول كقولهم ان ينفذ السلطان اي سعي عنده امره وان السعي
صاحب السلطان ايضا لا يرد ذلك المجرور الذي ذكر في اللغو بل يكون حاصل المعنى بلوغ في تحفة ابيه فخلق لخصاله
بلا مضافة من اوج وجوده الى وان قد سعى حسان سلكا في افلاكه هذا معنى مقبول بل بعض الفضلاء انهم
الرجوع في المصدر ان لا يتقدم مفعول المصدر بل يجوز رجوعه في الظرف لا مضافا صورة ان والسعي فيه مع العلم ان جواز
المصدر على مطلق فاذا تضمنت مفعول المصدر في الظرف على عدم مفعول السعي بل لا خلاف ان السعي لا يتقدم
لطف المعنى بعد ان كان لا يكون وجه سعيه في التورية وان كان جرحا واداءا فخره فخره في المصدر انما يتقدم

مفعول جعلناه مفعول ولا حملنا على وجه آخر كجيب القضاء الاحوال فظهر ان الحسن في كلامه
ان جعل الظرف متعلقا بمجرور فيتم بجمعا او ليس فيه نكتة التقديم سوى السعي **او** ليس كل ما اول
دفع لا تعال من ان التقديم ضروري لان المصدر مفعول بان مع الفعل واذا كانت مفعولا لا يكون التقديم
ما في خبرنا عليه عند الجمهور فكذلك ما هو في حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول ينبغي حكمه حكم ذلك الشيء
الاخرى ان الما قول به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر والمجاب
ان يكون الما قول بشي حكمه حكم ذلك الشيء في اوله واما ويل المصدر عند العمل لا جرح لا جرح العمل
لتقصا من جهة الفعل من جهة الحكم الفاعل لفظا ومعنى كما عرفت في **الخط** ومع ان الظرف ما يكون
رابطة من الفعل ولا يعمل فيه ما هو ابعده من العمل كدلالة اسم الإشارة في قوله تعالى فاذا انقضى في التاويل فذلك
يؤمّن يوم عسير وغير ذلك واد بالظرف ههنا الحقيقي ان الزمان والمكان يدلان على وقوع الشيء
وعدم انقضاءه عنه وهو انما يتقدم فيما لا يتبع في الزمان والمكان لا يتبع عن مطلقا وان انفك
عن خصوصهما وانما يتبع في الفعل الظرف انما الجار والمجرور لانه ثابت كناية راحة الفعل في
العمل في الظرف الحقيقي في شبهه المفعول بوسيلة كونه اولى ولقد اجمع الظرف مع الاظهار في موصي
الاظهار في قوله **وهذا** التسع في الظرف يشمل شبهه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شيه
ومن التسع في شبهه الظرف على معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك
بمجنون اي انت بنعمة ربك كمثل الجنون وهو قول الضمير كقولهم ان عرو وما الجواب الاما علمم ووقف
وما هو غشا بالحدث المرتقم اي ما حدثني عنكم المراد من قوله كناية ان الظرف ما يكون راحة
من الفعل عدم لزوم تأويل المصدر العاقل في الظرف بان مع الفعل كناية الإشارة اليه من ذلك التأويل
لا جرح العمل ولا ثبت التسع في الظرف جاز ان يعمل في الصور كناية من معنى الفعل بل احتياج اليه
تاويله بفعل لظافا قللت كان القياس ان تقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع
لزوم التأويل وحاصل الاول تسليمه فم عكس قللت لان التأويل هو المشهور فلهذا قدم تسليمه
وقد جعل قوله ان الظرف لا إشارة الى جواز تقديم مفعول الظرف على ان المصدر اذا كانت مفعولا
وليس شئ اذا تفرسب في قوله ما يكون راحة من الفعل لان عدم تجوز تقديم ما في خبرنا عليه بالضمير
على الضمير في العمل حتى يصر الى الجواز في الظرف كناية بوجه الفعل بل مناه لزوم تقديم فورسب
المرتبة الجوابا عليه كما سبق على ان الوجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا راحة **وهذا** التسع في الظرف
ما لم يسم في غير ما ان يكون ما لم يسم قايما مقام فاعل التسع بتفنية معنى الفعل المقصود اي اعتبر فيها
ما لم يعتبر في غير ما انما يكون في موقع المصدر اي تسع في التسع ما لم يعتبر في غير ما **وهو** التأويل
في العبارة **او** قد ذكر في الباب الثالث من المشهور الزيادة لاغاية بحيث يكون الراية متفنيا كما في قوله

هل يتوهم ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل له في الموضوع فتدبر **قوله** ان عطف الفعل
 ويجوز ان يكون حالاً **قوله** من الالوهة النقية يجوز ان يكون ثم ان كلام المصنف على معناه الخفيف اعني لم
 اقتصر من غير احتياج الى تقييد معنى المنع كما في المعدي الى الفعلين حتى يصار الى هذا القول المصنف الاول
 وذلك بان يكون جهداً حالاً من فاعله يعني جهداً او مصدر الى المعركة اي لم يجهدوا او جاهدوا جهداً
 اذ يفهم منها عدم التقدير في الاحتياط على انه يجوز انما هما في حقيقة والعامل هو الاول ويكفي تعليل بالالوهة
 بخلاف الجار اي لم اقتصر في جهده في حقيقة ولا يجوز ان يكون في الحقيقة الى الفاعل يكون جهداً حالاً
 في المعنى اي لم يقتصر الاحتياط في حقيقة بناء على انهم قد جاهدوا بان الفعل السند الى المعركة لا يكون الفعل
 المذكور معينه بل باليد في الاستباق في الفاعل في التقدير كاستاء الى السكاك في قوله معنى طارعه وفرد
 طيرة الفرج عزاء وتلحاح في قوله دجونا الارض عيوننا فان فاعله لا يكون لالتجسس او العمل
 اعني لم اقتصر التلحاح في الاستباق للتقدير لانه فاعله الالوهة النفس الالهة مقتضى هذا القاعدة المحمدية
 وتكون ان يفهم الالوهة ان يكون جهداً او جهداً اي لم يترك جهداً او تعلق عن البقاء ان لم آل من الافعال
 السابقة يعني لم ازل يتوهم جهداً منصوباً على تجرية بمعنى جاهدوا وان لم يعلل ان كان عبارة الله على
 الوجه بناء على ان يعود الى المفعول بتقيد معنى المنع في فاية الشروع فكان مرجع الجار المشهور **قوله**
 وحذف هذا المفعول الاول وهو اما كافٍ للحكاية اي لا يفتقر الى الالوهة كما لا يفتقر الى الالوهة اي لا يفتقر الى الالوهة
 اي لا يفتقر الى الالوهة اي لا يفتقر الى الالوهة اي لا يفتقر الى الالوهة اي لا يفتقر الى الالوهة اي لا يفتقر الى الالوهة
 جبرئيل المذكور في قوله او تعلق عن البقاء ان لم آل من الافعال السابقة يعني لم ازل يتوهم جهداً
 المنزلة الى ذكر إضافة المصدر كما في قوله او تعلق عن البقاء ان لم آل من الافعال السابقة يعني لم ازل يتوهم جهداً
 إضافة الى الفاعل على إضافة الى المفعول لا تقرر في كتب النحويين ان الاول كثر وادنى **قوله** في قوله
 لا تقرر حتى لم يبالغ في قوله لم يبالغ في قوله لم يبالغ في قوله لم يبالغ في قوله لم يبالغ في قوله لم يبالغ في قوله
 كما هو الظاهر في المعنى واحد **قوله** او تعلق عن البقاء ان لم آل من الافعال السابقة يعني لم ازل يتوهم جهداً
 جعلها مفعولاً لجمع الفاعل على الشرط كما لا يخفى **قوله** او تعلق عن البقاء ان لم آل من الافعال السابقة يعني لم ازل يتوهم جهداً
 مساهلة في الفعل المنفي بالوجه وبغيره في قوله او تعلق عن البقاء ان لم آل من الافعال السابقة يعني لم ازل يتوهم جهداً
 بولم يبالغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يبالغ في قوله او تعلق عن البقاء ان لم آل من الافعال السابقة يعني لم ازل يتوهم جهداً
 ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله او تعلق عن البقاء ان لم آل من الافعال السابقة يعني لم ازل يتوهم جهداً
 كتبه الشريفة ان القيد في قوله او تعلق عن البقاء ان لم آل من الافعال السابقة يعني لم ازل يتوهم جهداً
 شتمه اغراضاً واجيب بان قد تقرر في كتب النحويين ان المفعول الاول هو المفعول الثاني في قوله او تعلق عن البقاء ان لم آل من الافعال السابقة يعني لم ازل يتوهم جهداً
 فينهم ان فاعل الفعل المفعول فاعل المفعول يكون افعالهم بول الفعل المنفي عن المفعول كترك او عيت

او ما يرد في مؤدوها كان مضمون الكلام انشاء المبالغة لاجل التوبيخ فلهذا نصب توبيخاً لا فعل
 المقرب والانشاء ليس فعلاً خفياً اعتباراً كونه قيداً للمبالغة او لا ثم دخول النفي عليه بانها ولم
 الحذف المذكور وهذا الجواب جليل من التحقيق لا يتأثر على كون القيد مفعولاً منصوباً او متعلقاً بالانشاء
 في شرح الفتح في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا الثاني ويل جاري في كل مقام توجه القيد الى النفي
 في التحقيق الذي لا يحد منه ان يقال معنى وفي النفي لا يكون صالحاً لان يفيد شي التضمن ملا حظ القيد من
 حيث كونه موصوفاً بتقيد هذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان لا خوف
 لا يصح الموصوفية بل يجمع الله النحو والبيان مراداً لك على ان جود في النفي ضعيف لا يعمل في المفعول
 ولا في الظروف عند ظهور النفي **قوله** اذا اقول بفعل صرح بانه مستند في البداية لئلا يفسد المعنى فيمكن ان
 ان يكون هذا الكلام منبياً عليه بهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان الثاني ويل جاري
 لا يجدي نفعاً لا فصار ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزايد كما نقل الشارح عن الشيخ في حجب العطف
 على المسند اليه **قوله** اذا اقول ان توجه النفي والاشبات الى القيد الزايد وعكس امران موقوفان الى المعنى
 غير ان االبان اذ لم يزل الفعل المقتضى تعيين توجه النفي الى القيد لا عرفت من عدم قابلية معنى في حق القيد
 واذا اول يعلل على رجوع القيد الى الاشبات لاقتضاه والمعنى ذلك ان اللزوم الذي ذكره الشارح في النظر
 الى المتبادر الشارح والا فالتعريف قد يكون راجعاً الى القيد والمقتضى كما في قوله لا لظالمين من ثم
 ولا شفيح يطاع اي لا شفاء ولا طاعة وغير ذلك وقد توجه الى الفعل فطعن في غير اعتبار النفي
 القيد او اثباته كقولهم ولم يبرءوا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يبرءوا عالمين معنى ان عدم الالوهة
 متحقق البتة مع النظر عن الاتصاف بالعلم وقد عطفه كذا فخرية ان القيد اذ لم يكن قيداً للمفعول
 كما في حاشيته وهذا في ذكره الشارح في شرح الكشاف **قوله** على كلام فيه تقييده هذه العبارة من الشيخ
 مشعره بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد واللام النفي ولا ضارة في حاشيته هذه القاعدة نعم الوجه
 النفي واللام القيد ثانياً كان الامر بالعكس **قوله** وان يقع له خصوصاً فيكون ان يكون الطرف الى خبر البع
 على ان يكون من الافعال السابقة بتقيد معنى البع كذا ذكره الفاضل الرضي في امثاله وحاصله
 حاصلاً من ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتاً للقيد فاصاب ويكمل العكس ويجوز ان
 يكون على الاول خصوصاً نصيباً الى المصدر باقياً على ما عليه حكم النفي بالقيد خصوصاً **قوله** امثاله او قيل
 لم ياتيكم القوم اجمعون كان نصيباً لاجتماع الظان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان
 مرفوعاً كما في اكثر النسخ التي راينا كان تأكيداً فلا يدل على الاجتماع في زمان كما يصرح به الشارح في بحث
 تأكيد المسند اليه ولوايد بالاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضاً فائدة رجوع النفي الى القيد
 او المعنى الى خوض القيد حاصل من نفي القيد **قوله** ان كان الجواب ليس لاننا قد قلنا في المؤدوي سواء

على ما قل او يقال هذا الوجه الزامية والمقصود بها تبيكيت الشارح به وخطاب في قوله كذا متوجه اليه
ولا يمكن للشان ان يظهر الى القدر من المذكورين اذ يقال لا يجوز التفسير في الآية فنجوز كلاما متعديا
فلما وجد الملائكة اقبل عليه وانما ثانيا فلان نه به لما كان وجوب تقدير القول الانشائية الواقعة جزاء يمكن عطف
ما اوردوه وما اشتهر من عطف الانشائية على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس جسي من عطف جملة التي
لها على من الارباب على الفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراد
نحو عطف الانشائية على الاخبار فظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي استعمله الشارح فكل ورد على
الغافل الخشعي ايضا فاما ان يكون الواو من الخي ما قلناه من من انه لا طائل للعطف في الاشارة الى
الابتداء اليه وهو ان يقال فغيره وقولنا نعم الوكيل هم جواز العطف على الخبر المقدم عن حسنا وفيه نظر لان
الذي لا يلتفت اليه في ذكره ليس هو المقدر لفظا قسما بل محرو ان فيه تقدير بلا ضرورة داعية فلو عطف
الجملة المذكورة على حسنا ولا يخفى ان كون الانشائية جزءا في التقدير من الحكايات فلهذا انما لا يجوز
في توجيه التركيب على الواو المذكورة على الاعراض اذ قد اخرج له وجوبى ان يكون له على ان
المعطوف على قوله نعم الوكيل قوله وانما قيل الله وعلى جملة جارية لا على من الارباب في عطف الانشائية
وانشائية فلهذا كان الخطأ في غيره ومؤنتها واديس في ذكره فائدة زائدة من ان لا يتصل بغيره
يتصل به الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف ويتبين من التركيب الخي ان الذي في السيم في من بيان
نوع قبح في التركيب انه علم على اشارة الى ما قيل ان قوله جعل اليك سبعا متصدقا عطف
على فائق الاصباح لا يتقدم موافق الاصباح ولا وان الشروع في المقصود في الفصحى والاداء يحتر
ويجى اونه كزمان وازمنة والظاهر ان المراد بالمقصود مقصود الكسوة لهذا او قبل المقدم فيه مع افها
من عطف العلم ثانيا **ادول** المقدمة اخوة في التفسير يكون مفعول عديا قدمه في بيان لباطنه
الى الشق الاول لا كما قال على قسما **ادول** الخطأ في ثابته المراد لم يبق قيد يخرج الاحراز عن التفسير المعنوي
على القابل على الشبهة اولان ذلك الخطأ في كيفية الدابة لا في ما يورثه وجوه محتمل الا
تنبه على فائدة البديع **ادول** عليه منع ظاهره بفتح الاستفهام في المنع ان قوله والافواه يورثه وجوه
التحسين لم لا يجوز ان يكون شأنا او تقرر الرفع المتعدي مقصود الكتاب ولم يجره غير المقدم والفتول الشبهة
واعلم ان الشارح يجوز في بعض مستقاة الاجتهاد يعرفه وجوه التحسين لا يجوز ان يكون شأنا او تقرر الرفع
انما يتبع وجه الكسوة لم يجره غير المقدم والفتول كون الاستفهام في منع قولنا على كماله
وهو انبات حكم على النبوة في فنياته ورده الشرف بان الاستفهام في استلزام الحكم بقرينة على كماله
والعقد في تحصيل اتمام لائقه اصلا الى المقدم اذ لا يفعل ذلك الا بعد حصول اتمام ومعرفة احكاما وفيه
بجز لا يمكن الاستفهام دليل التفسير فانها من قبيل المقصود لا على كماله دليل اصلا كما هو معروف بل على كماله

الخطب

الحصار المقسم في القسم وهو من قبيل التفسير في المقسم الى البدعي والنفري وكما ان عود احكام انما
وتعدية الى المقسم لاني في الابد حصول الاق كذا كذا حصر فيها **ادول** الحق ان الخاتمة انما هي من الابد الثالث
وذلك لان المقسم الى الضاح بعد ذكر الخاتمة هذا ما يسترى باذن الله وهو من اصول الفقه الثالث
سلبا يذكرها في البديع بعض المصنفين فيما يتبعين حالها انما عدم دخوله في ضمن البلاغة لعدم كونه راجعا الى
الكلام البليغ وانما لعدم جوداه كذا خلافا لما ذكرناه من ان البلاغة لا يصح فانه داخل في البلاغة ومنه عطف البلا
ومنا ما لا يس بذكره كماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيان فعدت فيها فاعلم في كتاب
هذا الكلام ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في العلم الثالث جعل ما ذكر في الخاتمة فيما لا يتبعين ارجا
الاحرين فبين ذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفقه المتعلق بالبلاغة راجع الى تحصيل الكلام البليغ والاشارة
احرازه وليس لاجل المحسنة الذاتية الى العرفية وهو البديع **ادول** اصلا كل منها مفعول واغفر ولا يخفى ان اللام
في الفقه الاول مثلا لا تكون اشارة الى علم القاد والالهي كماله في الفنون كلها بل الى ما يحتر في كماله
مثلا ولا كان محل مقيد في العرفية والثالث ليدل على ان الفقه الاول مبرها مسوقا للفنون المتصلة على
واحد ولم يذكر الفقه في الاول لغير العمد لا خلاصا من الفتح كان اظهر في معنى الكلام على غاية الاحكام
في العمد الا لا فائدة في ما سبق احد الامر من المذكورين لا الفقه الاول مثلا وقد يقال بانه على غاية الذكر العرفي
في العمد فارجى ما لا يخرج كلام في آفة المقدمة الى اعضاء المقصود في العلوم الثالثة فكم سابع اجمالا خيرية
التعارف بين ارباب الفنون فان هناك فوائده او ما يخرج من غيرها يقع كل منها بازا علم من العلوم المذكورة
ايضا ان بعض تلك الفنون يقع او لا بالضرورة الا انما يعلم بقينا ان ذلك بازا العلم او غيره اذ التقديم الذكر
في بيان الاخصار لا يعيد التقديم في التركيب الا يرى ان الشارح قدم بيان وجه كماله في المقاصد
على المقدمة مع ثابته في الترتيب فافاد المصنف ذكره بقوله الفقه الاول علم الفقه فلهذا هذا التقديم كل
من طرف محله معلوم وانما الجهد في الانشائية كما في زيد اخوك فان قلت فاللفظة لازمة في الفقه الثالث اذ
الانشائية معلوم هناك بلا شبهة قلت والسند بعد العمد **ادول** في بيان معنى الفصح اشارة الى ان
بمقدمة الكتاب على الاغلاط كما قرع به الشارح في شرحه المفضل **ادول** والخصار علم البلاغة اي المستحق
يعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذكر معطوف على بيان معنى
الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى علم البيان والمراد ببيان النسبة بين المعنيين وبيان ان
البلاغة ما اذ غير ما **ادول** خذوة من مقدمه كجيش امان قوله فاما في الكلام الخشعي في الخاتمة
منقول من مقدمه والثالث على ما وقع في لغة الحقيقة من الفقه فلهذا جعلنا في الكلام الخشعي في الخاتمة
مشعر بالحيث قال المقدمة جماعة التي يتقدم الجيش من قدمه في مقدم وقد استعملنا في كل شيء فقبل مقدمه
وفتح الدال على مشعر كلام الخشعي في الخاتمة حيث قال قدمه وتقدم معنى ومنه مفعول الجيش ومعه الكتاب المذكور كلام

الشارح

محمول على احد الاصلين الاول ليس قطعاً المقدمة قد يحمل من قدم المقدم لان هذه الطائفة لا
 على سبب التقديم كما انها تقدم نفسها او لا فادونها البصرة يقدم من عرفها على من لم يعرفها **والثاني**
 عليه لم يشر وما كان في حق الحق والباطل طرده بالبيان **كقوله** حده وغاية وموضوعه المردون
 المعرفه مطلق الادراك من المقصور والتقدير فيكون في الحادي التعرف على المقصور في الغاية والموضوع
 بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على باب النعم فانهم جعلوا مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذا جعل
 هذه الامور في شرح **الكرامة** مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ونفي التوقف عليها واما على ما به فليس مقدمة العلم
 الا المقصور بوجه ما هو المقصور بزيادة ولهذا طعن الشرح في لزوم ما هو **وهو** الاحتياج في توجيه
 قولهم المقدمة في كذا وكذا الى كذا لم يطق بل هو التساقض بين كلاميه كما هو في بعض ما ذكره من انه
 لا يثبت هذه المقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والاذل اوجه لم ينع كونه
 المقصور بوجه ما هو قربة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشرح مطلقاً قوله الطائفة من كلامه قال
 صاحب الكشاف في اول سورة النور الطائفة الغرة التي يمكن ان يكون طائفة واحدة او اربعة هي صفة
 ما كانا اجماعاً في احوال الشئ وذكر في آخرة سورة البراءة الى الطائفة اسم جماعة تطلق بالشئ وتختص
وأما انسان او ثلث وعن جواهر الواو اربعة ووجهها فسر ايها الس قولهم فلو لا تعرف من كل غرة
 منهم طائفة لانه لم يقطع من الشئ واحد كان او اكثر وقيل لانه مفرد انفتح اللفظ لجماعة اسمى للآثار
 فزوي العيان فاطقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثالث هو انما هي الازالة صفة **والراد**
 من الكلام الا فلي العلم كقوله وقيل الى الله بينه وبين قوله في شرح الرسالة وهي هنا امور ثلاثة
 بقرينة ما سبق من الامر من انه لا احتياج اليه في الرفع المذكور اما على اكثر النسخ وهي الامور الثلاثة
 واما على بعضها فاما بتقديم مضاف الى دو ال امور ثلاثة وباطلاق ما هو اسم اللفظ على معنى يجوز الكلام
 العلاقة بينها من ان مصعب لم يوصف هناك دفع اشكال التوقف فخط لا لفظية ايضا ما ذكره كان قد
 وباطلاق اسم المعنى على اللفظ المطلق الامور المذكورة **واراد** دولها والعزمية في الكل ما سبق من
 الامر من وايضا كلام في شرح **الكرامة** بكاد يتا على ان المراد بالمقدمة في قوله رتبته على مقدمه هو الالفاظ
 والعبارة حيث قال رتبته كما به مقدمة لبيان الامور الثلاثة لا يعني على العارض لبيان الكلام ان
 المراد بالمقدمة في قوله اما المقدمة في ما به للسلطان هو ما ذكره في لاجنه بقرينة ان المعنى التوفيق ما اجله **والثاني**
 المستفاد من اللام فنعين الشاوي في قوله امور ثلاثة قال بعض اصحاب كواشي اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن
 الالفاظ يلزم تحريف في التعرف في موضعين فصاعداً **والثاني** في قوله لا ارتباط بها الى معانيها باللفظ
 انما يرتبط بها تلك الطائفة لا بالاعتبار واما سوار قوله سوار تزق عليه اي معنى تلك الطائفة الا ان
 في قوله انتفاع بالاعيان ما هو معلوم ان **التميز** في موضع **التميز** في قوله الطائفة الطائفة او في قوله الطائفة

ومن هنا هو ثلثه وح ضميرها راجع الى ذلك المقدمه قالوا والتحقيق ان المقدمتين عبارة عن
 عن الكتاب الا ان مقدمة الكتاب انما لانها غير مشروطة بالتوفيق وانما جبر ان الشارح نقل على
 ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ كما سبق تحقيقه فلا وجه لما ذكره ذلك القائل مع ان الالفاظ
 والاستفادة لما كانت هي الالفاظ التي الى ان يفرد مضاف في المواضع المذكورة على قوله
 سوار توقف كلامه في تعريفها بما علم من التعرف ضمناً فلا وجه لجعله من التعرف وبديل على هذا ان
اي هذا الكلام في شرح المقصود فبين ان التعرف به ما قبله هذا المطلق المقدمه على الطائفة المذكورة
 لا يخرج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصد من دفع الاشكال كما وقع في اوائل الكتب على ذلك
 ولا ان نقل عليه من كلامهم كما لا يخفى اطلاق الفقه مثلاً على جزء من الكتاب ليهما مع وجوده على
 عليه من نقل الكتابين **والله اعلم** والقول بان سمية الالفاظ مقدمة الكتاب انما هي اذا كانت
 على كتاب مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ما يمنع بانه قد قال مولانا مقصد
 الله والدين الموقف الاول في المقدمة ما ذكره في ما لا يتوقف عليه الشرح في السائل بل في
 المسائل فاذا ارجح اطلاق المقدمة على ليس مقدمة العلم فلا يخفى في اطلاق مقدمة الكتاب
 ودونها واذا تحققت ما يكونا عليك يتبع اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان يعرف مقدمة الكتاب
 يستلزم ان يكون محلياً من مسائل الكتاب او قدمت اقام المقدمه لكما اذ بطلان الامر
 على ان في العبارة قصور **والراد** لعدم فرق البعض ان قلت فما حصل الفرق بينهما فكل ما
 الكلية لان مقدمة الكتاب على سبق بل هو الطائفة التي قدم المؤلف اقام المقدمه فاما المقدمه وان حصل
 فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعرف ومقدمة العلم معان محصية ان قلت فكل ما
 اشتمل مدلول الكتاب على مقدمة العلم كلاً او بعضاً قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سوار توقف
 ثم وجه اندفاع الاشكالين بالفرق طاعة اندفاع الكمالين الذين بيان المقام والمظهر في الالفاظ كما
 اشار اليه سابقاً واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها
 موقفاً على الشرح فحيزها غيرا واعتراضه على الاستناد بان هذا الدخيل انما يمكن معونه الغاية ما يوقف
 عليه الشرح فان هذه المقدمة مشتقة على بيان غاية العلوم الفلسفة كما سبق ثم قال والظاهر التحليف ليس
 بالتوقف فقط بل مرع بيان التوقف وليس شئ لان ما يتوقف عليه الشرح هو المقصود بان لا غاية
 خصوصية ترتب عليه واما الاعتقاد بما هو غايته وقايرة في الواقع فليلا يكون سعيه ما يتوقف عليه **والراد**
 سعيه في تحصيله اذا كانت تلك الغاية مبدءاً كما صرح به المحققين في كاشية القوي ان قلت في الكلامين
 الذي اجتبا اليه في التعقيب عن الاشكالين قلت اما التحليف في دفع الاشكال التوقف فالتعلل بان المراد
 الشرح بالبيان اذ هو معلق على ذلك وكيف لا لا الشرح بالبيان كما كان يحصل ما كان كثر في اوائل الكتب

وبان نقص كما اعترف به الفاضل الخشني لم يصدق على الامور المذكورة بانها متوقفة على الشرع بالضرورة
الكلمة الا ان يقال المراد توقف البصيرة على دعائها بحيث يحصل في ضمن فرد كان او لم يكن المراد
توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان ذلك حاصل بالارادة لا يحصل بالقلعة وبالاشيئ بالواحد
فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاشيئين قلت ان نقص الانسان ذلك الواحد قد ضرورة حصول
الموقوف عليه والاعظام الحصول فاعلم وانما في دفع اشكال الظرفية فاعلم ان ادبه ما ذكره المؤذي
شيء من المصالح من ان في تجريدية المعنى ان هذه معدومة بحدوثها هذه الفلانة وتنبط عنها او اراد
ببعض اراد الشرح **وله** غائضهم إشارة الى انتفاء الغيبة لان الزعم في الغالب هو ان غائضهم
لما وقع لم يرد اما حال او معقول له المصدر بعبارة **وله** الا فاداة في ذكرها الا الاطلاق المراد من الغائض
المعقول اعني المتكلم من قبيل التعلق بالمال كما قيل في قوله لا يذوقون فيها الموت الا الموت
الاول **وله** من الابانة والظهور العطف بغيره وفي العبارة اشعار بان مدارك البصيرة
على الظهور كما ذكر صاحب الكشاف في النسخ وانما يكون معناه نفس الظهور فغيره مترك ولا صاحب البيان
نقل عن صاحب التلخيص المعنى البيان والظهور كمن استعاد من الصالح عدم الجرم بذلك حيث قال في شرح البصيرة
فصحة حادثة لغتة حتى لا يلحق **وله** البصيرة اذا تكلم بالبرية واقصفت الشاة اذا انتطح ليلنا وكلمة
لبنها وقد اقصى اللبن اذا ذهب البلاء عنه واقصم البصيرة اذا بدى ضوءه وكل واضح مفسح واضح الرجل
من كذا اذا فزع منه ثم كعاد وقول الشارح واقصم اذا اخرج من ان المعنى اللغوي امر وجوب
وهو الظهور في التفسير الاول إشارة الى ان كذا ايضا حيث قدم الامر الوجوب وهو انطلاق للكسان
واخر العددي للامام له فاعرف الفاضل الخشني في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر اللغوي
على نظر الان عمل وخلصت عطفًا بغيره بالانطلاق بجزئية التباين وكلام الشارح في شرح الغيبة
يشعر بان معناه الامر العددي حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح الابل اذا اخلصت لقنة
من الكثرة فبادت ولم يلح والعلم من فصح اللبن اذا افضت رغوته فذهبت ليلنا **وله** بوصف به
ذكره في المحقق ان المراد بالفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المعنى صرح بان البلاء بوصف بالاجزاء
فقط وعدم اتصاف المركب التقييد بالبلاء فاعلم ان الفاضل الخشني قد انزل في جانب الفرد
بدوم الاصل في تعريف فصاحة الفرد الى جوده او خجله برونه فاختار ان يرفع جانب الكلام
فاورد عليه ان الفرد يتبين والاعلام المركبة مع جواز استعاضتها على تناثر الكلام كما مره امره اولا
فالاحتياط المذكور بان المراد بالفرد هو الصلابة فان اعتبره فردا وجدة اللفظ كما ذكر في
بعض كتب النحو فخرج تلك الاعلام بالبرية والا فالتركيب الاصل هو المعبر في الصفة وفيه بحث لان الام
امرهم امره اذا سمح كان كل من جوبه كلمة حتى يوجبه تناثر الكلام كان كل منها منزهة دون الكيان

عنه المحققين اولا فيصير في هذا الموضوع معنى اصلا نعم ذكر بعض النحاة ان شاعرا بديعة كل من
المناسب لنظام حتى يادى عليه تخالف الاعرابين ودعوى الانفاق على كلمة واحدة محاضرة الا ان
المحققين منهم على خلاف **وله** قصيدة فصيحة في نظم القصيدة ثانيا فاداة من القصيدة ان القصيدة
بدعائها وتزجها والتكامل على معنى في نظائره من الوحيين اولى القصيدة هو الحسب الذي ينعقد اليه
يسكنه اذا فزع من قصيدة سمع فتسويها كما يستعار السمين الكلام لجمال الفصح والفت للمردى منه والادب
وقيل القصيدة من افتقار الكلام الى افتقار **وله** كاتبة فصيحة كاتبة يقال في العرف ان كاتبة الشعر والنظم
وله اوسع كل بديعة وانما قول صاحب الكشاف العيب المبلغ من القابيل قلنا ان قولك بعد علم كون الابل
من البلاء لا من البلاء وان جواز استعارة افضل التفضيل من المزيات كما ذكره الرضي وغيره ان استعارة
ما يلحق اي العيب من الجار العقلي المراد ان الكلام المشتمل على العيب يبلغ كايديا يمداد المعنى و
قيل على الابل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقيدي وحيث بان
المراد بالكلمة المفردة والمعنى المذكور بغيرية السابق فتيقنا والى المركبات التقيدية وفيه سبق من ان
عدم اتصاف المركب بل كل فرد وقال الاستاذ الصواب في الجواب ان يقال اتصاف شيء بصفة ليس من
خواصه بل من الجردة يوجب اتصافه بجزئية به فلو انصف بالفرد بالبلاء لا اتصف الكلمة بالبلاء لان
جزئية المفرد لا احصاها من خواصه بل من الجردة فلما سمع هذا علم انه لم يتصف بالفرد بالبلاء لان
الفصاحة مثلا ليست من خواصه بل من الجردة الكلمة مع ان الجزئية لا تنصف بالقطعة والعقل هو من خواصه
اخراد المادية ليست مقتضاها مع عدم اتصاف الفرد الآخرة ونظائره هذا ما يضيح اطلاقه على البيان
وله بصيرة بالاعتراف باللفظ كما مر جوابه الحكم بذكره **وله** او اعلم ان ما كانت الفصاحة ارفع الاعتراف من ذكر
ذكره بقوله وح لا يوجب الاعتراف لان الانسب ح ان يذكر قوله وكذا كانت البلاء الى قوله وان
وكانت كل من الفصاحة والبلاء الى في جزئية الشرط الا انه يقول في الجواب جزم من الفصح كذا او البصيرة كذا
والبصيرة كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بني عليها ان الحكم بالتساج في تفسير الفصاحة بالظهور هو
المناسب للمعنى اللغوي والذي ذكره الشارح فان لم يتم الامر بالعدائين اللغوي والعرف ففقد
لا البيانية والمراد بالجزيان على التوازيان عليهما افرادا وتركيبا فلا يكون فيه في اللفظ القياس لان
وله وقد علموا ان الاتفاق في انما يتبع من السلا من خالفة العدائين في متعلقاتها مع انها معتبرة في
الفصاحة كما دل عليه جواب لان هذا تفصيل لكون اللفظ كثيرا الاستعمال على السنة العرب المتوقفة منهم
واعتبار السلامة من خالفة العدائين مستفاد من قوله اول ما كانت الفصاحة الى قوله كثر استعماله
وقيل لا بد ان ينظم الى قوله وقد علموا علم المعنى ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المعنى ولا احتياجه لذلك
لدخول المعنى في الجاء **وله** وقد تسليح في تفسير الفصاحة بالظهور لا شك في تحقق التساج بناء على ان كل فرد من افراد

المذكورة ويشعر بان يكون في اللفظ شيئا غير قابل لخصيص بغيره صاها صاها
من الغش وخلفه منتهى ولهذا من ابي سينا والرازي تعريف محمد بن ذكر بالرازي تعريف
اللفظ بالخاص من الالم بان الانسان قد يستلزم النظر الى صورة حسنة لم يحط به ولم يكن
عالم بوجوده حتى يقال انه بالنظر اليه يدفعه الى اشتياق اليه وكذا يستلزم بادر كاستلزام
علمية وبالشعور على ان يكون من غير طلب وشوق الى احد ما حتى يقال ان فيه دفع الى الشوق الى احد
بالخصوص في تعريف الفصاحة السلامة تتساقى الا ان هذا الوجه للتشاح غير ما في التشاح كماله
حيث جاء على ان يكون لازما للفصاحة وقد نزل عنه ان وجه كون الخلو لازما لغيره لكون
الفصاحة وجودية والخلو عرصيا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلو وان صح ان الفصاحة هي الخلو
انما استلزام في بطلان المقصد المباني او اذا كان كونه نفس الخلو من رده الشرح بان هذا الوجه
يتقضي عدم صحة التعريف لا تشاح التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يفت
اليها في التعريف وكذا صدق التعريف على الوجود كما في قولك البياض اسودا وبلغ وجودية
الفصاحة بل كونهما عبارة عن الخلو انبى بالمعنى اللغوي حيث يقال فيه اللين اذا احدث
رغوة وذو بياض او فصح البياض واوضح اذا انطلق لسانه وخلعت لغة من الكثرة وجب
عن الاول بان كتب الادباء مستوحاة بالتعريف بالمباين لا غرض منها تعريف علم المتكلمين كافي
الفصاح والمعرفة بل يفتقر الى جواز ذلك وان كان مراد الشرح في كل تفسير ولا شك
في عدم جواز حمل التعريف على الوجود بل بطرق التفسير على الاصح وبان التشاح ان يقول
اردت بالوجودي الموجود بالعدم لا ما جعل السبب جوازا من مفهومه ولا شك في عدم
لا يصح حمله على الموجود لا فضا للتحال في الوجود على ان في ما ذكر من المثال فضا لان
زيد بالاسودا عدم الاسودا فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا لعدم وان اردت
معنى غيره فهو ليس بعدى قطعا ومن الثالث بان لا يفتى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ
اذا وصف بالفصاحة قيل في هذا اللفظ فصاحة يرد ان فيه سلامة وجوده وما يؤيد معناه
لا جرة ان ليست فيه بغيره كيت وكيت وان كان الله لازما لا اول ويرد على الاول ان الجواز انما يرد
في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما هو في التشاح والخش في المواضع الذي من شريها لفتاح
والاثر فيها من غير خلاف ذلك اذ لم يستلزم ان الفصاحة ما اصبحت على ذلك في التفسير
كيف والذاتي انما عين الخلو بالكل لا يفتى على النصف عدم جواز شئ من هذا الجواز لا فضا ما قصد
من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان الفصاحة هي الخلو لا يفتى على ما ذكر كالا يفتى
واما الجواب الثالث فتساده اوضح اذ لا خلاف في جواز التعريفات بالمعنى المذكور على الوجوديات

ولهذا

الاطلاق

ولهذا اعترض الفاضل المحشي في شرح المواقف على التعريف المذكور المحلي بانما يصح في الذات
دون الامور العدمية المحيطة على الموجودات الخارجية كقولك الانسان انما ليس بمفهوم في
هوية خارجية مستحقة بهوية الانسان والا كان مفهوما موجودا خارجا مناصلا كالانسان
واختار ان التعريف الشامل كون المتفاسرين مفهوما متحد ذاتا بمعنى ان يصدق عليه ذات
واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه على ان يقال
الاتحاد في الوجود الخارجي المحقق او المعلوم هو المحضر في تعريف المحل ولا ريب في صدق على كل التعريف
كما اشار اليه الشرح في حاشية الصفح **دول** كونه لازما له تعديل للتفسير **ب** تسهيل التعريف
للتشاح وقيل العلة الاولى لتعديل التشاح والتعديل له ايضا بلا ملاحظة التعديل الاول المعنى
اذ التشاح المبني على التفسير باللام سبب تسهيل للامور وذلك ان قول العلة الاولى على الحكم بالتشاح
والثانية لنفس التشاح ثم وجب التسهيل في التفسير باللام المذكور ان معرفة الخلو في اللغة
يحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلو من عن اللغة القياسية فيصير
مختص من مختصات العرف والامور كثيرة الدروس والعرب العباد فتمتدح الى تسهيل كيب احاد
الخلو المشتقة جدا ولا يفتى ان التاشق قال بعض اصحاب الجاهل من بني التسهيل ما تفرغ عنه ان
معرفة الشئ باللام الواضح لا فهم اسهل من معرفة بكنة حفيظة سوار كانت حفيظة او اعتبارا
وفيه نظر لان المقدر عندهم ان الاطلاع على الذاتيات عسير لان المعرفة المسببة من تصوير
الادوية بلوازها اسهل من المعرفة المسببة من تصور بذاتياتها نعم لو كان المعنى على الاطلاع على الذات
عسير فلذا اكتفى المعنى بالتعريف باللام لم يرد ذكر الا ان المستوفى يشعرون بان المعنى وقع على ما عليه الحقيقة
من الاطلاع انما تشاح في التعريف تسهيلات للامور على المطالبين وكم بينهما **دول** كما كانت الحاجة
الى اللغة المراد من اللغة العرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر وانما لم يتعرض لرجع التناظر لانه لا دخل
له فيما قصد كونه في المفرد والكلام واحدا وسلامه **دول** كانهما حقيقتان مختلفتان يحمل
السببية بان يكون الاتحاد في الحقيقة بوجه ما به وجهي الكون المذكور كما هو انما من كلامه هذا فغش
السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح الفصاح ويجعل ان يكون تردا ثم قوله
تقدر جميع الحقائق المختلفة لا يفتى في ما ذكره هنا لان معناه ان جميع الحقائق المختلفة متفردة فكلها في
حكمها او لان الكلام هناك فصاحة مفردة ومفصاحة الكلام ودهن في الفصاحة باقساما الثلاثة
والبلاغة منقسم الى المعاني خصوصها قيل ان يقول معنى حصوله الا لا تعدد للبلاغة اللفظ الدائم
الا ان يراد بوجوه البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان وتفسيره
يكون خصوصها الكلام ومنه شيئا واحدا **دول** لا يوجد قد مرشرك هذا عذر عدم تفسيره بلفظ الفصاحة

نيت

ايضا ومعناه انه لا يوجد مشتركة باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا بد ان لا يشترك اللفظ
ويوجد من جهة قدر مشترك كالجمعية والجمعية في العين **شكلا** لان اطلاق العضاة اه قيل لقوله
ولا يوجد قدر مشترك ودفع توهم كون العضاة قدر مشترك وقوله لا يخفى توضيح لتعريف المطلق في
المشترك اللفظي فقال لا بد ان لا يستل على الدعوى الكلية **ب** اذ لا احتياج الى الاستدلال ولا يكون تعريف
المطلق فيما لا يطلق فيه **قوله** لا يخلو الى الظاهر ان يكون تردا في ذلك فيتم ان يكون جريا معا
وان كونه مشتركا لفظيا يعني على الظاهر ان المراد بتعريف الحقائق المختلفة في تعريف واحد
ان تعريف الشيء على وجه يعرف به تمام حقيقة كل من يختلف في الحقائق الا انه بتعريف التعريف هو بغيره
تحت مختلفان الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس الشارح اذ لا تعذر مطلقا في هذا
فيقول لا يوجد قدر مشترك سها ولو ترك هذا القيد وحل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسب قوله
على وجه يصح ويسبق به كان اظهر فصار **قوله** لا يخلو الى الظاهر ان لا يشترك اللفظي بالنية
التي لا يمكن **قوله** لا يتصور الا على وجهين فاستل ان لا يفرق بين قولنا فيقول كل واحد
منها يقع صفة اه بلا حفظ قوله لم اجراء لا على هذا الا على وجهين اورد حطيط العين على الحفظ قال
والجواب لا يخلو من بعض المحاور التي هي اشكال في عبارة الاصطلاح كذا لفظا تغير
العضاة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجدها في بعض ما يصح تعريفها بل ولا ما يشير الى الفرق
بين كونه الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما الحكم هذا كلامه ومقتضى هذه العبارة كاتر
ان تعريف اقسامها بهذا الوجه لم يبين مفهومها من كلامهم بطريق الاشارة ايضا في قوله لا
على وجهين الشارح لا يخفى لانه اذا كان ذلك ما هو ذا من الملاحظات واعتباراتهم كما هو
من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح في الاشارة فوجب المصير الى جواب الحكم من ان المراد بالناس
المعمودة ثم كلامه وسبب من المعصية يؤيد الاشارة الى ما ينبغي في غاية الموضوع يقول الملك
السبوح لان الاستعداد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفها ولفظها لا يصح
لتعريفها ولا يشير الى الفرق بين كون الموصوف به ولا يابا فيه فهم ما يصح للتعريف من الاقسام
استعداد الفرق من اعتباراتهم وان لم يفرع عباراتهم المذكورة في حدود التعريف وبهذا **قوله**
فالعضاة الحائية في المفرد اشارة الى ان الظاهر ان في المفرد مستقر صفة للعضاة وانما لم يذكر
المتشابهة مع تعريف في شرح الفتح بان الفرق بين المصنف كالمعروف الذي في حكم الكثرة لان القياس
وان اقتضى ذلك على ما لم يكن الاستعمال لا يساعد بخلاف المعهود الذي هو واورد عليه ان الفرق
لا لانه على تقدير تعلقه معرفة فتعريفه معرفة تقدير امر لا دليل عليه ايضا بل في حروف الموصوف به بعض
الصلة في السمة والجواب من الاول ان تعريف المعرفة ناشئ من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي

لا من دلالة الفرق وعن ان بان المتعلق المقدر بمعنى الثبوت لا كحروف ما سبق الاشارة اليه حيث
اخذ من ان الفرق يعني للعلم فيه راجحة الفعل يجعل فيه اسم الفاعل معنى كحروف ايضا فاللام فيه وتكون
كما في اللغة من والكفر لا اسم موصول ثم اخذ في تزجي لا دفعي فيخرق اللام ثم الدخول كما سبق في قوله
من انهم **قوله** فان قلنا لم لا يجوز ان يكون في المفرد ظرفا لغيره استقانا بالعصاة فان كان مقول باللام
الا انه لا ياتي في الاعمال في الفرق في ذلك لما ذكره الفاضل المحشي من انها ليست بعين المصدر فان قلنا انها
وان لم يكن معنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الحكم من علم العمل باعتبارها فانه ليس بعين العمل
الضمير الراجح الى المصدر في الفرق قلنا ليس كذلك معناه مطلقا بل باعتبار اضافته الى المعرفة فلو قلنا بذلك
الا اعتبار المكان المعنى فلو لم يفرق في المفرد ولا يخفى كما قلنا فان قلنا فليجرب علمها باعتبار نفسها
معنى الموصول والكون كما يجوز في البناء في قوله تعالى جعل اياك بناء للعلم اذ تصور الحراب والحديث في
قوله تعالى جعل اياك صديق صديق ابراهيم الكرمين اذ دخلوا قلنا ان كان المراد من تعميم معنى الموصول الكرم
جرح لا التعريف ولو في الفعل لم كيف في العمل والاحراز ان لا يرد على الفرق وان كان انهما
منه بابت رتبة الى كل موصوفه فكل النسبة اما بدلالة اللفظ نفسه او بحالة او ما ياتى العقل فقولنا
معرفة كما ثبت عليه الاول اسم كافي الاشارة حيث نسب البناء الى الختم والحديث الى صيغة ابراهيم
لكن العضاة فالية عن النسبة الى موصوفها لا بفلس اللفظ ولا بحالة مثل الاضافة فلا تجانس العضاة الى
الاشارة المذكورة فليس **قوله** في لغة القياس القوي انما يقبل في لغة القياس الضعيف وان كان
المراد ذلك اشارة الى منشأ القياس القوي في لغة **قوله** حتى لو وجد في الكلمة شيء اشارة الى ان
المعنى على السبيل المحلى على رفع الايجاب المحلى وهذا نقل عن الشارح انه لو اذعن من قوله والغاية
في لغة القياس كان احسن **قوله** يوجب ثبوتها على النسبة التعلق بكثرة النور وتزج العين ضد كونه مصدر
وتسكنية الحاصل بالمصدر الاول هو المراد **قوله** في لغة القياس هو كبرها وقوة في الجمع وكما ثبت
وفي حكم الفتح ان الرواية تركها في الصحيح نعم العيين المملتين ستمها حارة وباني الجمع وقيل انما هي
الخفي بخان من مجتنبين وعينين من علمتين والجمع لم يذكر المعنى في مثال الشارح ما هو في النهاية لانه
اذا ذكر الماد في الاشارة عنه فاهو في النهاية ينبغي ان لا يخفى عنه بالطريق الاول بخلاف ما لو عكس
وهكذا في الغاية **قوله** في لغة القياس القوية القوية من شعره يقال شعره الذي يقع على جملته
من عدم سها غير ما لانه غيرة اي تركت فطال كالتعاليم فقيمة وقصا به فيم القاد في
الصا ولا نهات ورت فصارت مثلا الحقيقة **قوله** الضمير عايد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله
وفرع ينزل من السور قائم **قوله** اثبت كقوة النسخة المتشكك وقدير وي غايرها فالضمير ارجح الى الجمعية
ثم الفرع الشعر قائم وفي الفتح هو المصدر الافرغ وهو العلم الشعر وهو في موطون على ما قيل في قوله

والاستدراك بالنظر الى المقام فالجواب على تقدير السورة التسليم لقول لا يخرج ورتبها
يكون انهم انما اشترطوا في فصاحة الكلام ككل كلمة من كلامه فصحة والكلام يشمل السورة بما
ما قبل القرآن فقول في توجيه المنع الاخر انما اشترطوا في قوله خير ثابت لم تكن الشارح
اجاب على سئل الشارح في توجيه المنع الى شبه الجمل او العجز لانه يقال كان عالما بعدم فصاحة ما في به
ولم يقدر على ايراد الفصح لم ان لم يعلم او علم وقد علم على ايراد الفصح لكنه لم يورد له لم يعلم
في الاول والسف في الثاني ويؤيد الجمل على التفسيرين والعرض عليه القول بانها ثلث الثالث
ونفع لردم السف يجوز ان يكونا غير الفصح بل تكون الدلالة على المعنى المراد او فتح من لالة
الفصح او غير ذلك مما لا نطلع عليه قال وعرفته قال الشارح في محسن وقد جاب بان القرآن انما في
معجزة وتقدرياً الرسول والاعجاز انما هو بالطلاقة المشروطة بالفصاحة ودخول كلمة غير فصيح
موجب لعدم فصاحة ما حمل عليه من المقادير المعنى انما هو الموجب بعدم بلاغته فلا يكون معجزة او نبوة
ليس بام لان معنى على ان فصاحة الكلمة لازمة في فصاحة الكلام مطلقاً كما اننا نرى انما يقولون انما في
مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة بعدم فصاحة كلمة منها **قوله** غير
ظاهرة المعنى غير المشبهة كما سيجري به وفيه معنى لما في هذا انما هو ظاهر **قوله** ولما نوه الاستعمال
اعاد النفي السناد من غير كافي قوله تعالى غير المفضول عليهم ولا الضالين تبييناً على ان النفي يتعلق
بكل من المعطوفين لا بالجوهرين حيث هو عدم ظهور المعنى وعدم ما نوه الاستعمال الخليلين المعصاة
بالنظر الى اغراب الخلف من سكان البوادي لا بالنظر الى المولد **قوله** على في جنة الجنة يكون
كذلك ام بجنة وجنة لجن ايضا كافي قوله تعالى من الجنة والناس وكذا المعصية جارية لارادة
وفي بعض الروايات في جنة قيل وهو محفوظ في نسخ الصحيح في المعنى اجتمع على اجتماعها
على من لدغة كحية وقال الكشاف رواية الفائق يدل على ان العبارة هي الاولى لان عمر لا يها
والاذن في الاذن انما يكون للمجنون عادة والجهل بالمعنى انهم يفعلون ذلك ليعلم انهم في جنة
وبما يدعي ان رواية الفائق يدل على ان العبارة هي الثانية لان عمر لا يها والاذن في
في الاذن غير معهود في الجنون يعني في الجنون كالمجنون على المنصف نعم لو اريد من ذي سنة
الذي يحسن اي المروع كان له وجه في الجملة الا انه خلاف ما حمل ذلك القابل على العبارة **قوله**
هاجت مرة في الفحشاء ما عني منجى وجمي انما يشار به الى غير مقتدي فان جعلها
من اللازم فالظرف لغو والباء للتقدير اي هاجت مرة او بعني في اي هاجت فيه مرة او مستغفر
حاصل فاعل هاجت اي هاجت مرة فليست به قدمت على ذي الحال كونه بكراً وان جعلها من المستغفر
فالباء زائدة في القول على ما هو القياس ثم المراد به ان المرة كونه معني عليه غير من السبب

والاستدراك

قوله على سلامة الزوق وهو حاله وجدانية يدرك بها الشيء ولا يمكن التعبير عنه وقد سبق الى بعض
الادباء القائل بذلك هو الزوق في **قوله** جيب انتصار الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في الترخ
وفي بعضها انتصار ومن الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخة الاولى من قلم الشارح للشرح
او من قلم النسخة التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي ان يكل كلام المؤيدج ايضا على ما ذكره في
المضام في اولها بل ينبغي ان يكون فصاحة الكلمة وصفاً بجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله في الرد
لا وصف جزئياً بل هو النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المؤيد على ما يتبادر منها اذ ليس كلام المؤيد
على النسخة الاولى لا في فصاحة اللفظ وصف بجزء فصاحة الكلام بل انما وصف جزئياً الكلام وانما هو على النسخة
الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام في ان لا يلزم انتصار
فصاحة الكلمة انتصار فصاحة الكلام فيجب ان يربط بالكل فكذلك فصاحة اللفظ الترتيب على كل
يقال قوله لان فصاحة الكلام مأخوذة بابطال الماصلة وقوله وفصاحة الكلمة من مضموم فصاحة
الكلام ابطال الماصلة **قوله** ابطال التسمية وانما قوله لا وصف جزئياً فغناه ان ما ذكر من التسمية
انما هو اذا كانت فصاحة الكلمة وصفاً بجزء فصاحة الكلام ومنها ليست كذلك لان المؤيد اراد به
وبني عليه التسمية وهذا ان كان لا يحسن نوع خلاف لكن يجب ان يربط المصير الى فصاحة الكلام على كل من
وجملته من على الفصح **قوله** والقياس على وقوعه الى قوله لانه لم يرد الى ابطال الماصلة بطلان
ما قيل به عليه وانما وسط بيان التسمية من جهة فصاحة اللفظ لا من جهة اللفظ في قوله لانه
ثم راجع الى وقوعه في غير ذلك في الكلام الغرض وما يتوهم منه بناء على استبرق في القرآن العظيم
انما راسي في القسطاس مع انه روي في المشتكات مع انها صندرية فيقول على توافق اللغتين كالتفاه
والسورة لانه يكون هذا المنع من صنف لما في النقل من قول القاصي والتابعين بوقوع الج في
واتفق النجاة على وجود الج في ابراهيم ونوح باذنه الى التسليم وشار الى ان خروج الكلام من النقل
غير العوفي عن العربية ثم والى معنى قوله انما انزلناه فقرأنا عربياً عزى السلوب والنظم على
ان العبري في انزلناه قد يرد الى السورة باعتبار كونها قرآناً واطلاق القرآن على بعض شارب
ثم تسرل وتسلم معنى الالة عزى الى السلوب والنظم فقط لكن ادعى انه تحول على التعليل كما هو
بالعربية على سبيل دفعه بالافرق ظ لان فصاحة الكلام كلها شرط في فصاحة الكلام ودون عزى في
عربية وما استشهد به انما اشترطوا فصاحة الكلام في فصاحة الكلام بمعنى التركيب اللفظي والتركيب
واما اشترطوا فصاحة في فصاحة عدة افراد الكلام مسماة بهم فاص السورة مثل غير ثابت فقال
على تقدير تسليمه وبهذا لا يبرهن الكلام وسقط الاحتجاج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة
بأنها على كلمة غير فصيح في ابطال ما سبق الى بعض الادباء والمعلم ان قول الشارح على تقدير تسليمه لا يجوز
ان يتعلق به علم لاقتضاها لكن العبارة كما تقرر في مضمون في المصير الى الحذف والتقدير يقول لكنه يلزم

فدنب على الوتوب الطفرة والوتوب المتو ايضا في لغة غير كذا في الصحاح فالظان ان المراد هنا
المعنى الثاني او المعنى الاول فاصح ارجح في تعلق عليه الى تعيين معنى الاجتماع **فان قلت** من
الافلات وهو خروج **فان قلت** وحاصلها انما يعطى على الصحاح في البيت السابق وهو قوله
ازمان ابدت واصفا بمعنى **فان قلت** فاما قوله فاما قبل ازمان اسم امره وان في حواشي شرح
الايضاح خطأ جدي مكتوبا هكذا اور الكساسة اول ازمان ابدت وذكر ان ازمان اسم امره وان في حواشي شرح
ان ذلك قد مر من فان ازمان منصوب على الظن كما يام في الرواية الاولى وابدت مستند الى ضمير يعود
الى الازمان او الالبام جازا او الى ضمير كحبة حقيقة ثم كلامه القول واية الايام بدل في الجملة على ان
ازمان جمع زمان لا اسم امره الا ان جعله منصوبا على الظرفية وارجاع الضمير الى جازا فاف
الظن كاسبق في شرح الرواية من ان الحقيق على عدم ارجاع الضمير من جملة المضاف الى بها
الظروف على ان الانتصاب المذكور انما يجر اذا وجد في التفسير ما يبيح ما في الطرف وهو
معلوم ولو جعل زمان مبتدأ وابدت خبره كما في مرة خبر من جادة كان اقرب والواضح
السن وان تانت اصولها كذا في التفسير في الصحاح **فان قلت** ما بين الضمير والرباعية والاف
الايضاح ومن التفسيرية طرفة اي ان من كل غراء وهو المناسب لعلم الايام كذا في
ح ضبوط حذف في الطرف العين والاسم من البرج بالتحريك في التفسير في الصحاح **فان قلت** من
باطن وفي شرح الايام البرج الشدة في السواد وشدة البياض والظن بياض العينين وسواد
وقد يستعمل في كذا **فان قلت** في الاشارة الى تفسير من جازي قيل في العبارة ان يقول مرققا
مقدوسا لان الزنج قد لا يجب واستغناء كذا في الكاسس ويؤيد ذلك ما يقال حسن ثابت
روجع في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينين وبجوار من من تحت حاجب **فان قلت** من كسب النون
كأنه فان التسمية بالنون المشوقة اي المكتوبة بالعينين باعتبار معنى الاستغناء من قوله
الشاعر موافق لقوله كجوهري حيث قال الزنج وطول وكلام ابن هلال في التفسير في الصحاح
فان طال اي كما جبان ودنا وانه الى النون العين فكذا الزنج والتأخير بقول حسن
لان انما اذ جعل كسب النون صفة كاشفة لا مقيدة لانه ولا صفة للحاجب وبالجملة قوله
فان التسمية بالنون باعتبار معنى الاستغناء من كسب الا ان اعتباره في الحاجب
كاف ولا حاجة لذلك الى اعتباره في الارجح كما لا يخفى هذا وقال ابن الانباري البرج طول
امتداد الحاجبين مع وفور شوقهما **فان قلت** في كاسس الزنج اي كاسس الزنج بيان كذا في
وتحقيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قد في نسبة الشيء الى اصله فقلت
اي نسبة اليهم فخرج على منسوب الى التسمية او التسمية اي بالاشارة فوجه التفسير هذا وجه

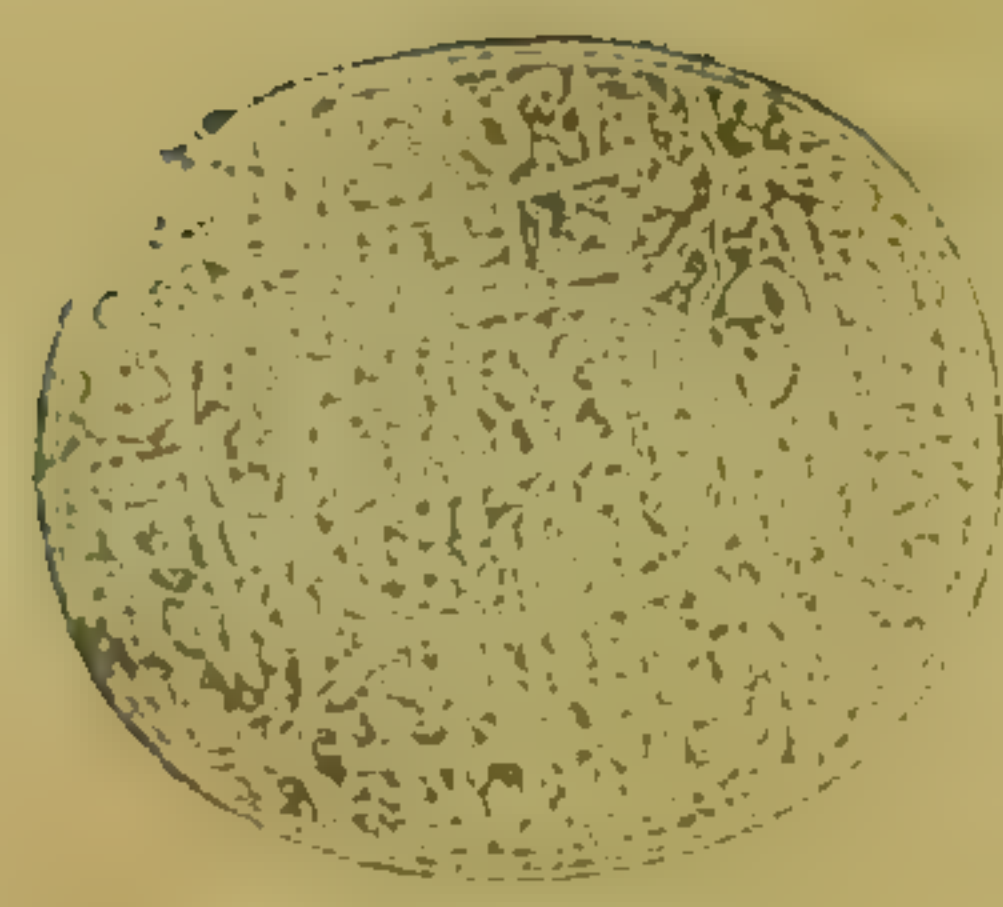
ان جاز

مجرد النسبة لا يدل على التسمية فاخذه منها بعيد وقد يخرج على ان فعل على معنى صيرورة فاعلم
لقدس اي صار كالقدس وبمعنى صيرورة في علمه اصله نحو عجزت المرأة اي صار عجزا وبمعنى صيرورة
فاعلم ذا اصل كورق الشجر اي صار ذا ورق فخرج على الوجه الاول يعني الصائغ مثل التخرج
والترجوع وعلى الثاني الصائغ **فان قلت** معنى التسمية اي مثل احد ما على الثالث الصائغ فخرج
فهو مختص بالتخرج التاوير وعلى الوجه الثالث ان يثبت ان يكون العبارة مسترجعا على صيغة
اسم الفاعل وما اجاب ببعض اصحاب الحواشي من ان المراد بالصائغ ذات صيرورة ومنه قوله
عنيته راضية اي ذات رضى بمعنى مرضية فغنية نظرا ولا تقرب لما ذكره فان مراد المعترض ان
سرج على هذه الوجوه الثلاثة لازمة لا يشتق من اسم المفعول فكيف بدفعه جعل الصائغ معنى ذات
صيرورة وهذا خا جاز وهذا اقرب من سرج الله وجهه ان الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله السراج
في البرق ووجه القرب الفرق **فان قلت** انما لم يجعل اسم مفعول منه في حاصل السؤال انهم لم يعلموا
مسترجعا اسم مفعول من سرج الله وجهه لئلا يكون ما يحتاج الى تخرج وجه بعيد بل يكون كسائر اسما
الفاعل من باب التفعيل وحاصل الجواب الاول انهم لم يعتبروا على استغناء سرج بمعنى سرج في الكلام
لكونه موله مستغنى من السراج فلم يعتبروا لانهم غابوا عن اللغات الاصلية للمولدات فغول
لا احتمال انهم لم يعتبروا وقوله وان هذا موله اوجه واحد والثاني في موقع التعليق الاول وهو قوله
انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتبروا او حاصل الجواب الثاني اني قوله على انه لا يبعد ان السراج
الله وجهه ولا يبعد ان يكون من الغرابة المحصورة اعني ما يحتاج الى تخرج الوجه البعيد بان يكون
نسبة الى السراج بالاشارة كافي قولهم منه فلا بعيد جعل مسترجعا من كونه ما احتاج الى تخرج الوجه
البعيد وقوله انما صاحب جعل اللفظ على الله وجهه النقص للسؤال والجواب ان رفع او نال في
وتبين اتصال تقريره لهذا العمل والله الموفق واليه المرجع والغاية **فان قلت** لا يقال الغرابة افتراض او
الافتراض الى الصائغ فخرج الغرابة في الايضاح بما ذكره ان **فان قلت** وقوله الغرابة مبتدأ كقولهم
والخاف في كذا من كسبهم ليس للتسمية اذ لا معنى له بل للتقيد بمعنى على كذا ذكره الاحفش والكنوز
وبعضهم قال كيف اصبح فقال كذا اي على جزو ما موصولة اي على الوجه الذي يفهم من كسبهم
ولا حاصل هذه الكاف كالا معول لانها لم يبق حرف في هذه الحالة او للتعليل وما كان في قوله
واذكره كما ذكره وحاصلها ان الخاف الى ان الوضعية اخف من الغرابة فجاز ان يكون
غيره المعنى والاشارة الى تركيب تنيف الطبيعة عنه فتعريف الغرابة بتعريفها بالحق وهو حسن
وان جوز بعضهم وانما انت الضمير المجمع الى الغرابة حيث قال فالعرب يجوز ان يكون
لكونه عبارة عن الحالة ثم التاويل ان يكون الضمير في تفسير رجعا الى الغرابة في نفس الغرابة بالاول

المشهور بان قلت فما معنى قوله وحسب قوم دون قوم وجه ذكره تحقيق ان الغرض من قوله
 لانه قد يكون لفظ بالنظر في قوم غريباً ولا يكون بالنظر في قوم آخر كذا وكذا بل في النظر
 الى كل من له طبع سليم **قوله** الوحيية قيداً ليدل على ان المعنى لا يكون من عدم حسن التفسير
 وقوله انقصا متعلق بقيد المعنى ان الوحيية قيد انقصا المعنى فصار سلباً لا ايداً على الغاية
 اي ليس عليها ولا داخل فيها فلا يحسن تفسيرها بل غاية ان يلزم سلباً سلباً وانما الكلام في تفسيرها وليس
 المراد ان ينبغي ان يراعى تعريف فصاحة المفرد قيداً او هو المخلص من الوحيية حتى يرد عليه ان المخلص من الوحيية
 يستلزم المخلص من كل ما يكون ذكره واجبا وينكف في الجواب بانه منى على الاعراض المخصوصة او ما
 المبانيه مع انه لم يذكر في السوء الى بقية المبانيه بل في الجواب بان مراد المعنى من ان كان هذا
 القيد غير اقل من القيود الثلاثة ولا عينا والمخلص من معنى معبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا يرد من ذكره في
 تعريفها حتى يرد عليه منع اعتبارها فيها وان وجود ذكره انما يلزم ان يكون التعريف صدائفا او بالمرام
 مما ذكر المخلص المطلق لجاز ان يكون المخلص من وجهه وباجل لا يلزم قلنا على النقل من الشارع على المعنى
 كون مراده عدم تمام التعريف بدون ذكر هذا القيد الا ان يكون له كلام آخر يفيد ما ذكره من غير ذلك
وهنا قول لا ينافي في الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحيية غير ما ذكره المعترض في الكلام
 الا قد آتاه عدم كونه محلا بالفصاحة والتفاهير ففرغ وهو الموضع الخالي عن المادة والكلام **قوله**
 استعيرت لانفاذا التي لم توسل الاستعارة للتطبيق بالوصف واما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر فندم
 فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحيية لتفكك الانفاذ بلا حطة تلك الحسية فيتم المقدم العباد
 في الشرح التي رايها استعيرت **قوله** لا ظهر استعيرت بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب في بحث
 وهو ان المستفاد من نقل الشارع ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحيية واما اعتبار عدم ظهور المعنى
 فلا فكيف يصح جازي التفسير الوحيية ولا يفيد لزوم عدم الظهور بعدم الانس لان اعتبار الملام في
 الاستلزام اعتبار لازم فيه والجواب ان تعريف الوحيية تعريف رسمي محصور ذكر لازم فيه او يقال اعتبار
 عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفاد من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع آخر لم يذكره لان ما
 ذكره ههنا كاف فيما قلناه من ان الوحيية يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا القريب بحسن
 قسما من الوحيية فلو كان المراد به ما نقل على تركيب تنفر الطبع عنه لزم اشتغال القريب بحسن على ذلك
 الوجوب اعتبارا للمعنى في الاسم فيلزم بداخل القسمين وان يعاب اشتغال ايضا على العرب ثم قوله
 ودون يكون مع كونه غريب الاستعمال اما على هذا في المضائق بما دون ان يكون مؤلا بالمعنى
 باسم الف على اي التامين كذا كما هو ظاهره في قوله وما كان في هذا القدر ان ابن عزي وقد نفق
 ابن هشام على هذه القاعدة في اواخر المعنى فليكن على ذكره في ههنا اشكال قوي وهو ان مورد

اما الوحيية

اما الوحيية بالمعنى الذي ذكره المعترض او بالمعنى الاخر والاول فاسد قطعا لان المعنى بالوحيية
 بهذا المعنى محال بالفصاحة وكذا الشارع مع ان قسما منها لا يمكن بها قطعا وهو ما في القريب الحسن فصح
 قول المعترض وان اريد بالوحيية او لان المعنى على اطلاقه غير محال بالفصاحة ويكون اشرا من كونها
 عنها في تعريف الفصاحة محلا بما معناه وكذا التام فاسد وهو موقوف وكسبيل الى الثالث ايضا لان الوحيية
 بالمعنى الاخر مستحضر في الغريب البقيع والغريب الحسن وانما المحل بالفصاحة وهو الاول فلو كان الذي
 ذكره المعترض دون الثاني ودون الاخر على عموم فظهر توجيه الشق الثاني من الاعتراض هذا ما ذكره
 بعض اصحابنا من ان عبارة الشارع في هذا المقام تعجبه والعار الى المرام محال بالفصاحة المراد خلال
 الغرابة بالكلام لا يدري اي شيء مقود ومعناه ويروج انما راجحه على ما يراه ونحو **قوله** افلا تسمعون
 وفي الناس امة ولا وصله بصفوا لنا فكم امة فمن اوتي نتيجة ونجاسة وسلاوة من المحرور عليه
 البيان وانما قول بانه التوفيق وعليه التحال **قوله** القسم الثالث وهو ان مورد التعريف هو
 الوحيية بالمعنيين ولذا قال الوحيية قسما ولم يقل وهو قسما مع ان المقام موضع انضالها
 يتوهم ان مورد القسم المعنى الذي ذكره سابقا وبذلك خرج الشارع في تقسيم الاستدلال الى الحسية والوحيية
 وهذا المعنى الاخر ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى المادة
 المقدسة او بالنظر الى بناء وهو اعم مما ذكره الشارع **قوله** ان المعنى الذي ذكره وحكمه محال بالفصاحة
 مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب المخلص لان المعنى محال
 الكلمة فيما بينهم والذليل على مورد القسم ما ذكره من القريب الحسن قسما مع تفرجه بانه ليس هو
 عندم ثم هذا المعنى العام غير محال بالفصاحة على اطلاقه بل محال من قسما احد ما ذكره في التفصيل الذي
 نقله الشارع من القوم وهو البقيع في التمتع **قوله** اما هو المعنى الذي ذكره الشارع فيما سبق والاختصار
 الذي بني عليه المستشكل كلامهم اذ ليس المقدم منه احقر كما خرج بعضهم **قوله** مثل شرب الشربة في الدنيا
 البدين والرجلين ربا وصف به الاسد وكذا الشرايت بغير الشين قال سيبويه النون والاشاور
 ان الاسم في معنى نحو شرب وشرايت واسمها ارتفع وانقط بوما اشته قال ابو عبيد المعظم المجمع
 وانقطرت العرب اذا عطلت ذنبها وجعت نفسها **قوله** وسي في النظم حسن منها في الشرح قيل الفخيم راجع
 الى لاشبه المذكورة لا الى مطلق القريب الحسن ولذا انت الفخيم فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب
 القرون والحديث احسن في الشعر الطلم الليل مثل اطرم واطلم اي اسجلكم واطلم جفت اي جفرت
 ويكثر وكذا اجعت بتقديم الحاء الموحدة على الفاء **قوله** وقوله لاشبه ظاهرة المعنى ولا مانوس الاستعمال
 تفسير الوحيية شروع في المقود وهو قوله وان اريد بالوحيية وما ذكره سابقا كان يؤيده لهذا
 الرد فان قلت اذا كانت هذه الوحيية فافائدة توسيطها في البين قلت فافيدة التبيين على طرف



الغزابة والوحشية وقريبية ما ذكره الامري في تعريف القاضي الباقلاني في النظرية الذي يطلب
علم او عليه ظن على ما نقل في المواقف **قوله** ظاهر الف والافضاضة انما هي باعتبار كثره الدوران
وغيره ان كما سبق وكثرة الدوران لا يجتمع عدم الاستعمال **قوله** ما هو في حكمها ان في حكم
المفردات وهذا القيد لا يراعى مثل مسكوى بعكس الادغام في تفسير الخالفة او لو لم يرد هذا القيد يلزم ان
يكون مسكوى فيصيح او ليس على خلاف القانون المستبطن من تتبع مفردات الفاظهم ولا وجه اخي لهم
فصاضة **قوله** كوجوب الاعمال في كونه قام المضاف في كونه اي كونه وجوب الاعمال في كونه قام وهو
ان الواو اذا حركت وانفتح ما قبلها قبلت الف في غير نحو عور وانما قلنا المضاف في كونه في لال الفان
قوله كوجوب الاعمال لميل الكانون وهو قاعدة كلية تنطبق على جميعها كما سبق وظان وجوب
الاعمال ليس بغيره وبغيره من العور صحيح وهو ذاب احدى العنبر **قوله** في النظر والافضاضة
وفي الصحاح استحوذ عليهم الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا الباء كونه ان يحكم على الاصل كسب
استصوب وانما هما وهو قبا من طرد فندم وقطط شفرة من باب علم وجد قطط اي الجوزة وقيل
قطط لشعر وقط الشعر معنى مثل قطط شر في قوله تعالى سرر رفته وشرق في قوله تعالى في سكر كالتفر
فكل الادغام فيها لا يخلو بفضاضة والاضاضة ان يقال في انفة القياس ان كانت كلمة كذا في النص
كما في تلك الادغام من ظلم من شرر او شالها فهو غير محلي بالفضاضة وان كانت مجرد النبوة في النص
كما في بابي فكذلك والافضاضة في محلي كما في اجمل **قوله** والواو بمعنى ان اصلها اصل ما به يربط
ومياه قبلت الحاء الف على خلاف القياس وقد تقدم ان بعضهم تطلب لها حجة ثم الحجة **قوله**
وما شبه ذلك من الشواذ قليل كون هذه الاشكالية من الشواذ وان ذاب ما يخالف القياس بالنظر الى
القياس الباقى في الاعتبار فلان في جعلها مندرجة تحت القانون المشافقة **قوله** في المحل ما يكون
ما مصدرية وهذا الوجه تفسير للمخالف **قوله** في المحل البين للزاج تمامه انت عليك الناس يا
ما قبل اي باب فاقبل كذا فابرلت يا الحكم الفاضلة كسرة ما قبلها فحة لا تخاف نوع من التحقير كما
يبدل في لغة طي البلاد الواقعة بعد الكسر الفاضلة في دعي وعاء وهذا الوجه يفتقر الى اعادة البناء
وانما يجوز ان كان المناوي شهورا بالاضافة الى المسمى فلا يقال فيما عدا ما عدا وقدره
ربا بالتوسين على انه غير يقال ربه ربه **قوله** الاول اوضح وقيل تمام البيت هذا الواو المفرد القيد الاول
وقد يروي القادر الكرم الاعمال **قوله** ورايت في حواشي شرح الابن بخط جدي ان تمامه
اعطى لم يخل ولم يخل **قوله** في البيت قوله هو الا اذ لم قد ثبت من خلقني الى اجد الام
وان حتموا بالادغام **قوله** والقياس لا يخل او رده عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون مفردة
الشعر اجنبيا ان اخصى بغيره الجواز وهو لا ينافي انشاء الفضا ورده الاستدلال بان انشاء الفضا

انما يلزم

انما يلزم من عدم الجواز فاذا ثبت الجواز لا يلزم الانتفاء وليس شئ اذا انتفاء الفضا يلزم من عدم
كون الكلمة كثيرة الدور على السنة العربية الا من عدم جواز ما تركه ان يحذف عن الاري ان استعمال الجوز
جائز قطعا الا انه محلي بالفضاضة فكذا استعمال الاجل جائز في الشعر كما ذكره سيوطي في الكتاب من انه
جائز في الشعر بان لا يكون في السعة وقد عدته اشياء من جملة تلك الادغام في محال الا انه محلي
لان الاعراب المخلصون من استعمال تلك الكلمة وافرنقود سيجي من الشارح في فضاها الكلام **قوله**
قوله في فضاها المفرد خلوصه مما ذكره من الكراهة في السمع فيه اشكال قوي وهو ان كلامه
المصنوعة في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فضاها الكلام ان بعضهم قالوا فضاها الكلام
خلوصه مما ذكره من كثرة التكرار كما سيجي فيه تخرج بان تعريف الفضاها المفرد والكلام ما ذكره
وجده في كلام الناس بطل ما ذكره الشارح في دفع اعتراض خطيب البين وبعض جوابه بالرد
بالناس الناس المعهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم يجد في كلام الناس بوجه
مع فيه سند ركن يقال لو سلم صحة فلا اقل من وجد ان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاها ايضا والجواب
لا يقطع من هذا الكلام بان الله وجدته في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقهم
اعتبارا ثم غمض على كلام زمانه او على كلامه وبين لهم ما اخذه وهو قول القضاة عندكم كون
اللفظ جاريا الى ما ذكره فيما سبق فاوردوا عليه انه ينبغي ان يراى فيه اخذ في التعريف وهو محمول
عن الكراهة في السمع من كثرة التكرار لانها محملان بكثرة الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم في كتابه
تجمل للقاعدة على ان يراى في حال مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب
البين كما يشهد به السقوط لعدم الاحتياج الى ما ذكره ذلك مطلقا فلما رده على الشارح الاشكال المذكور
بل يكون ما ذكره جوابا على سبيل التفرقة **قوله** في المواضع اسم كاسم اية المؤمنين الاظهر في العبارة ان
يقال لموافقة لان الموضع موضع الضمارة ولا يظهر موضع المظهر موصوفه فائدة يعتد به ان كون الاسم
جبارا كما يجوز ان يكون الاستقامة من العلو والقب على شعر لوج او ذم والكعبة ما صدر به الام
والاسم **قوله** لا يستعمل كل واحد معر وف ذكره في شرح الكشاف انه مستعمل للشرق والاشتهار وكانه
نظر الى ان وصف اللقب بالشرق ليس كغيره فسكت **قوله** لانها داخل تحت الغزابة المفردة
لم يرد دخولها تحت مفهوم الغزابة اذ لم يكره في تفسير الجشية ما يدل عليه بل اياها صدق الغريب على كثر
في السمع لان الساخاشون من استعمال فيصدق عليه ان غير ما يستعمل استعمال فيخرج عن الغزابة
يفيد المخلص عن الغزابة لا يقال فكذلك المتأخر داخل تحت الغريب فلم ذكر الفضاها عنه لاننا نقول
ان يكون ذكره لكونه داخل في مفهوم فضاها المفرد وانما ينافي في كونه من كراهة في السمع
ولو سلم ان الخلو من غزابة في مفهومها يلزم ذكره اذا كان حادانا ما اذا كان التوفيق رسميا

شئ

فيجوز ذكر بعض الذائبات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض الشارح بهذا من الامور حتى يتم
قلت كما لا حظ ظهورنا وادارة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزم الذكر على تقدير الدخول فيه
فما يخص عنه وانت جدير بان اثبات دخول احد ما في ما به فصاحة المفرد دون الآخرة مشكالا **قول**
الظهور ان يجرشي ما من قبيل كالحاكم اه يربدان الذوق السليم حاكم بان مثل الجري وهو الذي يدعى
اشتمال على الكراهية في السمع من احد التسليم اي اشتمال على عدم ظهور المعنى وعدم اشتمال فقط
واما مثل على ذلك مع الكراهية على الذوق لان الجري بخصوصه كما ذكر في المفرد من التردد بعدنا توكيد الدخول
واقامة اشياء كقولنا ان جزم فيما سبق يكون الجري مثلا من قبيل التردد ما قبل انما عندي ان الجري فيها
سببا يكون من قبيل التردد في المفرد وفيه من مبالغة الجري خصوصية الجري والمفرد في مطلق الكراهية في السمع
السوق وتعرف ان مطلق الكراهية في السمع لا يلزم ان يكون كرها على الذوق وانما هو كراهية في مطلق
الظهور في مقام الاثبات لا يكون محققا على كراهية وهذا الاعتراض ليس بشئ لان معنى الكلام على الذوق
لا الدليل العقلي ولا في الشرح بعد القادر والسكالي وغيرهما حيث اوجبه على الدخول في فصاحة علم
ان قوله صاحبنا في قضاياه ان قاعة الذوق ثم قال سلطنا ان جري من احد القليلين كمن لا يلزم
منه كون الكراهية في السمع مطلقا واحتمل تحت الغاية فان ثبوت الحكم لا يحق لا يستلزم ثبوت الحكم
لجواز ان يكون للخصوصية وخلع ذلك الثبوت وقد عرفت انه فاعه ما سبق ثم قال فالوجه ان يقال
ان الكراهية في السمع ان نشأت من قبح صوت الحكم فلا عبرة بما وان نشأت من وجود الحكم كانت
من ثباتها وتنافر فان الحكم السليم يحكم بعدم الفرق من المستشعر والجري شيئا لا جلد لم يتصفيا بالخصامة
فيكون الاحترار من تناقض الحروف كافيا وفيه بحث فان ما اوردته على الشارح بقوله سلطنا بعبارة
فما فائدة العدول بآية انما سلطنا ان الحكم السليم يحكم بعدم الفرق بين المستشعر والجري فيما ذكرنا
لا يلزم منه كون الكراهية في السمع من قبيل المتشاعر فان ثبوت الحكم لا يحق لا يستلزم ثبوت الحكم لجواز
ان يكون للخصوصية وخلع ذلك العلم **قول** الاول انما اودت الى الشغل فربما قرئ في ان الكراهية
في السمع ليست مؤدرة الى الشغل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقال انما ان نشأت من الشغل **قول**
ومنفذ بدين الوهيي ظاهرا الاول فلان عدم تناوب الشغل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة بل
ان يكون الامر آف بان يكون الفصحى كما اترزوا على الفصاحة الفعيلة على اللسان اهترزه الملائكة
الكراهية على السمع وبما معنى مناسب للاخلال كما اخل من الشارح واما التفلان فداورد النظر في المتن
فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولا يترك فيه ان اللفظ من قبيل الاصوات وكلامه قال اللفظ
صوت ميم على الجري من المعنى في مظهر مشهور من الادباء ولا يستغنون الى المتدقيقين الفلسفي **قول**
راجعة الى النعم فيخلص في نعمة وهي الصوت يقال لان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في النعم

قول من لفظ فصيح فيهم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعاً لمخرج هذا
اللفظ مع كونه فصيحا **قول** وليس شئ للمقطع باستكراه الجري في هذا ليس بواحد على الخلق لا في
و على نظره ان استكراه السمع اللفظ يرجع الى النعم الى تمام ما ذكر في الشرح ثم قال هذا اذا كان
بكرهية السمع ما ذكر من رجوع الاستكراه الى النعم اما اذا كان المراد بها غيره كما اذا كان المراد
على تركيب شغل الطبع عنه فيكون الكراهية في السمع راجعة الى نفس اللفظ لا الى ما ذكره وليس شئ
ذكر من التلذذ فيكون فيه ازاءد عليه هذا كلامه ولا يخفى انه في النظر او لا على ان المراد انما
بالكراهية في السمع الكراهية الناشئة من قبح صوت الحكم ثم رده بانه انما يرد اذا كان مراداً لغير
اما اذا كان مراده الكراهية الناشئة من نفس اللفظ فلا ينبغي ان يعبر الخوض فيها في التعريف
كما عبر الخوض في التلذذ وهذا الكلام لا يرد عليه اعتراض الشارح بوجوه الكراهية في النفس
الجري كما لا يخفى اللهم الا ان يرد به الرد على ما رده عليه الخلق الى ايضا **قول** كلفظ فيض فيض
يفيضي اي ظاهرا واصل فيض فيض كقولنا الا انه كراهية ليست بالبار كما فعل في بعض فان
خلفي بالكلمات وصف كذا في تفسير القاموس **قول** وشرحي فيض فيض بالواجب السلفية وقيل
اي المسايير واحدا وسار والامر الكرفع وانا سمي المسايير وسار لانه يدفع بها من هذا الغيبة **قول**
وفيه بعض بحث لانه قد يعرض ان قيل يرد على المصنف ايضا اذ يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعاً
لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة مثلا كمن عرض ما يمنع اخلال غرابة بعضا منه واحدا في
مع عدم صدق التعريف عليه قال الخليل فان دفع بانه اذا امتنع بسببه فكلما تسبب دفع هذا
البحث ايضا وعلى مراده ان ان قبل معنى التعريف على المادة المذكورة ويندفع الاعتراض على المصنف
في قوله يدفع هذا البحث ايضا فلان هذا البحث على ما يوجد نظر المصنف بان مثل الكراهية في السمع
موجودة في بعض كلام الغرابة فصاحة فلا ينبغي ان يشترط في فصاحة المفرد خلوصه عنها والا
لكان التعريف غير جامع وحاصل البحث ان الوقوع في الغرابة ان لا يكون دليلا على عدم اخلالها
بالفصاحة لجواز ان يعرض لها مساك ما سمع الله فينبغي ان يذكر في التعريف فيكون المعنى
المفرد خلوصه عن الامور الدنية وعن الكراهية في السمع التي يكون سببا في دفعه على قياس ما يرد
ولا يخفى ان كلامه لا يندفع باثره الحماوية نعم اخذ هذا المعنى من التعريف كلفظ الا ان الكلام على
اخذ وير على هذا الوجه ايضا انه بعد الغرابة عن اشتمال القرآن على غير الفصحى ولا يخفى ان يجب
تفسير القرآن على غير الفصحى كمن تتردد عن الكراهية في السمع لا يخفى على المصنف هذا وقد اورد
المصنف في حاشيته على ان راجع انه في ما سبق ان قرب الخرج ليس سببا للتناقض لوقوعه في القرآن
سببا في ان يخرج الجميع من الحماوية والحد في ادمه وكذا كثرة الكراهية وتلذذ الاضاحا لا يخلان بالفصاحة

ليس

لوقوعها في القرآن مثل ذلك ونفس وما استوايا فاهما فخرنا به تعالى ونحو مثل وارث قوم نوح
فجاء عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذا الامور من اسباب الاضلال وقد استوعبوا على
ورود هذا الاخر في لسانه فيه توجيه استطاع عليه انشاء **الاستدلال** كما سيجي في الختام من ان كل مقام
مقابل لا يكتفي فيه بغيره ومصادقه ما ذكر الشيخ ابن الحبيب في امال الكافية من ان الشيء قد يكون
في الحقيقة امر فمجهول فمجهول كقول الله المبرر وكيف يبدى الخلق ثم يفيد فان الفصح بدأ بربا بل لا يكاد
يسمع ابد اقل الله تعالى كما به انهم قد دون لكن فيصير بديها منها ما تسمى التباسا **قوله في غير**
حال من غير خصوصه فمهما تفيد للنفي لاني للتفيد فان قلت اذا كان الظرف حال من الضمير في قوله
يكون العامل فيه المخلص لان العامل في الحال و ذوبها وادخل فيكون طرفا لغوا مع تعريضهم بان الله تعالى
حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلق الحال على نفس الظرف مسماحة من قبيل اطلاق اسم الكل على كل واحد من اقسامه
في الحقيقة متعلقه مع مخرج في شرح اللب للسيد عبد الله **قوله** احترزه من زية حاله اقترض عليه بالية يصدق
على زيد اجل وسنوه مستخراته خالص عن الامور الله حال كون كلمة فيصير كما اذا قيل زيد اجل
وشنوه من زية وكذا كما يقال انكرتم ممر سحره حال كونه فيصير على الغير الذي لا يمكنه ان يثبت اذ حصل
له حكمه سحره الاجاب الجواب بان الغير في حال الملكة وعدمه كتحقق واحد وليس الامر بما نحن فيه كذا في قوله
حال فصاحة الكلام كلام آخر لانه كلام واحد له حالان فالعرق في عدم صرف تعريف فصاحة الكلام
عليه من وجه بحث وهو ان هذا الجواب لا يقطع عن الاعتراض ولو تشبث الحكم بغير القيمة فزى وهذه
دره كين حدى الله الخلق لفظ الجواب المذكور وورد الاعتراض على توجيه التباسه المقتضى اعني جعل قوله
مع فصاحتها حال من الضمير في قوله لان كل واحد من هذه التسمية كلام له حالان حال فصاحة كلامه كما اذا
ما فتح البية مثلا اذا انضم الى الاخير ثم يفيد وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يجر من فان ذات الكمال
الكلام واحدة في الحالين فيثبت تعريف فصاحة الكلام على نفا قولهم انكرتم من سحره في حال كونه في حال
اصحاب الحاشي هذا اشكال في طرف التسلل بين كثرة فيه فيما سبقت وقيل به الجاني ايضا وطريقا
صح به في شرح المفاتيح ان غير النفي الاول لم يفيد فمهما يغير خلو من الكلام من الامور المذكورة اولاً لم
يفيد بالطرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان سعي الامور التسلل عنه والحال ان فصاحة كلامه يعان
ذلك لا انتفاء ويحصل ذلك الانتفاء الله ما به لا يفيد على قولك كيف يبدى الله الخلق قطعاً وليس
فيه معارضة معارضة فصاحة كل اية لا انتفاء الامور التسلل عنه تحقق التعيد التي فيه دون الاول باجتهاد
الاشكال اربعة الخلو من الضمير الى التعيد كافي قول انكرتم من سحره الله ونفسنا الانزاع على قوله
التسلل المحقق شرح المفاتيح ان التعيد في ذلك على ذلك القرينة وهذا الجواب يدفع الاعتراض الاول
ولا يخفى الى ما ذكره الحاشي في **قوله** ولا يجوز ان يكون حالاً من تافرا الكلام اذ الاظهر في الرد ان الجواب

الغنى

اعني مع فصاحتها قيد للنفي وهو التافرا لانه العامل في ذي الحال وهو الكلام فيكون من قبيل
النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى التعيد ليعتق القاعدة في المبالغ تقرباً ويكون المعبر في فصاحة
الكلام انتفاء فصاحة الكلام مع وجود التافرا لا انتفاء التافرا مع وجود فصاحتها وهو ليس
للمعبر والنفي تنزل من ذلك فلا اقل من ان يفيد في التعرف على صورة وجود التافرا مع انتفاء
فصاحة الكلام فما ذكره هو من ان يثبت ان يكون الكلام التام على الكلام الغير الفصح متناثرة
كانت ام لا فيصير معنى على التام كما قيل او على ان يثبت اصل الفعل فيما توجه النفي الى التعيد اكثر
كما بنيت عليه في بحث لم البالغ وما ذكره في الحقيقة من على الاكثر من ان ما يقال انه عالم من التعريف
ان التافرا مع فصاحة الكلام في كل الفصاحة علم اضلال التافرا مع الفصاحة بالطرق الاولى
اضلال عدم التافرا مع عدم الفصاحة فردون بما ذكره الشارع المقتضى في الحاشي من ان التافرا
على اطلاقها في كل من الاحوال الثلاث وجود شرط وفقدان ولو سلم قالوا لو لم يمتد
في التعرف قطعاً وورد على الشارع ان المتبادر من تعاطف التعيد المذكورة في التعرف بالو
نفي الجوع من حيث هو مجموع معان الحق نفي كل واحد منه كاسبق اليه اشارة في تعريف فصاحة
المفرد فاذا جاز حمل الكلام بقرينة المقام على التسلل الكل فليجرب جعل الظرف حالاً من الكلام بان
بعونه المقام بالتافرا التافرا القيد بالفصاحة انتفاء ذات التعيد اعني التافرا مع وجود قيد
وهو الفصاحة فالحال ما اختاره الشارع من التوجيه مثل توجيه ذلك القائل جوازاً وان
وانت جبر بان فضية التعاطف بالواو باقية في كل من التوجيهين وان حمل الكلام على السلب
ليس التام في شئ من ادة الحمل التام في نفي التعيد مع ان التعيد غالباً يرجع النفي الى التعيد
بثبوت اصل الفعل وان قيليل الحلف ما امكن هو الصواب هذا وقد جعل قوله مع فصاحتها
صفة مصدر يراد عليه الخلو من اي فصاحة الكلام خصوصاً عن الامور التسلل خصوصاً كاتبا مع فصاحة
كلامه وعلى هذا الوجه اقرب من الاولين والله اعلم **قوله** المستتر من معظم اصحابه الاكثر انهم
لا زما ومنه ما قاله صاحب المصداق اشتها رسته ورشدن ومشتهر ركر ديدن وفي الثاني وفي
الديوان لفظان فضيلة اشتها رسته على وزن الفاعل والمفعول **قوله** لفظا ومعنى اراد المعنى
ما يقابل اللفظ كما كان او غيره فيقال لا اضمار قبل الذكر معنى وكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ
والكلام ومن ثم قال في المحقق لفظا ومعنى وكما **قوله** عند الجهد الجهد من الشئ اكثر من ان يعنى ما اتصل
بالفعل المراد به الفاعل هو المقدم على المفعول بقرينة التوقع للام للوحدان حتى يسكون الياء
وتعنيها كنية الامام الى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سبويه ان جنى معرب كنى وليا له فيمنه
كذا ذكره الرازي في شرح المفاتيح لا الشرح المفصل للمعجم والسيد بنى واعلم ان الشيخ عبد القاهر

فان فقال ذلك كالحسب هذا البيت ثم الواو في وليس محتمل ان يكون المحال ان يكون العطف في البيت
وهو ان يكون المسند معرفة والمسند اليه نكرة وان لم يتبعه عقلا لكم انفقوا على عدم وقوعه في كلام العرب
كما سيجي شرحه الشارح بذلك في احوال السند ان شاء الله وقد صرح في كتب النحويين ان اضاف المصدر معرفة
وان كانت الى محول فيلزم صدق المسند وهو خبر ليس اعني قرب معرفة كونه مضافا الى العلم والمصدر
اعني اسم نكرة والجواب ان قرب بمعنى مقارب والا فمضافه لفظية وكونه مضافا للمصدر معنوية فيما اذا كان
باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب لفظي ليس اي ليس قربا كقرب جوب وربا يحمل على التقيد كما
صرح السكاكي في قوله يكون نزاجا سئل وما ثم لا البيت خبر ومفعول تأسف وتحرر على كون قرب كذا
ووضع المظهر موضع الضمير في قوله قرب خبر مع ان الاظهر ان يقول قرب لزيادة التأكيد الى قوله
اي تلم من فقيده معتزلة الى محمودة وهو ابو المغيرة موسى بن ابراهيم الرازي ما اهتبه جماعة
بانه قد جمع ابو المغيرة فعاينه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتزلة ومعتزلة ما كتب اليه ويا قبل البيت
المذكور ما اغتذرك الرحمن ان نظرد انكري بعينك عن طرف امرصادق الودع انيسر القول
من لو جوبه اذا الهجائي عنه معرفة عند **الواو** المحال لم يجعل للعطف على المسند امر
الجمع مع وجود الفصل فرعاية للمعنى لان قوله وحدي حال فالتناسب المعنوي يقتضي ان يكون
مقابله ايضا كذا على ان العطف في مثل هذا التركيب يحتاج الى نوع يحمل لافرة في ارتكابه اذ
تقابل ان يقول كقرب العطف والوري لا يجوز ان يرفع بانه اذ لا يقال امره الوري
والنحو ان يقال وان لم يجر القيد على ان الوري فاعمل للفعل الا انه محو ما امره انا الوري
لانه اذا جمع الوري مع المتكلم اندرج في حكم متعالي فعمله ان يصار الى كذا اي امره وجمع
الوري معنى قال الاستاذ انما لم يجعل الواو للعطف بالفتحة ان يكون رعاية لاسم لفظي معنوي فالاول
فيلزم قوله وحدي واما الثاني فلان العطف يقتضي ان يكون مدح او ذم وصحبا للمدح الوري
ايان وفيه من التصور في شأن المدح مالا يخفى وفيه بحث لان ذلك الافتضا باق كماله اذ لا معنى
لكون مدح الشاعر مدحا سببا من مدح لا اتحاد السبب والسبب كما لا يخفى على من شئ ما قسم
سببه عنه مفيدا بقيد اذا كان قيده صالحا للمسند اليه اذ الشيء لا يكون سببا عن شيء الا انفراد ولا
على انفراد مع امره فلو كان سببا لم يكن الوري ايضا الى مدح الوري واما قوله
فما هو الجواب عن هذا فهو الجواب عنك فان قلت فما الجواب عن اشكال البنية قلت لم يلزم بالسبب
في البنية عند الحاجة الاقتصار في الجملة ومدح ان وقد يكون سببا للمدح الوري بالشرع في
الامور والحمد وبوافقه في كذا العدد حضار المجلس لا يلزم من هذا ان يكون مدح الوري على
بحيث يلزم من انتفاء انتفاءه لجواز ان يكون شيئا سببا كثيرة كالحق في الشارح نقل عن السكاكي

الوري

فيلزم

في بحث لو فلا يلزم ذلك المحذور وعلى العطفية فان قلت فما فائدة معنى على تقدير العطف قبل الدلالة
على عدم تراخي مدحهم على مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت الابهدي العطف الى اتحاد الشرط
بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جوازا على جبال قلت يعتبر العطف اولاهم التعليق بالنظر على
بحوز ان يكون قد بعض الاوصاف سببا لبعض الآخر فيكون مدح سببا لمدح هذا الاعتبار تدبر
اي لا يشتركن في غير قولته وحدي **و** في استعمال اذا اه رد على النزوي حيث رجح ان الالاء
على الشك وجوه الرد ط لكن لا يخفى عليك ان الالاء المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح في اعتبار
معي في جانب المدح وهو سور الاتصال الخلفي اختيارا اذ القيد للاتصال بخلافه في جانب الموم لظاهرة
لا يخفى **و** عاب القاصد هو اسمعيل بن عبد الحميد في وزارة وتولى الوزارة بعد اخيه الدولة
ابن بويه كذا في تاريخ الخواري قال بعض اصحاب الخواشي كان الصاحب وزير للعظيم بالله والظاهر ان
ولقب بالصاحب الخافي ويقال كان هو مستاذ الشيخ عبد القادر كذا في نسخة بخطه بالنقل عن
الشعر والكتابة وقد فاق فيها اقرانه الا انه فاق عليه الصافي في الكتابة قال الشاعر كان الصاحب
كما يربو الصافي كما يورثه ويدرس حاله من بعيد توفي الصاحب ليلة الجمعة الرابعة والعشرين من شهر
محرم سنة ثمان وثلاث مائة ثم انه اجيب من نقيبانية داخل اذا جاز استعماله في موقع ان للعرض المذكور لم
لا يجوز استعمال اللوم في مقام الجود والكرم ولا يحسن قطعا حتى اذا ترك مدح فعاينه ما يتصور شيئا للوم
واذا المنة لا تشارك في لوم فقيه من المبالغة ورسالة الادب مالا يخفى على ان في ايراد اللوم اقرانا
عن وصية النكر ان ذكر الهجر وقيل كما سبق **و** ولقد اراد ان فيه شيئا من التعليل قال الاستاذ نقابل ان
يقول هذا الخلف لا يبق من ان قرب الخرج لا دخل له في حصول التنازع المحل بالنفساء المذكور
هو التنازع في الجملة فلا منافاة هذا كلاما وفيه بحث اما اوله فلان القول بالتنازع محذور والمحال الاستمرار
من قرير خرجها بل محذور ان يكون من خصوصية صنفين كخوفين والمنع فيما سبق حصول التنازع من
قرب الخرج لا وجوده في صورة قرب الخرج كيف وقد طرح هناك بان ما عده النزوي ابيهم مع العطف
فهو متنازع سواء كان من قرب الخرج او بعده او غير ذلك وقد طرح بان الصانع من التنازع ان فيه قرب
الخرج لا دخل له في حصول التنازع بل كذا ان قرب الخرج ليس على تامة بشرط كاله سببه لاله على هذا الذي
وجود القوب مع عدم التنازع في الجحش وغيره بشرط كانه انما يعيد عدم كونه على تامة لعدم وجوده
التعريف ظهر ان جوا ايضا يستلزم فاقم **و** ولم يرد ان مجرد مدح غير فقيه كلام صدر الا في كلام
القطايد على ان مجرد مدح بدون التكرار غير فقيه حيث قال في قوله **و** على محض عيبك شطر عذرا
ما السبب برقا لوما ان قوله على عيبك شطر عذرا اما سببه قالموا الى قوله على عيبك غير فقيه لا اجتماع
وفي الخلف فم قال في قوله قال في تمام كرم مني امر البيت استدل ان لا على ان مجرد مدح سببا لمدح

بالفصاحة

بوقوع شئ في الزمان كما في سيرة بابر و الجواز بان ما مع السببية معناه كما في قولنا سمي بامرئ
ويكن ان يقال مراد صدر الفاضل بحرفي الحلق خصوصية الحاد والعين والاضافة للعهد الحاد في النظر
الى تمام في جود الشاغل في حصوله من اجتماع حرفي الحلق في احواله استلزام الشارح على ليس هو واحد غير
فصيح بوقوع شئ في السرب بام اذا القول بوقوع الحاد بان ما مع السببية معناه بل العلة التامة لعدم العفوية
هو الجمع بين الحاد والشارح مع عدم ما مع السببية لان انتفاء اللانج بوقوع العلة لا بوقوع الجمع منها وهو الذي استعمل
الشارح على انه غير محل العفوية فان قلت لا يلزم من عدم كون الحاد احواله غير فصيح بل في التكرار في جعلهم العفوية
من تكريره لجواز حصوله من شئ احواله مع انتفاء السببية قلنا لا يلزم انتفاء السببية في التكرار المذكور بل لا يلزم
كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك هو الزور **قوله** لا يفر كل الشاغل اورد عليه مثال لا يفر كل الشاغل في ان الشاغل
على ما سبق كيف يقال انه فافر كل الشاغل وجيب بانه كلام وضع في الحاد في جعل على المبالغة وبان المراد به
الشاغل الكمال كما في قوله زيد هو الرجل كل الرجل لا يلزم منه ان يكون فافر متنازعا وقد يقال المراد بالشاغل
هو ما هو الشاغل لا المعنى الاصطلاحي والعصر من هذا الالزام على الكمال لان الفعل اذا اشار الى شئ كان على
بشيء كالملاح في الكون والالزام يحصل الشاغل الحلق من كون كلمة واحدة والعبارة لا جلد ذكر في
الشاغل ووق في المراء من كون مجمع الحادين والهادين بالنظر الى مجمع الفعلين بعد التكرار وفي ذلك المعنى
الكون مع كونه اسما لقب **قوله** وزعم بعضهم هو الحلق في التعليل يقال له السبيل اعني معرب وهو معروف في
بعضهم بقول السبيل المستدل **قوله** لا يكون الكلام مقفدا مع ما يور على المعنى من ان التمرين المذكور
للتعقيد لا للتفصيل وهذا الرفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاح في الاقوي وبان هذا من السبيل
الى المعنى والمقدور على الكلام بحيث لا يكون كذا وانما يقع بناء على ظهور المراد كما في قولنا في تعريف الدولة فانهم
المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى العالم بالوضع **قوله** بان المصدر من المعنى المنفصل عنها حيث شرب
ذكر الجاهل الحق في تفسير الفاعل بيني اربعة وهو ان فصيح المصدر يستعمل في اصله وفيه مصدر وانما
في الحقيقة لما صدر من المعنى في حقيقته كانت اوصية كونه الحاد في المصدر في معنى الحاد في المصدر وفي الحقيقة
لما صدر في الواقع في لازم كونه في العاقبة من كونه العفوية او لعل في الفعل وذلك في المتعدي كالعالمية
والعلمية من العلم باعتبارها تسامح الفعل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدر العلم وقد يكون
مصدر الجمود يعنون بهما الحقيقة في المعنى كما حصل في المصدر وان كان كل مصدر متعديا وشرا كما في قولنا
بل احتمال المصدر في المعنى الى اصل المصدر استعمل الشئ في لازم معناه **قوله** تقديم او تاخير قيل في العبارة
الاولى ان التاخير من لوازم التقديم لا من لوازم التاخير بل هو اوسع لا يجمع وفيه نظر بل العصبان الاول
فجمع الجمع وان المراد بتقديم اللفظ من قبل الاصطلاح الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتاخير من ذلك الحلق واما
لا يجمعان فلفظا وليس المراد بتقديم اللفظ من لفظ الاول وتاخير ذلك الا من هذا اللفظ حتى يعاد الى الحلق

المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى العالم بالوضع

وما يوجب ذلك ان جود اللفظ لا يكون سببا للتفصيل لا بل احاط ما ذكرت على انه اوسم ما ذكره
لما لا يظهر ان يكون اشارة الى عدم الفرق بين التعبيرين بل الى استعمال كل من اللفظين في احواله التفصيلية
قطع النظر عن الآخرة ان ثبت التماثل بينهما في الوجود في قولنا **قوله** لا يفر كل الشاغل في ان يكون او يكون
اجتماع هذه الامور سببا للتفصيل اطلاق الحلق عليه مع شيوع كل منهما واطلاق الحلق على كل من هذين عند ارباب
البلاغة فلا حاجة الى جعل قولنا يفر كل الشاغل خارجا عن التعريف بانه لا يفر كل الشاغل في جميعها ككلام المعنى فيه
توطئة كما سبق من قولنا فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التفصيل فيه ولا اعتراض في
حيث قال لا يفر كل الشاغل في التمثيل منه اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد **قوله** ويجوز ان يكون
التفصيل احواله انه عطف على قوله يجوز ان يكون اجتماع امور كنه فاسد كما لا يخفى فهو موقوف على ما قبله
المعنى كما قيل قال التفصيل يجوز ان يكون ماصلا من اجتماع امور له وحده ان يكون ماصلا لبعض منها
فضعف ذكر التاخير في دفعه لا اعتراض الحلق الى بان ذكر احد الامر من من ضعف التاخير والتفصيل اللفظي
عن الآخرة وما سبق كان توطئة لهذا الرفع وانما يتوقف لعدم افتناء ذكر التفصيل اللفظي عن ذكر ضعف التاخير
لوصوح فاده وضوح اعني من التعرض له فان قوله جار في احد بالتسوية مثل على الثاني دون الاول
سبق من الشارح في اواخره الى ما جازاه الغرض بانه وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة وانه
بافرض على من سئلهم في توطئة الواضحة فاطما في الخشيش الطعن على الشارح لا يفتت اليه **قوله** وهو اسرارهم
صفتا فابو المودع سمي ابراهيم **قوله** الا فالجواز البديل ما ذكره ابن الحاجب الا يصح من انه لو نصب
الاستشهاد لكان اشكاله عاملا بخلافه في الوجود لان الاشكال والاختلاف في عاملة لانا لا نعرب في قولنا
كلام بل بقصد المطابق بينه وبين المشتبه في الاعراب مع الاحتراز بان يكون من تمام المنسوب اليه لان
البديل مقدم في الكلام وجوه من بخلاف استنساخه فانه نقص **قوله** يوجب فلما في المعنى في ضبط البديل من الشاغل
انه قال لان الغرض من ان يماثل احد ويماثل به وهذا يفيد ان يكون المماثل له حيا يقارب او لا يقارب
في الظاهر اذ لا اقتضاء وجود المماثل والقارب مع عدمه فيقال ان هذا السبيل على عدم الحكم عليه
وكيف بهذا فلقام كلامه وهذا معنى على ان المقارنة بين المماثل كما لا يخفى وربما قد قس في بان المقارب في الشاغل
ما يكون شرا للخلق في التوجييس لغيره في المقارب من المماثل وعكسه ويجاب بان الاستشهاد لا يوجب
ان يكون كالمماثل في مقارنته بل انه لا يشبهه في ان المقصود في المماثل للمودع ونفي المماثل المقارب
وعكسه لا يفيد من هذا القصد شيئا في معنى حيث وهو ان انتفاء وصف المماثل لهما اعني ان المقارب مستلزم
لاستشهاد الموضوع وهو المماثل فيه في المودع في لازم واجتماع ما يسمو اليه في قوله ليس كالمماثل فيكون
بعد فلقا وانه من باب البلاغة في تذكيره وقد يفره من وجوه اخرى في معنى البنية لفظ الحاد وغيره والا ولى
ان تحتقر على في الكتاب **قوله** فانه فصل من البديل البديل يعني ان فيه سببا آخر للتفصيل غير ما ذكره

فلا يفتت

انتقال الى فصل

في الباطل قال استقام في افعالهم ومعيهم حمل اليه من سحره انها تسبق الى حمل الى موسى من كايده
سحره انها تسبق في تير وتضطرب وقوله الى السامع ان جعل الله الجليل كما بدوا في الغيرة في ارجح
الى المعنى الثاني كذا في قوله هو مصدر من البني للمفعول ويدل من الغيرة في انه بدل اسماء وقوله
من حلق الفظان وان مع ساقته في حمل الرفع اقيمت مقام المسند اليه ليجعل وان جعل مستقرا في موقع
الحال في الغيرة ان السامع وفعله فعل ماض وقدره الكلام ليجعل الى الحكم حال كون كلامه ملحق الى السامع
انه فهم المعنى من فاق اللفظ اي وطوا كذا انه قد قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على امره واطرف
عليه بان فهم من اقدم كون الجامع في الاستعارة فلو سبكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهم غير الحاصلة
مستندة وبشرط ان يكون الجامع غامضا وقريبا من المعاني في الكلامين توافيق واجبات
فروض الاستعارة ووجه جامعها لا ينافي في صنوع طريق الاستقبال بان لا يكون مانع لغوي او عرفي **قوله**
واما الكلام الذي ليس له جواب ثابت من ان هذا الخاتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا
قوله فيبعد هذا الطلب البعد او وعلية ان البعد والفراق ان كانا حاصلين حال الاجزاء يلزم طلب المصل
وان لم يكونا حاصلين في الوصال حاصل فلا وجه الطلب البعد لخصوله للزوم طلب المصل اجبا في اعتبار البعد
حاصل حال الاجزاء لكن لما استمره لطلب المصل على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل
عليه قوله في هذا الطلب وزمان الاستقبال بهم لا يدرى انه زمان القرب او البعد فيطلب ما هو اقرب
وسيلة للبني **قوله** وان رفته كما هو المصواب يدل على ان راية النصب خطا وقربنا وجه
وبوجه الاستعداد بان سكب الموضع في بدخل تحت الطمع في الاستقبال فيكون المعنى اني لست اطلب البكاء
الا ان واما اطلب في الاستقبال لا يعني ان البكاء والحزن ينبغي ان يكونا شعرا عاشقيا محمولا على من
من في حال من الاحوال فلا يلحق بحاله في عدم طلبه في الحال فيكون فظا في نظر البلاء وانت جبري بالاعية
الطلب كمن في الحال للزوم يحصل في الحال با على وجوده **قوله** كذا اكب عليه اي اقبل عليه غاية الاستقبال
من اكب على وجه سقط عليه ثم هذا الكاب والمارة على السكب متبادلة من صيغة المضارع الدالة على
الاستمرار لعمدة المقام **قوله** لا يعني ما فيه من الكلف التعسف قبل ان علاوة الزمان الا ببيان مقتضى
المعاني الواقعة لا الا ببيان مقتضى ما يظهر الا انه مظهره وروايات من فقرات الشعر انهم يظهرون
طلب امر يكون مرادهم خلافة بناء على ذلك الامر الجليلي فلا معنى للمارة من عليه قال ابو الحسن البافوزي
وكم غلبت الفراق في الطاء واختلت في اشتها غرس وادوي وطمعت منافي الوصال لانا
بني الامور على خلاف مرادوي وقيل لان السبي الاستقبال معتبرة في تسكير فاردة الحال من تسكير
مع وجود علامة الاستقبال فيه واردة الاستقبال من ليجد مع عدم ما فيه خارج من العاقبة وفيه نظر
لان ارادة الحال من تسكير على تقدير الرفع كما خرج في الشاع **قوله** كذا ان يطبق على مجموع ما عليه من كذا

من تسكير واما ارادة الاستقبال من ليجد انما خطا افشاء تسكير الموضع اليه والافاض
ان ما ذكره القدم في معنى البيت ليس ما بعده ما ذكره الشاع وان اكتفى في حلية الى يتوقى على اكتشف
حال الثاني كما خرج في الفاضل كحشي وقد يقال مراد الشاع ترك مراد نفسه لمراد محبته لان مراد المحب
وما يدره ومراد المحب المجازي الفصل وما يشبهه كما قال اريد وصالة غير متوجه فانه كما اريد لما يدر
والمقصود من ذلك الترك التميز لاجل الجيب فيسبب بذلك الى الوصال وهذا يظهر معنى قوله تقربوا الى الله
ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرة ان يكون ذلك فرق الواحد دفع لما يتوهم من ان الكثرة اجمع الذكركن
للاستبعاد بذكر الشيء ثلث مرة فعلا من ان يكون فلا وجه لعد البيت من كثر التكرار ووجه الرفع ان
الكثرة هو الذكر الا في مجموع الذكركن وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرة تثلث
الذكر وقد يجاب على تقدير تسليم ان التكرار مجموع الذكركن وان الكثرة يقابل الوحدة فان الالف
في كثرة التكرار بيانها والمعنى كثر الذكر التي هي التكرار بانها من قبيل اضافة السبب الى السبب كثره
الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرة على كلا الوجهين تثلث الذكر قطعا وفيه نظر اذ يلزم ان يكون
تشبيه الذكر على بالفضاء لا يدرى ذكر القائل قطعا فالفضل للمقدم ثم لوجعل الاضافة بيانها وادري
اكثر ما فوق الاثنين كما هو الظاهر في العرف كان اقرب **قوله** تسعدني اياه الاحاد الاله وانما الفصل
لان المراد بالسبع الفرس على ثلث سمى كما اوجى اليه ان يقول بسبعي فبدا في السبع الذكر
والموت قبل المراد بقوله تسعدني اسعدني لانه اراد الاجزاء صمد رضا في بعض كروب كذا الى
المضارع اختصار الصورة الاحاد والاقرب ان يراد التكرار التجدد في بقرنية المعاني **قوله** والافادة
من قبيل ذكر المألوم واردة اللام **قوله** تسعدني الفرس قيل هنا تفسير مقدم اللفظ بالنظر الى
لا بالنظر الى اصل اللفظ فان السبع في اصل اللفظ من السباحة في الماء والافادها على الفرس بغير الجواز
كما خرج به في الاساس بقوله ومن الجواز فرس سابع وسبع وانما اليه الشاع المحقق ههنا بقوله كانتا
بحري في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلام الشاع ان المراد بالسبع في هذا المقام حسن الجري والحق
ان كلامه ههنا لاء من خلق ولو اكتفى بقوله وادوا به ولم يتعرض للشبهة كما في المحقق كان اولى
قوله وادوا به فرسانه الجري وفي بعض النسخ حسن الجري محلا على المعنى **قوله** عليها متعلق بها اي استمر
لكن بتعقبا معنى الدلالة فلما يدرى ان الشاع قد اكد في قوله لا في الفرس **قوله** قال ابي بابتدئ
الحاق ونحو **قوله** حامة جري تنصب حامة لانه متادى في مضائق **قوله** وهي ارض ذات رمل كذا في الاس
واما في الصحاح فقد قال الجرجاني ان الرمل المستوية التي لا تبتث شيئا **قوله** فقرنا للضرورة اي لضرورة الور
والافان فصل جوعا باله كذا وبعثا **قوله** وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون في الجندل
فمن الجارة كما خرج به في الصحاح واما الارض ذات الجندل فبفتح النون وكسر الهمزة على الجارة

نه يعلى

هذا هو الحق لا يقبل التأويل...
هذا هو الحق لا يقبل التأويل...
هذا هو الحق لا يقبل التأويل...

في الحقيقة تفصيل لما قبل لا تقبل التأويل...
اي الضبط...
الخبر وعقبه...
كانت على ما ذكره ابن الحاجب...
بتعيين الحكم...
من الحكماء...
المحكم بخلاف...
الى كلام الحكماء...
فيكون الحكم...
السند...
لا الى الطرف...
ايضا...
الاختصاص...
لانا نقول...
والاختصاص...
مفيد...
المراد...
فالتناسب...
في المضارب...
الصحة...
كل منهما...
التشكيك...
في العبارة...
البدل...
كلام المتكلم...
من قوله...

هذا هو الحق لا يقبل التأويل...
هذا هو الحق لا يقبل التأويل...
هذا هو الحق لا يقبل التأويل...

هذا هو الحق لا يقبل التأويل...
هذا هو الحق لا يقبل التأويل...
هذا هو الحق لا يقبل التأويل...

هذا هو الحق لا يقبل التأويل...
هذا هو الحق لا يقبل التأويل...
هذا هو الحق لا يقبل التأويل...

كما في قوله تعالى...
انما قيل...
الكسب...
لانه قد اعتبر...
الاصطلاح...
فطانه مع...
مع صاحبها...
في شرحه...
عزك اعتاد...
او صوبت...
كيون...
الى تفصيل...
بالنظر...
بسبب...
تفاوت...
بالشرط...
وله...
صاحبه...
يستلزم...
لهذه...
القول...
انما...
البيان...
التشكيك...
لا يقال...
الذاتي...
سواء...

من البديع من حيث الإيجاز الحسن الذاتي باعتبار علقها بطائفة مقتضى الحال من الكلام كما لا نقضاً
 الاحوال بالآية لا عن ندرة لم يشتهر منهم القول بالآية الحسن الذي استقامت له درجته الاعتبار
 ومع انهم ينهون بذكرهم في الحق من الحسنة ما يكثر اقتضاه الى آية كمالاً لا نقضاً ولا اعتراضاً على حاله
 المحسنة ايضا محوزة في البلاغة / جيبان ما ذكره لينا والى انظمة النظم السابق فخل ان مع
 المضارع مقادير ليس لها مع الى معنى والمفضل الواقع شرط مع ان تقابل مع الى الى فزده كما لا يخفى فبعض
 ولا سيما في فروعهم عادة على ان جعله إشارة الى مباحث البديع لا عن بعد عدم ظهور طراده في كثير من الحسنة
 مثل التورية والايام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليست **اول** ارتفاع شأن الكلام في
 الحسن والتبديل عطفه للاعتبار المناسب والخطا بعد ما اعترض على القصة الاولى بان نفس المطابقة
 المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقول الى طلب لا ارتفاع شأن الكلام فيها وانما هو بزيادة المطابقة
 وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب انتفاء الحسن المستلزم لنبوت احد **ثاني** وقال السجدي
 واذا تقرر ان مدرج من الكلام فحجمه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى انطباق اجيب ان الفصل
 الحسن الذاتي يحصل عند المبالغة فيرفع شأن الكلام فيه بالمطابقة ويحيط **ثاني** بزيادة المطابقة
 بقوله في الحسن من جهة بالقياس الى فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا يشوب اصل حسن في الخطا
 وفي اخذ هذا المعنى من العبارة حكى ونسب لان المتبادر الى الذهن من قوله في الحسن انما هو نظرية لا سببية
 فلا يصح ان يعمد المراد عن القرينة والان الارتفاع والخطا في قوله وارتفاع شأن الكلام **ثاني** مصدر
 مضاعف بغير التعميم فيقتضي ان يكون جميع الارتفاع بالمطابقة والخطا كما بعد ما وهذا على تقدير السليم في
 الارتفاع كسبب يستقيم في جانب الخطا ببقاء في الجملة اذا كان الكلام نصيباً وترتبة في الجواب من الاول
 ان المطابقة ان يصار الى حذف المضائق في قوله المطابقة وكلما ازاد المطابقة اذا زاد الحسن ولا يلزم من مقتضى
 الارتفاع في الحسن في اول مرتبة المطابقة ومن التا ان المراد باضافة العدم الى مطابقة الحسن انما هي اضافة
 للمعنى التي ياتي بها الكلام كما سياتي فيكون على الخطا ما حسن عدم المطابقة لا عدم حسن المطابقة وهذا الحسن
 يتحقق في فروع منه بان يترك المطابقة واحدة فليست **اول** وبالدلت او لا متعصب على النظرية بمعنى قبل
 ووجه منصرف لا وصف له وهذا قوله الشونين مع انه الفعل التفضيل به ليل الاولى والا والى كماله في
 والا فاضل وهذا معنى قال في التقيج **اذا** جملة صفة لم تعرفه تقول لقيمة عام اول واذا لم يجعله صفة
 صفة تقول لقيمة عام اول ومضاه في الاول من هذا العلم وفي التا قبل هذا العلم والباء في بالذات
 بعض في وهو موقوف على اولاي في ذات المعنى بلا واسطة **ثاني** إشارة الى ما سبق في انما هو اذ
 ما سبق هو الكلام المذكور في قوله والبلاغة في الكلام فبعضه لا دليل على تعميمه ذلك الكلام بالقياس بل هو
 ما ذكره مطلق وإشارة بالتعريف الى بديع التعقيد بالرفع المستأنس قوله مع فصاحة فيكون المراد لا يخفى

التعقيد

هو الكلام

هو الكلام التعقيد بالاضافة والترسل على ان الإشارة بعد التعقيد لا ارتقاء بغير التعقيد قلت
 لم يجعل إشارة الى الكلام البديع قلت ان قوله والخطا بعد ما يلزمه اذا لا معنى ان يقال الخطا
 شأن الكلام البديع بعدم المطابقة وهذا **ثاني** بزيادة المطابقة ان يكون مقتضى الحال
 والاطلاق مثلاً الكلام المؤكدة والمطلق وسجي تمام البحث في تعريف علم **ثاني** الارتفاع
 المصدر بغير كونه كادراً الرضى من ان اسم الجنب اذا استعمل ولم يقع قرينة تخصيصه بعض ما يقع
 عليه فهو في الخطا لا استفراق الجنب اخذ من استغراق كلامه فيكون المعنى هو ان جميع الارتفاعات
 حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب السبب السبب فيكون **ثاني** لا يجوز ان يحصل ارتفاع
 لم يكن هذا الارتفاع حاصل بتلك المطابقة فلم يجر تلك الكلية **ثاني** اعترض عليه بعض اصحاب الجواب
 بان افادة الحرفية على الحمل على الاستغراق المعنى على انتفاء قرينة بالمعنى كاد على كلام الرضى
 روي فتمت لا يجوز ان يجعل احدي المقدمتين قرينة للآخرى فلا يحمل على الحرف لئلا يفتى الى المسألة
 والبطلان **ثاني** بخلافه فان احدي المقدمتين انما يكون قرينة للآخرى على ادركه لو كان
 ما يلزم حلاً على ما هو ما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب **ثاني** فيجب ان يكون المراد
 بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد المتبادر من الكلام **ثاني** المتقول منه في المواضع ان المراد هو
 الاتحاد في المفهوم اعني بحسب رفق لا بحسب اللغة فيكون قول المفسر مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
 من قبل هو البطلان الجواب كما يستبعد الشراح في بحث تعقيد الهند الى بغير الفصل ومجمل الفصل قوله
 هذا الاعتبار المناسب للذات على ان الوارد بعدد جزا لصفة وتوكيد الحكم دون الحرف ويجعل ان
 يرد يكون المراد مستمداً واحداً ما بينا في المساءات **ثاني** لا يبطل احد الحكمين صراحة فاما ان يكون
 احدهما او كلاهما قال الفاضل الحسن بطلانها على تقرير التباين من الاعتبارين المناسبين
 الى او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقاً اذ يبطل الحرف في الاختص وفيه
 لان معنى الكلام على ان الحرف في الشيء يستلزم وجود المحصور في جميع افرادة وانتفاء في غيرهما ولذا
 اورد عليه النظر فلا شك ان من الحرف في العام والحرف في الاختص تناقض لا يخفى ان الحرف ليس له في
 الاخرى الصدق والى ان يلزم بطلانها على التقدير من الاول ليس بمتناقض لان فرق بين التقييد في
 في كون اللازم بطلان احد الحكمين او كليهما ويمكن ان يجاب انه لا شك ان بطلان الحرف في العام باعتبار
 جزئية الاعجاب وبطلان في الخاص باعتبار جزئية التسليم في يقول اذ يبطل الجزء الاجائي من الحكم العام
 لم يكن ان يبطل الحرف في الخاص بواسطة لان بطلان الحرف في الخاص من جهة بواسطة ثبوت الحكم في غيره
 وج لم يتحقق ذلك اذ يبطل الجزء السليم من الحرف في الخاص لم يكن ان يبطل الجزء الاجائي من الحرف في
 بواسطة بطلان العموم من وجه فان بطلان كل من الحكمين فيه باعتبار جزئية التسليم وبطلان

الحسن الذاتي من حيث الإيجاز الحسن الذاتي باعتبار علقها بطائفة مقتضى الحال من الكلام كما لا نقضاً
 الاحوال بالآية لا عن ندرة لم يشتهر منهم القول بالآية الحسن الذي استقامت له درجته الاعتبار
 ومع انهم ينهون بذكرهم في الحق من الحسنة ما يكثر اقتضاه الى آية كمالاً لا نقضاً ولا اعتراضاً على حاله
 المحسنة ايضا محوزة في البلاغة / جيبان ما ذكره لينا والى انظمة النظم السابق فخل ان مع
 المضارع مقادير ليس لها مع الى معنى والمفضل الواقع شرط مع ان تقابل مع الى الى فزده كما لا يخفى فبعض
 ولا سيما في فروعهم عادة على ان جعله إشارة الى مباحث البديع لا عن بعد عدم ظهور طراده في كثير من الحسنة
 مثل التورية والايام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليست **اول** ارتفاع شأن الكلام في
 الحسن والتبديل عطفه للاعتبار المناسب والخطا بعد ما اعترض على القصة الاولى بان نفس المطابقة
 المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقول الى طلب لا ارتفاع شأن الكلام فيها وانما هو بزيادة المطابقة
 وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب انتفاء الحسن المستلزم لنبوت احد **ثاني** وقال السجدي
 واذا تقرر ان مدرج من الكلام فحجمه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى انطباق اجيب ان الفصل
 الحسن الذاتي يحصل عند المبالغة فيرفع شأن الكلام فيه بالمطابقة ويحيط **ثاني** بزيادة المطابقة
 بقوله في الحسن من جهة بالقياس الى فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا يشوب اصل حسن في الخطا
 وفي اخذ هذا المعنى من العبارة حكى ونسب لان المتبادر الى الذهن من قوله في الحسن انما هو نظرية لا سببية
 فلا يصح ان يعمد المراد عن القرينة والان الارتفاع والخطا في قوله وارتفاع شأن الكلام **ثاني** مصدر
 مضاعف بغير التعميم فيقتضي ان يكون جميع الارتفاع بالمطابقة والخطا كما بعد ما وهذا على تقدير السليم في
 الارتفاع كسبب يستقيم في جانب الخطا ببقاء في الجملة اذا كان الكلام نصيباً وترتبة في الجواب من الاول
 ان المطابقة ان يصار الى حذف المضائق في قوله المطابقة وكلما ازاد المطابقة اذا زاد الحسن ولا يلزم من مقتضى
 الارتفاع في الحسن في اول مرتبة المطابقة ومن التا ان المراد باضافة العدم الى مطابقة الحسن انما هي اضافة
 للمعنى التي ياتي بها الكلام كما سياتي فيكون على الخطا ما حسن عدم المطابقة لا عدم حسن المطابقة وهذا الحسن
 يتحقق في فروع منه بان يترك المطابقة واحدة فليست **اول** وبالدلت او لا متعصب على النظرية بمعنى قبل
 ووجه منصرف لا وصف له وهذا قوله الشونين مع انه الفعل التفضيل به ليل الاولى والا والى كماله في
 والا فاضل وهذا معنى قال في التقيج **اذا** جملة صفة لم تعرفه تقول لقيمة عام اول واذا لم يجعله صفة
 صفة تقول لقيمة عام اول ومضاه في الاول من هذا العلم وفي التا قبل هذا العلم والباء في بالذات
 بعض في وهو موقوف على اولاي في ذات المعنى بلا واسطة **ثاني** إشارة الى ما سبق في انما هو اذ
 ما سبق هو الكلام المذكور في قوله والبلاغة في الكلام فبعضه لا دليل على تعميمه ذلك الكلام بالقياس بل هو
 ما ذكره مطلق وإشارة بالتعريف الى بديع التعقيد بالرفع المستأنس قوله مع فصاحة فيكون المراد لا يخفى

قوله الشيخ في بيان معنى اللفظ في قوله تعالى
 قوله الشيخ في بيان معنى اللفظ في قوله تعالى

باب في معنى اللفظ في قوله تعالى
 المشد على المعنى في قوله تعالى
 على ان الحكم في قوله تعالى
 في المرتبة الثانية بالنسبة الى اللفظ
 وبسطه فاللفظ على المعنى
 في قوله تعالى
 اللفظ على المعنى
 ما لم يمتدح به في قوله تعالى
 وفيه كاشا للشيخ
 التي هي المناسبة للحال
 المرتبة الثانية بالنسبة الى اللفظ
 والاكثر كما يطلق في قوله تعالى
 حيث دل على كون اللفظ
 الاول بالبراهين والكيفية
 التركيب لا مجرد الوضع وان المراد
 على المعنى الاول من قوله تعالى
 التي تجد ثبوتها في هذا الاطلاق
 الخطا في قوله تعالى
 قوله الشيخ بطلان ما تقدم
 الرجعة الى قوله تعالى
 بان المعنى الاول المعنوي
 من الذين يتوسطون الى الخواص
 المحصورين في قوله تعالى
 على ان اللفظ صوت يعبر عن المعنى
 من توجه فان قلت
 او ما موجوده وكل هذا
 التكميل في قوله تعالى

قوله الشيخ في بيان معنى اللفظ في قوله تعالى
 قوله الشيخ في بيان معنى اللفظ في قوله تعالى

للمعنى

للاصوات لان ما ذكره الشريف من ان الحروف من عوارضها وادفد ذكره يعني من كذا التبع
 مجموع المسكينين في قوله تعالى
 ولا وجه لكل كلام المعنى الاول
 فاللفظ صفة راجعة الى المعنى الاول
 حتى يكون المعنى فاللفظ راجعة الى اللفظ باعتبار اعادة المعنى الاول
 اه على تعريف اللفظ فان اللفظ صفة اللفظ باعتبار اعادة المعنى الاول
 الفصح في قوله تعالى
 التركيب لا يمتدح به في قوله تعالى
 تفسير قوله تعالى
 للفصح في قوله تعالى
 الى ان تسمى الفصح في قوله تعالى
 في ذلك من بعدهم وصح في قوله تعالى
 في خاتمة اللفظ في قوله تعالى
 ما وضع في قوله تعالى
 يحذف في قوله تعالى
 انه بواحد معناه معنى كاشا في قوله تعالى
 موافق لما عليه كاشا في قوله تعالى
 وانهم يخلوه اياه بسبب قوله تعالى
 الى ان يرسده الكفاية المصطلح في قوله تعالى
 استناد كلام الشيخ بان المعنى الاول
 اعني اطلاق اللفظ وادارة المعنى الاول
 قوله في الآية ليرى ان المعنى الاول
 من اجل ان معناه يدل على ان اللفظ
 واثبت جواب الاشكال من قوله تعالى
 قلنا اطلق على المعنى وجعل الوصف قرينة
 المتبادر حيث قال الشيخ في قوله تعالى
 بل مرده انهم بعد ما وصفوا اللفظ بالشرف

اللفظ

قوله الشيخ في بيان معنى اللفظ في قوله تعالى
 قوله الشيخ في بيان معنى اللفظ في قوله تعالى

يعلمك

من اثبات الشرف للفظ ارجاع الغضبة اليه نفسه وان المرتبة في حاق اللفظ كما هو من غير الفصل لمر
قولهم هو ذلك لانهم وضعوه في مقام التعظيم وعكسه باوصاف مستقرة لمن معناه نحو الالهية بسبب دأه
وبذلك تبين ان الغضبة المطلقة راجعة الى المعنى انهم لم يريدوا باللفظ حيث وصفوا بالشرف
المطلق وما يدعي على غير مطلق نفسه فتاسب ان يحمل على المعنى الذي هو منشأ الغضبة كلفظ العلم الصحيح
القدري الكلام وتبيح المرام والاعلم **والسبب** انهم لو جعلوا معنى ان السبب في ارتكاب الجور انهم جعلوا
الفصا والبلاغة والبراعة وناسا كل ذلك واصفا لغيرهم انما هو الحق الاول لا يصلح ان يراد بها
الشواقي فجعلوا لغة لالفاظا وارادوا بها الحق الاول والعرض عليه بان الحق كما يحمل الشواقي على اللفظ
كذلك لالفاظا فاحتمل عند الإطلاق الالفاظ المنطوق بل اولي فلا بد من سلك الترجيح وقد يجاب بان المعنى
مشترك من المعنى الاول والثاني واللفظ جاز في المعنى الاول وقد تفران الجاز من الاشتراك فظهر ان غاية
العدول فيه نظر لان المراد يكون الجاز من الاشتراك في اللفظ المتعلق بمعنى اذا كان دأه اس كسركا
بين ذلك المعنى وغيره وكونه جازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه جازا في اولي لا تقرر في اصول
الفقه اما اذا اراد معنى مقصودا فتعريفه بلفظ جازا اولى من التعريف بلفظ جازا عليه
بالتشراك بعد قبح التسمية بالمعنى المراد في كلامه لا يستعمل في مجموع على ان يكون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنى الاول
والثاني غير مسلم ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوا صفة الحق الاول لان الحق الشواقي دخلتا في البلاغة
حتى ان الكلام الذي ليس بمعنى ثانيا ساقط درجة الاعتبار عند البلغاء كما سبق في رد المراسم الى الاله
والشواقي بخلاف ما اذا جعلوا صفات للفظ او عدم كون اللفظ المنطوق منشأ للغضبة **المراد** بخلاف
الذين الى ان ليس المراد اللفظ نفسه بل كان العلة من اللفظ والحق الاول وما يكثر فيها اقول في ظاهر
تباين الذين المراد بهذا القدر كمن لا يفرق بين اللفظ والحق الاول وما يكثر فيها اقول في ظاهر
ما بين استعمال الالفاظ في نفس الحق الاول والمفهوم من هذه الاستعمالات في الصور الحادثة فيها تباين
بجمل هذه الكلام تجري ما سبق على ما يشعرون الفهم من جعلوا الصفة اشارة الى ما سبق ودل على تفسير الحق الاول
ههنا بالزيادة والخصوصية والكنية ان الشئ يطلق على المعنى الاول والخصوصية والصور ونظائرهما
مبالغة تبيينا على انهم وان كانوا يملكون الالفاظ على نفس تلك المعنى ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما
الا ان مدار تصنيفها على ان تلك الصفات من الصور والحواس واما الحق الاول فليس لخصوصية بل
مع التعريف **والمراد** كقولنا جازا على ما صرح به الامام ابو عثمان بن عيسى جازا على ما صرح به الامام ابو عثمان بن عيسى
المشهور صاحب الكلام والجدل انما هي صفات مختلفة وهو من اهل حجة الله في حق الله فمما يقرر بعد اتمام
بما مره وان تسمية اهل الحق بالانسان تامة على من في هذا المقام وذكر الشيخ اي قليل والم
ان الكلام الذي نقله الشارح من دليل الجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل فيه ذكر في اوله وحده

في آخرة

هذا الكلام هو الذي نقله الشارح من دليل الجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل فيه ذكر في اوله وحده

في آخرة

في آخرة ولهذا حكم البعض بان في نقل الشارح اقتلا ولا ينبغي ان ينقل هذا الجمل **المراد** ان هذا هو قولنا
من اقصا علامتها بالطلع وسماها سماءه المنطق **والمراد** ان هذا هو قولنا من اقصا علامتها بالطلع وسماها سماءه المنطق
على تلك الغضبة التي بالمعنى المشهور الذي اثبت اللفظ الغضبي الحق الدلالة اللغوية وهو فهم الحق من اللفظ
بما في ما سبق من قوله لم يجر ذلك المعنى دلالة ثانيا على المعنى المعقود **المراد** ان هذا هو قولنا من اقصا علامتها بالطلع وسماها سماءه المنطق
فيه فليس مرجع الصيغة قوله ولها الا تلك البلاغة المذكورة وايضا الطرقات المذكورة انما يلازم البلاغة
الكلام **المراد** ان هذا هو قولنا من اقصا علامتها بالطلع وسماها سماءه المنطق
قوله وما يقرب منه عطف على هذا الجاز كما سيأتي **والمراد** ان هذا هو قولنا من اقصا علامتها بالطلع وسماها سماءه المنطق
انما يتجلى في بلاغة الى ان خرج عن طوق البشر على ما هو المراد الصحيح لا بما يفهم من الغيبة ولا بما
الغريب لا يعرف القول من المعارضة وليس المراد بتجديد الجاز حتى انه يكون الكلام بحيث لا يمكن الاثبات
بقوله واذا البشر لا يفرق بينه على المشهور بالبلاغة والتقصير الى المعارضة والا فالمراد يكون خارجا عن
بمع الخلق من الحن والانس **والمراد** ان هذا هو قولنا من اقصا علامتها بالطلع وسماها سماءه المنطق
قوله لم لا يجوز ان يقرر انهم تدعون تحقق الجاز في كلام الله تعالى وللمعنى الذي ذكرتم فان البلاغة
سوي المطامع مقتضى الحال مع الفصاحة وتقرر الجواب اننا لم نكفل علم البلاغة بذكر على الوجه الذي قد
لا يحصل من علم الحق الا اقتضا عدة من الاحوال عدة من الاعتبارات واما ان اطلاع على كيفية الاحوال
وكيفية ما فرقه لو سلمت فذلك ما ذكره فلا يمكن ان لا صاطبه بغير علم الغيوب على ان المكان الا طلة
لا يستلزم احكام الرتبة حيزه على ان السؤال اذا قرر بطريق المنع يكون الجواب خارجا عن القانون لان
منع السند لو كان اخص لا يفيده اصلا وان على المعارضة بغيره انه لم يذكر دليل على تحقق الجاز حتى في بعض
وقد يجاب بان استمار دليل تحقق الجاز في كلام الله اعني عذره فهو طوط كلف ولم يلاحظ الدليل في
تقرر السؤل بطريق المنع ايضا كما لا يخفى واعلم ان لا بد ان يحمل علم البلاغة قوله علم البلاغة كما في كلامه من
الامر من على المعنى العام لان المعنى المشهور هو علم زيادة اختصاص البلاغة على المعنى والبيان غير كاف في
الفصاحة يقول الكلام بعد الحمل على المعنى العام فليس لان الفاعل بتمام معنيين الامر من بل هو علم مخصوص
الحس انما كسحي انشاء **والمراد** ان هذا هو قولنا من اقصا علامتها بالطلع وسماها سماءه المنطق
على طرفان ومنه راجع اليه انما يشبهه الغير باسم الاشارة او باعتبار كل من الطرفين فيكون اشارة الى الوسط
قال وهذا احسن لان في الكلام تعريفا للثلاثة للبلل العرفي والوسط وانت جدير بان توجب فاعلم
لانا بعد انما نحن من وقوع الفصل لا يصح من المعطوفين بلا فائدة بعد ما جعل هذا يستلزم استمراره في قوله
وبه ما رتبته كثيرة كما لا يخفى **والمراد** ان هذا هو قولنا من اقصا علامتها بالطلع وسماها سماءه المنطق
واما اذا اخذنا على ان ما يقرب من معناه الجاز لا يتناول المرتبة الاولى من مراتبه بل يتناول الالهية

المراد

في آخرة

بعد المرتبة الوسطى لان الغريب من النهاية ما يكون اقرب اليه من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعلنا
قبيل التعبير عن النوع باواده لا يستقيم اما اوله فان ذلك انما هو في الاحكام التي لا تخص لمصلحة النوع
اذ لا يحد زيدا وعروا وبرايا افراد الانسان نوع والكون خلافا لعلنا نعلم انما هو بطبيعة الاجاز لان
عدم الجواز في ما هو من مذهبنا سابقا وانما نينا فلان التعبير عن النوع باواده انما هو بطبيعة الاجاز لان
نظرا ان قوله على ان الحق اوه وجه اولا لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لاننا لم نذكر في بناء على الحق
اه على ما ظنه الاستاد وان ما ذكره بعض اصحابنا من ان قوله وما يربط معطوف على هذا الجواز وانه
الى انقسام اعلى الى تحسين صحتي الجواز ونوعي كما يربط من افسد لان ما يربط من هذا الجواز لونه
للمرتبة الوسطى ما قبلها فلا يشك في عدم تناول نفس هذا الجواز لان ما يربط من الشيء لا يصدق على نفس ذلك
الشيء قطعا ان اعلى النوعي هو نفس مرتبة الاجاز كما اعترف به هذا الوجه على هذا التوجيه ايضا
ان الحكمة بمعنى النهاية والاضافة لامية والحق انه معنى المرتبة والاضافة لامية لان الاجاز عبارة عن امتناع
المعارضة فلا يظهر التناقض في نفسه وان ظهر في البلا **قوله** ويؤيده صاحب الكشف اه وجه التاميد في الكلام
رجوع النظر الى المضائق لانه المقدم بانكر كما سبق فغيره في قوله وبعضه قارنه راجع الى هذا الجواز
والا يخفى ان الانسب لمل قوله يمكن معارضة على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء مراتب الاشتقاق
انتهت بحد المقصور من هذا الجواز امكن المعارضة واستقيم لا يجعل الحد من المرتبة ثم لما جاز الحكمة
ايرفاع النظر الى المضائق اليه ونقل العفة على المحصنة لم يجعل قول صاحب الكشف دليلا على الذي يدعيه جوهري
هذا واعترضه الشارح في شرح الكشف على قوله لكان الكثرة مختلفة بانها النظم ان الكثرة في الكل
ولا معنى لخصه بكثر **قوله** فاما بعضه بالاجاز وبعضه فاحاطة فيمكن انما اوله فلان
الاختلاف يكون لبعضها وانما في مرتبة الاجاز والبعض قارنه يوجد في القرآن فان مقاراة
او اثنين لا يجبان يكون مجزا بالاتفاق فكيف يثبت بانساقه على ان ليس من عند غير الله على ما هو المقدم
من الابه واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالاجاز في غير ثبوت قدره فيزاحم على الكلام المعجز
وهو ظاهر الفضا واسباب عن الاول بان المراد بالاول بعض ما وقع به الخوي وانه ثلث ايا وذكر لان
المقصد الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قبيل من القرآن غير معجز مشهور كقوله
مؤنة تعبد البعض بالزاد عليهم ومن السبابة منى على التزل وارتقاء العنان على فطوره وان كان ذلك
يصحبك بعض الذي يعدكم كما قبل وبان للغة في كون القرآن من عند غير الله تعالى كلاما وبعضه المعنى
لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه من كلام الله تعالى والاختلاف المذكور ان يكون بعضه من كلام
الذي باننا هذا الجواز وبعضه الذي من غير الله تعالى قارنه **قوله** والجميع من اليوم والبعض ان قوله وما
من عطف على حواء لا يخفى ان المراد بالا على على توجيه ان راعى الاعلى الحقيقي وجملة الاجاز مرتبة هم

هذا هو المقصود من قوله
بعضه من كلام الله تعالى
بعضه من كلام غيره
بعضه من كلام الله تعالى
بعضه من كلام غيره
بعضه من كلام الله تعالى
بعضه من كلام غيره

لا يتبين

لا يتبين الاعلى كما ينبغي وبهذا يظهر بطلان الادعاء التي ذكرها بعض اصحابنا من ان مرتبة اعلى من رادله
بالاعلى النوعي ثم اقرب ان يجعل ما يربط من مرتبة اجاز في الجواز ما يربط من مرتبة كل ذلك هو هذا الجواز
ويجعل من عطف الحكمة على الحكمة وهذا هو الذي ذكره الشارح بحسب اللفظ وانما هو المودعي لسلطة العطف
على المبتدأ بعد معنى الجز والعطف على بعد المذكورين واما حذف الجز بعد قيا القرينة في شمع هذا وقد اشر
بجمال الدين في شرح الايضاح الى توجيه الشارح بوجوب احوال سوق كلام الموديل على ان مراده
بقوله وهو هذا الجواز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف للفظ هو ما اذا اعزاده لبيان الطرف
الاسفل وعلى ما ذكره الشارح بعوت هذا المقدم بل يتعين هذا الجواز بان الطرف الاعلى ما يربط من ثبوتها
ان تفاوت في البلاغة القرآنية وسره كما قيل ان الله تعالى علم كل شيء احوال وكيفياتها فيكون ان يكون
المشتمل عليها في اعلى المراتب الا ان بعضا منه لقلته يكن للمبشر الاثبات فلهذا وان لم يقع فان قلته لا يمكن
المخارقات والاباء في البلاغة كما اشار اليه من قال **قوله** في فصاحت كي يود بكنه سحن
كجه كوينه يود چون جاحظ چون اصبحي **قوله** در كلام ايرد چون كره وحي مرست كي بود
ثبت يدي مانده يارض يلبي **قوله** قلت التفاوت احوال صاغ الايات بالنظر الى احوال الحقيقة للآيات
اكثر في بعضها فالمقتضية المعية وما وافق من مقتضيات المعية في الاخرى وذكر لا يتبع في ان يكون كل
منها في الطرف الاعلى اي في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوهها بالنسبة الى تلك الالوية لوجوب احتمال كل الية
على جميع مقتضيات الاحوال التي نفس الامر بتار على حاطة علم الله تعالى تناولا قال الاستاد وهذا الحق في
اليقضة ان قوله وما يربط من عطف على هذا الجواز المراد بجملة الاجاز البلاغة في مقدار سوق وقارنه
منه البلاغة في مقدار راية واتين فحانه قلا ولها طراف اعلى وهو البلاغة القرآنية فحق يتبين الطرف
الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقدم كلامه ولعل هذا الحكم من قبيل التوارد اذ الوجه الذي
ذكره مسطور في شرح الايضاح للامر **قوله** في طرق البلاغة نقل عن الشارح انه خرج بذلك اي بالطرف
تبيينا على ان الطرف ايضا من البلاغة امر اذا وقع في نهاية الاجاز من ان الطرف الاخر ليس من
البلاغة في شيء من هذه عبارة لا يقال طرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهاية فلا يكون داخل في انما نقل
الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قوله لانه اذ غير الى ما دونه
التحقق عند البقاء باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلاغة بل يجمع في المراد بقوله الى ما دونه
كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحت بلا واسطة فانه الواسطة المتبادر عند الاطلاق
وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكره في قبيل الطرف الاسفل الطرف الاعلى ولا على مراتب الحسنة
قوله باصوات الحيوانات عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارات الفساة
مكرر والانسب حلها على ما ذكرنا بجعل التفسير للتحقق او النوعية كما في وعلى البصار هم فتشادة وان ذكر التفسير

في الحال

ان التفسير للعقد الى غير معين وقوله يصدر عن محالها صفة لا صوات على لفظ قولها كمثل الجارح
استفاد او حاله لا يقال ان لم يتصل بالفاعل في الفعل وذو الحال ان الفاعل في الاول هو الفعل في
الجارح لا يتصل بالفاعل فيها هو الفعل لان حرف الجر اداة توصيل معنى الفعل الى الجرح وهو الجرح
منصوب كمثل بالفعل في هذا الاعتبار وقع في حال وما يقال في امتناعه من ان الجرح في الجرح في محل التنب
مما علة في العبارة انما لا على ان يقرر في القول كذا في شرح الكشاف للشيخ واما في محسب ما يتفق اما
مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة متفتحة لها قاعدة الابطال وهو موصولة الى محسب
ما يتفق معها من الامور التي لا يقتضي **قوله** يسوي للطائفة والفصم هو غير متصرف بالاضافة ولا وقع
صفة للوجود اشارة الى ان آفة تلك الوجود بالنظر الى الطائفة والفصم والمراد بتبعها وجودها
ولا يلزم كون كل منهما تابعا للبلل سواء اعتبره لا الحكم على الوجود بالمبالغة ثم اعتبر تغير تلك الوجود
بالمغايرة للامر او بالنكس والافتاد من اعتبارها في هذا المقام كما ظن **قوله** عرض خارج عن
حد البلاطة العرضية والخروج عن الحد من ان التبعية وما ذكره الاستاذ من ان العرضية هي من التبعية
والخروج من الحد من توصيف الوجود باو حكم كيف وما متلزامان بل قوله خارج صفة كاشفة
لقول عرضي كالا يعني **قوله** لا يتحتم ما يجعل الحكم موصوفا صفة نقل فلهذا ان المراد انه لا يصح است
وصف الحكم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى سببا باسم في القوي كما يسمى سببا للعلم والعدم
فيقال بلع فيصح لا يقال مرشح ومجس فلما يدان وصف من صدرته الترتيب صريح بالمرشح صحيح
ملكه يقتدر بها على ما ينفك كمالا بلع اي في اي نوع اراد من المقادير الترتيبية على اداة هذا المعنى
ما يقدم في تعريف خصم الحكم فان ملاحظة يكشف عن المقادير بطريق الواسية وهذه وان
كانت غاية في التعريف لكن به من المعير لانه اذا الملك التي يقتدر بها على ما ينفك الحكم البليغ في نوع
من الحكم كالجرح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا على ان السباد من الملك هو العامل متباد وهو ما ذكرناه و
التعريف يحل على المتباد واعتبار العموم في الكلام بناء على ان النكرة قديم في الانبائية الترتيبية المقام
او في التاليف على ان افتاد المصدر بعد العموم منظور فيه يستلزم انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من
الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاجاز والافتاد على اليف خارج عن طوق البشر على ان يستمر
طبقات البلاغة في البلاغ وليس غيرهم بل ان لا يكون الحكم بليغا الا ان لا يكون قوله بليغ لان اللفظ
يعتد على كمالا بليغ لا يعز من مودونه في البلاغة ونسب دونه **قوله** وفي تعريف لصاحب المصاح
حيث جعل البلاغة مستقلة للفصم وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ الحكم حوالا احتصاص توفية
خواص التركيب حقا **قوله** انواع التنبية الى زوال الكناية على وجهها ولا يعني ان الاول استفاد من المعنا
والا لبيان فلا يتوقف البلاغة على الفصم وما ذكره المصنف من كلام ابن الاثير في المثال السائر

قوله لا يتحتم ما يجعل الحكم موصوفا صفة نقل فلهذا ان المراد انه لا يصح است وصف الحكم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى سببا باسم في القوي كما يسمى سببا للعلم والعدم فيقال بلع فيصح لا يقال مرشح ومجس فلما يدان وصف من صدرته الترتيب صريح بالمرشح صحيح ملكه يقتدر بها على ما ينفك كمالا بلع اي في اي نوع اراد من المقادير الترتيبية على اداة هذا المعنى ما يقدم في تعريف خصم الحكم فان ملاحظة يكشف عن المقادير بطريق الواسية وهذه وان كانت غاية في التعريف لكن به من المعير لانه اذا الملك التي يقتدر بها على ما ينفك الحكم البليغ في نوع من الحكم كالجرح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا على ان السباد من الملك هو العامل متباد وهو ما ذكرناه و التعريف يحل على المتباد واعتبار العموم في الكلام بناء على ان النكرة قديم في الانبائية الترتيبية المقام او في التاليف على ان افتاد المصدر بعد العموم منظور فيه يستلزم انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاجاز والافتاد على اليف خارج عن طوق البشر على ان يستمر طبقات البلاغة في البلاغ وليس غيرهم بل ان لا يكون الحكم بليغا الا ان لا يكون قوله بليغ لان اللفظ يعتد على كمالا بليغ لا يعز من مودونه في البلاغة ونسب دونه قوله وفي تعريف لصاحب المصاح حيث جعل البلاغة مستقلة للفصم وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ الحكم حوالا احتصاص توفية خواص التركيب حقا قوله انواع التنبية الى زوال الكناية على وجهها ولا يعني ان الاول استفاد من المعنا والا لبيان فلا يتوقف البلاغة على الفصم وما ذكره المصنف من كلام ابن الاثير في المثال السائر

لكن

لكن يقع قول صاحب المصنف بان البليغ كالمتوقع البليغ بليغا من غيره ويجعل الانا المختصة به واما الفصم
ليست كالا حوالا للبليغ من حيث هو البليغ بل من حيث هو مشترك بينه وبين غيره وفيه نقلا وفيه في التاليف
الفصم كالجرح لان الانسان **قوله** ان كل منع كلاما كان او متكلما هذا من تعميم المشترك بتأويل كل من يبيع
قوله كالمليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالنكس المعنوي لا الاصطلاحي اذ الوجهية الكلية لا تكس
بالمعنى الاصطلاحي الا الى ما هو جرح **قوله** هو واجب ان يحصل هذا من قبيل الاستدلال بالمرص هذا
مصدره في الاسم مكانه بليل تعدية بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو المرص بالمعنى المسمى به كيشف
المرص بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الوقوع المقابل للمتوقع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل
للافتاد الذاتي فلا يتجه ان المكان الممكن لا يتوقف على شئ **قوله** عن الخطا في بديهة المعنى المراد الا ان الخطا
للمعنى المراد به ما لا يكون سبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يجزئه عن الاول يعني الخطا عن التاليف
علم المتأخر لا يجزئه عن التعقيد المعنوي على انه قد يقال الخطا بسبب التعقيد المعنوي ليس التاليف
في كفيتهما ولوقا عن الخطا في التطبيق الكلام على مقتضى الحال كان **قوله** الا انما اوتي المعنى
المراد اعترض عليه بان الظان المراد بالاحراز عن الخطا عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العلم اعني و
جود الخطا يتبع تاديه المعنى المراد بكلاما غير مطابق لمقتضى الحال لانه فلا وجه لالزامه كالمعنى
جملت على التعليل او التفسير الا ان يحل على التزل والاضافة بالادني فتكون المعنى وان لم يكن مرص البلا
الى الاحراز عن الخطا المذكور فلا اقل من غاوية المعنى المراد بكلاما غير مطابق لمقتضى الحال في بعض
الاحيان وهو منان البلاغة والجواب ان تلك السادة على تقدير ذلك الانتفاء اما يتقبل ام لا فان كان
قالا لفظ وان كان الاول لا يحل على التحقيق فانها قد يتعارف كما نقله الشارح في مباحث الفسط
من احوال المسند من ابن الجابري يمكن ان يقال المراد من كون مرص البلاغة هو الاحراز ان المراد
لانهم فالتقي المستفاد من قوله وانما هو اني الذوم اي ان لم يكن الاحراز لازما لما كان معدوما كان
الخطا متوقفا وقد عاين المراد بالاحراز عن الخطا المذكور في فظة النفس عنه الجابري مع الانتفاء اذ لا
يجوز عدم الخطا اذ لم يكن عن الخطا وقصد التاديه لكلاما غير مطابق لمقتضى الحال لا انتفاء هذه
الحافظة التبعة بل قد يوجد فلفظ رب اذن في غيره وتكون للتكثير وفيه ان التاليف عند كون البلا
منيا على العقد على تحقيق العقد في كل امر من الامور العدمية الا ان يدعي استلزام قصد تطبيق الكلام
على مقتضى الحال قصد الاحراز عن الخطا وفيه تامل **قوله** ويدخل غير الكلام الفصيح في قوله قد مرص
الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ كجرح اليه اصلا ايجب ان يبدل الكلام انما
يتوقف بالاداة على غير الكلام الفصيح وتوقفها على غير الكلام الفصيح بواسطه توقف غير الكلام الفصيح
عليه فلو قدر الكلام الفصيح ايضا وقد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر

قوله لا يتحتم ما يجعل الحكم موصوفا صفة نقل فلهذا ان المراد انه لا يصح است وصف الحكم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى سببا باسم في القوي كما يسمى سببا للعلم والعدم فيقال بلع فيصح لا يقال مرشح ومجس فلما يدان وصف من صدرته الترتيب صريح بالمرشح صحيح ملكه يقتدر بها على ما ينفك كمالا بلع اي في اي نوع اراد من المقادير الترتيبية على اداة هذا المعنى ما يقدم في تعريف خصم الحكم فان ملاحظة يكشف عن المقادير بطريق الواسية وهذه وان كانت غاية في التعريف لكن به من المعير لانه اذا الملك التي يقتدر بها على ما ينفك الحكم البليغ في نوع من الحكم كالجرح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا على ان السباد من الملك هو العامل متباد وهو ما ذكرناه و التعريف يحل على المتباد واعتبار العموم في الكلام بناء على ان النكرة قديم في الانبائية الترتيبية المقام او في التاليف على ان افتاد المصدر بعد العموم منظور فيه يستلزم انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاجاز والافتاد على اليف خارج عن طوق البشر على ان يستمر طبقات البلاغة في البلاغ وليس غيرهم بل ان لا يكون الحكم بليغا الا ان لا يكون قوله بليغ لان اللفظ يعتد على كمالا بليغ لا يعز من مودونه في البلاغة ونسب دونه قوله وفي تعريف لصاحب المصاح حيث جعل البلاغة مستقلة للفصم وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ الحكم حوالا احتصاص توفية خواص التركيب حقا قوله انواع التنبية الى زوال الكناية على وجهها ولا يعني ان الاول استفاد من المعنا والا لبيان فلا يتوقف البلاغة على الفصم وما ذكره المصنف من كلام ابن الاثير في المثال السائر

قوله لا يتحتم ما يجعل الحكم موصوفا صفة نقل فلهذا ان المراد انه لا يصح است وصف الحكم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى سببا باسم في القوي كما يسمى سببا للعلم والعدم فيقال بلع فيصح لا يقال مرشح ومجس فلما يدان وصف من صدرته الترتيب صريح بالمرشح صحيح ملكه يقتدر بها على ما ينفك كمالا بلع اي في اي نوع اراد من المقادير الترتيبية على اداة هذا المعنى ما يقدم في تعريف خصم الحكم فان ملاحظة يكشف عن المقادير بطريق الواسية وهذه وان كانت غاية في التعريف لكن به من المعير لانه اذا الملك التي يقتدر بها على ما ينفك الحكم البليغ في نوع من الحكم كالجرح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا على ان السباد من الملك هو العامل متباد وهو ما ذكرناه و التعريف يحل على المتباد واعتبار العموم في الكلام بناء على ان النكرة قديم في الانبائية الترتيبية المقام او في التاليف على ان افتاد المصدر بعد العموم منظور فيه يستلزم انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاجاز والافتاد على اليف خارج عن طوق البشر على ان يستمر طبقات البلاغة في البلاغ وليس غيرهم بل ان لا يكون الحكم بليغا الا ان لا يكون قوله بليغ لان اللفظ يعتد على كمالا بليغ لا يعز من مودونه في البلاغة ونسب دونه قوله وفي تعريف لصاحب المصاح حيث جعل البلاغة مستقلة للفصم وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ الحكم حوالا احتصاص توفية خواص التركيب حقا قوله انواع التنبية الى زوال الكناية على وجهها ولا يعني ان الاول استفاد من المعنا والا لبيان فلا يتوقف البلاغة على الفصم وما ذكره المصنف من كلام ابن الاثير في المثال السائر

الموسوق ايضا والكلال والمفرد كان لفظ الفصحى كالجمل من معنى المشترك بل ضرورة فاقصر عن
 واجمل سبق وصف مطلق اللفظ بالمتصاحبة مع جعل قرينة على تقديره **والعلم** على ما صرح به في الايضاح
 قيل عليه مرجع بلاغة الحكم ايضا الى ذلك الامر من فاعله وخصيص بلاغة الحكم يكون هذين الامرين
 صحتها اجاب بل وجهه هو الاية الى ان مرجعيتها بلاغة الحكم باعتبار مرجعيتها بلاغة الكلام
 ويمكن ان يقال وجهه ان الخطأ في تادية المعنى المراد ومثلا قد يقع بحسب معنى البشرية في حين ان
 البليغ ولا يدل على انتفاء بلاغة المعنى المذكور كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي
 الاجتهاد فالاعتراض عن هذا الكلام الخطأ ليس مرجعا لبلاغة الحكم وكما ان في وجود الخطأ المذكور
 بل انما ينافي بلاغة الحكم الواقع ما هو فيه ولا بعد في ذلك ولا بعد في وجود الخطأ المذكور بالابواب
 ان امر القيس لم ينع بلاغة مع ان كلاً قد لا يكون بليغا كقول غداية مستند **والعلم** وفساد
 اذا الغرض من الشيء ما يتاخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطأ المذكور وكذا التميز الفصحى من غيره موقوف
 لبلاغة الكلام مقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم تأخره وترتب عليه استيعام الفصحى ايضا
 الباعث على البلاغة الاضطرار عن الخطأ وغير الفصحى من غيره وهو ظاهر بل الغرض من جعل الكلام بليغا
 بالحسن والذات والاعتناء شانه على ان البلاغة وصف الكلام وتقبل وصف الكلام باذنه لا من ساجدة
 كالايجاز على القيل **والعلم** لان غايته ما علم ما تقدم اه معني ان العلم من تعريف بلاغة الحكم فاعادة هذين
 الامرين ان اريد بالاعتراض والتميز نفس الفيلسوف وتوقعها عليها ان اريد بها الممكن منها ولا يعلم كونها
 غرضاً منها فتفسير المرجع بالعلقة الغائية لا ينافي سبب التعريف بقوله **والعلم** على الانتصاف بهذين الوصفين
 الانتصاف بالفعل بل حشيت الانتصاف اذا اقررت ان هذه عبارة من بلاغة الحكم وهي لا يتوقف على خزانة
 بالفعل بل على كونها بحسب خبر فليعلم **والعلم** فاعاد ان كمال خبره الاول راجع الى التحقيق والتاثير في الحكم
 اعني احوال غير السام منه مركب هذا وما يقال من ان غير الفصحى من غيره كماله ان هذه الامور
 بوضوح لا اجزائه بل على كل واحد من هذه الامور وبخلاف لا يحمل عليه كماله فليعلم
 لان المراد تميز الفصحى من حيث ان جميعها لا تميز ذات من جميع ولا من صدق على كل واحد واحد منها ولم
 سلم فليكن كماله على الشيء **والعلم** كالمراجع معطوف على جميع اي وبخلاف لفظ كماله وهو ناظر الى
 مترجما كما ان اجتمعت ناظر الى تخاطم فالتولاه معطوف على ما قبله بحسب المعنى اي بخلاف غيرهما
 كما جتمع وكما لارج على ما زعم بعض اصحاب الحاشي في حقه **والعلم** لان من تتبع الكتب المتداولة
 رة ما اور عليه الموزوني من انه لم يذكر في معنى اللغة ان من الالفاظ ما يمكن في معرفة الى ان
 يبحث عنه في الطول فكيف يبحث يقال ان تميز السام من غير بين في علم من اللغة وهو الرادف
 المناسب لهذا التعريف ان يقول المراد ما يستفاد من علم من اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ العبارة

من التميز

هذا هو الوجه في تعريف بلاغة الحكم
 وهو ان يكون له معنى مشترك بين
 الحكماء والبلغاء والفقهاء
 والاشعار والخطباء والسياسة
 والادباء والفرسان والاعوان
 والاعمال والاعمال والاعمال
 والاعمال والاعمال والاعمال

فان قيل في كلامه
 قوله تعالى في قوله
 قوله تعالى في قوله

عن التميز وليس قولنا التميز من في علم كذا كثر على ان لو قال ما يستفاد لم يحج الى زيادة يدرك بل كان
 يكفي ان يقال او من احسن في علم التميز كثر على ان لو قال ما يستفاد لم يحج الى زيادة يدرك بل كان
 عن الواضع وهذا لا يعلم من علم الفرق اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ المتأينة في اللغة
 ويقولون انها شاذة فيعلم من ان ما عدا هذه الالفاظ فلا يثبت من الواضع **والعلم** التعقيد
 رد عليه بان التعقيد المنطقي قد يكون حجباً عما هو كمالها من شلح الاستعمال فانه على التوازي كما سبق
 واذا لم يجب ان يكون الى لغة فانه في علم الفقه لا يجب ان يكون على لغة القانون
 غاية ما يقال ان النحو باحث عن الموضوع الاصل لكل كلمة وان الاصل هو انشاء كل شيء في موضوعه
 جاز خلافه فيمكن ان يستفاد من صنف التاليف كالايجاز **والعلم** وجوه المناسبة التسمية الاولى
 بالمتى فلا بد من ان اعادة التركيب توافرها التي هي معان مخصوصة في التسمية لشعائر متعلقة
 بالمتى واسميتها التاليف بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيان بطرق مختلفة في الوجود
 واسميتها التاليف بالبيان بالبيان المتعلق بالبيان المتعلق بالبيان المتعلق بالبيان المتعلق بالبيان
 الجليل بالبيان فلعله بالبيان اعني المطلق الفصحى الموصوف في التميز وبين وجه تسمية الالفاظ من علم
 البيان لانه اذا اناسب لكل ناسب للبيان بالبيان بالبيان بالبيان بالبيان بالبيان بالبيان بالبيان
 معناه الاطلاق لا مرجح وهو هو ولا ينافي بالبيان سيما اذا كان المراد بالاسم معنى المتعارف اعني
 تعيين اللفظ بازمائه كحصوله كالمعاني في الاعلام والله اعلم **الفصل الاول في علم المعاني**
 ان اريد بالمعنى الاول الالفاظ والعبارة كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على قدرته
 وتقدمه فنحن احيى الى تقدير المقاصد في الاول او في الثاني معاني الفصحى الاول علم المقاصد
 الاول الالفاظ علم المقاصد وان اريد بالمعنى الاول الالفاظ علم المقاصد علم المقاصد علم المقاصد
 فالامرط واتي البحث سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة **والعلم** كونه من غير المفرد من
 المركب كلمة من في الموضوعين ابتداءً الى الابدان باعتبار الانتصاف المعنى كونه من المقاصد
 تميزاً من البيان منقلاً من غير المفرد محال كونه تميزاً من المركب منقلاً من المقاصد انتصافاً
 بالبيان ونسبة اليه من اتصال المفرد بالمركب ونسبة اليه **والعلم** بعد رعاية لطافة مقتضى الحال زيادة التعريف
 بناء على ان البيان لا يندب اذا لم يراع المطابقة لمقتضى الحال لان علم البيان متوقف على علم المقاصد
 فان من لم يتركب ما يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون علماً بالبيان وان لم يكن المفرد
 مطابقاً لمقتضى الحال كمن لا يكون بليغا **والعلم** بلغة الاقرب انه صفة مصدر مخذوف يتقرب الى النسبة اي تقرباً
 طبعياً وفرد شائع وجعل تميز لا عن **والعلم** بلغة الاقرب انه صفة مصدر مخذوف يتقرب الى النسبة اي تقرباً
 ابوابه لم يقل وقبل الشروع في العلم والتعريف الى مع ان اشارة مقدمة على الشروع فيها لان التميز الى

هذا هو الوجه في تعريف بلاغة الحكم
 وهو ان يكون له معنى مشترك بين
 الحكماء والبلغاء والفقهاء
 والاشعار والخطباء والسياسة
 والادباء والفرسان والاعوان
 والاعمال والاعمال والاعمال
 والاعمال والاعمال والاعمال

هذا هو الوجه في تعريف بلاغة الحكم

فان قيل في كلامه
 قوله تعالى في قوله
 قوله تعالى في قوله

من جهة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة الى ما يقابلها من جهة كثر ما يستعمل في المعنى العام الشامل للشرح
فلما بدان التعريف وضبط الابواب يخرج بها كلفين قال **اشارة** في مسائل كثيرة اي على علمه ببيان الحش
وهو جواز زيادة الغا في الحرف فوا ان الرتبة تطبيقية على هذا ببيان كثر ما يستعمل في المعنى العام الشامل
علمه بزيادة ما بين شيئين المبدأ المكونة موصوفة بعقل وحرف دخول الغا في صفة **اشارة** في صفة ان يعرف بذلك
اشارة في صفة ان يعرف بذلك المعرفة معرفة صحتها وبها وجوب العرف الذي لا اعتبار الا بالاعتبار
اولا مانع خلاص ان يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فما اذا كانت الكثرة موصوفة
انتماء معرفة الكثرة المحاول في حصيلها بوجه الوحدة المخصوصة اما بانتماء معرفتها اصلا وهو ان يطلق
افتيح عليها ولا يتم فيه واما بانتماء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او يتصور كل واحد
من احوالها بالتفصيل وعلى كلا التقديرين لا يؤمن قوتها معينة وتجميع وقوتها لا معينة اما بالتدريج
الاول بتسليم احكام الشروع فخطا واما على تقدير الثاني فان الكثرة لم تكن موصوفة بعرف او قوتها التي تشمل
شرط الطلب اعني تصور المطلوب ولا يتفرع من الاخصيص المطلوب فيقتضيه ويضيق الوقت في المطلب
وان كانت موصوفة فلا يتم في كثير من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسح باقى الوقت في حصيل
الطاول من تحصيل شرطه فحينئذ يعد عن الطلب يلزم الامران لا يقال ان الطالب اذا تصور الكثرة
بما يتوهم وغيره وان دفع الى ظهورها من حيث انها جارية في الكثرة فادى الطلب الى غير ما كان يقال
فان مطلوبه يعني تلك الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذا تصور بها الطلب بخصوصها والعرف وشرط
بوجه ليس لها انما جعل هذا المصنوع العام لانه لا يخلو انما نقول ان احد اذا اراد تحصيل علم
ذاته عن الخطا فلا يشك ان مطلوبه في نفس الامر هو المطلق واذا افتقد ان هذه العينة يحصل بان علم
كان من المعقولات في المعرفة باعتبارها علم من المعقولات فلا يشك ان مطلوبه في المال هو العينة
المذكورة قد كانت وكونها **اشارة** في تلك تقديرها على ادراكات حل العلم ههنا على الملكة كخرج الى القيد
الاستخدام في قوله يخرج في ثمانية ابواب على اشارة الى الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية
اما الانتماءات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان خلاص الانتماءات ادراكات وكونها جزئية
باعتبار ان متعلقها جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب بقوله الاتي بان يمكن من اخصاصها و
الانتماءات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بواحد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان
الملكه ما كانت وسيلة الى اخصاص الاصول تلك الادراكات مستفادة منها حتى ان الملكة لا تعتبر بها
تلك الادراكات الجزئية لا يقال ان العلم على الملكة يقتضي ان من علم مسائل المتكبدون تلك الملكة
ليس عالما به بطلان لاننا نقول ان ثبات عاليتها بالمعنى يحصل له لا فينا في غيها بالمعنى الاخر اعني
الملكه اقترن على تعريف علم المعنى بانه صادق بالبلغة الملكة لاننا لا نقدر بالجزئية اي من حيث يعرف بها

تلك الاحوال في خارج ولا يصحق عليها انها ملكة من هذه الجزئية بل هي ملكة من حيث يعرف بها على العلم
بلين لكن يلزم على هذا ان يكون علم المتعلق بالملكه والبلاغة في العلم مجرد من بالذات بخلافه بالجزئية
قوله بيان ذلك ان واضع هذه المقدم من كلام الشارح حيث حل الملكة على الملكة الا اخصاص الملكة اخصاصا
ان لا يحصل لاحد علم المتعلق بالملكه الا بعد تحصيل المسائل في معرفة ما هو في ليد والظاهر ان كنهه
لنفسه يتكبر بان اخصاصها كان مؤثرا عند من المسائل واخصاصها كان مجرورا لانها كما اعتبرته
الانتماء في النقطة هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما بقلت غاية ما يلزم
ان واضع الفن بعد ان تحصل له ملكة الاستحصال ووضعه الاصول واستنباطها بتجسيم كسب جديد وقيل
حصول ملكة الاخصاص له لا يسعي عالما بهذا المعنى وان كان عالما به يعني آخروا في محذور في ذلك **قوله**
كوتها حتى ادراكها اهل العلم على الاصول والاعتماد في تشييد باجوبة ايضا لا تحاطر مقتضيه الى
الادراكات الجزئية في كل علم المستفاد من تقدم هذا النظر الى كون العلم بالشيء يعني الادراك اذا لم يكن
الادراك المطلق جهة لادراك نعم لادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك المخصوص فوكا ان العلم
بالدليل جهة للعلم بالذات لكون الشيء للجهة العلم من حيث هو باعتبار كونهما جهة لادراك من حيث هو
هو كما نبهنا من العبارة فليكن **اشارة** في علم المتعلق ان المراد بالعلم المتعلق بالعلم هو الملكة وان كان
عبارة عن المسائل **اشارة** في كونه من العلم نفسه الاصول والعقود كان يمكن ان يقال سكت من كل
العلم على الادراك معناه الحقيقي فلا احتياج الى بيان ارادة منه لولا اشارة في اول علم البيان الى ان
هو عليه بناء على انه كخرج الى تقدير المتعلق اي علم بامور ثم العلم بالملكه او الاصول ان سلم انه جاز فلا شك
انه جاز مشهور كما اشار اليه بقوله لا كثر ما يطلق عليه اخرج على الاضمار **اشارة** في العلم المتعلق والمركب
كان باعتبار تصور ما يتوهم ان المقدم من باحوالها وكذا الكلام في المعرفة **اشارة** في علمه متعلق
ان من العلم كهيئته الملكة لا يعلم الا بالعلم بالذات اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من
رسول الله ومن على كرم الله وجهه ان الباء بمعنى اللام جاز لا اصل العلم اي العلم المتعلق كما
اشارة اليه بقوله عليه السلام من اخذ من الله تعالى ريعين صبا حظه من نيل من كرم من قلبه على لسانه
اعلم **اشارة** في قوله من ثم ادراكنا قال بعض اصحابنا في معنى صفة علمه الذي هو من الشيء لا يتوهم
العلم بل الى اصل حدهما حضارة الثقات اللهم الا ان يراد به من تفتي النسيان تفتي النسيان
مخرج الى كسب جديد وليس بشي لان في الذلول زوال الصورة عن الذكر فيكون الموجد بعد ذلك
وان كان بلا كسب جديد فمذموم وذكر الشارح روي في ادراك الباطن الاول ان الثقات الذين هم الى ما هو جازون
عنده واخصاصه اياه لا يسعي على الله امره في التحقيق ما ذكرناه ولهذا اباد الشارح معنا في
عليه **اشارة** في المعقولات على المعقولات في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي هو كالشرح بهذا الكلام

اشارة في قوله من ثم ادراكنا قال بعض اصحابنا في معنى صفة علمه الذي هو من الشيء لا يتوهم العلم بل الى اصل حدهما حضارة الثقات اللهم الا ان يراد به من تفتي النسيان تفتي النسيان

اشارة في قوله من ثم ادراكنا قال بعض اصحابنا في معنى صفة علمه الذي هو من الشيء لا يتوهم العلم بل الى اصل حدهما حضارة الثقات اللهم الا ان يراد به من تفتي النسيان تفتي النسيان

قيل يعرف دون يعلم رعاية لا اعتبره بعض العقلاء من تحصيل العلم بالثبوت والمعرفة بالبرهانية والنفا
تخي تعالى يعرف لا لتفريع لا لتفصيل حتى يورد عليه ان يورد استحقاقها في البرهان لا يوجب حتمها صوابه
لصحة على تقدير الراد في ذلك لا شك ان هذا الاختصاص من جبر في ذلك لا اصطلاح ولا تجايل ترك العلم الى
المعرفة يستدعي كنهه والبرهان على ذلك الاستحالة يوجب كنهه لرد ما ذكره الاستاد من ان المراد بالبرهان على
استحالة المعرفة في البرهانية استحقاقها في البرهانية فقط لا العلم بالثبوت ولا العلم بالبرهانية
وهذا كنهه فان المراد بالاحوال البرهانية لا يرفع الاخر من لان تحصيل المعرفة بالبرهانية معبر في ذلك
الاصطلاح ويجوز استحقاقها في البرهانية لا يوجب ذلك الا حتمها من اذ لو كان ذلك لمعرفة في العلم
دفعين كما اشار اليه الشيخ في اول فصول النجاة لا يستقام استحقاقها في البرهانية ايضا مع اصطلاح في آخر
بلا شبهة ولا يخفى ان المتبادر من قوله والمعرفة قد جري جريانه على الاصطلاح السابق لا على جبر استحقاقها
في البرهانية وان لم يعتبر فيه التخصيص فانه لغو من الكلام كما لا يخفى **قوله** ادراكات جزئية هي معرفة كل
من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالافاضة الى ادراك العلم لا ادراك
العلم لا ادراك الجزئي ولهذا تعرض جزئية الادراك واثارها بالتفسير الظاهر فيكون متعلق المعرفة جزئياتها
الادراك يعرف جزئية الادراك واثارها بالتفسير الى ان جبر الادراكات والا فتنفى الاصطلاح
بحسب الظاهر فيكون متعلق المعرفة جزئياتها نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله قد جري جريانه على الاصطلاح
وقد جعل من قبيل وصف الشيء من قبيل فقهه الى العلم لا ادراك كل فرد منفرد عن الآخر وحاصله هو ذلك
على سبيل التفصيل والافراد دون الاقراء وقد ذكر كل لفظ كل في شذوذه ان العلم مراد كان يقال
معرفة فرد فرد والظان العلم مستغنى ومن قرينة المقام فان المعرفة في الاثبات قد فهم كما سيجي انشاء
ويجوز ان يحل على حذف المضاف وهو كل يتكلم القرينة **قوله** ان اي ذواته قيل فيه اشارة الى ان استمرار
عرفي وان الراد امكن المعرفة لا المعرفة بالفعل **قوله** وبعض الغير المعين راد البعض الغير المتكلم
والربح لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل به الغشاق في حصول هذه العلم لمن عرف من كنهه كما خرج
فكان ينبغي ان يتعرض ايضا وبالعوض المعين الخذف والافاضة وكذا ذكره في الشفاء والارادة وكذا سما
ثم عدم الدلالة موجود في البعض الغير المعين لكن لم يتعرض لاعتداد على انشراح الزمان **قوله** وكذا
المحتمل البرهانية هذا ينبغي على الشهادة انما على حقيقة في ما سبق من ان الحسنة البرهانية يقتضيها الحال
فلا يخرج ما ذكره علم اليدين انما يخرج من التعريف بالبرهانية المرادة كعلم البيان بغير **قوله** في قوله جبر حتى
يعني وصف الاحوال بما ذكره كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بعينه وما في حكمه بغيره عليه
كما لتعلق بالمشقة فاذا قيل ان كرم الرجل العالم افاد ان علمه الاكرام العلم بغيره ان معرفة تلك الاحوال
تكون للفظ مطابق بمقتضى الحال فيستحق الى ان من الى اعتبار البرهانية وانما الحكم افاضة ووجه الاستدلال

كونه

سنة قرينة بان في النسب العقيدية اشارة الى نسب جبرية والنسب الجزئية لا يترك في مقام التعريف الا بالافاضة
حيث الراد لا يخفى بان من التفتت فان ظاهر هذا التوجيه يستدعي وجوب اعتبار قيد البرهانية في تعريف الاحوال
بالجبر ان الناطق وبالجبران سلم ما ذكره فانما هو اذ اذكرت النسب الجزئية هي معرفة كل فرد من معرفة هذه
الاحوال بناء على حذف المضاف الى عن معرفة هذه الاحوال ولوقال للزم ان يكون معرفة هذه غير علم
الى ذلك وهذا اوضح اوضحا ونسب اذ قد يناقش فيه بان انما يلزم اذ الم يكن المراد بغيره احوال للفظ معرفة
احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بان لا يغير الا اعتبار قيد البرهانية المذكورة فان علم
للكا ليس عبارة عما يفيد معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من حيثية المذكورة فاقول **قوله** وليس على الكلام
الاتكاد الاحوال بعينها حاصل السوء الى ان يلزم ان المطابق والمطابق به وقد تجايل المراد بالاحوال
اللفظ الخصوصية الجزئية كانت كليات المحصورة كما ان زيد اقام ولم يقتضى الحال الخصوصية العلمية كما في
الكلام مطلقا واما القول بان المراد يقتضي الحال الهيئية العارضة للناظر بسبب الاحوال كالحقيقة الى ان
في زيد عرفت من تقديم المفعول به في الاية بسبب ايراده فلا اتحاد على الوجهين ولا يخفى على الوجه الثاني
قوله فقلت تسامحوا به حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد يقتضي الحال هو العلم الصلي المتكلم بكنية
مخصوصة لا نفس الاحوال وبالمطابقة صرف المطابق بربط المفعول على المطابق بربطه الفاعل على كل من اصطلاح
المفعول فانهم يقولون المطابق للمطابق الجزئي يعني معدوق عليه فالصداق عندهم مع المطابق بربطه الفاعل
ولا يلزم تطابق الاصطلاح حين قال الاستاد فتنفى العبارة الاحوال التي نسب اشتغال الكلام الجزئي عليها
يكون من جزئيات الكلام المطابق مقتضى الحال وليس يصح بل الصواب ان يقال من جزئيات الكلام الذي
هو مقتضى الحال فاقول **قوله** لا يقتضي الحال عند التحقيق كلام موكود استدل عليه الشارح ردا في شرحه
بحولي تعريف علم الله على ما يقتضي ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الخذف او التقديم او التأخير
ومعروض ان قولهم الكلام الذي قد تردده وقلود هذه حقيقة تاييده الكلام وجوبا واختصاصا بجزئية من المذكور
وقول صاحب المعاني الحالة مقتضية للمعروف الخذف للتعريف للتفكير الى غير ذلك حكم في ان مقتضى نفس
تلك الاحوال المحتمل محل الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاه الحال في الحقيقة فانها النسب
الى تلك الاحوال لا الكلام المكلف **قوله** انما ذكر من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشرح بان مقتضى
كالمؤكد اداة التعريف مما يعرف فوجب حمل الذكر على التعليل لا ما خرج به في الاجمال التفصيل
والقول بان مقتضى نفس التاكيد والتعريف لا اداة التعريف فان مرجع اقتضاها مقتضاها اذ اتما
وبانه كما جعل الالتفات مسموعا للفتنة بالمسموع جيل انه ما يتعلق بالمذكور كونه على ان المذكور
حقيقة هو الكلام الجزئي لا العلم الذي يجعل مقتضى الحال تمام احتياج الى التأويل على التقديرين كان
اختيارا والتاويل الموافق للشرح في معظم المواضع اذ في ان وجد التقاوت بين التاويلين بان في

عن رخصه في هذا بطله معترضة لبيان ان هذه التركيب الواقعة كالبقي لا يابن منه
احد البقار في غير التركيب **والقول** لا يفهم من توفية الحاصل الجواب انما يقع
الكل من التردد المذكور ومنع لزوم التعريف بالجهول فانه انما يلزم اوله ان يكون في الكلام ما يشترط
المراد بالتركيب التركيب كالمسك معلوم فان المفهوم من التادية وكذا الايراد حيث كانت
الى الحكم ان يكون التركيب بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البقاء في بلوغ الحكم في تادية المعاني
هذا الاختصاص بكل كلاما غيره على ما ينبغي كما هو معنى التوفية بالنظر الى التركيب الغير الحاصل في الكلام
الا ان يحل التادية على تقرير ما كشرفا على الغير سواء كان متصلا ام لا على ان الشارع بعد
وقع امر اخر المعنى فيكون له تبادر تركيب الحكم من التركيب المذكورة في التعريف فلا حاجة الى ان
ينبغي ان يفهم غيرهما مطلقا فتكون لا يفهم انما يحل على البقاء في مقام الحيا ورة كما سبق في المنة
في العبارة بعد وضوح المقول ليس من باب التحليل **والقول** ان يكون للمنى شكل الطي في العبارة ان يقول
نقى شكل ترك ان يكون لكن ما ذكره طليم لما في المتاع حيث قال من ان يكون مقوم بنقى الشكل
معنى تطبيق الكلام المتعنى الى ان راد انه معنى تطبيق كلامه ان فقد ذكره شرح المتاع في قوله تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي تولد وتطبيقه ان يورده على ما ينبغي من الكلام
الذي يتبعه وتطبيقه ان يحل على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على طلاقة بمعنى التوفية وقد
طرح بان المراد توفية خواص التركيب في شأ **والقول** ليس المعنى على ان يورد تشبيها البقاء ولا يجوز
في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيها والمجازات انواعها فظا وانما اريد تشبيها صرا فلا معنى
يكون ما راد انما في التشبيها والمجازات وانشال هذا كثيرا مستلغا فيقال فقلت ما قلت وقلت ما قلت
ولكن تشبيها المراد منها على حد كسر من الادراك فيجوز ارادة في التعريف وكذا الحال في توفية خواص
التركيب فاما معنى توفية انواعها او انشالها نعم تركيب الحكم مفهوم من قوله تادية المعنى
بلوغ الحكم في تادية المعنى التركيب هذا الاختصاص من توفية خواص التركيب المذكورة في علم المتاع صحتها
وبارة انواع التشبيها والمجاز والكناية المعلومة في علم البقاء على وجهها **وكيفية** تطبيقه اي كيف مؤلف
الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال **والقول** فيحظر لغة الى قوله والاصح في علم المتاع على كل باب لا يحتمل
ان ضمير ضمير في عبارة التمسك الى علم المتاع كقولنا قال المصنف في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب
ويحظر لغة اورد الشارع لفظ لغة تاسيها وتبنيها على ان الضمير علم المتاع باعتبار كونه مقصودا
اصليا وبهذا يظهر خروج الاشياء الثلاثة وان عرفت مندرجة في نفس علم المتاع تغليب لشدة ارتباطها
حيث دونت مع لفظ من يابن في التحقيق وبهذا يظهر كون الكلام من قبيل اختصاص الكل بالادراك
وارتباطا قوله والاصح في علم المتاع حيث لم يقل بعد في اللغة من علم المتاع باقبله واندرج في العلم

على ما هو

ان يوصيه

معالمه

معالمه من علم المعاني وصدق على كل باب ظاهر فالاعتصام بالخصاص على الجزئيات لا غير وان اشياء
الثلاثة خارجة عن علم المتاع للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى قيام المقدم والآخر
وان اجزاء العلوم ثلث كما تقرر الموضوعات والمبادي والمسائل فلا يكون العلم على علم المتاع
في الاجزاء الثلاثة وله محلت من على التبعيض المقدم بغير دليل المقام والمعنى جميع المقدم الذي هو
من علم المتاع المتناول والتوكيد والتسليم والغيره من الاشياء الثلاثة والمبادي والموضوعات
لاستقام الكلام ايضا **والقول** ان لا يخلو من حال الذي لا يحل في الوجود لا يخلو من حال
الحال لا حالة موجوده بالكلية معترضة من ام ان وجوبها مقيدة بتاكيد الحكم **والقول** بنفس الحكم
لاشك ان تلك النسبة في الجزئية ابتاع النسبة او انتزاعها وفي ضرب مثلا هو طلب الضرب فقياسها
ينعكس الحكم كونه صفة لا موجوده فيها وجودا متصلا كسائر صفات النفس لا انها مقولة رتبة
صورتها في ذنبه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الابطاع او الانتزاع وبان الموجود
في نفس من قال ضرب مد طلب الضرب واجزاه لا مجرد تصور كذا نقل من الشارع فمقوله هو
احد جزئي الكلام بالادب مسافة او النسبة بهذا المعنى اعني تعلق احد جزئي الكلام بالآخر قائمية
بالطرفين لا غير وقد يناقش بان معنى مقوله ان زيد قلم غير عالم بعونه فهو مستكمل بالكلام انما
مع انه لم يعم النسبة فبقية قطعي ويجب بان المطلق المستكمل بالكلام على من ذكره لو سلم فاما باعتبار المعنى
اللفظي او باعتبار ان ما وراء الكلام في نفس الامر انما يشمل على نسبة يعجز السكون عليه او احدهما
علم بالوضع لا يجب صدوره عنه والحق ان اعتبار رتبة النسبة نفس الحكم باعتبار الغالب وموجب الظاهر
او **القول** ان لا يخلو من المانع او انما من شأنا القياس بها والقرينة على سيق من ان قول الشارح والمجوز
والنادر والسام كلام اذ من البين ان لا قيام النسبة على المعنى المذكور في شأ من شأ **والقول** ان لا يخلو من
الانشائية ولو اريد بانواع النسبة احدتها في الكلام حتى يشمل الانشائية فان من اوجد الحكم باقرب
او بعد النسبة الشئ لم يعلوها المعنى ذكر الانتزاع للموافقة للمعنى مع انه فان لم يستعمل ولا يرجع الى
في قوله والافان انشاء الى القيد والمقيد معا مع انه خلاف الظاهر في ان يقال ان كان النسبة خبر ولا
فانشاء فمحل **والقول** ان كان اجابا او سلبا المضائق فمذوق اي معلق اجابا او سلبا لا فتنفس
المذكور ليس باجواب ولا سلبا لا يحتمل **والقول** ان لا يخلو من المانع او انما من شأنا القياس بها والقرينة على سيق من ان قول الشارح والمجوز
الثلاثة وقع لا يفهم من ان الاجزاء المتعاقبة سيقم زيد يلزم ان يكون كل واحد كادبة اذ النسبة خارجة
في الحال تطابق الاجابة مثلا سيقم ان يكون كادبا كلفها والسلبية صادقة كلفها اذ النسبة خارجة
نم وقد صدق السلبية كاذب الاجاب وقية كذب لان الكذب عدم مطابقة النسبة الكلام النسبية الخارجية بالتحقق
لانشاء المطابقة مطلقا وتوابعها المطابق فعلي تقدير انتفاء النسبة الاجابية كين يلزم الكذب بالنظر الى

ينبغي

ان يقال قوله في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 تطابقه او لا تطابقه كثير للغاية ولا يمكن ان يكون في الشبهة الا الى لانه مدار الفرق بين الخبر والاشارة
 كما لا يخفى **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 ونسبة من حيث لا يستعمل على الحكم ومسند عنه جزء دليل ومطلوب وحاصل من قوله ان لا يمكن نسبة
 كذلك المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول كما لا يخفى وكهذا ان لا يجعل قوله كذا اشارة الى اعتبار النفي
 وقد يحال يكون معناه كما لا يخفى يكون النفي في جرد خفي خارج **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 فيما سبق **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 لا يصح كقول الشبهة انما اشارة ويظهر بان نسبة الفعل مستبعدة عن معنى بعبارة وقد يطلق معنى الفعل
 على ما يشاء والتعيين كذا نسبة الفعل وكلام الشارع مني عليه وعلى المراد معناه الاصطلاحي لا ما
 والحقيق وان كلام الايضاح يشعر بحال الكلام على الميت **قوله** لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 التعيين المذكور ليس في الاعتبار واخر في الاستعمال على السطرين كما سيظهر بقية اول احوال الال
قوله في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 الاطباء ولولم يقيد الزيادة بالغاية لم يكن اعتبارها في مفهومه وان كان كذا في نفس الامر **قوله**
 ومن دام الى قوله نفسا وكذا اكثر واظهر وعلى الحكي اشارة الى ان كلام الله ايضا فاشد نظر
 ارباب الفقه من افاقة ما هم **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 الى ترتيب المهر فالباب السادس من احوال انشا وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب
 السابق المذكور في المتن ولا يخفى الكلام من اشارة الى ان الترتيب الاقرب هذا الذي ذكر لا مذكور
 الله **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 فلما وسط بينهما لاقتضا سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه والظهور ان يتعرض في هذا
 هذا البحث بالشبهة انما يعلم من وجه وسماه اسمها اي اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 ذكر ما اشار اليه ان الشبهة انما يستعمل فيما يتعلق بحرب من العلم سابقا وكان في حكم كالمبرهين او يستعمل
 فيما لا يحتاج الى الدليل كالمبرهين وما يتعلق على سابق في **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 تعريف الخبر لا يقتضي الصدق والكذب بان الصدق معروف بالخبر عن الشيء على ما هو في متوقف موقوف على معرفة
 الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واخر من عليه الشارع في شرح المعنى بان اللازم فساد الخبر والصدق
 للمدوم الدور لا فساد وتعريف الخبر على التعيين كما هو الذي وانت خبير بان ما ذكره حتى يحسن الاثر انما
 الالزام يمكن ابطال كل منهما على التعيين فلا يقال فيما نحن فيه ان الصدق في تعريف الخبر فيجوز لانه مستتر
 بالخبر لان الصدق ما هو في تعريفه يكون دورا كذا يقال لا بدخل في تعريف الصدق بالخبر لان الصدق ما هو في تعريفه

في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله

في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله

فاخذه
 في تعريف الصدق بموجب الدور ثم المدا من الاخبار المذكور اكتشف والاعلام ولهذا عدي عن الاثبات
 بالجملة الجزئية حتى يعود الدور بالشيء على اختاره في شرح الفتح التبيين قال وتوحيده ان كل نسبة اما على وجه
 الاثبات او على وجه النفي قال لا يخفى واكتشف منها على ما هي عليه صدق وعلى خلاف كذب وهذا صحيح بحيث
 يعود بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال جزئية عزز به دون اجتزاع عن نسبة القيام اليه **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 والكذب ظاهرة الكلام فلو ان اعتبار اختلاف الصدقين كان في الجواب مع اتحاد الخبرين وهذا غير مقصود
 والالزام تعريف الشيء ببيانها فان اختلفا كان بلا اعتبار اختلاف الخبرين وبالنسبة ان استلزم
 اختلاف احداهما اختلاف الآخر ظاهر **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 كلاهما تحت الصدقين والعرض في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالرد على حاله واجيب لمنع اتحاد الصدقين
 قد اجاب الفاضل على ما في الصدق والكذب وان اتحاد التعريفين على ذلك التعريف كس الخبر مقدر وفيها
 كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما اول فلان وهذه الصدق في التعريفين على ما ذكره يستلزم وحدة الخبرين
 لان الاخبار صفة الحكم فلا يصح كونه معروفا لما هو صفة الكلام لا يقال صفة الحكم بصفة الكلام بحسب الظاهر
 فيصح التعريف بحسبه لا كما نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب بيا فيه وانما ثانيا فلان عرف المقصود من
 فالرد لا يلزم لزوم بالنظر الى الوجه الثاني وتخصيص ان الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين لا يصلح
 دافعا للدور في تسليم اتحادهما اعتراف لورود الاعراض فان قلت ان القول بان المعرف بالخبر في الشيء
 ما هو بصفة الحكم فيبقى ان يكون اشتغالا بالابته وترك ما بهتم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع
 جرد من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة الحكم قلت هذا الواسع لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 على من عرف صدق الحكم اذا كان هذا التعريف في صدق بيان اجزاء معرف الخبر بوليس تعريفه فليت **قوله**
 اي مطابقة حكم قبل التعريف هذا التعريف هو خلاص من الدور في تعريف الصدق والكذب فان قلت حكم
 راجع الى الخبر فيه وقلت ذكر الغير تسامح من بيان ان الحكم لا يوجد الا في خبر والا فالتعريف في الحقيقة
 مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الاشارة الى ان المطابقة وعدمها صفة الحكم اولا وبالذات وبواسطة
 تصديق الخبر **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 اليه في شرح المقاصد **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 كانت اجابية او سلبية لا المعنى المشهور القابل للاوقوع والالزام تطبيق التقييم على التقييم في احوال خبران
 يحتمل ان يكون قوله لا بدخل في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله
 عبارة عن طرفي الكلام فالنفي في قوله في قطع النظر عن احد اقله عليه كما لا يمكن ما قدم عليه معوله وهو
 الطرف المذكور ووقع موقوفه على الفاء واس من كل ما يوجبها قبلها على ما هو القاعدة في حق
 زائد في خبر عن مذهب الاخصس **قوله** في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله

قوله في احوال هذه الشبهة اشارة الى ان الاخبار لا تستقبله لا بدخل في حد انشا عليه قوله

في الفاء المذكورة تنفر على تقدم التوجيه الاول هو الاول في فطابقة هذه النسبة او الظاهر ان النسبة
 التي يدلي عليها الخبر وكلامه في كنهه يدل على انها وقوع النسبة اولاد وقوعها الشريف جزم في شرح المقام
 بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا لا يتبع وكذا الموصوف بالاحتمال وجهه ان الخبر لا يدل على
 الوقوع الواقعي فهو النسبة المفترضة وانما رتبة ايضا فكيف يتصور تطابقها مع اتحادها ويمكن دفعه بان
 الوقوع الاعتباري ان احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع الا فكونه في الواقع
 مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فجزا ان تحقق المطابقة من
 المتعارفين بالاعتبار على ان ارباب المعقول يفرعون بان اجزاء القضية اربعة الخ لالموضوع والنسبة
 الحكيمة والحكم بغير الوقوع الاول وقوع وقد اعتبره الشرع ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق والكذب
 فليكن من الفرق الفاسد قولنا الفياض حاصل لزم ان قيل الخارج في المثال الاول لا يفي خارج في الذين
 وفي الثاني ما يرد في الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجية خارج النسبة
 التي دل عليها الكلام بليل السباق والسباق لا يميز اذ في الاميان فتولد الفرق الظاهر لا يتولد الفرق
 وقوله فانما لو قطعنا اعيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال السامع ان الفرق يتم بظهوره وانما
 المراد بالخارج في الموضوعين وان كان هو الاول ان حرف الكلام من ظاهره عند دلالته القرينة غير خفي
 فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرد في العين لم يتحقق الصدق وظلما في الحكم بالادور
 العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شئ من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الآخر
 في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان كمن ينطق
 الخارج المذكور البتة لانه متعصف بالامكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى الحل الخ
 في عبارة الشارع على ما يرد في العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المعنى في
 اللغة والتعارف الواقع في محاورات البلفاء هو القضايا الخارجية فلا يخرج في خروج غيرها عن القضايا
 تامل قوله وقيل مطابقة لاقتقاد الخبر ولا يرد على النظام ان يقال قولنا صدق الخبر مطابقة الواقع اما
 ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول مثبتا لمطابقة وان كان الثاني بطل قولنا صدق الخبر مطابقة الواقع
 الخبر لانه مطابق لاقتقادنا وقد كثر جوابه انما لا يرد الاول يقول صدق هذه القضية المحصورة بقطر
 بقتضا لاقتقادك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا ببطا بقتضا الواقع حتى يتم مطلوبك ولا يلزم
 ذلك لو كان صدق هذه ببطا بقتضا الواقع فتأمل قوله اللهم الا ان يقال انه قد جرت العادة باستعمال هذه اللفظة
 فيما في شدة ضعفه وكما يستعان في اجابة بارتقاء وجه الضعف عن فلاح المتبادر انه يوم يحكيان
 الكذب في الانشاء وهو الخ لا بالاطلاع فليكن من قوله فلاحه خبر يبرق بقرينة عليه هو كلامه نسبة قوله
 اذ لم يشترط كون تلك النسبة كائنه في افتقار القائل قوله تسلك النظام الى الاعيان المتفرقا من قبل

التقورات

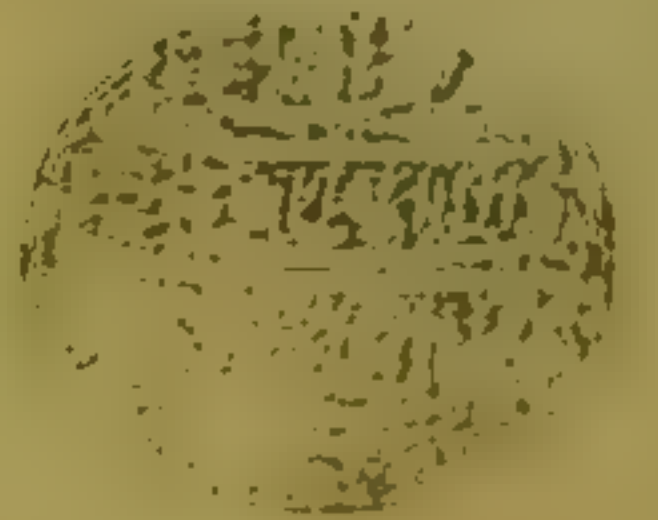
التقورات وليس من المعرف والمعرف حكم وحذا لا يجري فيها المنع كما نقرر في المعقول الا انما لا يمتنع
 دعوى ان يواحد ذلك الشئ او رسم مثلا والتسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى في
 فلا اشكال اقامة البرهان فكيف يصح ما ذكره لاننا نقول التجديده نفسه مثلا وان كان من قبيل التصور
 الا انه يتغير دعوى ان يواحد ذلك الشئ وان المذكور في موضع الجنس جنس في موضع الفصل
 الى غير ذلك وعلى هذا الرسم فهذه الدعوى الفنية الصادرة عن احدى قائله المنع كما صرح به
 في شرح المواقف فيحتاج الى التسك المذكور بالنظر الى الدعوى الفنية فلا اشكال في انما لا يمتنع كالمعقول
 عبارة اه فيه اياها الى ان الاله وان ثبت هذا المستلزم في جانب الكذب حيث جعل مناط عدم مطابقة
 الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة الواقع مع لا يذهب اليه ديم لا يثبت في جانب الصدق اثباتا فانما لا يفي
 مذهب الخصم ولا يثبت مذهب المستلزم لكون الصدق عبارة عن مطابقة الواقع والاعتقاد فيجب
 نعم اذ انضم اليه عدم الفاعل بالفصل من كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقة
 ثم ارام فليعلم قوله وهو ان شرها وتساوي من صميم التفسير به ان كون هذه الشرارة من صميم القليل كما انه
 خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب اياهم راجعا الى كونها خلاف معتقدهم
 فلا يصح الاستدلال بالادلة المذكورة لانهما الفرقتين وقوله سببا وحق ان واللام والجملة الالهية اشارة الى ما
 سيأتي من انه قد نذكر كجربا بالنظر الى لازم فائدة اذا كان الخاطب مكررا للمسلم لا يصلح الحكم بهذا وقوله
 التواكيد الحكم الذي دخلت في عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانما لم يرد خلفه في شهادته بل في التواكيد لانه لا يرد
 ان يجعل الحكم المتضمن الذي اشهر به التواكيد هو ان اخبارهم بان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صادر عن صميم القلب كما ذكر في شرح المفصلة وجواب بان التواكيد وان دخلت في المشهود به لكنها لا
 بان الشهادته من صميم القلب ولا منافاة بينهما قوله ليس شئ من الظواهر ليس خبر بل انشاء والاصح فيما سيأتي
 بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لم رسول الله قيس على قوله الحق ليس شئ على
 ان المذكور لا يصح للسند كما هو المودع في امثاله كمن يرد ان يقال يجوز ان يكون شهادته اخبارا
 بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرحه للفتاوى لا انشاء لها ولعل الشارع في حكمه بالانشاء
 وهنا على ذكره الكشاف في تفسير قوله اخذوا ايمانهم منه من انه يجوز ان يرد قولهم شهادته انك لم
 انه من ايمانهم بالخاذلة لان الشهادته تجري مجرى الخلف فيما يرد ان قولهم به من التواكيد يقول انك لم
 اشهدوا واشهدوا به واخذتم ولزم بالته في موضع القسم والي به واستشهدوا به ورحمة الله عليه وعلى
 سائر المستدين على ان اشهد من انتهى فليكن شهادته انشاء وليس كمن لكان يقول لو سلم كونه انشاء
 فجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار رفضه اخبارا بصدورهم كما يجوز رجوع في شرح الكشاف رجوع التكذيب
 في قوله ولهم غراب اليه بالكانه ايكون الى قولهم من انبأه باليوم الآخر وان سلم كونه انشاء باعتبار رفضه

في قوله ان كل ما هو كذا هو كذا

بصدوره عنهم **و** وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطاً اذ يجب بان يسميهم بهذا الخيار الى كل المواطاة
شهادة يقتضون قولهم هذا مسمى بالشهادة اي من فوجهم كما يقال الانسان والفرس سمي كل منهما جواراً و
لاشك ان هذه القضية الضمنية كاذبة بنظر الى مدلولها العرفي وهو صدورهما من علم ومواطاة ولذا
قال في التوليد الضمنية ان سميت شهادة الزور بالشهادة مجازاً وهذا المراد الثاني بان المعنى الكاذبون في
سميت بالشهادة والمنافسة في العبارة ليست من قاب التحقيق فاندفع النظر وقد يقال لا معنى لرجوع الى
الكذب من ان يقال ان كون الاخبار مسمى بالشهادة عفا فيرجع الى مدلولها فلا يكون هذا اذا
بل يرجع الى الوجه الاخر **و** ان ظهر بما ذكره من ان ما قيل اذ لا معنى لان يقال ان رجوع الكذب الى
قولهم ان كل رسول الله لا يكون ان يكون رجوعاً الى النظر الى عدمه حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق
للمواقع فهو كاذب ويرد عليه ان سميت لان النظام موقوف على رجوع الكذب الى الشهادة بمعنى
قولهم ان كل رسول الله بالنظر الى الواقع في اصل الجواب ان لا يتم ان رجوع الكذب الى الشهادة يجب
نفس الامر لا يكون رجوعاً الى الشهادة او السمية او الشهادة به لكن يجب عليهم هذا الكلام لا فائدة
غاية ما في الباب ان الثاني لا يكون كذا كمن يصرح بتقديره في نفس الامر اعتماداً على ان السبيل الى الحق
وهو القدر لا وجه الحكم بحسب وقوله مع ان الوجه على التمسك **و** ان علم ان صحتها وجها
آخر لم يذكره القوم هذا الوجه ما هو ذمنا ذكره الاما في التفسير الكبير كاشهد به التفسير في ذلك كسر
اللام مصدر حلق من باب ضرب والزم بالوجاهات العتق في التاريخ بمعنى العتق ويستعمل في الحق والباطل
لكن استعماله في الكاذب وقديح بمعنى الظن فيعتدى الى الغفلة واللاماد رجوع الكذب الى قولهم لم
يقولوا ذلك ولا انخفاض التفرق وسلول الكذب اسم طبعه فهو غير متفرق للعلية والناش
وقوله ما اردت الى ان كذبك اي ان شئ اردت حتى انتهى الى كذبك سؤل الله اياك والفتى البعض
هذا وقد يقال معنى الآية المذكورة ان المناقب قوم عادتهم الكذب فلما عتد عليهم في غير محرم وان صدقهم
كلام صادق وهو شهادتهم برسالته فان الكذب قد يصدر **و** انما يقال ان هذا هو المعنى الثاني
الركبي فالظن فاعل من فعل اي قال الجاحظ لان حذف المفعول سهل من حذف الجاحظ **و** في هذه اقسام
ستة لا يقال للمفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقريره من حيثها خطا الحكم
مطابق للمواقع مع اعتقاد الجحالة لعدمه وانما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق
والثاني هو الكاذب والثالث والرابع كل منهما ليس صادقا ولا كاذبا لاننا نقول كل من كذب والرائع عمل
فصيل لان عدم اعتقاد المطابقة انما بانها اعتقاد او بانها اعتقاد بالاعتقاد وتسمى عليه عدم اعتقاد
المطابقة فالاشياء المذكورة في الايضاح ستة ايضا **و** مطابقة للمواقع مع اعتقاد مطابق انما في المطابقة
للمواقع بل انما ينظر الحكم لان غير مطابقة في تقريره من حيثها اربع الى الجحالة اعتبار حكمه ان قولنا لا معنى لكون

في قوله ان كل ما هو كذا هو كذا

في قوله ان كل ما هو كذا هو كذا



في قوله ان كل ما هو كذا هو كذا

حالة من ذلك الغير والمعنى موافق لما في الايضاح الصدق طائفة الجحالي حكم للمواقع من حيثها كذا **و** انما
مطابقة في غيرهم **و** راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة للمواقع
جانب الكذب عدم مطابقة لمعونة العلم **و** انما في الاول الى قول ضرورة توافق الواقع والاعتقاد جواب
سؤال تقديره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة للمواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة لشي منهما
ولم يثبت هذا ذكره حيث انما ذكر مطابقة الاعتقاد في الاول الى مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة لغير
للاعتقاد في من حيثها الجاحظ وهو الشرط في المطابقة للمواقع ومحصله لزوم مطابقة الجحالي في غير المطابقة في قوله
توافق الواقع والاعتقاد على ما ذكره اولاً لم يتطابقا لم يمتطابقة للاعتقاد والمعلوم وبقرينة العلم وكذا
القياس في جانب الكذب **و** لا بد ان تعليل لزوم بالتوافق باره لان اعتقاد المطابقة لم يمتطابقة
ولم يمتطابق الواقع فالاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السمتة تحت الواقع وما ينبغي ان يعلم ان المراد بالتوافق
في القدر المفهوم من الجحالي لا بد من انما اذا ابروت رابت زيدا واعتقدت انه عمر وقت رابت رجلاً فمصادق
عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليتأمل **و** انما في هذا الحكم ان في قوله الى ذلك
بعضهم في غير من حيثها الجاحظ من ان الجحالي مطابق الواقع واعتقد الجحالي المطابقة فصدق وان لم يمتطابق
واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقت واعتقد عدم المطابقة او لم تطابق واعتقد المطابقة فخطا
ووجه الخطا في تعيين من اقسام الواسطة وما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلاً وعدمها مع عدمه في
تقرير من حيثها النظام ردة على الجحالي حيث زعم ان من حيثها النظام يحتمل الواسطة وانما الخطا باعتبار توهم ان
من حيثها النظام يحتمل الواسطة المشكوك ليس بخزان لزوم الواسطة مع انه غير وليم الواسطة فليس صحيحاً
في تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتأمل **و** قد وقع في شرح الفتاوى في عبارة المفتاح في بيان
برجع الصدق والكذب هكذا ومنه بعض الى طابق الحكم لاعتقاد الجحالي او ظن الى طابق كذا كذا سوار كذا
ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صواباً ثم ذكر ما يدل على ان قوله والاشياء من انما يقتضيان كاذبون
متسكك هذا البعض ذكر العلل في شرحه ان ما ذكره من حيثها الجاحظ وان المراد بالاحكام هو المعهود بلطابق
للمواقع والغير قوله لا يطابق راجع الى الحكم الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سوار كان ذلك الاعتقاد
خطا او صواباً لا يعلم اذ على تقدير كونه خطا كيف يكون الحكم المطابق للمواقع مطابقاً في صورة
الصدق فلو ان الله المذكورة لا يكون متسككاً مع انه يلزم اختلاف الراجع المرجوع اليه قوله
ينبغي من الجحالي يبلغ الى الغاية او يودي منه العجب او يكذب **و** انما استدلال الجاحظ بدليل قوله افرقه
الايه هذا حاصل المعنى والافلا قريب ان قول المذهب يتعلق بالجحالي المخدوع اي قال الجاحظ كذا
مستلزم لا بد من قوله في افرقه فيجوز الهمة اهله افرقه صفات الهمة الثانية وابنت الاولى الى انما
قوله باكثر التفسير الجحالي في الايضاح حيث قال فانهم هم وادعوا بالبنين كذا الى ما في ظاهره من ان

اذ الكفار انما صعدوا في الامرين جز البعث به لعل قوله مع حكاية ههنا كذا على صلب بئسكم اذ انتم تمل كل حرق
 انتم لم تخلق جديا في الاله وغار ما يقال انكم جز البعث ودعوى السالك واحد من هؤلاء الكفار
 فترديد احد ما من الامرين يستدعي ترديدا لا غير فافهم **قوله** على سبيل من الخلو اذ بالحق الامم المتداول
 للانفسال الحقيق كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيل
 في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي الاجتماع الا من دنا من مطر من منع الخلو وقد حجاب عن الاستدلال بانه
 استريد من مجرد الكذب والكذب مع شأنا اخرى فليس **قوله** كان اظهر اشار الى ان اظهر ما ذكره الله تعالى
 اما الاول فلان هم اعتقادهم صدقة لاني في تجويزهما ما به حتى يتبين في الردية بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني
 فلان مراد الله تعالى اشارة الى ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزون فلما صح
 ان يرد باحد شيئين الردية لا يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارة نوع **قوله** ايضا لا دلالة
 لقوله انهم به جنة على معنى ام صدق فيه حيث اذ لا يلزم من عدم اراهم بقوله ام به جنة ام صدق ان لا يلزم
 مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المقيد للمتمم هو هذا فليكن **قوله** فيكون مرادهم صدق في كونه
 خبرا كما ذابا وليس خبرا قبل الاول والاولى هو اذ كان اولان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما او هو
 مثل قولهم يحل الصدق والكذب **قوله** اذا غير ولو كان المراد بالحق معنى الردية واما اذا كان المراد
 معنى حق اضراره دم بالبعث على الاضمار بالاحد الامرين فانظر لفظ او اذا القضية منفصلة حقيقة في
 نفس الامر كما سبق فلا يتحقق اضراره دم عند عدم الابطاح مما على ان اوجي المعنى الواحد **قوله** في حيث
 قال الفاعل الخفي وذلك لان الاختصار في لا يكون انما هو فيكون كلاما حقيقته وقول المجنون ليس كلاما حقيقته
 على نعم هذا القائل وان الاختصار فيها بالاعتماد بل يحل كلام المجنون وكلمة بينهما انتهى كلامه في
 الوجهين حيث انما في الاول فلان السلام من ارباب المتكامل على لفظ المسند والسند اليه كما به لعل قوله
 المشكوك في المعلوم خبر على صرح **قوله** لا تشك ان خبر المجنون كذا قد امكن ان لا تشك في انما في الثاني
 فلان الخبر فيه ما صرح على لا واطنه بينهما اذ التقييم هكذا الكلام ان كان نسبة الدول خارج خبره ولا
 فانتفاء فلان ثالث اصلا ان يعتبر اصطلاح فلا يجمع **قوله** ان خبرها بكلام تام سمي خبرا لا يربط عليه
 ان هذه هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الجزئية والتقييدية في احتمال الصدق والكذب لا يفيده من
 الجزئية والانتفاءية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق من النسبة ما يتوهم كونه موقفا عن الالتماس والنتيجة حكاية
 يخرج النسبة الانتفاءية من البين فخير عنها ارجح الى تلك النسبة فلابتجاء على قوله ان خبرها بكلام تام سمي
 خبرا ان النسبة في اقرب من هذه المثابة مع ان لا يسمي خبرا **قوله** في نظر لوجوب علم الخي طلبة توجبه النظر ان
 الظاهر عبارة ذلك البعض حيث اورد لا التي لنفي الجنس والاستثناء المتضمني لعدم المستثنى من نفي الفرق
 بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير المعهود من قرينة المقابلة المشهورة نفي فرق مختلفات في الاحتمال

نزل آدم

وعدمه فاشارة الى رد الاول بقوله لوجوب علم الخي طب او الى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره
 الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظ ان النسبة المعلومة من حيث معلومة لا يحتمل الصدق والكذب
 وجعل الخي طب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج من عدم الاحتمالين من حيث هو كما ان عليه بعض
 الاخبار لا يخرج من الاحتمال من حيث هو بل هو قبل قرب الشارع عليه لخط لعدم استقامته لان المدعى بحالة
 النسبة التقييدية لهما من حيث ذاتها وما هيها ومعلومها للخي طب وكذا كون تلك المعلومة مستفادة
 من نفس اللفظ لا يتحقق في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهة محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت
 تلك المعلومة مستفادة من قارح اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في بابية النسبة التقييدية
 بحسب الموضع خارج عن الجزئية لعدم اتصالها ليس باعتبار قارح عن ماهيتها الوضعية بخلاف الاخبار
 البديهة فالنسبة التقييدية من حيث هي اي من حيث مفهومها او ما هيها الوضعية لا يحتمل الجزئية
 من حيث هي بل يحتمل كونها مانع المذكور عن المعلومة عن ماهيتها بحسب الموضع فقل **قوله** انتهى قالوا
 ان الاوصاف قبل العلم بها اخبارية بحث من وجهين الاول ان صاحب المصنف خرج في حيث اعتبار التوهم
 والتأخير مع الفعل ان الفعل المشهور اني اتعجب اني غيب انما خرجت من قبيل النعم او اذ قلنا علم
 ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قوله انما خرجت منه محيزة لغيب فلو كانت معلومة
 للخي طب لم يتصور ان يزعم ان غيره منخو بالصيد ومشارك فيه وجوابه ان مثل كونه ان يكون كلاما بديها
 بان نزل الخطاب العالم منزلة الجاهل لوجوده قابل الجمل ان صاحب المصنف اشار بقوله تعدي
 للمنفين الذين يزعمون بالغيب الى ان المنفيس ان حل على المعنى الشرعي فان جعل خطا بالمرق تفصيله
 كانت الصفة مادية والا كانت كاشفة وقد خرج بالشرف في ثابته لم يفهم ان الاوصاف قبل العلم
 قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يحقق الاوصاف في عرفهم غير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل
 لا ينافي معرفة الاجال ثبت **قوله** ان الاخبار بعد العلم بها اوصافية بحث لان الاخبار بعد العلم
 قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الجزئية كانت حافظة للتورية ويمكن ان يقال مراده
 ان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اوصافا لا اخبارا كذا في ما يقرئ من ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب
 العلم بالنسبة الجزئية الشرة الى جوازها وجواز الجمل لا الى وجوب عدمه فانقول الاول محمول على الكلية
 بقرينة اننا نأخذ الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية به فالمنع انها اخبار البتة لا اوصاف **الاول**
احوال الناس في الدنيا **قوله** في يوم تقوم الساعة بالمراد باجوي جوي الكلمة المركبة التقييدية الاضافية والجمل الوصفية
 صريح المفردات وبكامل المعنى اللغوي المصدر في المعنى الاصطلاحي المفترضا كذا حتى يتوهم الدور
 هذا التقييدية النسبة التي سبب العلم وقائله ونظايرها وبالمفهوم في قوله المفهوم الاخرى ما يفهم
 من اللفظ لا ما يتناول الذات **قوله** ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم علم



والفهم من ان النسبة التقييدية
 لا تكون صفة لفظية
 بل هي
 صفة

فان قلنا هذا القول لا يشاء ان السواء الذي في طرف في يوم
 الجمعة وفي النار لا يشاء ان السواء الذي في يوم
 بل يشاء ان السواء الذي في يوم الجمعة
 وكذا الدار والسادس في يوم

هذا هو المقصود من قوله لا يصدق ان انفصال بينهما لا يصدق لانهم قد جازوا
 بان نفق كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر ونفيعه لازم لا يستلزم على المردوم
 نعم لو كانت اداة الانفصال دالة على نفس الشيء كما يقال الثابت في الجرا ما قصه افادة الحكم او
 قصه وافادة لازمه لم يردوا لا يلزم من التصديق ولا يجوز انفصالهما من يكون بعدد الاصل لكن
 العبارة لات عدله اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة المروية والعقبة فيها
 نحن فيه اتفاقية وبان السج احاطت في النسخ الثالث من نطق الشرائع التي بالمنفصلة للحسين
 غير مانع الحق وما نه الحلو كقولك ريت ما زيدا واما ع واد العالم اما ان يعبر والله او ينفع القائل
 ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** لا يستلزم ان يقال انه لم يرفع النسبة ما فيه بحث لانه ان اراد ايقاع النسبة في
 التلخيص الى الاخرى فهو لا ينفذ لان البحث ليس اداة ما يد من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة
 الايقاع اعني اذ كان النسبة واقعة اوليت بواقعة فلما لم يستلزم القول بعبر فان دلالة الجمله خبرية
 على ذلك الايقاع دلالة ومنعته لا عقلية بل ان تخلف مدلولها غير ما هو الجواب محل الادراك على المعنى
 الاعم قاع **قوله** فان قلنا قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر لا ينبغي ان المراد بالمدلول هو المدلول اللفظي
 كما يدل عليه قوله ليلما يذم اخلا اللفظ من معناه الذي وضع له في ترتيب السؤال على ما قبل نظر لا المدلول
 فيه ان المراد بالمدلول هو الوقوع وهذا لا ينفذ كونه مدلولاً وضيع الخبر متى يتوقف السؤال على المدلول
 يكون المدلول خبر هو الايقاع في بيان المقصود بالا فاداه هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاستدلال
 كما جاز به الشريف في شرح المفتاح في غير **قوله** والا فاداه او قال اللام الفاصلة من جواب ما يخص
 للشرط وما يستلزم معناه على جواب ان الشرطية المتحمزة لبيانها على غيرها بالتوقف في جوابها **قوله**
 عن معناه الذي وضع له الاول في ان يقال عن معناه الذي دل عليه لانه لا يذم في الاول مطلقاً كما
 في الجواز **قوله** لا يتحقق الكذب الظاهر بيان لبطلان التماسه اعني قوله لا يصح ضرب زيد الا قد وجب
 منه الضرب لا يقال هذا متقوض بان لو صح لم يكن الايقاع او لا تنزل ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع
 خلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا قد وجب من المتكلم الايقاع ليلما يذم اخلا اللفظ من الموضوع له
 وج لا يتحقق الكذب يتحقق مدلول الخبر في الواقع لا نقول ليس كذب خبر عن من يقول بان مدلوله لا ينبغي
 عدم الموضوع الايقاع مثلاً بان شكاك في الواقع بل بان شكاك النسبة التي يشترطها ذلك المدلول ان تكون مظهراً
قوله ويزم الشاكر في الواقع النظم هذه العبارة انه صطوف على قوله لا يصح فهو ثالث الوجوه
 التي استدل بها على ان مدلول خبر حكم الخبر بالشك او بالاشكال لا نفسه ما ظهر المعنى يقتضي ان يكون
 على قوله لا يتحقق الكذب المتعبر عليه على قوله لا يصح اي لا يردم الشاكر ناش من عدم صحة ضرب زيد في
 حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وبعدها يجب بان هذا الخبر لازم على تقدير

هذا هو المقصود من قوله لا يصدق ان انفصال بينهما لا يصدق لانهم قد جازوا
 بان نفق كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر ونفيعه لازم لا يستلزم على المردوم
 نعم لو كانت اداة الانفصال دالة على نفس الشيء كما يقال الثابت في الجرا ما قصه افادة الحكم او
 قصه وافادة لازمه لم يردوا لا يلزم من التصديق ولا يجوز انفصالهما من يكون بعدد الاصل لكن
 العبارة لات عدله اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة المروية والعقبة فيها
 نحن فيه اتفاقية وبان السج احاطت في النسخ الثالث من نطق الشرائع التي بالمنفصلة للحسين
 غير مانع الحق وما نه الحلو كقولك ريت ما زيدا واما ع واد العالم اما ان يعبر والله او ينفع القائل
 ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** لا يستلزم ان يقال انه لم يرفع النسبة ما فيه بحث لانه ان اراد ايقاع النسبة في
 التلخيص الى الاخرى فهو لا ينفذ لان البحث ليس اداة ما يد من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة
 الايقاع اعني اذ كان النسبة واقعة اوليت بواقعة فلما لم يستلزم القول بعبر فان دلالة الجمله خبرية
 على ذلك الايقاع دلالة ومنعته لا عقلية بل ان تخلف مدلولها غير ما هو الجواب محل الادراك على المعنى
 الاعم قاع **قوله** فان قلنا قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر لا ينبغي ان المراد بالمدلول هو المدلول اللفظي
 كما يدل عليه قوله ليلما يذم اخلا اللفظ من معناه الذي وضع له في ترتيب السؤال على ما قبل نظر لا المدلول
 فيه ان المراد بالمدلول هو الوقوع وهذا لا ينفذ كونه مدلولاً وضيع الخبر متى يتوقف السؤال على المدلول
 يكون المدلول خبر هو الايقاع في بيان المقصود بالا فاداه هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاستدلال
 كما جاز به الشريف في شرح المفتاح في غير **قوله** والا فاداه او قال اللام الفاصلة من جواب ما يخص
 للشرط وما يستلزم معناه على جواب ان الشرطية المتحمزة لبيانها على غيرها بالتوقف في جوابها **قوله**
 عن معناه الذي وضع له الاول في ان يقال عن معناه الذي دل عليه لانه لا يذم في الاول مطلقاً كما
 في الجواز **قوله** لا يتحقق الكذب الظاهر بيان لبطلان التماسه اعني قوله لا يصح ضرب زيد الا قد وجب
 منه الضرب لا يقال هذا متقوض بان لو صح لم يكن الايقاع او لا تنزل ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع
 خلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا قد وجب من المتكلم الايقاع ليلما يذم اخلا اللفظ من الموضوع له
 وج لا يتحقق الكذب يتحقق مدلول الخبر في الواقع لا نقول ليس كذب خبر عن من يقول بان مدلوله لا ينبغي
 عدم الموضوع الايقاع مثلاً بان شكاك في الواقع بل بان شكاك النسبة التي يشترطها ذلك المدلول ان تكون مظهراً
قوله ويزم الشاكر في الواقع النظم هذه العبارة انه صطوف على قوله لا يصح فهو ثالث الوجوه
 التي استدل بها على ان مدلول خبر حكم الخبر بالشك او بالاشكال لا نفسه ما ظهر المعنى يقتضي ان يكون
 على قوله لا يتحقق الكذب المتعبر عليه على قوله لا يصح اي لا يردم الشاكر ناش من عدم صحة ضرب زيد في
 حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وبعدها يجب بان هذا الخبر لازم على تقدير

بطلان المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء من مفهوم اللفظ ضرب ثم الظاهر
 المتعريف مني على ما ذكره الشارع من ان الجمله الشرطية عند النفاة جمل خبرية هو الخبر معيود لمعصوم
 هو الشرطية على نفسه بالصدق والكذب فالجزم عندم مخففة في الجمل للقطع بان السند السند اليه من
 اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب معارف النفاة والتعريف ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصل
 والمقدار الى ما يرد ارباب القام من ان الحلو من المراتب او لا وبالذات في القام وتبينه في القام
 فالسند هو الحكم المذكور والسند اليه من اوصاف القام اعتبارات الاشارة بحريتي في كلامه
 واما باعتبارات السند المذكور فاما يظهر بانها في الفاظ هذا يصلح وجهها للادوية المذكور كما
قوله هو الذي يتصور على البناء للفاعل من تصور الشيء اي صار ذا صورة **قوله** لا يظهر للمفسر استعمال
 الحكم المذكور في انظار الخبر والتحسين بطريق المجاز وتحققة ان الحقيقة التركيبية في مثل موضوع لا اخبار
 فاذ استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستدراة والا فجازرسل الالة
 المذكورة من قبيل التلخيص اذا خبر عن نفسه بوقوع ضربه ما يرد في اظهار الخبر والتحسين
 قبيل ذكر المادوم واردة اللازم والى هذا اشار الشارع في بحث الاستعارة التمثيلية ثم قوله انما قيل
 لمقدري اي قالت ذلك لظهور **قوله** في قوله لا يستوي القاعد من المؤمنين عدم كون هذه الاية اخبار
 بناء على ان الحكم كان معلوماً رسول الله صلى الله عليه وسلم والشافعي والشافعي في منتهى التعديري
 برقة شعبة **قوله** في قوله لا يستوي الذين يؤمنون والذين لا يؤمنون على التفسير على التفسير لان الاتهام الاشارة
 الذي في حكم الاخبار بالنظم منتظم في الشكل المذكور **قوله** واما هذا اكثر من ان يحصى مد عليه ان بعد
 من لا يصلح ان يكون مفضلاً عليه اذ ليس مشاركا ما قبله اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارع بكلمة
 من متعلقة بفعل تنفذه اسم التفضيل اي مباداة في الكثرة من الاحصاء ورواه الفاضل الخشي بان من
 اذ لم يكن تفضيلية فقد استعمل الفعل التفضيل بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب
 عن اصل الامر ان بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سوي في العبارة اعني اذ على ظهور المراد
 ويكن ان يوجد جواب انما ج ايضا بان من التفضيلية كذا وقد كثر في العلم الشرعي واصفي المعنى
 اكثر من مطلقاً فحاصل **قوله** قومي هم قتلوا المصارع كارت بين وعلة الله على اوجه فاذا ربيت يصحي
 سهرى **قوله** وبعد هذا البيت فليكن عفت لا عفتوا اجللوا وليس سطوت لا وهن غلبي اسم اسم امرأة
 كانت ملو على كمال الانعام من قوم وقيل اسم رجل ووفى الذاء فخذ في اي بالمد والى مقبول
 وحيث مع معنى تنازع في هوى اللام الاولى كل من معارعي البيت السوطية المقسم والاضرة فيه
 داخل على جواب القسم والجلل من الافراد يقع على الصغرى والكبرى والتمسك هو المراد في البيت والسطو
 الاضربين كما هو حاصل المعنى **قوله** الحكم او كونه علماً به او رد عليه ان افادة الحكم مظهر من اداة

كون الخبر

كون الخبر علماً به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا يصدق لانهم قد جازوا
 بان نفق كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر ونفيعه لازم لا يستلزم على المردوم
 نعم لو كانت اداة الانفصال دالة على نفس الشيء كما يقال الثابت في الجرا ما قصه افادة الحكم او
 قصه وافادة لازمه لم يردوا لا يلزم من التصديق ولا يجوز انفصالهما من يكون بعدد الاصل لكن
 العبارة لات عدله اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة المروية والعقبة فيها
 نحن فيه اتفاقية وبان السج احاطت في النسخ الثالث من نطق الشرائع التي بالمنفصلة للحسين
 غير مانع الحق وما نه الحلو كقولك ريت ما زيدا واما ع واد العالم اما ان يعبر والله او ينفع القائل
 ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** لا يستلزم ان يقال انه لم يرفع النسبة ما فيه بحث لانه ان اراد ايقاع النسبة في
 التلخيص الى الاخرى فهو لا ينفذ لان البحث ليس اداة ما يد من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة
 الايقاع اعني اذ كان النسبة واقعة اوليت بواقعة فلما لم يستلزم القول بعبر فان دلالة الجمله خبرية
 على ذلك الايقاع دلالة ومنعته لا عقلية بل ان تخلف مدلولها غير ما هو الجواب محل الادراك على المعنى
 الاعم قاع **قوله** فان قلنا قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر لا ينبغي ان المراد بالمدلول هو المدلول اللفظي
 كما يدل عليه قوله ليلما يذم اخلا اللفظ من معناه الذي وضع له في ترتيب السؤال على ما قبل نظر لا المدلول
 فيه ان المراد بالمدلول هو الوقوع وهذا لا ينفذ كونه مدلولاً وضيع الخبر متى يتوقف السؤال على المدلول
 يكون المدلول خبر هو الايقاع في بيان المقصود بالا فاداه هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاستدلال
 كما جاز به الشريف في شرح المفتاح في غير **قوله** والا فاداه او قال اللام الفاصلة من جواب ما يخص
 للشرط وما يستلزم معناه على جواب ان الشرطية المتحمزة لبيانها على غيرها بالتوقف في جوابها **قوله**
 عن معناه الذي وضع له الاول في ان يقال عن معناه الذي دل عليه لانه لا يذم في الاول مطلقاً كما
 في الجواز **قوله** لا يتحقق الكذب الظاهر بيان لبطلان التماسه اعني قوله لا يصح ضرب زيد الا قد وجب
 منه الضرب لا يقال هذا متقوض بان لو صح لم يكن الايقاع او لا تنزل ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع
 خلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا قد وجب من المتكلم الايقاع ليلما يذم اخلا اللفظ من الموضوع له
 وج لا يتحقق الكذب يتحقق مدلول الخبر في الواقع لا نقول ليس كذب خبر عن من يقول بان مدلوله لا ينبغي
 عدم الموضوع الايقاع مثلاً بان شكاك في الواقع بل بان شكاك النسبة التي يشترطها ذلك المدلول ان تكون مظهراً
قوله ويزم الشاكر في الواقع النظم هذه العبارة انه صطوف على قوله لا يصح فهو ثالث الوجوه
 التي استدل بها على ان مدلول خبر حكم الخبر بالشك او بالاشكال لا نفسه ما ظهر المعنى يقتضي ان يكون
 على قوله لا يتحقق الكذب المتعبر عليه على قوله لا يصح اي لا يردم الشاكر ناش من عدم صحة ضرب زيد في
 حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وبعدها يجب بان هذا الخبر لازم على تقدير

هذا هو المقصود من قوله لا يصدق ان انفصال بينهما لا يصدق لانهم قد جازوا
 بان نفق كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر ونفيعه لازم لا يستلزم على المردوم
 نعم لو كانت اداة الانفصال دالة على نفس الشيء كما يقال الثابت في الجرا ما قصه افادة الحكم او
 قصه وافادة لازمه لم يردوا لا يلزم من التصديق ولا يجوز انفصالهما من يكون بعدد الاصل لكن
 العبارة لات عدله اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة المروية والعقبة فيها
 نحن فيه اتفاقية وبان السج احاطت في النسخ الثالث من نطق الشرائع التي بالمنفصلة للحسين
 غير مانع الحق وما نه الحلو كقولك ريت ما زيدا واما ع واد العالم اما ان يعبر والله او ينفع القائل
 ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** لا يستلزم ان يقال انه لم يرفع النسبة ما فيه بحث لانه ان اراد ايقاع النسبة في
 التلخيص الى الاخرى فهو لا ينفذ لان البحث ليس اداة ما يد من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة
 الايقاع اعني اذ كان النسبة واقعة اوليت بواقعة فلما لم يستلزم القول بعبر فان دلالة الجمله خبرية
 على ذلك الايقاع دلالة ومنعته لا عقلية بل ان تخلف مدلولها غير ما هو الجواب محل الادراك على المعنى
 الاعم قاع **قوله** فان قلنا قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر لا ينبغي ان المراد بالمدلول هو المدلول اللفظي
 كما يدل عليه قوله ليلما يذم اخلا اللفظ من معناه الذي وضع له في ترتيب السؤال على ما قبل نظر لا المدلول
 فيه ان المراد بالمدلول هو الوقوع وهذا لا ينفذ كونه مدلولاً وضيع الخبر متى يتوقف السؤال على المدلول
 يكون المدلول خبر هو الايقاع في بيان المقصود بالا فاداه هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاستدلال
 كما جاز به الشريف في شرح المفتاح في غير **قوله** والا فاداه او قال اللام الفاصلة من جواب ما يخص
 للشرط وما يستلزم معناه على جواب ان الشرطية المتحمزة لبيانها على غيرها بالتوقف في جوابها **قوله**
 عن معناه الذي وضع له الاول في ان يقال عن معناه الذي دل عليه لانه لا يذم في الاول مطلقاً كما
 في الجواز **قوله** لا يتحقق الكذب الظاهر بيان لبطلان التماسه اعني قوله لا يصح ضرب زيد الا قد وجب
 منه الضرب لا يقال هذا متقوض بان لو صح لم يكن الايقاع او لا تنزل ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع
 خلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا قد وجب من المتكلم الايقاع ليلما يذم اخلا اللفظ من الموضوع له
 وج لا يتحقق الكذب يتحقق مدلول الخبر في الواقع لا نقول ليس كذب خبر عن من يقول بان مدلوله لا ينبغي
 عدم الموضوع الايقاع مثلاً بان شكاك في الواقع بل بان شكاك النسبة التي يشترطها ذلك المدلول ان تكون مظهراً
قوله ويزم الشاكر في الواقع النظم هذه العبارة انه صطوف على قوله لا يصح فهو ثالث الوجوه
 التي استدل بها على ان مدلول خبر حكم الخبر بالشك او بالاشكال لا نفسه ما ظهر المعنى يقتضي ان يكون
 على قوله لا يتحقق الكذب المتعبر عليه على قوله لا يصح اي لا يردم الشاكر ناش من عدم صحة ضرب زيد في
 حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وبعدها يجب بان هذا الخبر لازم على تقدير

والمعنى هو...

والمعنى هو...

مدلول الخبر لا يثبت بالثبوت في نفسه بل بالثبوت في غيره...
بما من متناقضين فلا يوجب سببا للقول لا يقال لا تناقض بين النفي والاثبات...
البيضاء المتناقضان لا يجوز ارتفاعهما...
النفيض ان المعنى لا يمتثل للتمييز...
واحد من النفيضين...
لا خلاف في وجود الشك في اجتماع المتناقضين...
النفي والاثبات على الادراك بالمعنى...
النية والاعتراف...
في الواقع...
على حد في الحضانة...
الحال...
ما دام...
هذا الجواب...
استلزام العلم...
في التغير...
ينافي الشك...
ثبوت الشيء...
تحقق المدلول...
لك ان...
مدلول ذلك...
فما...
الحكم...
من اتفاق...
الاتفاق...
تحقق...
على...
منه...

خس فلا يلزم صدق المتناقضين...
الى الصدق...
قوله...
عليه...
فايدة...
استلزام...
بقوله...
التعليق...
مجرد...
بعد...
الواقع...
يقال...
الظن...
لا باعتبار...
يقى...
العكس...
من حيث...
بلا...
لا عدم...
عدم...
الى...
فسر...
في...
من...
انما...
ينبغي...

الخطية فان الظاهر انه محل متناع الاولي والثانية على امتناع الوجود ويزعم منه محل
الاولي والثانية على العلمين لا يطرق القطع لجواز ان يكون تعرفه في التفسير للعلمين على ان لا يرد
باعتبارهما وان كان الاثر والردوم نفس العلمين فافهم **قوله** ان الحكم من خبر نفسه فبذلك علم ان الحكم
بالمتشابهة مثلا لا يستلزم وجود الخبر فعلا من علم الحكي يكون الخبر **قوله** لان العلم يكون الخبر
علما بالحكم اي بالحكم المحصور من حيث خصوصية فلا بد ان العلم اذا اجري بشيء علم الحكم من خبر
مع ان كون الخبر علما معلوما لنا قبل ذلك لعلنا بان انه قد احاطا بكل شيء **قوله** لا يخبر بالانسان
اي فلا يصح فوكم ان سماع الخبر من الخبر كافي في حصول العلم منه ولا يشب متناع عدم حصول العلم
من حصول الاولي **قوله** في نظر وجه منه كون سماع الخبر علما لانه لا ذكر بل من النغات النفس توجع
العقل الى الخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعبر فهم المقابلة
من الحكم فاذا حصل العلم بالحكم اي اقتداء به فخطي او خطي فانه سمي علما في العرف كان ذلك
بسبب علمه بان الحكم علم به فاصد بالخبر نفسه **قوله** لا يمكن ان يقال ان الفان مرادة جعل الفائدة
على هذا التقدير عبارة عن العلوم ايضا موافقا لما في المتنازع واعتبارا للردوم بحسب تحقق الفائدة علما
تحقق لا يتحققه وانما اورد لفظ الاحتمال لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تلك كذا دون
الكلف الذي ذكره الفاضل الخشي في تنجي الاحتمال الاخير لان فيه فوائد التناسب ايضا ومثل هذا
المحمل الكلام الشائع اقرب بذكره وذكره الفاضل لان في ذلك فوائد التناسب كماله الكلام الشائع
ولا يخفى انها في هذا اما محالة تغيير الحكم فمشرك وكوتضاها وكذا من وجهين لا يقدح لان احد الوجهين
تغير ما هو كماله الخشي فيقول **قوله** مستحق الخبر اي لم يتغير على هذا في المضاف **قوله** منزلة الجاهل كره
الفاضل الخشي ان هذا وان تناول بحسب مفهوم اقسامه لانه ان الظان المراد به منزلة منزلة
خالي للذهن كما صرح به في الفصاحه فيبحث لان التي في عبارة الفصاحه بمعنى الخالي عن العلم بالفائدة
فينا والالحكم من الحكم والالتماد والالتزام فيس في صرح بذكره ولا يصرح بغيره ايضا وكوسلم
فقد وادع عبارة الفصاحه ما يصرح بقصره الى التعميم ثم الظان ان يبقى هذا على عموم وجهه تخصيص
تخصيص غير المتكفي قوله وفي المتك كالتكرار ما سوي العالم بالانكس كمالا يكون كثر الخ في قبل الوصول
الى الماء كما هو دأبهم في شدة الله اعلم **قوله** وان كان علما بالفائدة لا يتخل منه انه المراد ما يعم
لان فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بها لا يقتضي عدم القاد الخبر لجواز
ان يكون المقول لانه لا يحتاج الى الجواب بان معنى التخصيص على انها هي العوة وفي بعض النسخ
بالفائدة في الاثر **قوله** فلهذا هي غير الاسلوب ايا الى ان ليس من تنزل العلم منزلة الجاهل
بل من في ان كلاما سوي العلوم مساق فيز و مع هذا لا ع من سوء الاودية الا فخر ان يقال المراد

من السوء ان تضار ما بهية العصا بصفاها ليعظم الجانية البعيدة بين المقبول والمقبول اليه الجيب
ليس يصدر الا جبار ولا علما بل يصدر جواب **قوله** لا يقدح في علمه من شتره واللام في لفظ الجواب
قسم في ذوق وفي من شتره لانه ابتدأ كما في علمه لانه قديم ومن شتره مبتدأ ما في الاخرة من خلاق
غيره والخلاق النصب واللام في لبس جواب قسم في ذوق وجزا الشرطه وفي كما اشار اليه لو كان
يعلمون لا متفقوا ويحتمل ان يكون في الآية للتمني فلهذا في قوله ولو تری اذ الجرمون الا فتعبر ايضا
نفي للعلم بطريق آخر وكيف جازما حال من غير عليك او من كلام رب العزة اي مقولا في محك او مقولا في
دأب حال من غير تحذره وفي وهو استيناف في جواب الامر وحاصل الآية والله لقد علم اليهود اي من
اشترى كتاب السوء والشراي استبدله واختاره على كتاب الله تعالى ما في الاخرة نفي عن النوازل صلا الله
ليس ما يعاونه انفسهم اي يحفظونها لو كانوا يعلمون بذلك الشري اي بثمره وما يترتب عليه من اثاره الخلاق
له في الاخرة لا متفقوا ومن اعلم ان مساق الكلام للتمني حاله يقتضي تحقق يعلمون بما يتعلق علمه وان
معنى الآء على ما يشر اليه ان من اشترى كتاب السوء ما في الاخرة من نصيب صلا لانه ليس لنفسه اوجه على ذلك
الشري ولا يقتضي ان هذا اخذنا منه موهبة فيتم متعلق العلم الميت عدم النفع وتعلق الجاهل غاية الحفرة المتعدية
من حكمه بشر الموضوعة للعلم فلما اتى دينه لوجود الاول بدون الثاني في الباق **قوله** ان
ان تروق الى ان كان غرابه تنزل العلم بغاية الخبر منزلة الجاهل بما يعتبر جعل العلم بالشيء منزلة الجاهل
مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق بما يعتبر جعل وجود الشيء بمنزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية
العلم اورد ايتين لاثبات هذا الامر القريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاحتصان بالفائدة وعلى
هذا قياس زيادة التعميم في الآية الثانية فاعلم **قوله** لا اعتبارات حطابة اي اقامة قيد النطق بكونه
جزءا **قوله** لان هذا الكلام يوجب عليه اثر الامايل لتبيل للنفي كما ان قوله بنا لتبيل للنفي وهو انما
ان هذا الخبر ليس على اليهم بل الى الرسول واصحابه وايضا سلب علمهم برؤية الشرايين في اثبات
في صدر الآية على انه لا وجه لتنزل علمهم برؤية الشرايين منزلة الجاهل لان اركان الشرايين هذا
الحق من مقابلة اعمي جعله بذلك الجاهل وايضا اعتبار القاد هذا الخبر الصغنى اليهم **قوله** لان
هذا الحكم المحمدر قد عرفت جريان هذا التعليل في الاول ايضا **قوله** لا يوافق ما في الفصاحه لانه صرح
في ان العلم المنفي هو العلم المتعلق بان من شتره ما في الاخرة من خلاق بخلاف الوجوديين وان
الاستشهاد بمعنى **قوله** وما رويت اذ رويت وكل ان الذي روي انه لم لا التقي المعان يوم هو روي
من الحصى في وجهه المشركين وقال شابت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانه هو افترل
وما رويت اذ رويت وهو تنزل الرمي الصادر عنه ثم منزله عدمه ان ان ذلك الرمي لما كان على كونه
على فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه صورة كان بغير صادر عنه حقيقة فالتقي باعتبار الحقيقة والاثبات

هذا واعلم ان قول الشيخ ان لا يتقدم بشي لان المستحسن في حكم الواجب هذا البطلان وذكره بوجوب عدم الاستفهام
 فثبت **قوله** موكد بان وسمي الجمل في ان قلت قدر التاكيد يكون بقدر الانكار والخاص في انكار
 في اول الامر انما راد احد فوجه التاكيد من قلت هو ان يكون كل عمل منهم باجوب حكم من الاولين
 الاولين وتباديهم في الضلال ان انكارهم يتجاوز عن ادنى المرتبة قوي في نفسه فاكوا بتاكيد من
قوله موكد بالتعم وان وجد التاكيد لم يعد له في الاصل في القسم في الآتي من الموكلات فلعلمه قد ذكر
 الموكلات التي من علمه اجزاء الكلام التي قولنا ربنا يعلم فلهسترة في اعتقادهم انما ياتي في
 اكسالة لا لانهم يزعمون ان لا مسبة من التاكيد والرب غاية تنزيحه وتعلق الكدورات بالانسان
 ولا ينفون المسبة بين الكدورات ان الكمال فخر ان يكون الملك رسولا من الله وسلاسل الكمال
 وهذا سقط ما يقال في التبرئة كما ياتي في الكمال من الله تعالى في الرسالة من رسوله بناء على جواب كون
 انزال من جنس المرسل فينبغي ان يكون المرسل من جنس المرسل ايضا لان في انزال الجاس في الجاس **قوله** مبني على ان
 تكذيب الاشياء منهم تكذيب الكاذب في هذا التاكيد على ما يحتمل في قوله تعالى ربنا يعلم فلهسترة في اعتقادهم انما ياتي في
 اعني في المرة الاولى قوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بقدره في موضع المفعول كناية اي كناية عن رسلهم
 قولهم اذ كذبوا في المقالة الاولى وانما اذ كذبوا بتاكيد دل عليه كلام الاصل في الجمل في قوله ربنا يعلم
 على هذين الوجهين لانه على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى على ان يكون المعنى كما قال الله تعالى عن رسلهم
 في المرتبة انما اليكم مرسلون وانما اليكم رسلون والتعريف في اللفظ ليس لمرتب في الاية في ارادة هذا **قوله**
 لا انكار المرسل والمرسل في قوله لا يكون تكذيب الكاذب في قوله لا يكون تكذيب الكاذب
 للخبير سوارته والخبير والمرسل لا لا دخل في ذلك الا انكار المرسل اذ لو كان محصورا في المرسل لم يجر فيه
 الخبير والخبير في ذلك فان يبلغ خبر من رجل مخصوص قد يقال بالانكار سوارا اعتقاد في ذلك الرجل اذا
 بلغ الخبر بعينه من قبل كناية عن انكار على ان المرسل اذا كان مطلقا قوله انما اليكم رسلون لم يكن
 من ملاحظة المرسل من قبل **قوله** في كل مقتضى الظاهر مقتضى اليقين في بحث وهو ان هذا المبلغ لو لم
 في مقتضى الحال اقتضا حقيقة اليقين في مقتضى الظاهر مقتضى اليقين في مقتضى الظاهر مقتضى اليقين في مقتضى الظاهر
 مع فصاحة يكون الكلام على مقتضى ظاهري دون مقتضى باطني فلهذا الكلام ليس ببلغ مع صدق
 التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك ان المبدأ من مقتضى اليقين في مقتضى اليقين في مقتضى اليقين في مقتضى اليقين
 وما ذكره ههنا هو الغلبة بين مقتضى الظاهر مقتضى اليقين في مقتضى اليقين في مقتضى اليقين في مقتضى اليقين
قوله على ان لا يحمي انكاره في قوله ربنا يعلم فلهسترة في اعتقادهم انما ياتي في المقالة الاولى على ان يكون المعنى كما قال الله تعالى عن رسلهم
 ارنع عن انكاره في مقتضى هذا الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكاره حقيقة في الكمال
 وعدم ملاحظة الملاحظة والاعتبار بالاكيد لا ياتي في ذلك على ان لا ملاحظة واعتبار بجزء من العلم ايضا

والمرسل

قوله محجل

قوله فيجعل غير السائل كالسائل اي يجعل اليك كالسائل لان تقدم الموضع انما يعتبر بالقبول في غير التاكيد
 وجوب الدلالة على التميز المذكور وان لم يبق السائل ابتداء وانما عكسه ان جعل السائل كالي في قول
 وان اعتبره الفاضل المحشي في الضابط التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا يلزم اليقين فلا يلزم ولا
 يلزم منه تنزيه من التاكيد في قوله ربنا يعلم فلهسترة في اعتقادهم انما ياتي في المقالة الاولى على ان يكون المعنى كما قال الله تعالى عن رسلهم
 معنى التبرئة اذ لا يجوز ادخال لام التفتيح في المفعول به اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضمير المفعول الى الموضع كقولنا
 هذا التوجيه **قوله** لانه يشترط في حقيقة الخبر وجوبه لفظ ان هذا التفتيح بالنسبة الى الموضع مطلقا لا بالنسبة الى
 صوره فلما ياتي في كونه ان في بعضها الى خصوصية الخبر لفظ ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر
 بصنع الفلك بعد دعاء نوح لم يقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شأنه ان يجعل اليقين في
 في مصونية الاغراق فيقول تعالى ان يقول قولنا لمن يؤمن من قولكم الا من قرأ من مع قوله واصنع
 الفلك باعينا وقوله ولا تخاف في الذين ظلموا بعد دعاء نوح لم يقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين
 ديارا رايه على انهم محكوم عليهم بالوقوف فلا يكون اليقين كالسائل فان قلت المذكور لانه على كل قطع
 على انهم يحققون العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار به فاما
 ان يرجع فائدة ان فيه التاكيد بان يد على عظم خطيئتهم **قوله** قال الشيخ عبد القاهر في قوله
 يعني غدا الفاعل ان ما ذكره الشريف في اواخر الفصول من شرح الفتح من ان لا دلالة لفظ
 السبب الا عند قوم من الاصوليين يقال ثبت عليهم الكسوة الدلالة على تحقيق فقط بالمفهوم المتدبر
 باللام الدالة على التعليل محل بحث فليال من ومن التوقد على الناقض يقال من عرض اجابة على السبب فيكون
 الغرور على هذا بوجه وجه التاكيد ان من عرض الرجح من حيثها للرب الا ان مع رجا واحد فانه
 اعتقاد مع بني ايضار رجا واحد وانكر تعدد رجاهم حتى صار مغرورا وجا بهذه الصيغة
 هذا الوجه عن يوحنا الاوتري ولا تسكانه موافق للفتنة ايضا كلف العقل للمقدم كالا في قوله
 المذكور ههنا في قوله ربنا يعلم فلهسترة في اعتقادهم انما ياتي في المقالة الاولى على ان يكون المعنى كما قال الله تعالى عن رسلهم
 اعترض عليه بان دلالة على انكاره غير متعينة لجزا ان يكون اما دالة على انه بل هو ان يثبت في باد وافتق
 بظاهر حاله ومثل هذا يورد على قوله لان تاديبهم في الفعلة والاعراض عن العمل ما بعده من امارات انكار
 والجلوب ان عرض الرجح كما يكون اثر الفعلة متفرعا عليها يكون اثر الانكار ايضا ثم انما خطا في
 يطبق في اليقين فكما يجوز تنزيهه عن عرض الرجح مثلا من انما في كونه تنزيهه من انكاره كمال التبرئة
 فلهذا السبب عليه في انكاره في الاية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لم يثبتون وحل الاية على تنزيهه من
 تنزيهه المذكور وجه آخر وهو تعدد الموكلات فان قلت لم يعد اسمية الجمل في الاية من الموكلات قلت في محقق
 من ان مذكرتها في مقام العدول عن التعلية لا ضرورة في عمل الاية **قوله** ويجعل الموكلات كغيرها لا شك في قوله

لتنزيل المنكر منزلة الخلق كلف الظاهر ترك التأكيد لا يدل على هذا لا سيما في تنزيل المسائل في
التأكيد مع غيره واجبه نعم يدل على مطلق السبل تنزيل المسائل الخلق فانه لا يعلم فيها هل تنزل
فقط لا عن وصف الله لان تعالى اذا نزل المنكر منزلة السبل يجب ترك التأكيد الخلق الخلق الى ذلك على التنزيل
بحسب وصفه وفيه ان الظاهر كون الكلام خارجا عن مقتضى الظاهر التي هو ان التأكيد مع طابع المنكر فيجعل تنزيله
الاشار من منزلة اضعف قليلا **قوله** لان يكون معلوما او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو
ما يمكن التوصل به في النظرية المطلوب خبري لا مصطلح العقول هو ما يلزم من العلم بالعلم بشي او فعله
وهو موقوف لا يرتفع على التام بل يجوز كون الدليل محسوسا لم يستوفى في المعية لوجوده مع نفس الامر لان
ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمتكلم ولو كانت بحيث ان تاطهر ارتفع عن الخارجه لم يحس جعله كغير المنكر
التي هي انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة للمتكلم فلو تقرر معلومة خصوصية او تستر بتحقيق وجود الدليل مع
بذلك المعنى ويحقق اشترطية المعنى ان تاطهر ارتفع عن الخارجه اذا تيقن في حق المقدم مع ان جعله كغير المنكر
ليس بحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومة هو الوجه كالا **قوله** لا يجب ان يكون له لا في ما في هذا المنكر من
سواء الادب فالاولى ان يكون له في هذا فان قيل كيف يصح التمثيل في الحكم المذكور كما يحل ظاهر الكثرة
المرتبين **قوله** فيكون نظير التنزيل وهو ان التنزيل من عدم اللام في تنزيل ليس من مطلق التنزيل حتى يرد ان الالة
في مثال ذلك التنزيل لا ينظر في وجه الى الجواب بان المراد بالنظر المثال سادس من ان الحكم ينتهيه
بل اللام الاجل فالمنطق يكون نظرا لما نحن بصدده لانه نزل وجود الشيء منزلة عدمه فمثلا **قوله** هو ما ذكر
في السؤال في ذكره الوجه هو استعراذي بقصد بيان وجه الحكم في الالة ولم يقصده دفع اصل
السؤال فان فيه خيرا فاعلم كون الالة قليلا وهو مراد المحقق سيما اذا عمل على المنع والسند
قوله لا يكون مثلا لا ما نحن فيه قيل اي خبر والاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الرب منزلة عدم
ولما اذا تم الاعتبار او شغل ان يقال جعل وجود الجيب الرب منزلة عدمه لوجوده حائز لم يقبل
لارباب فيه بل لا تكيد مع ان هذا الحكم ما يشكركم لاننا نعلم وجوده لم يكن يكون مثلا لا ما نحن
فيه ودر بان ان نزل وجود ربهم منزلة عدم صار معدوما بما يجب للاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يرتب
على وجوده من الاشارة **قوله** هو ان الرب بمعنى ان احد الاله عبارة الكشاف هذه قلت ما في
ان احد الاله ربنا فيه وانما المنطق كونه متعلقا للرب ونظنه لو كان المعنى من ظاهره في عدم
الارتباب والمقتضى في الارتباب اشار الى توجيهه بان فاعل نفي مستر ما يدعي الرب واليا في ذمة
من ان كاهن الشاه والفتوى بان الرب بان احد الاله في قول المعنى الى ما ذكره وقد وجه
بان كذا وفي اللام الحارة والمعنى بان الرب لان احد الاله في ذمة الفاضل الخشعي خاشية
الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف آية عنه وذلك لان النفي متوجه الى التفسير والعلم فلا يفتا به

قوله وانما المنطق كونه لا يجب ان يقال وانما المنطق كذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار
صحت بقوله وقيل المنطق الخ وحكم بان المقابلة يصحح الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى
وفي بحث لان المنطق الخ بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرا والمكلف في تنجيح الاول ليس اقل من المكلف
في هذا فاقبل **قوله** لكن ينكره كثير من الاشقياء الخ قيل الظاهر ان الالة ليست مثلا لا ما نحن فيه اصلا لان
مقالة ارباب الفقه حرة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى طابع السامع مطلقا والظاهر
ان الى طبع بقوله ذلك الكتاب لارباب فيه هو البني عليه السلام بقرينة سياق الالة حيث قال عز وجل
والذين يؤمنون بما انزل اليك وما نزل من قبلك على انه لوجعل الحقا الاول حل من تنقيح الكلام
لاحتل غلبه المراتبين وهم المؤمنون على المراتبين **قوله** لكن ترك التأكيد لانهم جعلوا كغير المنكر لان
ان الاله نفي الجس وسمية الجس فيه ان التأكيد كما هو حوايه فكيف يستقيم ما ذكره لاننا نعلم ان الاله كورة
يفيد تأكيد استغراق النفي واشترائه الى الحكم عليه يعني ان لا يخرج شي من افواذه ولا دخل في حكم
الحكم وانما اسمية الجس معدومة انما انما تكون مؤكدة في مقام العدل ولا يجوز بذلك في الاله حكم
بالمقتضى وقد يجب بان تأكيد صالح على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك
مؤكد آخر يجعل اسمية الجس من المؤكدات والا فلا وبان الخارجه من مقتضى زيادة التأكيد فلو لم يجعل كلاما
الخارجه كان ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غاية ان كالمرة والسائل في هذا الالة في جعل الاشارة
فمثلا **قوله** هو ان كلامهم في قول الصغير ليس راجع الى ما معهم حتى يتوجه عليه ان المعنوم من كلامه
عمل الدليل على مخرج الاصول وخرجه الكلام كله على مصطلح اهل النظر والراجح الى مصدرنا على ما
تأملنا والنظر فيها وترتيبها **قوله** لا بد من التأكيد المعنوي يعني فالتشبيه صحيح لان التأكيد
لا يكون الحكم ولا يرفع الخارجه الى طبع السوء والنجورة وفوردة بانقل على شيء واشهر الى ان يرفع الخارجه
كانت كيد المنطقي معنية **قوله** فاعلم ان السوء والنجورة الخاضع الخشعي في سبيل لان التأكيد المعنوي لا يرفع
توهم السوء كما خرج فلا يرفع ما هو بمنزلة من حيث هو كذا وكذا الجواب اننا لان نرفع الشاه بذلك على
بل انما صرح في بحث تأكيد المسند اليه بان التأكيد في مثل جاني زينة لا يرفع التوهم المحسوس مع ان
زيد وانما ذكر على سبيل التوضيح وقد اشار بلفظ هذا حيث قال في تصوير التوهم المذكور ولا يرفع التوهم
بالأكيدة المعنوي ولا شك ان التأكيد نفسه وكذا ما كتبه واصبح لا يرفع التوهم المذكور لانه لا يرفع توهم السوء
مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلاما في قوله جاني الرجلان كلاما لرفع توهم ان يكون الجاني واحدا
واكثرا اليه انما وقع سموا وخرج في مباحث الفصل والوصول بان لارباب فيه لئلا يكون ذلك
الكتاب صادرا من غير وجه مع تعريض هناك ايضا بان وزان لارباب فيه لئلا يكون ذلك
من غير وجه هو السوء والنجورة الخ الخ الى طبع ان كان محسوسا معدوم فاعلم ان زينة لا يرفع التوهم

في ذلك لا يخلو ولا يخلو دليل الاستقراء فلا بد وقوله تعالى قل هو الله احد على اي وجه جملته المشايخ كانوا
والله لان يصح مبتدأ لقوله لا تشوا البيت اراد بالبناء لا بالحدث عنه بطريق ذكر في من اراد ان يقر
ان الكثرة بعد اسم من وليس بمبتدأ اصطلاحى والبيت لسالمين ربيعة والشوا اسم من شديت
الجمعي والشوا السكون والجمع من العدد والبا من اسم البعير الذي لا يشق عليه ذكر كان
او انش في ذلك في السنة السابعة وربما كان في الثامنة والجمع بدل كقول كل واحد من الامور الموقوفة
الخلق التي امنت من ان يكون ضعيفه وخبر ان قوله بعد اربعة اشياء من هذه العيش والخلق لله وحده
ذوقون سيره بان كل ما ذكره وان كان يتلوه ذبا الناس لكن الفتي يهرق للدهر والدهر ذو قلوب
وتنارت كما يجب يرجع وكما لم يخل وكما صنف بكرد **والله** وهو الملقب بالشمس المتفرق المنتشر في
وسمى اسم جبهة ان في قولهم موضع فالبا على الاول سببية متعلق بلفظ وسبب صلتها او بلفظ
اي سبب في هذا على التامعني في وانتم على اي وجه في هذا الموضع المتفرقة الكائنة او مع التفرقة
الكائنة في **والله** في هذا على اي وجه في هذا الموضع المتفرقة الكائنة او مع التفرقة
لا يخفى ان لاجل الى خارج المثال المذكور من الضابط السماع فان قولهم مع المؤمنين آتينا من قبل
المؤمنين غير المتكامل من قبل الاشارة على عم المتكامل كانهما ادعوا ان ايمانهم امر ظاهري لا ينبغي ان يشك فيه لثبوت
بل للادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شيائهم انا معكم من اجل غير المتكامل كانهما
لشأن الحال على ما يوجب الاشارة ترك الجملة والقرائن احكام الشريعة النبوية فلا بد من التاكيد
شيائهم اياهم **والله** ليس بالضابط المؤمنين جديرا بقوي الكلامي وادعوا ان ايمانهم امر ظاهري لا ينبغي ان يشك فيه لثبوت
فان قلتم لم كان ما طبعهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشيائهم بالجملة الاسمية محقق بان قلتم ليس ما طبعوا المؤمنين
اي وفيه نظر لان السوق يدل على ان ما طبعوا شيائهم جديرا بان يكون اقوي الكلامي وادعوا ان ايمانهم امر ظاهري لا ينبغي ان يشك فيه لثبوت
فيقول على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذي خاطبوا المؤمنين مع لئلا لا تكيد فيه قطعا وجوابه في
التعقيب من المعنى والتعقيب في الجواب في المشهور انكم يستعملون بالامور الموقوفة وقد استعملوا بالامور
العلم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هذا انكيد اصطلاحى معناه اللغوي والاشارة الى الكلام
عن العاقل العبد لا في قوة ووكادة في الجمل **والله** صدقون مع ادعوا ان ايمانهم امر ظاهري لا ينبغي ان يشك فيه لثبوت
كما هو في كانه منسوبة الى الواحد تنبها على عرافة في معنى الوحدة واستحقاق بعينه بالادعوا ونسب اليه
والله لان انفسهم اما لتعليل قدر اي فتركوا التاكيد اما كذا او لا للنفى المتعاقب قول لا في ادعوا
والادعوا في المعنى والاشارة الى المعنى والاشارة الى المعنى والاشارة الى المعنى والاشارة الى المعنى
في ادعوا انهم اذ يدعون **والله** في المعنى والاشارة الى المعنى والاشارة الى المعنى والاشارة الى المعنى
لان الحق لا يكون الاشتقاق من قال ابو زيد ان لم يثبت من ذلك اي خلقة وفي الاسفل فلان منه لغير حاجة

اي موضع

اي موضع لان يقال فيه من حسن وعسى ان يفعل **والله** لان دفع الابهام اي ايام رجوع الكثرة في الكلام
رسول الله كمن فيه بحث وهو ان هذا الابهام الغايته في ما ذكره لو كان في الآية الكثرة ما شعر بكونه
قوله والله يعلم انك لرسوله من قول الشيوخ لا بطريق الحكاية ولا شعرية فيجوز ان يكون ان يكون
هذان من قول الشافعيين بان جعل جارا مجزى القسم كقول ربنا يعلم اننا انكم لم نسلون ويكون فائدة بالشفاع الى ان
فائدة كجركا في باقي المذكرات المذكورة في الآية والابواب انما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه
ارسل اليه كان لغوا من الحديث غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعلم ان
ان ارسل اليه كان مقبولا مستعملا في مقام التاكيد كقول الله يعلم انك لرسوله اذ جعل كلام المؤمنين
كان من قبيل الاول بخلاف قول ربنا يعلم اننا انكم لم نسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى يسلون من رسوله
والفرق فلا تغفل **والله** لادعوا بالاسم اي يريد ان يمنع الظاهر من المعنى فيكون وجه
على ان مورد القسم غير المتكامل المذكور او لا وقد سلكوا هذه الطريقة في عنوان بحث الشبهة ايضا حيث قال
الشبهة الدالة على ان ركبا ووجه الشك في هذا ان المراد بالاول التبيين الاصطلاحي وبالثاني التبيين
فلا عاذا ساء المظهر وان ما قال المعرفة اذ اعتد كانت عين الاولى فليس على اطلاق هذا التفسير
ما يقال الاصل المعنى المعادة ان يكون عين الاولى كان الاصل في الضمير ان يعود الى عين السبق ثم ان
الاصول التي يجوز مخالفتها كالاصل الاول وان يعود الى ما في عين المذكور من المعنى فلا زحان لا اختيار
المظهر على المعنى لا يقال قول الله فيما بعد وهو معنى الجار غير حصص الخبر يدل على ان مورد القسم هو ما لا
الخبري لا مطلق الاشارة الى ما وقع الاحتياط الى ما كان عدم الاحتياط لان قول بل هو انما لا يسمي ثم
من كون المراد المعرفة المعادة عين الاول لغو لا على استمرارية في قوله فليس **والله** في قوله فليس
ومعنى لاجل اشارة الى ما اشارت في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله
الايمان من انهم انهم الجار والمجرور في قوله فليس **والله** وما بعد خبره لا بالاعتناء قد شيد اركانه معناه فلا بد ان
محط الغاية هو الخبر كما تفرج انك لو قلت في هذا الخبر انك لرسوله لكانت الحجة العقلية في الجواز العقلية
كلاما في النزوع ولا يفيد معنى مقصود من مثل هذا التركيب كما لا يخفى **والله** كما جعله عبد القادر حيث قال
الابحار في هذا الحقيقة العقلية كل جمل وضعفها على ان الحكم المقاديرها على ما هو عليه في العمل وواجب
وفي حد الجواز العقلية كل جمل اوجب الحكم المقاديرها على ما هو عليه في العمل بغير من اننا وبل **والله** في
لان علم القاء حاصلا ان مجرد كون الحقيقة الجواز العقلية ما قد يفيد في الحال لا يقتضي قولها في قوله
علم المقادير لان المقادير ما ليس فيه اذ قد يفيد في الحال لا يقتضي قولها في قوله
انه مطابقا لهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجب النظر في كون من الاحوال المذكورة فانه من
احوال الاشياء مثل التاكيد والتجويد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى **والله** في قوله فليس **والله** في قوله فليس

فان كان اللفظ من احوال اللفظ كان يلو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر الله واما اللفظ في نفسه
فليس اللفظ لامن احوال كان هذا هو مناط الفرق عند الله فتأمل متعلق بالظرف لبيان عن عالمه
الاصح مثل عامل الظرف والى الال وهو **قوله** في خارج ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع
ام لا ذكر الفاعل الخشعي نسبة بقاء الخرج لا يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تعديله لا يطابق شيئا
منها عليه والا فلو كان خارجا من الخرج لكان هو الذي يكون باقيا على الخرج بعد زيادته قوله عند الحكم
وقيل لا حاجة الى اعتبار التعديل فاعل في غير التعريف وقوله لا يطابق فاعل خارجا اي في التعريف
على هذا الحالة وهي ان لا يطابق الاعتقاد خارجا عنه وانت خبير بالعلوم الظاهرية التي هي على حال
محسوسة ثبوت تلك الحالة في ما بين اثنى قبل التعديل بقوله عند الحكم بعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى
بما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التعديل لازم كما لا يخفى **قوله** وذلك بان لا يتغير منه كانه اريد
نسبة بقاء ملاحظه ولا تراه على المراد لبيان مثل قرائن الاحوال فاهم **قوله** سواء كان ملاحظا على الظاهر
او في نفسه بغير ملاحظه من ان افعال العباد فيكون لهم والمراد بالصدور من الظهور منه فتحقق الصدور بهذا المعنى
في الموت ونظيره ومثال كون المسند مصدرا اجتنابا عن الدقة الجلاء ورفع التبعات الموقوفة على التبعات
وقول انما كانت الريح البعل ينبغي ان يميز في هذين المثالين عدم اعتقاد الحكم صالحة من انما كانت الريح
على الجاز فمما لا يعرف حاله وهو حينئذ لا يخفى ان القيد لا يكفي في كون الكلام المذكور حقيقيا
لان المقترن اذا اثنى من اني طبع قال خلق الله تعالى الا فاعل كمالا لا ينصب قرينة على عدم اراد اللفظ
فيكون حقيقيا سواء عرف الى طبع نفس الامر حال الحكم ام لا وكان اريد لمن لا يعرف حاله في اعتقاده
لأن لا يعرف حاله في نفس الامر في نفس الامر تام وهو ان المقترن في قوله هو خلق الله تعالى الا فاعل كمالا
الى عالم جاز واجاهل بما يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقيا **قوله** في حالة واحدة اللهم لان منبع
استحالة بالنظر الى تخصيص **قوله** الاول لا يكون اسنادا وفيه نظر لان العلوم من كلامه ان هذا القسم حقيقيا
قطعا وليس كذلك لان التفسير السابق بقوله عند الحكم في الظاهر شيئا من هذه الصورة او لا ينصب للقرينة
من قبل الحكم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقيا **قوله** انما ينصب اليه الى كماله او يكون
قوله انما ينصب اليه ونسب ان النسب عمانية صاحب بادي تبيينه لانه ان الصدور من المكون
دون الى فاعلا في انفسا فانه زوال عن المذكر الى فاعلا مع جملة الى تخصيص الابداء المفهوم كمالا
من كلام العادة في توجيه قول السكاكي غير منسوبة بتجوز وسهو ونسب ان السهم يطلق على الجمل لا ابتداء
بما يعتمد على لا ينبغي وبهذا قد تجاب عن منتهى الفاضل الخشعي بالنسبة الى السهم وكان قول الخشعي في
المشهور اشارة الى فاعل **قوله** الله كمالا وفي تقدير اي صفة لكلامه فلا يلزم اللفظ على معنى طبع
مختصين به من الجور على انما يلزم لو كانت العبارة والمعنى تاما **قوله** اعتقادا على غيرهم

ذكر في

ذكر في تعريف الجاز فانه منهم من ذكر قبل ان يدل فيه ان لا تاويل في تعريف الحقيقة لتعديله اذا لم يكن فيه تاويل
قرينة على المراد خلاف ظاهره منهم من انما ذكره على وفق اعتقاده **قوله** في خارج ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع
لختم من قصيدة تروى بها افعالها صحت بغير قول فاعل ل يتطابق **قوله** حسان اصغار والكبار لا
المراد منه كمالا ذكرت فانه اي اقبال وادبار بوجها من منى حسن فارقي من المصداق افعلا وادبار وانما
لتام الحدة به كانه علم في راسه انما هو المنة التي فقدت ولها هذا الوجه فليس فيها منتهى
على تبيينها به وتطبيق من الاطراف في الصحيحه اطراف اي الهم به وفي تاج المصداق لا فاعلا من جبر
در آردن وصير طوط راجع الى الجور فيج الى البور والاصغار والاكيار يصل الى صير او كبر
وهما معهما يلحق المفعول بيان للجنين افعلا والشيء جعله خلوا وادماره جعله مراد والاصغر الا فتدرك
الى شيء مفسول اي خال من المزايا والخصوصيات كالشيء المنفوش الذي نفس فذهب قوته المسخنة
والشيء العالم بالانسان والمحا للمبالغة **قوله** جاز ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملاصق القرينة
على قوله فيما بعد ولا ملاصق شي بلا ملاصق على المفعول **قوله** فانه اشارة الى تغيير التعريف كما يدل عليه قوله
بعده فاسنده الى الفاعل والمفعول به اذا كان بيتا حقيقيا **قوله** انما ينصب اليه الى كماله او يكون
ولا يلزم فيه مجتهد من وجهين احدهما ان المراد بالملاصق الذي هو الفاعل على المفعول به حقيقة باللفظ
ولذا قالوا في بيته رافضة مثلا ان اسنادا الى الملاصق الذي هو المفعول به انما ينصب اليه على الحقيقة
الشرط صانها به وبني الامر الدينية انما ينصب اليه الملاصق الذي هو الملاصق والشرط السبب معلوم
انما كان وزمان وسبب الحقة لا يجب اللفظ بل في حقه ولا شك ان التاويل فاعل حقيقيا
فقد فعل قولها اي اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينبغي جعلها عبارة عن الملاصق المذكور في الاول ان يصار
في اوجه الى ما ذكره الفاضل الخشعي في ما بين ان المفهوم من قوله سابقا في صدور فاعل من المصداق
وكذلك قول الشيخ عبد القاهر ان كلامه جهة على الله ويعترض عليه مخالفة فيكون اسنادا الى المبدأ
على التعيين عند الله لا يرفع الاعتراضات **قوله** انما ينصب اليه الى كماله او يكون
بما المراد بانما على هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي هو يتايل الاصطلاح والمفعول
ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي والاسناد الى المبدأ ليس من هذا القبيل بل هو التوفيق
ومن انما بان قول الشيخ لا يكون جهة على الله وانما ذكرها سابقا لانه ان قولنا الانسان جسم لا حقيقة
في الاصطلاح **قوله** انما ينصب اليه الملاصق الذي هو المفعول به انما ينصب اليه الملاصق الذي هو المفعول به
الدليل على معنى البيت **قوله** جواب ان معناه انه يريد ان لا ينصب اليه الملاصق الذي هو المفعول به انما ينصب اليه الملاصق الذي هو المفعول به
لما في بصورة الاشارة قبل صانها انما كان اسنادا الى غير ما يؤوله قطعا مع انه حقيقة فالقول في جواب
على نقل غيره ان يقال انما ينصب اليه الملاصق الذي هو المفعول به انما ينصب اليه الملاصق الذي هو المفعول به

ن الواحدة

يصل

اذ لو ارد به باصا نهار في فطره نهارى لم يكن سناد الى ما هو في فطره من خلقه تعرف الحقيقة قطعا وان ارد
نقى الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها ولا يجوز انما انكار صايم فان اريد به الاستسناد
عن نبوت الصوم للمطابق في النهار رجا زوان اريد الاستسناد من نبوة نطق النصارى حقيقة كما في قوله
انما انكار صايم انت وكون الصوم المستند الى النهار معنى واحد في الصورتين ليس يتبادر في الحقيقة **قوله**
ويستحق حكيا وان كان الجواز يقع في الاضمار والآتيان فليس هو بالكم انما ظاهره او مقدره لان الحكم
اشرف والاشتمية جاز في الاشياء وان كان الجواز يقع في النفي ايضا فلان الجواز في النفي فرع الجواز في
على ما ذكره الشارح او لان النفي لا يجعل معنى الاشياء لا يكون جازا على ما نقل من سناد والاشتمية سنادا
جوازا ما يابا اعتبار الاشرف اولا ان اشتماء بمعنى مطلق النسبة ثم ان الجواز يخص بذكر هذه الاشياء وان
اشتماء في الحقيقة اعتبرت بذكر فوائده **قوله** اي غير الملابس الذي لا يفتقد ما هو له بالملابس
للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو مسا وملابس غير ملابس هو له وانما يعقل الملابس لا يكون
ايما الى لانه في الجواز العقلي من فاعل ومفعول به اذ السناد يكون السناد حقيقة كجوابي ولو قال
سنادا الى الملابس لا يكون لم ينعلم هذا المعنى **قوله** اي ان قيد التناول نفي عن قيد ما هو له
اذ لا تناول في ما هو له وكان انما لا يكتف به لان دلالة على المعنى المذكور لا تربية مجزئة في التعريف
تطبيقات ما يبنى اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من الفعل بمراد التناول والاصل في المصدر
بين معنى المفعول الى الموضع بمعنى الرجوع اليه على الخذف والاصل في اسم موصوف من في من الحقيقة
وفي من الفعل ابتدائية ومن الفعل حال ان يطلب الموضع كائنا من جهة الفعل فخصا وان لم يكن حقيقة
في نفس الامر ومحصو الكلام ان طلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي ان
ما هو له وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل اي ان لم يكن موجودة على ما هو عليه
وسياق فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل جاز حقيقة في نفس الامر ان طلب
الحقيقة لا يستلزم وجودها كجواز ان يطبق لا يظهر بها فاما جاز الى الشق الثاني فليس يمكن في ايراد الشق
الاشتمية على ان لا قد يكون حقيقيا وقد يكون عقليا فالاختلاف في الخارج ولو اقتصر على الاول كان
فعل السمع عنه **قوله** اي اصل ان نصيب قرينة اشار الى ان طلبة القرينة ليس معنى السناد انما هو لا يطلب
الحقيقة كما حقه وهو ليس عين نصيبا لكن يطلبها بعد السناد الى الملابس غير ما هو له لاسيما نصيب قرينة
عن ايرادها وفيه بحث اما اولها فلا تذكرا اقلت جوي النهج واددت اثبات تجري حقيقة بصرف طلبة
سنادا الى غير ما هو له وان على حقيقة لان قرينة الجواز منصوبة وهي احتماله قيام الجريان بالزمع انه
حقيقة وان كان كلا ما كاذبا واما ثانيا فلا تذكرا اقلت جوي النهج واددت اثبات تجري حقيقة بصرف طلبة
من القرينة فائدة بصرف جاز فلا بد ان حصل حاصل التناول على ملاحظة ما هو له في الحقيقة

ومما

ومما سببه اياه كما يشوبه قوله فيما بعد قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها بالذات قول والفصل الى سناد
الى السبب فان الظاهر ان قوله الفصل بين التناول وبين هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف الجواز كما
ولما في المثال نصيب القرينة (انما يحتاج اليه من جهة المطابق لطلبه الحكام بالحق والذات
انما يحتاج اليه من جهة اصل الحكم وكونه جازا على القدرين فكيف يكون احدهما حاصل الآخر ويمكن الجواز
الاول ان قوله ان نصيب قرينة شعوبان الحكم اراد بهذا النصيب ما هو عليه من ان الافعال التي
منها انما يصدر من اختيار او شبه الى ذوي الارادة تبا در منها حد واما من قصد خرج من
ولا سيما على المراد وهذا مقتضى المثال المذكور ومن قال بان ذلك القول ذكر توطئة لتعليم العبد الى
لفظية وغيره ومن الثالث بان هذا النصيب هو جوازا وجود القرينة هو مفهوم الجواز العقلي
وان كان شرطه عند المصنفين فالظاهر ان الازالة كذا في الجواز العقلي فحين ان يحل المثال على الحقيقة
على الوجه الذي ذكره ولا يقع في هذا كون القرينة لاجل فهم الجواز **قوله** اي الفعل ان اراد بالفعل
الاصطلاح في طريقه بمعنى الفعل بمراد التمثيل بعينه رافضة واخره لا ياسبه وان اراد الاشتماء
عليه كونه اصلا ويكون المراد الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل تناول المصدر لا معنى له بل
نفسه على ان معنى الفعل تناول المصدر لا معنى له بل بنفسه على ان معنى الفعل تناول اسم
التفصيل في الطرف **قوله** لا ياسبان المفعول اذ هما لا يصباه ويمكن ان يحتمل انهما اذا يلزم القول
بطلب الفعل ومعناه لا مفعول المذكور ملكة كل منهما بل التفصيل فيه موقوف الى السامع العالم
بالقواعد وايضا لا يلزم اني والملابس الملابس جوازا ان يكون متغايرين وان كانا مصورتين كما
سياق قوله انني قبل الفرب فليس هو **قوله** لان الفعل ليس اليها وذكر لان المفعول مع مثلا يكون
بعد الواو يعني مع فعد سناد الفعل اليه لا ياسب هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل
القاعل وبعد سناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا واما يتغير نصيبه وهو ليس ما هو في مفعول وكلم
انما هو ذنبه فالمعبر بعد الاشتماء ليس لا نصيبا في المفعول مع فعد نصيبه سناد الفعل اليه
تغير في آخرة في مفعول فكذا القياس في الواو وفي هذا القدر كفي جهل يجوز ان سناد الى التعداد والاف
قوله سناد الى الفاعل اذ كان نصيبا له حقيقة اذ بالقاعل على ما يقوم به الفعل عند الحكم في الظاهر
ان قول الجاهل انت الذي الفعل جازع ان سناد الفعل اليه لا ياسب في المفعول **قوله** اي غير المفعول اليه
فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار لا يصب فيه ان سناد الفعل اليه لا ياسب في المفعول
فتشكل التعرّفان طرودا عكسا قلت بل هو سناد الفعل المذكور الى المفعول به بوجه **قوله** سناد
الى غير ما هو له جازا اي لا يربطه على ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار لا يصب فيه ان سناد
ان الاشتمالية سنادا الى غير ما هو له بل هو سناد الى الدار والدار لا يصب فيه ان سناد

دای بدادیم

اجازت

الحاكم والمجوز وقد جعلوا بعضي الى كافي قوله لا تتركها وتعطيني حتى اوالى كافي قوله لا تتركها اذ لم
فالمعنى ان الحكمي مستنف ما دام نفي العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحكم يوجد ايضا قوله
يعني لم يعلم ولم يستدل به بحث لان قوله بعد عدة ايات المزعومة او حسنة او وصية عز و نعم الوصي
على ان الصلوات العبدى موحدة لم يقط سناد الاشارة والافتاء الى الفدوات ولم يعش ظاهر بل دأ
اظهر من قول الى يخرج افشاء قيل الله تعالى ابا القحط لمير وملاص ما ذكره اذ ينقضه بانه انما يخرج لولا ان
استناد الافتاء الى قيل الله بالجواز بناء على انه السبب بحجت الدعاء وان كان مندفعا باستناده الا ان
قوله انه المبدئ والمعبد وجه الدلالة ان من قال بامر الله والردية وان طلوع الشمس وغروبها
في كل يوم بامر الله فتح وتقدس يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والآلاء والافناء
السمع فان قلت لم ينسب بان يحمل قوله قيل الله على الجواز قلت حمل الكلام العاقل على الصلح وانما يتحقق
النظر الصحيح ما يمكن **قوله** ضيقا فيقدم لان الامثلة التي ذكرها الله من هذا القبيل والافناء
يكونا حقيقيتين بغير تعليق نحو ابنت الفصل السريع ومجاز من تعليق نحو اجري لهم اطاعة امر فلان فكلية
نحو اجري لهم اطاعة فلان واجري الماء اطاعة امره **قوله** وكذا المزاب شيئا بالزمان ازدياد قواها التا
فيل شيئا الزمان ما يتوهم - وازدياد القوى انما يقوم بها بالالزمان فلما يجمع ارادة منه اجيب بالان
الى حرف المضاف اي وقت ازدياد قوى الاراض بسبب شي اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل
فاجب ان يجعل الازدياد على التقوى فانه قد محي مقدمات وحمل مضاعفا الى المفعول المراد ازدياد الزمان
القوى ببق في كل الشرائع بحث وهو ان تفسير الاحيار بتفسير القوى التامة في الارض لا يتفسير
شباب الزمان بازدياد قواها التامة اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها التامة مع القوى التامة
فيما بل ذلك الازدياد عين هذا التفسير **قوله** والآولى ان يفسر في تفسير الاصباء على اصدان النضارة وما
مما يح امر الشهاب الزمان بالمعنى المذكور **قوله** واختصار الاقسام في الاربع طعنه هذا بل فيه بحث نحو ان
طرفي العقل واحد ما كناية والكفاية عند المقسم لكل من الحقيقة والجواز ان كان في عدد الحقيقة
عند السكاكي فلا يجمع قول الله واقسم اربعة على قعد الحرفان قلت مراده حصر اقسام باعتبار حقيقة الطرف
ومجازية الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت لا الاشكال على هذا من السكاكي ايضا ولا يرفع
بحمل الجواز على غير المصطلح وهو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا لانه فاع الاشكال قبله على السكاكي ايضا
فما كل فنية اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في الجواز على محله كافي زيد صام نهار او غيره
صائم في جملة لا يكون جازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفها بالجملة فلا يخبر انما
عنده في الاربعه وكل الجملة على مطلق اللفظ بينونة مع التعريف اذ يحمل على اعتباره ويمكن ان
يجاز من الاشكال بان التعريف المصحح فيه الجملة انما هو المقسم الحاصل عن الحقيقة والجواز المفسر

د! بحکمہ من حیثہ

بناء على انها اكثر دور و اشهر مستحالا على قياس ما قاله الشارح في تعريف الحقا العقلي من انه تصور الحماز
الحقا العقلي في الاستدلال و هو قول المراد بالكلية اللفظ الواحد و ما في حكمها و الترتيب على كل حال
المراد باللفظ في الاستدلال و غير هذا الاستدلال في التفتيش و غير هذا ان مثل التفتيش بالمراد
قطعا مثل ان اركان تقدم رجلا و توخر اخرى و القول يجوز كون القسم اعم من القسم من وجه كل ظاهر كان غير
و اذا وصف الجدل بالجاز يشبه و صنفها بحقيقة لان كل ما يوصف بالجاز باعتبار الاستدلال في غير الموضوع
له يوصف باعتبار الاستدلال في الموضوع له و قد جاز ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه الحقا العقلي هو استناد
او استناد اسم الفاعل الى حيزه الاستدلال بالجملة الكلية او الفعلية الى زير فافهم **فصل** في تعريفه على ما يقولون و
كفرتم على ما يدعيه محمد و على الطريقة التي تكلفكم بان تقول في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا و انما قال ان كفرتم
على الكفر لان الى طلبة الالبية هو الكفر فاعني على هذا الكفر و قوله يوم جعل الولدان يولد يوم القيمة و يوصف
ببقدره على و ذكره ثانيا لغيره شأن ذكر اليوم و هو **فصل** في تعريفه و فصل هذه الاشياء فاقول ان
الموجود في الاولين ايقاع امر على غير ما عليه الاستدلال و ما كان في السابق و في اللاحق من استناد
مغايرة الامر و النهي **فصل** في من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا و عادة مضمونان على غير
من جهة الاستدلال الى الفيا و قد سبق منا في تحقيق قوله و الم ال بعد انهم صرحوا بان الفعل المستد الى الحماز
قد يكون ما ياتي في الفعل المذكور في الاستدلال و ما في من هذا القبيل فان الفعل او العادة هو الحماز
و بهذا يندفع كلام الفاضل الحاشي و قد انقول ايضا المراد بها استناد الشيء هو الحكم بكونه محالا و عده كذلك
ثم المصداق اعني الاستدلال مضاف الى المفعول و الفعل و هو **فصل** في تعريفه ان قربة الحماز على
ظاهر الكلام خالفه عقلا و عادة فيميز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المذكور في قوله عقلا و عادة
ما في لان العقل اذ اولى و طبعه و هو **فصل** في تعريفه ان الشيء الذي في العقل و غيره قد يكون
بحيث يوجب تمامه فلا يصح ان يفرق بينه و لا يكون الدليل متطبعا على الدعوى **فصل** في تعريفه
يستحيل العقل اي البرهنة على ما هو معنى الاستدلال العقلية فيغير و صنفها و ان كان قول الله و ما يحكم العقل
بالنظر الصحيح **فصل** في تعريفه ان الاستدلال فيه قطعا قبل عليه بل هو حكمه و هو من الفائدة و كان بعنا و الحال و
الحجاب منع الغاية في الاستدلال فاما كانت صحة التوهم و منع بطلان الاستدلال او العيش مراد به
ما لا يقصد به فائدة غير لازم و ما لا يرتب عليه غير محال **فصل** في تعريفه فاعلم و مفعول و انما و مفعول
الحقيقة معروفة ان عمل او المفعول الحقيقي اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاستدلال الى ما هو
لان معناه امر فاعلم ان سبب صحتها بالنظر و الحكم و قيل لا يلزم ان يكون الحكم على حقيقته
عقلية كان الامر كذلك في الموضوع و قد بان الصلا في المعرفة لاني الموجود و معرفة الشيء لا يتوقف على وجوده
فصل في تعريفه اشارة الى ان ما في الاستدلال من ان قول الى ان ليس له سبب في تعريفه و قيل ان يكون سبب الاستدلال

فصل في تعريفه

فصل في تعريفه

فصل في تعريفه ان يترك الله حاشا في وجهك بين الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى للاستدلال
على الحسن الكائن في وجه الجواب و قيل المضاعف مقورا و يترك الله علم **فصل** في تعريفه
الحقيق رجحانها على ان المراد بها علما الفاعل الحقيقي برسل حكم فلا يصح الاستدلال في موضوعات
خبر بان الحكم على الاستدلال مما لا مسوغ **فصل** في تعريفه اذا لم يقبل المراد بالفعل في قوله رجحان الفعل
المستد في العلم الا لا قيام و بالحق لازم الذي يرجع اليه ذلك الفعل المستد بالنظر الى المقدمات
ولا يلزم من استناد الاقدام عدم استناد اللفظ فيه حتى يلزم الجاز في اللفظ **فصل** في تعريفه ان الاقدام مستند في
الموضوع لكن لا لانه من طائفة و الاثبات بل ينقل من الاستدلال الى القدم الذي هو المقدم و لا يلزم
اقدم مجازا بل يكون كناية من قبيل الحقيقة دون الجاز كما اشار اليه الشارح كما يقول و الحقيقة في المقدمات
يشتركان في كونها حقيقتين و يفرقان في التعريف و عدمه و بهذا التفرع سقط ما يقال ان الاولين لا يقع
مثلا في اقدم جملتها و ما خلاصه انه موجود على الحقيقة و ان اراد به القدم كما يدل عليه قوله و لا اعتبار
اذ لا يمكن سكت وجوده كمن لا يستند استنادا الى زير في اللفظ و انما يلزم اذا كان الموضوع المعنى الحقيقي
للاقدام و الحق ان قول الشارح اذ كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه فنفى ذلك على
مراد بالحق الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام و ان قوله ان القدم موجود و حقيقة لا يطاق العقل لا
اذا كان حيزه الى الفعل من الشارح من ان الاقدام المستد الى الحق مجازا في حصولها القدم و جعل الحق القدام
صحتها معنى حقيقة للاقدام المستد الى الحق مجازا و لا يخفى ما فيه من التمسك و الا و قد اجماعنا الى ان اللفظ المعنى
الذي يرجع اليه العقل اي اقدم و هو القدم و لا يعرفه ما سبق **فصل** في تعريفه ان معنى القول خلق من شخص
اقا و قيل لانه قد يجوز ان يقال خلق الابن من ابيه قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة و اجبت ان هذا المعنى
و ان كان محتملا في نفسه الا ان معناه ما يمنع من العمل عليه و هو وصفه انما يكون من من الصلابة و انما
اذ لا معنى لمعنى الشخص في ذلك و هذا مراد الشارح من قوله و لا معنى لقولنا ان اي لا معنى لذلك القول في
الامر المذكور لوجود ما يمنع و اما يخرج بذلك الكفاية بالظهور **فصل** في تعريفه ان قول الله في الاولين
قد فرجت عن اي و انصبت تسكين المعنى فيسبغ الشر لا يقال شعوب **فصل** في تعريفه ان استعمال اي كما هو حكم
الاستخدام و هو في الاصطلاح ان يراد بلفظ معين احد ما في بغيره الا و يراد به احد طيفه احد ما
ثم بالآخر الا و قيل انما ينسب للمعاني لان الزمان الذي اوتي كونه حيا ليس شيئا من الزمان شيئا بل انما
لانه و قيل الثاني فيه ليس للتبني بل في كافي قولهم الحكم كزير و فيه ما بحث في الاول فلان سوى الكلام
على ان المراد بالزمان المعنى و بغيره صاحب هذا المعنى و استخدام و انما في الكلام الثاني في ان
كزير للتبني و هو بالحقيقة تعريف بان هذه التي من ذلك المعنى و من المثال كما ذكره في الواقع فالمراد
في الجواب للحل على هذا المضام كسائر استخدام على ان سببها الماهية الكلية بخبرتها بهم هي العكس فلا يجوز

ثم الشهادة في العبارة التي هي بالجملة والانه اللمعة من الجملة كما جعل المعنى المذكور اولاً واما ثانياً
المعنى المراد وجوز ان يكون بالاول المعنى المذكور وكلاهما بمعنى القطع كالغير قطع على
حق من الرجوع الى المذكور **قوله** يستلزم ان لا يكون الامر بالبناء كما ان يمكن ان يجيب السكاكي عنه ومن
نظيره بطل المسند على الجازي ايمان سرلي بالبناء مثلاً فصح التداول والخطاب مع قوله لا يمتنع من كلامه
تعميم الاستعارة بالكفاية الى هذه الصورة ايضاً **قوله** جوابه ان يمتنع الاخر ان يكون ضرباً عما
ما ذكره ان الحق لا يمتنع نظراً في المعنى وينتفع اخر انما المعنى نعم يورد على السكاكي ان البناء لا يمتنع
يتمتع فيها بالبناء والادعاء في حقيقة فنفسه الى انه لا يمتنع في الحقيقة ولا ضرورة ويبرهن في نفي الجازي
ينطبق في سلك الاستعارة بالكفاية فتابعنا **قوله** اعترضه ان يمتنع الجازي الى الجازي المراد الاستعارة
وقسمها الى المصحح والمكتبة فيكون مكتبة مجازاً مع ان البناء في قول الميزلي واذا الميزة فثبت انما كانت
في الموت باءاً السببية لا يكون متعلقاً في موضعها بالحقبة وفي موضعها بالبناء بل والجازي عند الاستعارة
في غير الموضوع لا بالحقبة وربما يجاب من ذلك بان ما ليس خارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر موضوعاً خارجاً
خارجاً عنه ودون العكس فيكون لفظ الميزة مستقلاً في موضعها وفي موضعها لان الميزة حينئذ امر ليس بها
اخرت مع السببية حتى يكون مركبة منها بحيث وادانته يمكن تصور نظراً الى ما على وجهه من الاعراض الغريبة
المذكورة في علم البيان بان يقول كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكفاية يستلزم هذه السكاكي
ان يرد بالذكور الميزة **قوله** لو اردت الميزة لم تكن من المقام الحقيقية على ما هو المذكور في علم البيان كذا قيل
باعتبار الجازي فلا يرد الميزة بل الميزة واذا اردت الميزة به صرح ما ذكره المصنف فليعلم ان معنى النظر المذكور في
هذا العلم على الاعتراف ان المعنى المذكور في علم البيان **قوله** ولا يخفى على الجازي ان الميزة في
لا معنى له باعتبار الاستعارة فيه قطعاً فثبت ان المعنى المذكور في علم البيان **قوله** ولا يخفى على الجازي ان الميزة في
نهاره صام ويطير الى كذا ما يشترط في تركيبه الاضافي والاشمال على فخر طي التبيين فائدة الامران
الاول من باب فائدة الميزة الى التبيين **قوله** وكذا الفرق ما بين الميزة وبين التبيين دون التبيين **قوله**
قوله ان اردت الميزة على التبيين لا تخفى من بلاغته البلاغية البار والتمتع مصدر على التبيين بل على
خلقها واذا فقت بالمصدر بروت قال الجاهل والمربط بل بالمراد كذا العلم والاشمال في الاحوال و
الغلاة شعاع ليس تحت الثوب وحتى الريح ايضاً **قوله** ربع من زرت العبيد انده بالضم زرا
او اشتركت ان زركه عليه والازرار ربع زركه بالفتح كالتوب ربع ثوب او ربع زركه بالضم كاد ربع
قوله وركه بالضم **قوله** مع استلزامه على ذكر الميزة اما اذا رجع في الميزة الى الموضع فظاً ما اذا
رجع الى الغلاة بـ وبل المصنف كما قيل فان ضمير غارة راجع الى الموضع فذكر الميزة حاصل باعتبار **قوله**
انما هي في ضمير غارة في بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضمير غارة راجع الى الموضع فذكر الميزة حاصل باعتبار **قوله**

بمعنى

بمعنى الصاحبة التفرغ لخلاف الظاهر لا يصار اليه بلا دليل فهو الجازي **قوله** انضاض السكاكي الى الام
وقيل بعكس **قوله** وعلى الاول بان المضامين الى ضمير والضمير لا يرجع الى الام وعلى الثاني بان الضوم
يتمتع ان يستدل اللفظ **قوله** الوصف ذلك موجب ذلك عند القائلين لا يمنع الملازمة لجواز ان يقولوا
بوجه الاحتمال وجه التفرغ كالجازي العتيق واجيب بان معنى الكلام على كذا السكاكي الجازي العتيق حيث
اعتقد ان ما صدر عن المصنف مما يري من الجازي العتيق ليس التجوز في الكلام بل في المسند اليه
نظراً او ليس معنى السكاكي الجازي العتيق ان احال المبدع ان ما وقع في تركيب المصنف من مثل من قبل
الجازي بل الى ان المصنف لم يقصد به بل قصد الاستعارة وان حل البعض كلامهم على الجازي العتيق
فما دام الخ لا يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقف على صحة
لا دعاء كونه من الجازي العتيق وان كان هذا الادعاء مردوداً عند السكاكي كما **قوله** على
العارضة له من حيث المسند اليه اراد بالامور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
اي يكون سبباً قريباً للملك المطابقة والقرينة على ذلك سبق في تعريف المصنف وان ادفع
من الامور العارضة المسند اليه من حيث المسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا البناء اصلاً **قوله**
لذاته اي لذاته المسند اليه من حيث المسند اليه بقرينة السابق وقوله لا بواسطة الجازي وضعه ونسبه لان
غير الحقيقة احتراز عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة **قوله** مع في او شك قبل هذا منقوض بالبحث
من ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون المسند اليه ايضاً معرفة فان التعريف من عند المصنف
لذاته بل باعتبار كونه مسند اليه مسند معرفة والجواب انه لم يقع في البناء من هذا الكتاب ما ذكره
البحث ولو كان بحثاً متعلقاً بعلم المعاني ليس غرض الشرح الا ان مراد المصنف بالاحوال التي هي عند السكاكي
من هذا الكتاب بالبحث عنها واوردها في الامور العارضة للمسند اليه من حيث المسند اليه **قوله** الجازي وجوز
الحادث عن عدم اراد به عدم الابق وانما لم يعتبر عدم اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحد في سخط
فما سببه لعدم اللاحق اقوى لان الواقع منها في نفس الامر هو العلم السابق او التحقيق انه لم يمتنع
اصلاً لانه ان لم يستطع في لفظ الجازي اشعار بذلك كما سيأتي كمن اختار هذا اللفظ الى
ان المسند اليه كونه الركن الاعظم كانه ان لم يمتنع في نفس الامر ثم هذا الوجه ما اقتضى تقديم
الحد في على الذكر اقتضى تقديمه على احوال كونه متفرعاً على الذكر في اعتبارهم **قوله** وهو ان يكون
اسمع عارفاً بوجوه القربان قبل ضمير يوراجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامور او باعتبار
عبارة عن كون المقام قابلاً وضمير راجع الى الحد في فعله لا حاجة الى ان يقال ان المقام لا يمتنع
الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثر مما قد ذكره التفرغ الى الحد في ضمير يوراجع الى اشياء
ولا الى ان يقال اراد به ما سوى حرف الفاعل في المعنى للمفعول كما سيذكر ان لا يحتاج الى التفرغ بل الى

الباب الثاني في احوال المسند اليه

في احوال

الغرض

المراد في قوله ذلك لان قوله المحذوف متحقق في العصور بن غاية ما في الكتاب ان المراد بالمراد في
المحذوف معقود ويزيد عليه ما في طلاق القرينة بالنسبة الى المحذوف المعلوم بالقواعد من ان كان
ملك القرينة لا يكتفي بالنسبة الى العادة الواضحة بل لابد من قرينة على حصول المحذوف فلا وجه للمعقود
منها **لكن** اشارة ضمنية الى الاول في قوله لا حراز على العيب فهو وجود القرينة وقد يقال اشارة
الضمنية انما يظهر على منطوق هذه النكته يعني الاحراز في العيب ولذا زاد في الاصحاح عبارة
حيث قال ان محذوف ما يجد الا حصارا ولا حراز على العيب وهذا يعني على ان قوله الاحراز معطوف
على المضاق اليه والحق ان عدم النكته المذكورة غير كاف في تفسيره وان تحقق اشارة ما يكون متحققا في اول
النكته فخطا **لكن** في قوله لا حراز على العيب كلفنا ان يكون ذكره عينا في كل موضع اذ لا خلاف
بين كون الركن الاكظم عن الكلام وكون ذكره عينا لتحقيق القرينة المعقولة واما ما في قوله وسنذكر
الاصحاح اليه نفسه **الجواب** للمعقود **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو
القرينة والفرق بين التوضيحين ان نفي العيب في التوضيح الاول بناء على كونه الركن الاكظم في
العام على جواز تحقق الغرض وان في التوضيح الاول عدم بانتهاء العيب نظرا الى انه الركن الاكظم في
الاجزاء استقام نظرا الى تحقق الغرض **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
الحذف وعلى ما ذكره من تحقق غرض الحكم بكون المقام المذكور اللهم الا ان يراد بالقرينة معنى
العائدة فقط والعيب لا يرتب عليه فائدة **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
حصول الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شأه العقل اذ لا غلطية الا امارات نصيبا الواضح
يختلف اختلاف الاوضاع شأه في نفسه **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
يذكر هذا القيد من حيث الظاهر في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
فكاه مستقل **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
بنائية قوله فيما سياتي ولا عند المحذوف على العقل **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
بالقواعد المستفاد من ضمير الفصل اضافي الى ليس الدال عند المحذوف في العقل فلا ينافي في
المراد من قوله من حيث الظاهر عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت المحذوف في
نفسه يجوز ان يدل بالقرائن على ان المنه اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان
كانا ممكنين في نفسه **لكن** انما ذكرنا على ما ذكرنا في العادة من ان فهم المقام قلنا ينكح من قبل
الانطاط حتى كان المفكر يتابع نفسه بالانطاط في حيلة فالقرائن انما هي العادة على لفظ المنه
وبواسطة على انه فاعلم **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
ايضا واكثر في الصفا **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام

سئل دام وفرن طول اي حال يشهد **دام** **لكن** في قوله لا حراز و التحليل المذكورين اذ في لفظ المنه
او لعلته على ان شدا ايد الزمان ومصاديقه الهوى جعلته بحيث لا يقرر على الحكم بالزينة
ما يفيده الغرض **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
لانته وهو الحكم على ما بطلان عند تحقق النكاح على ان اوفى الجواب بمحذوف الجمل بعد ما كثر
ويقوى في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة مرتبة مذكورة في الوجود ما يعني عند كذا في نفي
الليب واما حديثه ايتان المعادل لام المقصود وقد سبق الكلام فلا يفيد **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
لكن قال الشان في شرح المفتاح الايام الاتباع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة
لذا ان الاول من العصور الحالية **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
المذكورة اوردت بعض المحققين لاصلاح الخلاف العدول الى قولي المصلين فان شأه بنيت في الجمل
وما ينبغي ان يعلم ان الجمل انما هو في مقتضيات فرق السد لبيان صوته غير ان كان او كذا كذا
ايام صوته مع الجمل او كذا **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
فكان ذكره عينا فلو كان المقصد الى التبعين عابرة للمقصد الى الاحراز على العيب فجاز ان يقصد كل
مع الذم عن الآخرة وان يقصد معا وقس عليه ذكر سائر النكته التي يمكن اجتماعها **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
من الخارجين لاحقا ان الظاهر يقول عن غير الجمل **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
اول من قال اني بنيت عليه يقول وكان من احوال الناس وذكر ان نذر ليدرج حراة على الغنم سئل
وام صيد اياهم يكن وكان يروح خفيها بلا عيب وكاد يقبل نفسه ابنه بطعم فخرجها الى المصيد فمكث
سائق فافطما فخرج وضعت الثانية مطعما صابا ففقدته قال انكم ذكرتم قصدا مثلا بغير قصد وفسل
من غير امله **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
وابواضرا ما جرحه خاتم العلي اوجه جرحه مات وركبته فوثقوا بواضرا على قديم ابي اقرم فادومة فقال
ان بني زملوني بالدم شمشنة او غيرها من اقرم يثير الى ان اقدم ايضا كان عاقا والتزملون
بالثياب **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
على ترك تطايره ان الاول لا يتصور من حكم نكاح الكلام او لا بخلاف التا وايضا الاول تبادر القياس
وفيه فلو اذ احدثت من الويل كذا في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
بها في امر على ميثرها فقد راجعت الاستعمال الوارد على تركه واما التي فتخص بالقياس **لكن** في قوله لا حراز على العيب انما هو في الحقيقة ان الحكم في مقام
يذكرون فيه المبدأ ووجه ما اشار اليه الشرح في شرح الكشاف من ان المرفوع بالجمع او الزم مثلا ومن
لا يقيد في المعنى حلق فيه الاداب للافتان والقرص من هذا الافتان اظهارا لاجتماع المذكور
بحسب ان فيه زيادة ايقظ السامع في تركه في الاتباع فذكر الافتان انما يكون له مع عدم ذكرهما

دون

ما يتحقق المقام ولا يثبت من ما قبله من جهة الاتصال المتبادر يكون في صورة متعلقين متعلقين
ما قبله وايضا في هذا الخلف تعقيب لافتيان في الدلالة على ما ذكر من الاتهام **والذي** الذي لا يرضى عليه بان
الموصوفين يكونون اسما لا مفعولا لا تعقب في مفعول فلا حذف هناك والاشارة الى ان الموصوفين انما يكونون اسما لا مفعولا
الحذف وقد تجاب بان الحذف على ما هو عليه في مفعول لا لا بد منه في تعقيب المفعول الا في ما ذكره في تعقيب كذا في المثال
فيما بين المفعول وقوله لا يرضى على ان يقوم من قبله **وتفرد** مع بيان السكت كثير في الموصوفين لا يرضى
للعقل عنه فان قلنا يساقي ان هذا كله في قيام القرينة فالافتراف على العيب بان على الظاهر متعلق للمفعول لثبوت
التعقب قصد الاخر لا بالفعل لا بوجه صحيح ذلك القصد ولا يعني انه غير لازم **والذي** الذي لا يرضى عليه بان
ذكر السند الى زيادة الايضاح والتعقيب قوله واليكلم المعلوم حيث لم يذكر في فيه السند اليه معنى اسم الاشارة
الثانية بما علم المعلوم خبر عن اسم الاشارة الاولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر السند اليه عدم حذفه مطلقا
سواء كان السند عند قوله منه اليه **والذي** الذي ثبت له الاشارة قال السامع في شرح الكفا في كاشيت في
موضع المصدر لقوله ثابته والثاني في زيادة الاشارة في الهمزة والفاء والتقدم **والذي** الذي استدلوا به من استأثر
بالشي استنبطه وقوله في تفسيره متعلق بالخبر وبالطرف الواقع موقع المفعول اعني بالثابتة وهي في الاصل الموصوفين
الذين ثاب اليهم ويرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمثل ثابته لا اراهله يتعرفون في امرهم ثم يتوجهون اليه
على خيالها على انفرادها واستقلالها واسمها هو الذي يقول الشيء وقدوت حيا لا يرضى على ان يرضى على ان
يتوقف متعلق بالاعمال **والذي** الذي هو المبدأ اعني في الرجوع الى الاشارة التي تعلق ان يكون عالما وذلك ان تقول
الاخر **ان** ان يعلق بالغير المتكسر في الخبر اعني ثابته باعتبار رجوعه الى الاشارة ايضا كيلا يلزم من السقوط
ومتعلق بالاجنبي الذي هو الجذر لا يمتنع الى جعل المذكور في خبره قبل الخبر كما قيل واصل المعنى ان يذكر
او يذكر انما استقصا صمم بكل واحد من على حدة فيكون كل منها متعبرا عن علمه على علمه بذكره بغيره
استقصا صمم بالجمع فيكون هو المميز لكل واحد **والذي** الذي يرضى الاصفاء مطلوب ليعمل الاصفاء بالجمع
لكن الحسن اذا اختلف لا يستعمل في حق الباء فلا يلزم التمثيل بقوله ان يصحاي كما هو **والذي** الذي هو المبدأ
القرينة اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر السند اليه واجبا لانها شرط الحذف باللكم
اللفظ كما يترشح له **والذي** الذي يكون الخبر عام الزبدي على سائر المراد بجمع نسبة الخبر الى كل سائر اليه اي يكون الخبر
المذكور في ذلك التعميم صالحا لا يوجب الى متعدد اما لعدم قرينة معينة وانما لتعارض القرين وانما
على ظاهره فغيره ان قوم النسبة للمنفرد مع ارادة التحصيل كان في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام نسبة
الى كل سائر الالكه لان يقال في ذكره حالة من حالات المتعقب للمذكر فلا يبا في ان يكون القوم مع بعض الالكه
من التعدد وارادة التحصيل لبعض من هذا البعض عام فغيره اخرى **والذي** الذي لا يرضى على كل شيء قد رقت
ان المراد بجمع النسبة هو ما في العلم الذي ذكره في عبارته في شرح الفصاح على ذلك وما اشعر في شمله

منها لما لا يكون عام النسبة بقوله فان كان من ان المراد بجمع النسبة هو ما في نفسه بانما على الالف
في المثال خصوص الخبر في نفسه فالنسب لما مراد من الخصوص في نفسه هو القوم بنفسه وينبغي ان
بان المثال المذكور كما هو حاصل النسبة في نفسه حاصل النسبة في هذا المثال فالافتراف عنه ليس على حدة
خصوص في نفسه بل على حدة خصوص في هذا المثال فصيح ما ذكره السامع من الجواب وانفرد بغير
ان قيل **والذي** الذي هو الجواب ان المتعقب في اورد عليه ان ذكر السند اليه ح يكون تعقيب الكلام لا لا اعتبارا
انما يرضى عليه قد تقرر منهم ان ثبت علم السامع انما هو من الخواص الزائدة على اصل المراد وحي لهذا من حيث
والذي الذي هو حجية التعريف جعل الذات متشابهة الى خارج قد تقرر انما هو بالخصيص وبجمل فائدة الصراحت
الضامير العائدة الى المالم يحق شي قبله من احوال قائم ابوه واضمى كان انكرام حارة وفورية حيا
ونعم رجلا وبالحقيقة ورب رجل واخيه فان هذه الضامير كانت لم يمتنع استقصا صمم بالجمع انما
والذي الذي هو رب رجل كرم واخيه اورد به شاة سودا ومختلفة لم يمتنع لان الضمير معرفة له حجة الى كرامة
مختلفة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي على ما نقله الفاعل الخشي وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى
التعريف هو التعيين او الاشارة الى معلوم خارج في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان بهما كما
وهذا المعنى موجود في الضامير العائدة الى الكرامة فلا وجه للحكم بكونه معرفة انما لم يعتبر في الاشارة
الى خارج فاعتبار التحصيل غير الواصل الى هذا التعيين يستبعد جوا على ان الفرق من رب شخص كرم
واخيه وبين رب كرم واخيه حكم بحث اولا اعتبار بالتحصيل اللفظي انما ان المعرف بلام الطيف
الى التعقيب الغير الخا رجوعه الى الخصوص فيما تحل في الرابع اكثر ما يفتقر في التواني لا يفتقر في الاول
في ذلك كاشاة ومختلفة بدم واي في حيالت وجاريا ولا يجوز ان يمتنع انما لا يجرى اولا
كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك يفتقر عليه بجهتها في القواعد النامية من لسان
السامع من كتاب المعنى فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير معرفة على غير الية سوق الكلام
على ان لا يلام صحة رب رجل واخيه عند الجمهور **والذي** الذي هو رب كرم واخيه اما الاول فلان المذكور في كتب
النحو وجوب نعت بوجه وان كان اسما ظاهرا قال النحاة معنى وهذا من باب كرم وابل لشرح اكثر
المتاخرين وفي البسط من باب البعير من مخالفة ذلك لا يفتقر الفراء والرجاج وابنا ظاهرا ووجه
واما ان فلما يشير اليه من القاعدة الالهم الا ان ثبت انه لم يرد في الاستحسان **والذي** الذي هو اشارة وضعية قبل هذا
اخر من الكلمات المتعقبة عند الخاطي لم يفتقر الى جاني رجل يفتقر او رجل هو انكران رجلا بوجه
لاشارة الى محض وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكره بوصف اعني تعرفه او هو انكران الكلام في الاشارة
باللفظ الالكه لان يقال الاشارة باللفظ والوصف باللفظ **والذي** الذي هو اشارة وضعية فافاد
المخاطب جوارحه على ذلك والتقدير اذا عرفت ما ذكر فتقول تون السند اليه **والذي** الذي هو اشارة وضعية فافاد

تخصيصا اراد الحكم بعد انما نسب اليه بعد من ان ينسلك في الحق الى انما تحققه فتفتا في العبارة
واعلم ان القضية المذكورة الكلية المتشابهة من لفظ كلي انما هي باعتبار الغالب لا الفخري وان كان
المستند للوارد البنية للمسألة فلا يكون مفيدا بعد الحكم كقولنا الانسان هو الزوج الاول واعلم ان
المراد بالحكم في قولنا اراد الحكم بعدا يشمل لازم فائدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به الحكم الذي بين
ذلك المسألة المستند فقط على اعتبار ومن السوق وذلك لان تخصيص المسألة اليه كما يفيد بعدا صاما الحق
الحكم الذي هو فائدة الخبر كذا كذا غير بعد صاما الحق لانها فيه يجب كون افادته اتم فان لازم فائدة
في قولنا زيد ما فقط للتورات بعد في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في حق وجوده والعمارة
في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني **والله** وصفي بخلاف تخصيص المسألة بمراد التحقيق والتعيين
في المحو - بحسب الوضع لانها موضوع للقيس من حيث هو معنى بخلاف المسألة فان دلالتها وان كانت
في نفسه لان التعيين ليس بعبرتي وضعها **والله** قد يترك في حكمها مع معنى الى غيره انما الى غير ترك
الى الخطأ ويحتمل ان يراد الى الصالح الذي كان الصواب الى غيره ثم حق العبارة على ما ذكر في شرح المصاح
ان يقال المعين اذ يقال فاطمة وهذا الخطأ **والله** يقال فاطمة العلم الا ان حمل الظاهر مستقرا الى انما
مع غيره او الكاثر منه فيبقى ان يحمل الظاهر على كونه ان يكون كما لا يخفى على الزوق السليم قوله
غيره اي ما لا يوجد **والله** على سبيل البطلان اذا كان ضمير الى طرف واحد وصفي فيكون الحق
على سبيل البطلان **والله** اذا كان جمعا فالظا اذ قصد غير معين ان مع جمعه الى المعين
على سبيل الشمول لكن لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العوارضات علم بصيغة الجمع **والله**
واعلم ان ضمير الى طرف بوضع بالوضع العام لكل معينين ما عن ارادة الغير من ارادة على ما هو على ما
موضوع معنى كلي كسرها استعماله في بنية المعينة فالخطأ اذ لم يقصد به المعين كون جازا على العلم
والله كانت حاله الفظيمة في الظهور الفظيمة الشديدة من قطع العلم بالضم فظا في فظ
اي شيع ثم بدوا جازا في قوله ثم كانت حاله فظا اذ لم يقصد به المعين كون جازا على العلم
الشمول الى ما بالفظا **والله** على انفسه من المرفوع في انشاء التمثيل للمجاز العقلي من ان العرب اذا ارادوا
المبالغة في وصف الشيء يقولون من لفظ ما ينعونه بكثرة اختيارها على ما هي كسرها واشاره وكسرها
حذف المضاف او حشية اي فظا في العلم الفظيمة **والله** الفظيمة من حيث فظا منها وعلى كل من التوضيح
لا بد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله ولو ترى مع جوابه الخ واذ على امر فظا
وقوله لا يقتضي وقوعه بعدا ووردية كل اريد ليدل على غاية ظهور حاله بل تاويل المكان المقصد خطاب
الى العموم على كمال ظهوره في حاله **والله** على ان فظا في حاله لا يقتضي بوجه احد دون احد بل من غير اها
يراد فظا **والله** المعنى اذ العموم في العدول عن اعني انكم ادر الس اظهر فان الاغراض في صورة الخطاب

یہاں فی العموم

يأتي العموم اللهم لا أن يظهر على خلاف الظاهر وتعليل العود على الظاهر فيفيدنا لفظ المصنف في قوله
المعروف بالعموم الذي هو خلاف الظاهر فمحقق كما ترى هذا وقد بوجه تعليل الطرفين بالافراج في صورة الكلام
بان السبابة منه تحقق صورة الكلام من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل انك في صورة الكلام غير ان
معناه ليفيد العموم يعني اذا عتبت هذه الصورة من المعنى الحقيقي لبياننا قصد العموم اذ لو كان الكلام
على معناه الحقيقي ياتي لنا بهذا **الشعر** بل لفظ المفاج حيث قال فلا تزدحم على طيحينه كما كنت ان اكرم
او احسن اليه قصد الى ان سوء معاملته لا يحسن واحدا دون واحد فان قوله قصد الجمل في قوله المصنف
ليفيد العموم ولا احتمال للتعليل فلا تزدحم **قوله** يوضع على معنيين مع جميع شخصاته وذلك بانهم لا يخلو الشخص
بالجمع به تصور الشخص عن وقوع الشكر مثلا فوضعو العلم لذلك الشيء مع تلك الشخص التي هي جملته المكونة
الكلية لئلا يخلو فلا يفرق تفاوت الشخص زيادة ونقصا ناجبا لثبته على تقدير تسمية ولا يلزم تعدد
الا واصلح ولا كلية الموضوع كما توهم **قوله** حضاره اي لا حضارة المعنى اليه قد سبق الى المستطاب
منها من اوصاف المضاف ولا شك ان المحضر هو المعنى فتعوله اعضاء تحمل على الاستدعاء او على جمل المضاف
ولعل المراد باحضار السيد بما هو كسبا للثبات اليه في الجمل ولكل النفس اذ سمع اللفظ انتمت الى المعنى
وان كان خارجا فاما ما جاء في خاتمة المطالع فلما بد انه اذا قيل جاز زيد حال حضور السيد في امر اربع
لم يوجد به احضاره لان السيد اذ في قوله جاز زيد وهو اربع كان حاضرا في ذمته فلا احضارا يانا
بضمير الغائب **والا** لا فائدة في التاين بالضمير لقولنا بل لا احضاره لا اخباره بعينه كما تقتضيه الكليات
اظهر بمعنى حال من مفعول المصدر اي بتسابع **قوله** فانه يكون احضاره بعينه ابتداء لكل واحد
قيل المعروف بلام العموم الخارج وكذا الموصول والمعروف بالافاضة اذا اريد بها المعهود في خارج محال
الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر قالوا حضاره في هذه الشبهة يكون تانيا لا ابتداء
كازمة واعتذر بان الاحضار تانيا **قوله** اي اربع او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي ثوبه ليعتبر
في **قوله** خط القيد معنى عن الاول **قوله** لانه اذا اركب القيدان الاولان فيكون الكلام هكذا
وبالعلمية حضارة السيد في ذمته اربع اجماع بمحقق اي بالسند اليه فلان ان قوله اربع بمحقق يعني قوله
بعينه وابتداء اربع واحضاره معنى اربع قوله اربع جازي له ودرهم بمحقق لفظ اربع بمحقق
لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد بغيره وبعينه وانما لا يكون مستقانا لو اريد بلفظ اربع في معنى اربع
من حيث هو **قوله** يكون مجازا ونعنا في الحقيقة وكذا المعروف بلام الجنس قوله اربع جازي لمرأة متكلمة
بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب
في خواصه في الفتح من ان من اراد بلام الجنس قد قصد به ذمته لا على التبعيض وضع واحد من قول القائل
ايضا كسائر المعارف والذكر في نظيره لان المعروف بلام الجنس مني بقصد افعذ المتشبهين في الموضوع

۱۱۱۱

بعلت المراء

ان الوضع

ان الوصف عام والموضوع له خاص وهو العبادات التي جعل المعتقد الكلي لها للمحافظة عند الوصف فنعلم
قوله ولا يخفى على المفسد ان الوجه باذكارنا اولاد ذكرك لان قيد الابتداء على ما ذكره هذا القيد على وجه
المعارف ولا يكون لقوله بام محقق فائدة سوى تحقيق المقام وانما على ما ذكره الشارح فاللام المحقق
وان كان مخزجا لهما لكن يكون لكل من القيدتين السابقين بعد تحقيق مقابلة الباء واخرجه تعديها الى الم
على ان الاضمار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل يعود ذكر الفعل لانه مسبق فيقدم العلم وليس الخلف
عن ذلك في الاضمار اول زمان الذكر تحقيق فخير المصنف والمخالف ان لا يفتيها في الاضمار **قوله** لا
هو الله تعالى ان يكون هو مبتدأ واخره واحد خبرا ثانيا او بدلا منه بانه على سبيل المثال لا غير
الموصوف من الموصوف اذا استغنى عن ما يستغنى من المبتدأ كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون خبرا ثالثا وكما خبره
ويعتبر الاصلية بحسب الوصف بمعنى ان احد في وصفه مثل العوجوب استحتم في العبادة ونظايرها
بحسب الذات اي لا مركبة اصلا وعلى الوجهين فله فائدة لكل الاصلية ولا يكون مثل زيد **قوله** لا اصل
الا حذف الهزة وعوضت منها حرف التعريف قبل على لان كان الاصل هو الاضمار باللام لا يمكن حرف التعريف
عوضا عن الهزة المحذورة لاجتماعها معاني الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوضين المعوض منه
ان حرف التعريف الاخر من قوله اصل الله من الحكاية لا من الحكاية مراده ان اصله المنكر كما ذكر في بعض النسخ
وانما فعل حرف التعريف في خبر المتبدا اعادة للحذف كما في زيد الاشارة الى عدم ارتضاؤه قول بهوي بانه
بحوزه ان يكون اصلا لاه من لاه عليه يعني تستر واجتنب وجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشف من ان
حذف دوران الية الكلام واستعماله في العبادة واطلاقه على الله تعالى خارج جانب الاتفاق فلا بد لو سلم ان
حرف التعريف من الحكمي فتقول المضاف محذوف اي عوضت مثلا لازية حرف التعريف اذا لاقى الله كما في
النفط شره اللهم الا على سبيل التثنية وهذا الاول هو الظاهر في هذا الوجه تعيين كون حذف الهزة على
قياس اذ قياس حذف الهزة في نقل حركتها الى ما قبلها ونقل حركتها متوقف على وجوب اللام المتوقف على حذف
الهزة لان العوض لا يوثق به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهزة بعد نقل حركتها الى اللام لم يلزم الرد
قوله جعل على اي بعد حذف الهزة واما قبل فحذف اللام عرفا باللام من كلامه الغالبة كقولنا في احد العلم قبل
هو ايضا علم له بالعلمية كقولنا زيد ناكية الا انحصار في التفسير حذف الهزة وصار الله محذوف الهمزة
بالمعبود بالحق فالله قبل حذف الهزة وبعد علمه تلك الذات المعنية الا انه قبل حذفه اطلق على علمه
اطلاق النعم على غير النعم على غير الزمان فيكون العلم حقيقة وبعد لم يطلق على غيره اصلا فيقول العلمية تعديها
قوله اعادة التوحيد بالحق لا لا لفظ **قوله** لا يكون الاعني المعبود بالحق اي عرصة العلم فان الاول
والجمل لا ينافي في المعبود بالحق وهو الحق فخير الوجه وفيه كثر المعبود الى الباطل فلا يخالف في الكشف
من ان الاله بالتكبير يعني المعبود مطلقا والاله بالتعريف يعني المعبود بالحق فانه هناك معبود بغير المعنى

١٠٠

فلسفہ

مرفوعا بالابتداء وخبر عنه باد بكت على عدي وان جعل صلا عليه كما ذكر في الكشف فاعلى التقدير انما يحسن محض
الاشارة الى الصداقة اشارة الى الاقرب من غير تحلف لان الصفة الموصوفة حكم واحد واما على التقدير الاول فليس كذلك
الحسن المكون بالارتداد الى المعنى الذي اشترى باسم الاشارة الى اللفظ كما يشي قوله عقيب الارباد وصادق وذاك
المعنى بمعنى الذين يؤمنون لا معنى للثقل وان اتخذ في الواقع ذاتا فتمثال **والله** نحو ذلك مثل ان تقصر سورة فها
الحايط قوة اذ ما كقولك في الحقيقة يخرجها العقول هذه الحقيقة تتحقق عندك بشي الى الحقيقة التي يخرجها العقول
كما هو شأنك ام عنده ونحو ذلك قال الشيخ في شرح الفصاح وما جاء به لانه ان ما يورد في مثال هذه المقامات
من الايات والاشياء شدة لا شواهد حتى ينهم باصمنا غيره ولنه لا امتنع في جميع مثال واحد كثير من
الطائفة والاغراض فان مبنى تلك الاقتضات وكون الركب لا يذكر من الاغراض على ما في المسالك
والاخر ان البنية من هذه المسالك ما يشهد من الاعتبارات في حفظ تلك الفقه فيها مواضع **فقد** **والله**
كان او اثنين النظائر اذ قد رادوا احد او فردين او فردا كايلا عليه قوله في شرح الفصاح في الفقه معنى
من الحقيقة فردا او فردين او اكثر فية ما ذكره ان الظان الفرد هو الركب من الطبيعة الكلية وما ينقسم اليها من
التخصص كحقيقة المعروفة والا ان يحل كحقيقة على الجميع المركب كما ان من قبل اطلاق اسم الجود على الكل
اذ قد تقرر ان المعهود الخارج من الحقيقة مع العوارض في ذات في قوله واحد كان **والله** كحقيقة هذا
من اصدق الكليات المصطلحة والكليات المطبوعة غير صفة والاشياء وهو ان يتحقق صفة من الصفات
اقتضا من توصف بعين فذكر تلك الصفة ليستوصل الى ذلك الموصوف فان التوهم من الصفات الحقيقة بالذكر
كما انما يابى يقول لكن التوهم انما كان للذكر على ما كان التوهم حقا بالذكر علم ان مطلوبها كان هو الذكر
هو ليس كالتوهم بل ذكره زود به **والله** كحقيقة في قول الحقيقة ومنهم من يضافه ما من قبل
الصفة الى الموصوف او بانية الى التوهم وليس الامم بل قد من اللام ثم اقتضا الاشارة الى نفس الحقيقة المعرف باللام
انما يظهر اذا لم يوجد علم الحقيق الا في ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكنه نحو هذا اللفظ الى **والله** **والله** **والله**
باللام اذ في ما يتبادر من قول المحدثين في لواحد من هذا المعرف بلام الحقيقة في العهد الذي سبق ووجه
الهيئة المادية والعوارض فهو من قبيل الطلاق والوارد كالحق ووجه الرفع من كلامه والحقيقة على صفة
اسم الفاعل من الاتحاد بالخارج **والله** الى الماهية كاي في قوله بخار الله باعتبار الوجود او على صفة اسم الفاعل
من الاتحاد بالجميع والمعنى واضح في هذا حيث هو ان حلول الامم ما كان هو الفرد المنتشر عند اشراج
سبحه ولا تشك ان حلول اللام هو الاشارة الى مدلولها ما لا شارة بنقل الحكم الى الفرد المنتشر والاطاف
المعرف باللام عليه من حيث هو متغير فاني حاشية الى اذ ذكره من العربية فقام **والله** **والله** **والله** باعتبار الوجود
انما جاء الله باعتبار الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذكره لا للعي على **والله** **والله** **والله**
قالوا الحضور الذي يميز في المعرفة دون المنكر قبل حيث اوله بالمعارف واقعة منه له من الجمل **والله** **والله** **والله**

علی غفرہ اللہ

ظاهر لفظ الايضاح حيث قال الموقوف باللام قد ياتي له واحد باعتبار عهديته في الذم بعد ان قال
وان كان باللام فاما الاشارة الى معدوم بينك وبينك فاما لاداة نفس الحقيقة يعامل معاملة
الكثرة كغيره او اعلم ان المصداق في شأبه الوحدة كذكره ورجعي وبشره في اعرف بلام الجنس قصد
بما الى ما به من حيث لا فرق من معرفه ونكره الا باعتبار ان في الموقوف اشارة الى حضوره واداءه
على قياس سبق في اسم الجنس الموقوف بلام العهد الذي قلنا محذوران على الموقوف اذا اراد به العهد المستتر
مع عدم النكر كما هو المستتر في ان يجوز ذلك في هذه المصداق والآ ان وروى في الاستعمال غير محقق
الاول فانه مستبعد **قوله** انما على التيمم يعني ان قضيت ثلث قلت لا يعني ثم حرف عطلة اذا قلنا
التاسعة يكتفي بطلان كل قول لا يعني معنى لا يراد به بل هو غير غرضنا في قصده واداءه ولا يعني
الاستعمال والانتفاء من غرضنا في الاري اتمى وقايرة ثم في البيت بيان تفصيل الامر من اعني الموقوف
مضام كان التا اعظم من الاول تشبها لتباعد ما بينهما في الفصل تباعد ما بين الموقوف والوقت **قوله** لا يثبت
فيه اي لا يثبت في وقت واحد وطعن فان يفتي في الاوقات وحاصل المعنى انه لا يرد بالزمن ثلث
عليهم قوم باعنائهم في تصديدهم بغير كون كونه وان كان مضام الى الموقوف لتوغل في الارباع وقد جعل
غير معروف بناء على استهلاله على غير المفضول عليهم فيتعرف ح كما في قوله عليك بالزمن غير
فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله ومضام الوصول سواء كان في توقيت ام لا **قوله** قلت بل حقيقة حصة مستند
موقوف والحد يعلق على قدره في ليس بغيره كما قيل بل هو حقيقة واعترض على ان الموقوف لا له
المطلقة والمستعمل فيه هو الارباع المخلوط ولا شك في تباينه فينبغي ان يكون مجازا وجب ان الموقوف
هو الارباع بشرط شي وبشرط شي فمن المأبذ المخلوط والمستعمل فيه ليس الارباع الا بانه لا يشترط شي في الموقوف
انما فهم من العربية وانما هو موقوف باعتبار مطابقة للمعنى المعهودة فلهذا جحدنا باعتبار معنى
وحيثما هذا **قوله** مثل كل مضام الى كونه مضام حال من كل لانه فاعلى المعنى في فاعلى على يدانه
المعروف وان جواز حال من غير السبق اذ لا يظن فائدة التعقيد اذ كان مضام الى الموقوف كان الغالب كونه
لا حاطه الاجزاء الا افراد كما ياتي ان شاء الله **قوله** جوابه ان الارباع كان الظاهر ان يقال في جواب
السكاكي ان اردت عدم التميز تعرف العهد عدم الاستيلاء مطلقا فالطارة فلهذا كيف المثل في
احد ما هو الحقيقة في الآخرة **قوله** ان اردت عدم الاستيلاء في التعريف فاستفاد ان لم يكن الاستيلاء في
معنى التعريف ولا معنى للتعريف **قوله** التعريف والآلة الا ان الشك في الحق سلكه عبادة التحقيق وسلكه في
اقتداء على طبعهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بغير الاضافة بحيث يسمو التعريف الى تعريف الجنس وتعرف العهد
ويبينوا الحكم فيها بان المشار اليه ان كان هو الحقيقة فتعرف العهد وان كان الحقيقة فتعرف الجنس
جعل عدم بطلان الحكم على التا ظاهر من غرضه ولذا لم يتعرض له وبعد اظهر ان اعتراض النكاح

المحشى

المحشى ليس بقوي فتأمل **قوله** هذا المعنى غير معتبر به او رد الفرق من الموقوف والكثرة مع انه بعد الفرق
بين الموقوفين اشارة الى جواب سؤال مقدور وهو ان كان الحضور الذي في غير معتبر في سماء الاجناس معتبر
في الموقوف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لاه الحقيقة عليها لانه جمع بين المتماثلين فاشارة الى عدم اعتبار
الحضور ليس اعتبار العدم وانما المناقاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه **قوله** استغرق الموقوف
أشمل قد سبق تعرض الشرح بان اضاف المصداق بعد الحكم وحيثما كان ان مبناه كونه المصدر المضاف في
العموم فلهذا القضية كلية لا مهيمنة كما توهم وبذلك تبين في وجه الاعتراض الآتي نعم عبارة المفتاح
بحرية الحكم حيث قال الفرد يكون اشمل كما حقه الشرح هناك ومن لم يفرق من العبارة فقد قال ما قال
بدليل صحة لا رجال في الدار اقصر في البيان على ذكر الجمع لانها حال المتشبه منه ولم يكتسب لان الجمع قد يطلق
على الاثنين مثل فقد صفت قلوبكما بخلاف النكاح **قوله** اصل هذا المعنى وقسم شرا آخرة وما يقيم ما يقيم في
المنزلة وقسم على صيغة المجدول في حفظه والمعنى يا اهل المنزل وقاكم امد من جميع الشهور وعلوم الشريعة على ما
وقيم بالثمن اي لا اصحابكم والقرينة المشهورة بذلك عادة النفي في قوله ولا القيمة **قوله** مقدرة نحو لا رجل الدار
اشارة الى اذكرة النجاة في توجيه بناءكم لا يرد اذ كان مفردا من انه متضمن للموقف اعني من وبهذا اظهرنا
الشبهة على سبيل الاستفاد كما نقله في الكشاف فان تقييده لا ياتي في الجس في قوله انما او رد البيان
اي لا حصر عن **قوله** انما يقال ان يقول لو سلم انما قد تحققت ان القضية السامعة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض
بني عليه في قوله لو سلم اشارة الى منه كمالنا الفاضل المحشى مؤنة تقرره وقد تقر المصالح المشاهدة بوجه
يقال ان اريد ان رجلا رجلا عامان فمطلوب الفاد والامكان لا رجل ولا رجال للثمن العام وان اريد
ان نفي رجل رجلا عامان فمطلوب ان يكون في الموقوف اشمل من الجمع لما كان جوابه ظاهر بان يقال ان
ان رجلا رجلا لا المتقين عامان في حكم النفي والمفرد اعني ان يتبين ان حكم النفي ما يتبين ان الجمع
فيه بما در الى التسليم ولم يصرح بالنفي **قوله** هذا صحيح بخلاف جاني القدم الى قوله مع امتناع قوله جاني كل جاني
اي فيه بحث لان المحققين في النجاة جعلوا قولهم على عشرة الا واحد وقولهم ضربت زيدا الاراسه من لا
للمفصل فظهر بهذا الشرط في الاستثناء المتصل كون المتشبه من افراد المتشبه من بل يكفي كونه من افراد فقال
صحة استثناء الواحد عن الجمع الموقوف باللام الاستفاضة على اداة كل واحد واحد وبهذا اظهر ان امتناع المثال
المذكور في الاطلاق بين وجه الفرق بينه وبين المثالين للذين يجوز فيها الاستثناء المتصل مع المتشبه
من افراد المتشبه من في شي منهما وغاية ما يقال في وجه الفرق ان الحكم بالانتظار الى افراد المتشبه من اهل
جوزية فاستثناء المتصل في الاول بالشيء الى كون المتشبه من اهل جازية جازا وبالك بالية الى كونه
جوزية فتؤكد على عشرة بالانتظار الى افراد فيصيح ان يقال ان الواحد على استثناء المتصل وقوله جاني كل
جماعة بالانتظار الى الجوزية فلا يصح الا زيادة على استثناء المتصل لان جزيي الحكم جاني كل **قوله** فاعلموا

اشارة الى منه ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الاستيعاب بل هو معنى جازي في الرجال جازي
كل جمع وعلل وجهه اشار الى الشرح حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرار في مفهوم الجمع المستغرق لان الشرح
مثلا جماعة فتدريج فيه بنفسه وجزء من الازمة والحكمة ما فوقها فتدريج فيها ايضا في مفهوم بل نقول الكل
حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرار اعضا فلو تكرر
الاشارة فيكون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالجميع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل
وفي بحث لان هذا واقع في التدرج في كل حزب بالديم فزحون وكلما التدرج فيها فزحون وكلما دخلت
لعتن اعمتها الى غير ذلك فلا وجه للعدد والالتفات الى ان اريد بمراد التكرار في مفهوم الجمع المستغرق
لزم في المعنى كما مر في هذا على ان لا يحفظ الحكم بثبوت الحكم للثبات في مفهوم الجمع المستغرق
فهو م وان اريد ان يثبت الحكم في نفسه لانه لا يمتنع ان يثبت في نفسه في مفهوم الجمع المستغرق
م وان اريد ان يثبت الحكم في نفسه لانه لا يمتنع ان يثبت في نفسه في مفهوم الجمع المستغرق
حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد على ان يكون في شريطه عدم تدخل الجماعة في الجملة كما يلزم
التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة جماعة ليجب ان يقال جازا الرجال عند
فرض تخصيص الافراد في الشرح فقلت لو سلم بان معنى الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان
ما ذكره في نفسه في العبارة فتدريج بان يقال المراد بجماعة لا جماعة خارجة عنها كما مر حواشي في قوله تعالى
انما يجمع ما يتوقف عليه الشيء من جوار كونه بسيطا وبعبارة اخرى لا يعدل عن الظاهر حتى يجمع جازي في
من الرجال بالانتماء اليهم على غاية تدخل كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد **قوله** فظهر بطلان ما ذهبوا
الفتوح قد جاب بان مراده انه لا يدخل في هذا المصطلح كمالا يقوم انه من قبل سائر الفعل الى جميع بطون التدرج على
فلان تركيب الكل بكونه فلان فلو كان جازا في شريطه وتوسع ما يجب والاظهر في الجواب ان يقال مراد
السماكي ان الجمع الحكي بالام كثر ما يتوقف على الكل من حيث هو كل ثم ذهب الى عبارة من زوال قوة
الجموع ولا شك انه يمكن زوال قوة البعض فلو قيل من هذا المصطلح لم يتحقق تحول الجوهر الى الشمول العقلي
قوله في مناسب لتمامه لان هو انه كما هو معلوم **قوله** لانه جمع لتناول كل من مقرر على ان هذا التفسير
غير صحيح لان هذا تناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد تناول شمول لا تناول في حقيقة
الجمع من الاشارة الى العموم **قوله** لا احد من علماء من اجناس خلقه اذ لا يطلق العلم على كل فرد او قول
هذا المعنى انما يستفيد من خصوص الموضع لان العلم على كل فرد لان عدم العلم بشي من اجزاءه ليجوز
يستلزم عدم العلم بشي من اجزائه **قوله** بالجملة فالقول بان العلم قيل على ان اراد ان كل جمعة كذا لم يكون قد
عرفت انه لا يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوت لكل من اعداد مفردا وان اراد بجزئية في كل منها
عين على صاحب الفتوح فانه لا بد من الجارية والجواب انما مختار كما ونقول ليس العلم ناظر الى الرعي

الفتوح فانه لا بد من الجارية والجواب انما مختار كما ونقول ليس العلم ناظر الى الرعي على صاحب الفتوح بل
من حكم بان الجمع مطلق لا يقتضي الاستيعاب بالجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاشياء **قوله** فرق بين المفرد والجمع
ان العلم كان في الفرق بين المفرد والجمع المعروض بل العلم المستغرق والفرق الذي ابراه في جانب العقل ليس بها
فان العلم في الذنب المذكور ليس بالاستغراق وكيف مع ارادة الواحد من المفرد المستغرق فكلما التدرج فيها
لام الجنس على لام الاستغراق والعدد **قوله** لا بد من العلم بالاشياء اعترض عليه بان دلال المفرد على معناه
بحسب الموضع اذ قيل بوضع المفرد المستغرق فالتفصيل ان العلم من المفرد الى الوحدة ضرورة بالنسبة الى العلم بالوضع
في معنى تخريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا
في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع من المتشابهين في الارادة بل الدلالة **قوله** لا يخفى انه عند عدم قيام القرينة
على تعيين المراد فتدريج عن الدلالة معناه جودا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها
الحكم **قوله** لا يخفى انه على التفسير كل اللفظ المراد من التفسير كل اللفظ الواجب في الحقيقة في الصورة المذكورة
ولا بد من كل من الصيغتين على الجملة فلا بد وصف اكل الجمع كالقوم واليهما بالجمع الصحيح **قوله** والجواب
اصح وصفه بفتح الجمع اي لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم انما انما يتبع
بالنظر الى ما يقتضيه من اللفظ واما بالنظر الى معنى كل فرد لا بد من العلم بالاشياء فالتفسير جازي
بثبوت الجمع مطلقا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى في قوله سبحانه ان الله لا يفرق بين الصغرة والكبرة
قوله ان علماء الفلاس في قوله الدين الصغير الدينار الصغرى لا يصلح ان يار بالصغير بل هو على ما مر
وكذا الدينار اصله الدين وجمع على ما يجب وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعد علم قبله صراطي
التصنيف اذا انكر ما قبلها ووقع في ما بعدها وبعبارة اخرى ان التفسير في قوله بن عبد العزيز لكاتب وقد
حكاه صاحب المكتبات طول الباء واظهر التفسير **قوله** وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا فرق بين الصغرة
ولما منية شارحه هذه الآية صاروا الى الجواز وانت جازي في الجواز مشروط بالفرق العارض من
الحقيقة والارفع الوتر **قوله** فلان التفسير متوقف على اكتمال جمع ممكن بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك
ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدنيا والصغر والدرهم البسيط ايضا فان كل دينا مثلا مثل على اوجه اوطاف
كل اصغر **قوله** لا يخفى انه لا يمكن ان يكون السامع عارفا باسم العلم او بان يكون طريق الاضافة
اخر بالنسبة اليه ايضا فان هو اي اصغر من عبادة وكونه **قوله** لا يخفى انه لا يمكن ان يكون السامع عارفا باسم العلم او بان يكون طريق الاضافة
الحقيقة قيل قال الاشياء حين الاج من السمع يعقل والاعلم وقوله هو مسمى بثلث ايات لان العلم هو مسمى
الفتوح الادغام على القاعدة المعروفة الصنف الى المسمى والركب اسم جمع للركب العائين على ان معنى
يعني حرفة صدي اليانين وهو صنف من المصنوعات وهو يبنى الهوي على معناه الحقيقة لا يؤيد بالمعنى
يراد ان العرض بالعرض حيث يبرهن على القيام به هو العلم بغيره وهو جازي في قوله تعالى مع الركب

[illegible]

عامة فان الظان يكون الوجه العام هو الوجه الواحد بازاء معان متعددة فيها اذ كان الموضوع
امرا كليا يكون الوجه خاصا اذ لم يتعد الموضوع وبعض الموضوع يكون الوجه والوجه هو الموضوع
غير مقصور عن اللفظ ووجه المعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظان ان ما ذكره الفاضل
امرا يصح الى الاصطلاح **وحاصل** ان الوجه لا يحصر الا على شرطه الا ان لم يكن كذلك بل كان محفوظا بغيره
قوله لليلابير الوصف تخصصا قيل لم ير وان كون الوصف تخصصا مانع عن الحمل على الجمع والذم وكما
اذ الظان ان التامع في امثال هذه الاعتبارات بل ارادة اذ لم يكن الوصف تخصصا تنص الى ان المراد
المذكورة **قوله** لسان ان القصد الى الجنس دون الفرد لم ير والفرد الفرد الواحد حتى يراد عليه الفرد ليس
يحمل فيها اصلا سابق في جنس الاستغراق العرفي بوجده ما يذكره النسخ في بحث عطف اليان من احوال
في الآية ليدل بها على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعيد ما ذكره صاحب المنهاج في هذه الآية
فان قلت كان ارادة واحد بني الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد وبنافيه اذ الاستغراق
المصطلح لا ياتي الا بالقصد الى العدد **قلت** الاستغراق يتحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى
يريد ظلم العالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد او لا وبالذات فلا ينافيه
القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصافي الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي
اجري عليها ففي الآية وان اراد بنفس الجنس ثم ان لا يخرج فردا عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن
هذا قيل بانجي ودودي كلامي التخصيص **وان** الفرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام
الكشاف ناطق بان عموم الارض والنجو لازم وكلام المفسر ساكت عن ذلك لظهوره في الكلام ان
التعميم **والاحاطة** ناشئة من اعتبار الجنبية وهي ناشئة من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم السامع من
سائر في عموم الارض والنجو بظهر وجوب زيادة العموم الى الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان على عبارة الكف
على الجنس تعنى **قوله** يجب صرح وقوع المفرد موقعا تنقص الحكم الواقعة جزاء من خيرة الشان فان لها ملامح
مع عدم صرح وقوع المفرد موقعا ودفع بان المراد صرح الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سماع المعنى فقال
قوله قلنا مراده ان الصلة **الح** وكذلك ان قول مراده ان الجوع صرح بتغير القول **وان** منكم من قال في قوله بطلان
قوله ان الشرطية خبره اراد بها بطلان الخبر او انها يصدق عليها انها جلية منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية
على مجموع الشرط **والجواب** لان الآية في سورة التورم نزلت اولها **الح** اعترض على القطع في شرح الكشاف
بازنياني ما بين ان سورة التورم مدنية وما قال فيما بين ان كل شيء نزل فيها بالاجماع التماس على واماها قوله
آمنوا مدني اجيب عن الاول كما ذكرنا في تلك الآية من سورة التورم مكتبة فانية ان يكون الحكم بالسورة
مدنية بناء على التقدير **وعلم** بان ما بين كلام نقله عن ابراهيم عن علقه لانه مختاره فان الجمهور على ان
سورة البقرة مدنية **وقد** يجب على الاول تجوز نزولها مرتين كما قيل في الفاحشة **والجواب** بعد اذ لم
ينقل عن احد من المفسرين **وانما** هو احتمال الحسن وعن الكتابان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه
يا ايها الناس فهو على اي متعلق بشره كونه كل حكم وخطاب نزل فيه بالاجماع الذين آمنوا فهو مدني

متعلق بالمتن المنقح بالمدنية سواء انزلت الآية بمكانها وبينها وبيننا قلنا على كل حال
اعتبر على الفاضل الحشوي بان يفتقر عرض الصلاة وقد فصله واشيخه لا يرد عليه لكن قد جاب
عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النارة في سورة البقرة مع انها مذكورة في الآية الاخرى
كما قال العالم بغيرها من انكرت في الحزم تعصدا لآية المبرور والما وجه التفسير في قوله تعالى ان تقول ان قصد
التحويل الى اصل الزاد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احد ما لا يتبين وانما بيان وجه التفسير
في الاخرى فلا يخلو تحت التعصدي لا يتوجه اعتراض ان اصل الحشوي على النارة وانما خبير بان ظاهر عبارة
لا يساعده كما في هذه الدواعي التي لم تدر **بجواب** الشركون كما هو الاية ان قلنا ان الشركون لم يعتدوا
يكون الاية من انهم ولذا بقوا على التمسك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب ما في الآية قلت ليس المراد انهم
فروا بان هناك اراهم وجوده متضمنة بالصفة المذكورة بل انهم علموا ان تلك الصفة الى الوصف
المذكور وهو موقوف بها سواء طابق الواقع ام لا **بجواب** ان الذي موضع الآية قد جاب بان مراد العلامة
من الحكم الحكم عليه على ان المصدر يعم المفعول بوجه فانه يجازي ما في الكلام الى ان يخلو كلام في حاشية
على الحكم به ونظيره استعمال السكاكي في قوله تعالى ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من
تفسير **بجواب** في قوله تعالى ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
تأخر السند وليس كذلك كما في قوله تعالى ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
بجواب في قوله تعالى ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
السكاكي في قوله تعالى ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
ما قبله وقوله تعالى ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
كما يفتقر عليه ذلك الفضل فانه ذكرنا ان قوله تعالى ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
يقصده دفع احتمال التجوز السهوي **بجواب** ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
يدل عليه كلامي في الحاشية **بجواب** ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
للتفسير بل على ان لا تغرق في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع لغيره المتبوع في السند قلت التفسير
وان كان لازما في التاكيد الى ان التعصدي الى مجرد التفسير متعارف للتصدي الى امور المذكورة والمراد قوله
فللتفسير فلتعصدي الى مجرد التفسير كما سبق من الشارح اشارة الى ان هذا الشكل **بجواب** ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة
اشارة الى التفسير لم يحصل السابق وهو نوم السهوي في الاصل فان نوم السهوي في الوصف مثل الاربعة
في الرجلان والعينية في ذير يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
فان بعضهم يجعل حقيقة وكيفية حقيقة قاهرة فاعمل الله منهم وليس بشي لان حقيقة هذا المعنى لا يخلو الجاز
الطلق كما ذكره في الموضع وانما اشارة الى الشرف من عمل التجوز المذكور على التجوز العقلي لا التعريف
الجاز العقلي بعض الجاز العقلي وهو التوضيح للتعريف لا من غير ظهور مرجع متعديا وانما ان كان
من قوله لان حكمهم انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع عليهم جواز ان يكون احتمال عدم الشكول على السهو

لا يطرق

لا يطرق السهو التجوز كما ذكره في جاد في الرجلان كلاهما نعم من الموضعين فرق بالمتن
في قوله لا يطرق على غيره للاحقة ولا جازا لاختلاف النظم وغيره لكن هذا الفرق انما يبين في
الجاز في حكمهم وقد اشار الفاضل الحشوي الى اللغز المذكور بقوله يمكن ان يقال فعل هذا **بجواب** ان
الحشوي في قوله لا يطرق على الواحد اصله من ذلك مستند بقوله ان لا يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة
وجعلنا **بجواب** ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
خاف مقاربه جستان من هذا القبيل ويقول عليه السلام اذا سئلت عن امر او شئ فليعلم بان فيه عيبا
للوحد لان احد الشهيدين اذا كان اماما قالا موم واحدا وقد استأمن له بقوله في يخرج منها المومنون
والمرحان اذا خرج الامن اليهم الماع وقوله القيا في جهنم كل كفار عنيدا وليس كذلك لاشيخ كما ذكره التفسير
وسمي متحققا ان شاء الله وقدره من التفسير والتفكير وان كان فرق لاشيخ كما ذكره في قوله
فارجع اليهم كرسى **بجواب** ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة بمعنى ما يراه من عليه الشفاعة
كما اشار اليه الفاضل الحشوي فالحق المستند من قوله فارجع اليهم كرسى **بجواب** ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة
قال الفاضل الحشوي ذلك لان عاد اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ايام تحقق حتى يحكي في هذه
بيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة البقرة هكذا قيل لعقبت عاد بن عوص من اسم بن عوص
عليه السلام عاد كما يقال بني ثعلبة لا وليس منهم عاد الاولي وارم تسمية لهم باسم عاد وليس
عاد الاخرة فام في قوله عاد اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ايام تحقق حتى يحكي في هذه
التفسير الكافي فظهر بهذا ان المعنى ان عاد اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ايام تحقق حتى يحكي في هذه
في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصل بدون علم ان البيان يحصل من سياق الآية حيث قال
قائل والى عاد اقام هود الآية فاجوب ما ذكره الشرف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود
فان قلت ما الغاية في هذا البيضا والبيضا حاصل بدون قلت الغاية فيه ان يكونوا بجهة الدعوة كما
ويجوز فيهم انما الحقا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه لان عاد عادان الاول والعدد التي هي قوم هود
والنقص فيهم والاخرى ارم فلو جعل قوله ان كان البيضا حاصل بدون علم ان البيان يحصل من سياق الآية
لم يكن الجواب الكافي لان مدعي الاربعة حصول البيضا من السابق فلا يفرقه اشتراك لفظ عاد في قوله
بني السوا على احتصاص لفظ عاد والجواب الاول على ان قوله تعالى في كلام الكشاف في قوله هود
ما ذكره في سورة البقرة فانه في سورة هود وفي سورة البقرة حيث قال فيه عاد الاولي قوم هود
وعاد الاخرى ارم فانه المستند مما ذكره في سورة البقرة حيث قال فيه عاد الاولي وما ذكره في
السورة من ان عاد الاخرى ارم لان كل على ضلالت الرواية **بجواب** ان يفتقر ما يراه من عليه الشفاعة
اراد به الاخرى ارم على حيث نوم كلامه لزم احتصاص على عطف البيضا المتبوع في جوابه تسليم
كون مراده الاختصاص على الاطلاق ان بناء على الاعمال على نظيره ما ذكره في الشرح انما يجب
من ان قولهم عطف البيان ارفق من على الاعمال انما يرد في تحقيق الكلام وانما لا يرد في نوم

انما يرد في نوم

هو المعنى في حق او يقال ان معنى تفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الفهم والاعتبار
حالة العقل قوة وضعفا خارجة عن الوضع يراد في بعض مواردنا بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى على كل
قوله احترز بقوله مع احتصار قال في شرحه للمفسر وقد مررت فيما مضى ان لولم يورد ليعبر عن معنى
في تفصيل المسند اليه الحاشية الا انه مع التقييد اقوم وابعده عن الالتباس وقد اشار به الى ما ذكره في احوال
احوال المسند من ذلك الشرح من ان المسند الى المعقولة في هذا البناء وليس ملازم ان يحصل ذلك الغرض او ينفذ
الخصوصية ولا ان يحيط المعقولة بها فيكون الوجه ثم قال فاحفظ هذا المصطلح لا يلتفت الى الاعتراض
بالعقلى قد يكون امرا اخر سوى ما ذكره وان ذلك المعقولة قد يترتب على حاله **قوله** احترز بقوله
جاءني زيد وعمر بعده يوم او من غير ان فيه تفصيل المسند مع التمسك به ليلطف على المسند اصطلاحا فلم
يغيره بقوله مع احتصار لتقوم ورد ان يقال قولكم او العطف على المسند لا يكون تفصيل المسند على ما هو حال
المعنى المستقيم تحقق ذلك التفصيل غير ان يكون العطف متنازلا فيكون هذا التفصيل حال تحقيقه لا كونه العطف
لخصوصه وانه لو كان يقول في توجيه الاحراز بناء على الضابط الثانية ضابطا للعطف بغير الواو كما لا يخفى
ان المعنى العطف بغير الواو متفصيل المسند فلم يكره فغير الاحتصار لتقوم ورد ان يقال ان ذلك التفصيل
في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما في فائدة الاحتصار الاول ولوقال وحرره في نحو
جاءني زيد وجاني عمرو وعمر يوم او من كان في الحتم كان اظهر **قوله** رتبة اجزاء ما قبلها هذا التعريف لا
بطلان التمثيل لا الحكم المعبر في معنى كما مر في معنى اليبس فيه ان يكون معطوفا على بعضها من قبلها كقوله
اجاءني حمزة او جاني من كل نحو اكلت السمكة حتى ساهها وكما مر في اجابة حتى حدتها وكذا
ان يكون متبوعا اذا تعد في الجملة حتى يتحقق فيه نفع كونه شرطية بخصوصية لا بوجه اخرى او ان يقال
المذكور اعني ان كل ابى حتى آدم بان المراد ان ابى حتى آدم **قوله** كذا الاثبات اذا دخل على الكلام
فيه عينية بوجه ما يتوجه الى ذلك التعريف المراد من الدخول المذكور انما في الاعتبار والملاحظة لا انه وجه
التقدير او لا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم ثابته في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة او لا
زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذا كذا ثم جاءني **قوله** من غير تفصيل المسند لا يقال انما انتفاء المسند الى
الضمائر المستمرة العائدة الى اسم الموصول في تفصيل المسند لا نأخذ في معنى تفصيل المسند انما هو التمسك به
الواحد وترتبه افراده لا الى تعدد ما صدق افراد المسند **قوله** في معنى الذي بالكل فترتب فيما مضى
من خلق الجملة على الجملة لا من عطف المسند **قوله** لو سلم فلا ولا في هذا ذكره فيقول تسفلان هذه ضوابط العطف
انها لا ترتب زيادة القيود والاضافات فاللزم في مثل وضعه وقد اشارنا الى ما مر فيها من ذلك في فائدة
قيد الاحتصار الى ان دفع انتفاء هذه الاضافات فليكن على ذكره معك واعرض ايضا بان التمسك السابق
يدل على العطف على المسند انما هو من تفصيل المسند بحسب ما يكون تفصيل المسند الى فعله هذا تقديره في المثال
من قبيل العطف على المسند وان لم يفسر المسند وجب التمسك به ان تفصيل المسند اليه مع ان المسند الصريح هو
لا تفصيل التفصيل بحسب تسليم وجوب احوال من التزام العطف **قوله** تفصيل المسند لا يرد على ان المسند هو

منزلة الضمائر بالذات على ما تقرر في مثل **قوله** او انهما جاءا ان جميعا فيكون قهر افرادهما
ان الاول قهر عليه وسكنت عن قصر التفسير لان الحى طلب فيه شك فلا حكم حتى يرد على الخطأ
فيه الى الصواب كما سيظهر انما استقام ان يجوز استعمال لاني قصر العقول الافراد في دلائل الانجاز
انما يستعمل للعقل فقط **قوله** ان اعتقاد ان الحى مستوف عنها جميعا لم يرد بالاعتقاد كما يكون جازيا بل بالاعتقاد
الظن الضعيف الذي هو الوهم **قوله** ان اعتقاد ان زيدا جاك دون عمرو على ما وقع في المعنى فالتفت
لما قلنا من الكلامين لان مراد النجاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد ان اعتقاد الحى كونهما بعد غير زيد
ومراد المعنى اعتقاد ان زيد دون عمرو في صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور وكل منهما
قلت لما كان المفرد من اعتقاد الحى طلب للمساواة بين المتعاطفين بحيث يتوهم من انتفاء الحى على الصواب
انتفاءه من الآخر فاما ان يعتقد بحسبها او عدم بحسبها فلا يفتنى التصور المذكور كما لا يخفى **قوله**
فلم يبق احد الا ان يدركه السبب لا لم يظهر به في الاستعمال ويمكن ان يوجد عدم القول بما ذكره
استدراك الاثبات الذي بعد كونه معلوما على طلب ما ذكره انما ضل الحى من ان مقتضى بقولنا
جاءني زيد لا عمر في قصر الافراد مدفع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقوله جاءني
زيد لغوا وانما هو ان يقال ان احوال الاما جاءني عمرو فلا يفرق لانه تعيين الطريق في ادية المعنى المراد الا ان
استدراكه من الكلام الصريح لاكتفاء بحسب التجربة الآخر وعلى الحكم انما يفرق تلك الطريق لئلا يلبس على
بصورة النفي او بغيره من الاعتبارات المسببة فان قلت لما طلب الاعتقاد للمساواة بين المتعاطفين في
المسكوك الحى عن احد ما توهم الحى طلب عموم النفي والابحار الذي بعد كونه دفع ذلك التوهم وظاهر فائدة
معتد بها قلت في حق الشاع نفي القول بغير الافراد نظر الى الاعتقاد الاول حتى يبعث ذلك في كل صورة
اعتقاد الحى طلب للمساواة بين المتعاطفين **قوله** معنى الاخر ان يكون المتبوع في حكم السكوت
فعلى هذا يخرج العطف بغير تفرق العطف انما يبعث مقصودا بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن ابي حنيفة
المعطوف بلا ذكر فلا بد كما توهم لانه في التسامح والتبوع مما مقصود ان النسبة ان كان الصواب بالاثبات
والآخر بالنفي **قوله** في كلام ابن ابي حنيفة قال بعض اصحابنا انما هو في قوله لا مالي ولم يقين على
ذلك اخذ بغيره وسببه الى طرفة انة علم **قوله** او انما على نهج الجور فيه اشكال ذلك لان الحكم المذكور في الكلام
هو النفي ولم يعرف الى التسامح عليهم بهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو من الابحار او الاشراج
لا الوقوع فلا في النفي على نهج الجور عرفت حكمك من الاول الى الثاني وجعلت الاول كونه **قوله**
او لا يلام فانه اذا لم يكن على هذا في ضلال معنى المراد من الابحار وترك النفي لرفع يد عوايه وهو
في الالة ان لا يبرح نسبة الضلال الى الحى بلين ليلابره بغير غرضهم وليس المراد فيه اتباع السامع
في الشك في اصل الحكم وهو ظم المذكور في معنى البليان ان به في او الاول في وجه التفصيل غير ظ
وهنا يجب ان السالك جعل هذه الالة من قبيل آراء الحاشية الحى على وجه لا يرد غرضهم ويؤكد
تخصيصها بوجهها فانه اذا لم يكن بالاضلال يستفاد في الغرض فيودتهم النظر القوي الى كونه فوا

مستقلة

انه لابد من استناد الغاية التي هي يكون ذلك الشيء متعصفا للغاية وعمل الحجب **اولا** لابد من تحق
قبل الحكم الاقرب ان المراد بعبارة لا بد والاولوية التي في حكم الواجب نظر الباعث بعينه ان الغرض ثابت الاصل
بعض الزمان ووجه الاولوية بتعريف العبارة لان السند اليه لا كان مخلوقا عليه كان السند مطلوب الا بالجد
فلا ولا الى بل لاحظ قبله فالحكم في المتعصفين عن الحكم والغرض دفع ما ورد الغرض قبل الحجب **اولا**
يعني تحريم التبرع او عطف عليه بان البعض قابل البعض البعض ككل الفرقين جازم في ذاته بل على كونه
اجيب بان كونه في كنفه لا في اصله كاد عليه قوله وفي ان ابدان الاموات كيف يحيى الرقات على ان التمان
الصادق المجموع من حيث هو مجموع اشهرية وان كان من الفرقين جازما في نفسه قبل **اولا** لا بد من ان
على وزن النوات كخطا وهو ما يكثر البصر **اولا** كذا في خواص البسط السقوط في الاصل يسقط من التمدد الا
سعى يدان المعوي به والظام بالكثرة الاصل شغل النار وفاقا لحظ الذي يسبح شغل النار في ايضا كما
شرح الربوان المذكور لصور الغرض **اولا** يعني بعضهم يقول بالما ومعهم لا يقول لا يبعد ان يكون قدوم
القول بالما في تفسير البيت ع ان الظاهر الكف والشرب المرتب ايا الى ان مراد ان عبا لذي الى الضلال
هو القابل للمعادنا على انفسه وسن في كيت النوارج ان ايا العلما على كنه الحشر ويؤي اليه المستور عند
من له ذوق سليم وهو قوله **اولا** مدح من شين شجر قديت ما بالما يظن في ربح دياره ودرجته فكله
عز الامانة اغلاها واخصها **اولا** الخيانة فافهم حكم الباري **اولا** القفس هو علم ما قبل طائر بلاد
لكنه يعز به الشغل الياسر له شعرا طويلا وحسن الاكان بعض الحوسة في علمه انه كنه الموت فيج والواجب
فيضرب بجناحه على كلب الى ان يخرج من النار مسهل الخطب فخرق بود ويقتل الشدة من راده بعدد رطل
بعد ثلثة ايام **اولا** لانه لا يابس الى ان السباق بالما الموصدة ما قبل التي والياق بالما الشاة
ايم وهو العبارة منها **اولا** انما السيرة والارادة للتعادل والتطير يحتمل ان يكون قوله للتعادل **اولا**
على الشرة والارادة على انها اشها ما بين على التعادل والتطير **اولا** انما السيرة والارادة للتعادل والتطير
والسيرة على زعمه حاصل الكلام ان التعديل بتجمل السيرة الى الامارة النظر والما كان تعديلا متصفا بتجمل
لم يتعذر للملح ويحتمل ان يكون على التجمل **اولا** انما كان في الخلق النظر **اولا** الى ان قصور عبارة المتعادل
حيث قال **اولا** لان اسم السند اليه يصل للتعادل وخبره الى السمع لتسرة او تسوة وتوجه العصور على
ان احتمال الاول ان التعادل حاصل سواء قدم السند اليه او اخره بوجه قول المعري سال عن تعادل تعادل
فكان اسم الامر لحن قايض جعل اسم التعادل والتعادل في ما هو فكل السيرة المبينة على المتعادل **اولا**
تعديل السيرة لتعادل التعادل مثلا ويجواب ان التعادل قد يكون باللفظ السمو في ستمل الكلام كلفظ حديد
وهذا هو الذي يغني تقديم السند اليه وقد يكون بغير الكلام كما يقال حدي وادرك فانه قد يتساوى يكون سعة دار
وغرض هذا التعادل حاصل وارقدم السند اليه اذ هو فلفظ تعادل على السند والى شبه عليه الفرق من التعادل
الاعتقاد ان السيرة مثلا يتساوى التعادل **اولا** قد جعل بذكر الاسم في انشاء الكلام فالمتعادل لتعديل السيرة
الى الامارة من التعادل لغيرها وجواب تقديم حصول اصلها بذكر الاسم في انشاء الكلام ان مراده السيرة العامة للملكة

بہارِ شریعت

حال المشايخ لاني لا اشتهر بل قد تعرض لها ايضا بقوله يجب ان يعلم **وهو** فيكون مجازا قد ينشأ
فيه ما لا يجوز ان يكون باعتبار الشغل كما قد تعرض له ايضا عند ارباب الفقه اذ لم يضع اللفظ
بازاء بل انما يفيد جبري المعنى كما قد جاز به الجواب ما ذكره الشرف في توجيه كون الاخر على خلاف المعنى
يسمى علم البيان بالكنية من ان الحقيقة **الجزائية** يكون او صافا لا لفظا بل بغيره الى الاغراض
الاصيلة في عرف البيان ايضا وكلام العلامة مبني على فهم فلا اشكال **لا** وباعتبار معناه
فيكون سمي الظان السهو هو ان تعرف معنى اللفظ لكن استعمله في معناه فغلبه النسيان لعدم الظاهر
على المعروف لا ما ذكره العلامة **سما** فان كان قد نسب الى الغير لعله كان يجوز ان ينعى ان كان اعتقدا
الى طرأته في الفعل الى الغير باعتبار جازي في نسبة الى الغير ذلك الاعتبار كان يجوز وفيه عيب لان
المطلب اذا كان نسب الفعل الى الغير لعله لم يكن خطأ اذ لا خطأ في الجازي وقد ذكره لان هذا الامر لا ينشأ
المطلب في ان لا ينعى هذا الاستهانة وبالحقيقة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان
المطلب اعتقدا في الفعل اما اذا اعتقد النسبة الى الغير لعله لم يكن خطأ اذ لا ينشأ الفعل على معنى النسبة الى الغير
المعطوف عليه فلو ان بني الفعل على معنى النسبة لكانت النسبة بناء على المعطوف والنسبة بناء على المتعارف
الاولى لفظ **او** الاولان على التحقيق واليقين وفي الثاني ثم في لفظ البناء اشارة الى تقدم المسند اليه
البناء فيتحقق تقدم المعنى على الذي هو كالمسند **و** تخصيصه بغيره بالجنس ثم الكثرة على ما هو في
الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او جنسا في كلام العرب فالمراد في قوله على انما تخصيصه
في رجل طويل صارت عام الظان المراد بقوله او الواحد من كل واحد لا يجمع وما كان وجه تخصيصه بالاحد
من كل واحد من كان النكرة دون تخصيصه بجنس فقط او الواحد فقط بغيره بانفك من شئ كقولنا
سماي وقد ياتي لتقوى كقولنا شيطان عقيد بجنس او الواحد كما في تخصيصه بغيره في صورة الارادة
فلما لم فيه **ولا** جازي الجوزي لوقوع النكرة مبتدأ كونه فاعطى في المعنى لان المعنى باجاء في الال
كما بين في كتب النحو **وهذا** الكلام الجازي على معناه الظاهر متعلق بالمطلب الذي هو مفعول هذا الكلام **ولا**
او اعتقدا انه ارادة ان اراد اعتقدا انه ارادة خفا كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى
الافراد او اراد اعتقدا انه ارادة سواء كان فقط او مع اعتقدا انه اراد اعتقدا في الكلام اشارة
الى اقرار بانواع الشك وهو الادوية **وان** كان الاول ظاهر ثم ياتي في قوله لا يظهر في صورة وقوع
القصود الى الوحدة لان اعتقدا ان الجازي لان الجازي اعتقدا انه اراد اعتقدا كالمعنى في قوله
فهم الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقدا اني قلت **ولا** اعتقدا انه اراد كلاما لا كان انسانا غير متكلم
على غير شبه حال الجازي من تزيي الفعل مع خبره وهو على الفعل في المستقبل فاورد به بعبارة التزيي والاول
على تزييه من نفسه على سبيل التبريد **ولا** يكون تخصيصه بغيره بعبارة تزييه لعدم احتمال التخصيص
عنده قطعا وقد اشار في غيره للمفصّل الى احتمال اياه عنده وجها وان كان في عبارة المفصّل
اشارة الى انه قد اشارت في غير ما بينت اني انما افاد تخصيصه الذي ذكره جازي المظهر المقدم ايضا

فمنه

فمنه الشرح الجازي هو الحق تحقيق بالقبول بين الصور الثلاث معنى هو عرف وزيد عرف رجل عرف **ولا**
بافتراق الحكم هو ان الاول على اعتبار من اعني تخصيصه التقوي على السواد حتى انما الحكم على
التقوي وهو الواجب في الثالث الحكم على تخصيصه وهو الاخر اذ عند ان لفظه في المثال الاول
يتم ان يكون مبتدأ من اصله من غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يفيدح الا التقوي وان يكون في اصل
مؤخر بان يكون الاصل عرف هو الا على انه فاعل لا بد ليس من مواقع جواز انفصال خبر الفاعل بل على
لفعال المستر **ولا** لم يكن في علاج تقديمه عند تخصيصه بالضمير **ولا** زيد عرف فلا يفيدح الا المستر
عرف زيد لان اعتبار الخبر المستر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فليس عليه
فلا يجوز تقديمه ولا يفيد تخصيصه التقوي واما رجل عرف فلا يفيدح الا مبتدأ لفظه اشارة الى ان
والتخصيص فليس الحكم على انه كان في الاصل مؤخر اذ لا على الخبر المستر في عرف ثم قدم فيه تخصيصه
وانت خبر بان رجل عرف فيمكن ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك لوجه البعيد
الان ان يقال قول السكاكي لا يجوز فيه عند كونه مبتدأ لاني لم تقو على **ولا** استثنى النكاري من عدم جواز
تقديمه كونه مؤخر كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المستر في الفعل
ان لم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لكل الكلام ان مع الكثرة الظاهر
عليه في الاضمار فبهذا الحكم بعدم الجواز واما في خبر ضرورة فمجرد هذا التقدير ويجل عليه اي على القول
بالايد ان قيل الذين ظلموا مبتدأ مقدم عليه خبره وقيل نصب على النعم او رفع عليه قبل الواو وحرفي وال
على كون الفاعل محذوف في المحلوى البراعية **ولا** على ان رجل يدل في الضمير فان قيل القول بان رجل عرف على
بدل الضمير ما قيل به احد كيف وان يستلزم ان يقال عرفا رجلا ووجوده جازي لم يرد الاحتجاج به
فقطا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل يدل بل ان رجل عرف مقدم على رجل
على ان يكون بدلا حتى ان رجلا وان يكون مقدم اربع رجلا ان فهو دانا في التقدير دون التخصيص
في غيره للمفتاح قد بيننا ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستر في الفعل فلا بد ان هذا
النوع ورد في التنزيل ان قل فلم لا يجوز لكل عليه **ولا** لا يبيد الى التخصيص سواء اخترت من عليه بان
صاحب المصباح قابلا لغير الفرد في فلا حاجة الى اذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجال **ولا**
ان قوله ليدل على اعتبار التقديم والتأخير كما يدل عليه سابق الكلام في المصباح وشيخه قوله
فيما بعد **ولا** ان المعنى لا يكون الاشارة ان الاستماع على احوال محقق في قوله لا يجوز
الى غيره واعتبر من عليه بان السكاكي اشار في مباحث القوم الى انه يجوز مجازا مع التقديم ابدال على التقوي
مع كون الضمير في نفسه محال لا اختصاصا بالوصف فيقيم من ان امر الاحتمال لا يمنع القوم من
انها ان اراد ان المعنى لا جازي على الاحتمال المذكور وقد جاز بان الاستماع ليس على جاز
الاختصاص في غيره على ان ذلك لا يقتضي معلوم الكل ما قل كما دل عليه كلام القائل في شرحه **ولا** قد جاز
تعلقه بخبره اي ان لم يرد الفاعل في فاعله فمفعول عليه ربا يجوز ان يكون الفاعل جازا لا شيا

في الحركة والسكون وهو الذي هو على ما هو في بعض النسخ **قوله** المشاع تقدم التابع اولى لان المشاع
ممتنع ومعتبر احد الزم تقدم على المتبوع وان لم تقدم تقدم على متبوعه عليه وهو المتبوع
واما المشاع تقدم الفاعل فاما من جهة واحدة **قوله** اقيم مقام ضمير اي من ان لا اعتبار بالمتبوع
بقا الفاعل بل فاعل الفرق من فتح التابع والفاعل في الاول لا يحتاج الى كل افرق فاعل الفاعل فاعل
فيه الى التانيان بالضمير الذي هو اجنبى لا يجدى في هذا المقام **قوله** بنيت مما قبل النسخ وتلك في البيت الشعاني
في قصيدة بهجتها تجوز ان تروى لاجل ان كانت في سواها بعد الترتيب واول القصيدة
تجوزت ان تكون بنيت **قوله** قد بنيت لجانا ولفرد ولب العظم **قوله** شرف الى العطار شفي شباها
وهل يفتخ العطار ما فيه **قوله** وما عني الى ان يفتخ بكنيتها **قوله** وكل يفتخها واثوابها الصغر
بنيت بها البيت العجوز المراء الكبر السن لا يقال تجوزة والفاعل هو العظماء بضمهم والاحد باب
اعطى جاز الظاهر والغير جارح الى العجز وفي العجزة بنى فلان على هذا **قوله** والفاعل هو العظماء
وكان الفاعل فيه ان الدافع بل كان يفتخ عليه فبه يلد فاعلها فاعل كل داخل جملتها هذا كلامه
ان حق العلم ان يقول بنيت عليها والى في ثلثة ايام من اواخر الشهر وحيث ان العلم حلو وجهه المواجه للنور
عليه من الشمس سبب قومه في ظل الارض والمراد من قوله فلان في كل اطلال الشهر كماله في كل الشرة **قوله**
عليك ورحم الله السلام **قوله** اولا يا غلظة من ذات غرق فان عرق اسم موضع وقوله على وجه شبه الى جاز
وهو جعل وروى العطف على المشكوك عليه وفيه بعد لزم العطف على الضمير المرفوع المتصل غير تأكيد
الفصل من المعطوفين وفي اواخر الباء الساكن من معنى البين هم الفصل سهل من تقدم المعطوف عليه
المعطوف عليه وروى في التكرار برجل سوار العدم حتى قبل ان يفتخ من كلامه واما ما ذكره في الثاني
من ان الالف هم الفصل فان عليه فصل في المقام لان الضمير مقدم رتبة في الطرف فالطرف فصل نحو الفصل
فلما في الترتيب ويحتمل ان يكون قوله على وجه شبه الى جواز تقدم السلام بعد قوله عليك ان يكون السلام
منفسرا وان يكون اشارة الى كون ورحم الله العظماء معترضة على حذف الجارح عليك ورحم الله عليك السلام
الا في الوجه هو الذي ذكره في شرحه المشاع **قوله** لو كان لي الى الاموات اسم كان ضمير ان وجره
بالجملة التي بعده والى متعلق بشكك في ان تكونت الى فلان وفي الترتيب انما اشكوك في وخرى الى الله وما في
ما في موصولة ثانية مقام ما على شكك في زمان **قوله** لو كان لحدن المكسوم ثم انتكبت عطف على كان لا شك في
جواب لو والتمه للتسليم انزال شكك في وخرى وخرى اسما لم يفتخ واعلم ان كون قوله وسك عطا
على غير مني على ما هو في المتبادر ويحتمل ان يقال انه فاعل فعل فخر وفيه على المذكور فهو من قبل عطف
الكل والتقدير وانك في سكة او يكون وسك كذا على التعم والغير بغير فافهم **قوله** كذا رجل جاني بدل
اصطلاح في فالساكني خالف النجاة في تجوز تقدم الله في السعة كما خالف علم البيت في انكاره
الجارح فيجوز على هذا القول ان الساكني جاز بان ارتكاب الوجه البعيد في جاني في لغو شرطه انما
فيكون يقال ان بدل اصطلاحه عنده وكذا الكلام في غيره حيث في الكلام في على ان الاول هبة وسنة الية

على ان الساكني في اواخر الفخ الرابع حيث قال قوله عليك ورحم الله السلام يلزم ان يكون عليه النظر
وان لا يسوغ الالية التقدم وانما في بدل على المشاع تقدم التابع في السعة ويبدل كلامه ايضا في اواخر
الحالة المقضية بتقديم المسند على ان الفت لا يجوز تقدمه ولذا لم يفتخ الطرف في قوله في الدار رجل
للجيرة وفتخ بفتك الكفا في قوله جاني راكبا رجل **قوله** لا انما انتكبت التحصيل معطوف على ما قبله
كأنه قيل وفيه نظر لان جاز تقدم الفاعل على الضمير ثم لا انما انتكبت التحصيل معطوف على ما قبله
قوله ثم لا انما قيل ان كلامه على السند فلما هو في **قوله** لا انما انتكبت التحصيل معطوف على ما قبله
على الوجه المستبعد في الظاهر لتحصيل كماله فاعله في غير ضرورة في النكرة المحسنة بالوصف وهو
مبتدأ الظاهر المعرف والمعرف في ابتداء من الوصف كما سبق فالاعتراف انما في مقتضى ان يقع تقدم الفاعل
في انما فتحت ايضا ليعرف وقوم مبتدأ كالمعروف **قوله** لا انما انتكبت التحصيل معطوف على ما قبله
مستغنا عن الوصف بل يكون من تقدم الفاعل فلا توجب له السكاكي ان ذلك الوجه البعيد لا يكتف
الا عند الضرورة ولا ضرورة في صورة المنك حصول صلاحية الالية بالتحصيل بالوصف **قوله** لا انما
التحصيل النوي الى قد سبق ان قصد التحصيل الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار انما في قوله **قوله** لا انما
اشاع ان يرد للمشر لا يجر قد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل لا يمكن ان يفتخ في الجواب
بان ما ذكره من جوابه لغيره على قوله انما هو اذ اجري الكلام على ما اذا كان بطريق الترتيل بل
لا اعتبار بآخا في فلاحا في المكان اعتد الكسر وحسنه ثم لا ينبغي ان يقال ان اسم حوزة اللان في قوله
باسم الشرف فالقائما بغيره الى ينبغي ان يكون بطريق الترتيل لا اعتبارا مناسبة وهذا القدر كاف في
كلام السكاكي **قوله** ثم قال ويترتب قوله ثانيا في اواخر الكتاب الى ان ثم اذا دخلت على الكلام في الترتيب في
الاجزاء وروى ما درنا والمعنى بعد ما اجزى نك من قول السكاكي تقدم بغيره انما في قوله طبع اجزى
عن قوله ويترتب من هو قال في الفلاية وان صيرت الترتيب في كلام المتبوع مقدم على صيرت الترتيب في
الكلمة **قوله** انما في في الخطا العمل السرف عدم التفتان المعنى على تقدير هو صوفي اي انما جاز في وقت
رجل قائم **قوله** لا ينبغي فيه من التفتان المعنى انما في قوله هو صوفي اي انما جاز في وقت
قصبات السبق في مضار الوية خلافا لافشش والى على الرابع فيما جاز في العطف والتفتان المعنى
بانه تناق كلاما على اهل في جعله مفعولا لا مفعولا الى الم جرح الخلف وذكر المراجع المتفق عليه ان العلم
لا ياب عنه لان انه الم جرح بان المفعول معه هو المفعول بالنية في جملة قال الشيخ في شرحه البقي علم ان
تحقيق معنى المفعول معه على فرض مفعول اخر ساكنا وكذا انما في المفعول معه في جملة مفعول اخر ساكنا
الذي يصاحبه هو غير مفعول بالنية بل تابع له في مثلها **قوله** اقلت جنت وزيد بالانصب كان معناه ان
زيد جاني الجي اصله انما تابع له في **قوله** اريد انما في الجي اقلت انا وزيد بالرفع من الكلام اذا قرر
هذا المفعول الاصل في المفعول فيما نحن فيه وهو القرب في التقوي بنوع التقوي وعدم الكمال ثم لا انما
في العلة هو معنى الضمير وشبهه بالي بن هو ليه كما جرح في ذلك الفاعل في قوله جاني في قوله مفعول متبوعه

ان الاسبق العلية و هو خلاف الواقع فظهر وجه النقص اندفع فوجه النقص المشي ان يكون فيهما
عدول الى صورة الاسم فان قيل اسم الفاعل في صلبه والاعراب للقطب بل لسان الحصول فاجابوا بان
عليه قلت لا كان الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب الاسم في صورة اخرى اجابوا بالاعراب على الاسم
الركب **قوله** لا يحول معاملة في البناء حيث اوجب في نحو جمل قائم اورد عليه ان اراد بالذي لم يحكم عليه
بانه جمل لم يحول معاملة في البناء قائم مع الفخر كما صحه بان في الاعراب في مثل جمل قائم ورجل قائم
ورجل قائم لا يدل على اعراب بل الظان الاعراب اما هو لسان الذي هو اسم المركب الذي هو مع الفخر
ونصفه ذلك غاية الوضوح في نحو مرتب جمل قائم ابوه فان الجودر بالوصفة هو قائم فخطا وان ارجح
قائم بدون الفخر فهو منزه الجمل لا الجمل فلا وجه لبناء ولا معنى لمدرجات البهت وترك الحكم واجبات
نعم قطعا ان خبر في مثل زيد قائم قائم مع الفخر ان الاعراب الجاري على قائم هو الذي استعمل في جميع
كونه جارا للكل لا استعمل اخوانه على الجوارح على الاول ولا شك ان ما جوي عليه اعراب الذي استعمل لا
يكون مبنيا وليس لقائم وجهه اتفاق الاعراب الذي جوي عليه حتى يقال لا بد من اعراب الجوارح الاول
ان يكون الجوارح هو بالوصف في رجل قائم ابوه اربعة وهو مجموع من اسم الفاعل فاعلم ان الاعراب الجوارح
على الجوارح الاول لا ذكرنا **قوله** اما الثانية فبان لم يجعل جملة ورة على ان في شرح الفصاح بان ادرهم
جملة على نحو قوله بالجارح الفخر من غير ان يبين معنى يخرج عن الكلام خارج عن القانون والتحقيق ان
تقال الكلام ما استعمل على صلب مقصوده بالذات والمركب ما تم على سببه اصله مطلقا قائم الفاعل مع
فاعل ليس على الا اوقع صلا لا مانع مقدر بالفعل فيكون نسبة الصلية اوقع في مثل قائم الزيد ان
فان كونه جملة كلاما وما عداها فليس نسبة اصله على سبيل التشبيه بالفعل كماله على معناه وقد جازع الزيد الجوارح
في التفرقة فانه يجوز تعديل حكم واحد على مختلفه واما متشابهة وفيه **قوله** استعمل في حكم الافراد كخبر عارف ابوه
مفعول التبع اعني الفخر لا راجع الى عارف المسند الى الفخر فاعلم عارف ابوه الا انه استعمل فاعلم عارف ابوه
بايراد المبتدأ ثم ان القطع يكون المفعول الاول لا يتبع ما جازع تانس من خصوصية المقام وقد يكون الامر كس
كافي قوله تعالى استمعوا في هذه لفظة فان اللفظة هي المفعول الثاني بعد هذا وفي قوله اي جعلت ابا عارف
المسند الى الفخر عارف المسند الى الظاهر اذ المراد على سبيل ما سبق عارف المسند الى الفخر فاعلم عارف المسند الى الظاهر
مع ذلك ان الكلام لا يخفى **قوله** بعد هذا الكلام في ان عارف المسند الى الفخر ليس بمركب بل هو مع ضمير مقدر
بالجارح عند القول بان وفي اقسام المسند الى الظاهر لا ينبغي ولا يخفى فاعلم عارف اقسام المسند اليه بحث آخر لم يتبع فيه الكلام
ولا هذه المقام وان كان محتملا في قوله ان عارف المسند الى الظاهر لا ينبغي ولا يخفى فاعلم عارف اقسام المسند اليه بحث آخر لم يتبع فيه الكلام
افراد بطريق التسمية **قوله** لفظا واما لفظا نظير ونسب نظير ما قيل الاستعمال المعنى المذكور ولذا لم يذكر
ثم الجوز لوقوع مثل غير تسمية بالانضمام وان لم يتبعها ما يتوقعها في الانضمام على ذكر في كسب النحو
واعلم ان الفاعل في جميع استعمالاته مثل غير مطلقا لان قوله في اخر البيت وايضا لا معنى للتوضيح في
الفخرية ولا بانها محال عند اذ قد يكون للتوضيح بها معنى قبول اذا اضيف غير الى الجمل المقدر ومثلا

يشبهه

عالم

اذا ادعى

اذا ادعى معصية معين ان قدرها من الانداح تحت قولهم القدرة المحسوس هذه المفعول غير
القدرى لا يقال بعدد الى ان مراد بالغير مطلقا حصل التعريف لذكر المدعى بنى الفخر وحصل
الكناية في اثبات القول بعدد الى ان مراد بالغير مطلقا حصل التعريف لذكر المدعى بنى الفخر وحصل
رصد فعلت لغيره حتى ببعض ابا بكر فلي اذ حصل التعريف له بانها بالغير والكناية في اثبات عدم
لمن اضيف اليه غير هذا القدر كمنى لتعريف اصل كلام الراجح فتدبر **قوله** البتة لادارة او النقص عنه
بالطريق الاول فان قلت اذا كان المراد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان كذلك لم يلزم التوضيح
لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاول في ما لبيت وي قلت المراد بالكون على الصفة التي هو عليها
هو التبرك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى في معنى الاول ولو لم يلائم
الفعل مثلا ان شارك في اصل الصفة فتبوت له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاول ويقل
على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث كان للتباعد كون وجه التبع في التبع
اقوى وذلك ان قول وجه الاولوية ان البتة لادارة الانتفاء عنه بغير بطريق البرهان كما هو حكم الكناية
قوله من غير قصد الى ان انسانا هذا الفخر يعتبر في جميع صور الكناية معناه كما اذا قضيت بقوله
لا بد من سلب الاتصاف بالجود من غير عين لا يبرهن اتصاف الى طبع الجواز ان يكون المصنف ان يفر
قوله بان يراد بذلك غير كراتن غير الى طبع ما ناله او غيره مماثل بمعنى يوجد في هذه الارادة الفخر
بالفخر اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء اما اذا اريد بان من عين فظ لان ذلك المعنى
يحملة ان يكون زيدا وادوا اما اذا اريد المطلق فوجود التعريف في شكله باعتبار ان ما صدر
مفهوم المثل غير معلوم في هذا الوجه جمل فيه نوع خفاء اما في الغير فغير **قوله** في كسب الفخر اذ لا بد من
حاصله ان لا يقصد غير هذا الفخر بل اضيف هو اليه بل يدعى لا و لم يكون ذلك القول شيئا
من ارادة التعريف الا انه ليس شيئا من التعريف على سبيل الكناية كما في ضرب غير غرض وتوطئة
فيه ان يقال هذا القول ليس مما يشك من كل ما في الوجود بل بعض الكناية كما ليس لبيتا افعلا جعل غير
ارادة التعريف شيئا لا يعين ان ارادة لبيتا افعلا على هذا القياس توصف الكناية قولك فخرى من
غير ذنب **قوله** لانها من الكناية المطلقة فاعلم ان الكناية لانه اقسام ما يطلبها صفة الصفة
كقولك طوبى النجاة فان المطلوب بها طول القامة وما يطلبها نسبة الى اثبات امر لا مكنية بل هو
العمل ما اضيف اليه لفظا غير مثل غير كراي ودونك لا ينبغي وما يطلبها نسبة ولا نسبة كما في قولك كسبي
القادة عيسى الاطفا في الكناية عن الانسان **قوله** فيل قد تقدم المسند اليه الموصوف بل هو قد تقدم لانه
وال على العموم عطف على قولك فخرى سبق وقد تقدم لبيتا خصيصا بغير الفعل اما من سطر ما لا يجازي
المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه معقول قول عبد الله المعطوف قولك فخرى لانها لا تكون مكنية بل هي
احد ما على آخر فقلت هو من قبل عطف العكس كما يقال كذا كذا فقلت قولك فخرى لانها لا تكون مكنية بل هي
ان يقال للناس اما مال ومن ذنبى ثم ان الفخر قولك قد تقدم كقولك ان يكون راجعا الى المسند الى المسند

البعض

بالفخر

بالفخر

بعضهم

البيت اظن انهم على قوت ذلك اليوم واستغنوا عن شغل اي شيء الماروا بالارض الكائن بعد الشايات واشيا
ليست من العارض قال ابو نصر قال بن السكيت العارض الناب والفرن الذي عليه وقال بعض الناس انية الى
الفرن **قوله** فلو انما قد سبق ان النظر انما كانت موهنة الامام يكون معنى الاصل او اذا كانت
بالعلم **قوله** اي قدما او احدا ثانيا قد سبق ان النظر انما كانت موهنة الامام يكون معنى الاصل او اذا كانت
اذا كانت ناقصة يكون معنى التجرى وفي ذكره الشارح فيلحق **قوله** الاصل انما كان على معنى
معنى الحث والتحفيز وهو ان يكون على طرف المضاف اي لها جلا صانعا ثم هذه الفائدة العارضة
وذكرت لملكي الاشارة سواء كان على مذهب السكاكي والجمهور لا ينطبق على ما ذكره يكون سماع في هذه
البيان على علائق على نشاط والادعاء والاصناف فذكر شيئا مما يجمع حجة ايضا فان ائمتنا
وقد يقال ان الامام الاشارة في ايمانهم صانع لان يقصد هذه الفائدة بالنظر في نوع قطع
عن الموانع الخارجية فليس **قوله** وقد خصصوا في الجهد لا زعمه وقد تفتقروا والى في بيان الاشارة
على المقصود **قوله** على طريق الاستماع هو ان يجرى الطرف جري المفعول بكونه لم يوسم شهادته سيما
وعامة في شرح الكشاف للتعليل ليتشوى لم يجعل هذه الاشارة حقيقة بمعنى في كثر اليوم قلت
لتحصيل غرض المبالغة لان قوله كما في الدخول صواب في الزمان **قوله** المفعول في هذه الاشارة
على التعميم قبل عليه قال لا والله كل يحصل الدلالة على العموم اجيب المنع على الاستدلال على حاله على قوله
والاكتفاء على النسبة التي كذا المعنى وعلى ان جازية الاستحصار **قوله** بانواع النعم الدينية والادوية
الظان ان كل على المنعم بالنعم الدينية والادوية **قوله** على المنعم بالنعم الدينية والادوية
من زيادة البناء وقطع فاعبر الالبغية باعتبار الكيفية في كل الركن على المنعم بالنعم الدينية والادوية
وبار حرم الاخرة لا زعم في المنعم وقد علمنا ان البغية باعتبار الكيفية في كل الركن على المنعم بالنعم الدينية والادوية
لانها كلها جسام وانما العلم بدينية تجزئة بالنسبة الى **قوله** لا والله كل يحصل الدلالة على العموم اجيب المنع على الاستدلال على حاله على قوله
ظان فلو انما انما الى جانب المعنى او يصدق على كل من اراده ان لا يغير معنى اذ فلو انما اراده **قوله** المفعول في هذه
اصل الفقه ان القبيح في الشايات كان جالسا في بيتان مع جماعة من الادباء وكان الادباء وان اوان الجحش
فذكر الجحش فقال القبيح في الشايات كان جالسا في بيتان مع جماعة من الادباء وكان الادباء وان اوان الجحش
وهو قد قال القبيح في الشايات كان جالسا في بيتان مع جماعة من الادباء وكان الادباء وان اوان الجحش
فقد سخر الجحش في الجحش الكلوب حتى جاوز عن جملته واحسن الى على اي شيء في كل مكان المنسب لغرض الجحش
ان يقول لا طعن الا ادم عليك لان القيد موضع على الرجل بالعكس قلت هذا الكلام والتعبير اورد في
حل على الا ادم اي قيده لموسم فليكن من قبل القيد استوفى في القيد كذا على طريق الاستدلال **قوله** لا والله
هو من الصفات الجارية في العطف **قوله** لا والله كل يحصل الدلالة على العموم اجيب المنع على الاستدلال على حاله على قوله
سند من ابي بن مويه في الكشاف فلو انما انما الى جانب المعنى او يصدق على كل من اراده ان لا يغير معنى اذ فلو انما اراده
اقول انما على الجحش عند جماعة من الخشنة فلو انما انما الى جانب المعنى او يصدق على كل من اراده ان لا يغير معنى اذ فلو انما اراده

ولا

عن السبب دون الحكمة في جملتها انما في شرح الكشاف **قوله** فلو انما انما الى جانب المعنى او يصدق على كل من اراده ان لا يغير معنى اذ فلو انما اراده
حكمه فلو انما على سبيل التشبيه والجان باعتبار كونها على طرف العقل والافعال انما كانت معللة بالافعال
عندنا **قوله** الصواب فخرج وانما الاية التي وقع فيها فقصق لم يذكر فيها اليوم بل نظم الاية ونج في الصواب
فقصق وقد يقال اراده جرد التمثيل لا على ان من القرآن وهذا لم يقل نحو قول **قوله** كذا في الدين لواقع اي
ان الجحش **قوله** كذا في الدين لواقع اي كذا في الدين لواقع اي كذا في الدين لواقع اي كذا في الدين لواقع اي
كونه لا يستقبل والجواب بعد تسليم ان التحصيل المذكور هو من جهة البصيرة ما ذكر في كتب النجوم ان الامام بما يكون
البيان في قوله وان ربك ليحكم بينهم وان يفرق في ان يفرق بين علي بن ابي طالب وعلية بن ابي طالب
الحال من جهة البصيرة في قوله نعم ولكن فيهما من الدلالة على كس الرضوخ كانت عبارة الجواب في الاصل
بكونه ترجع عليه النظر المشارة اليه بقوله نعم فلو انما انما الى جانب المعنى او يصدق على كل من اراده ان لا يغير معنى اذ فلو انما اراده
لا يكون التعبير من المستقبل لم يظن من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدورها قلت لا خلاف في ان اسم
الاعمال في هذه النظر المذكورة كما ترون بعض اصحابنا في شرح الاشياء **قوله** وكذا في الدين لواقع اي
اولا على النسبة الغير اليها بانها شحويكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان حال فيلزم بطلان
الفعل والام طردا عكسا واجبة بان كثر استعمال جارية في الوضوح جامع التبادر في عين الناظر
بالحقيقة وعقود في الجواز وطورا بان زمان حال معتبر على القيد في الموضع لا بالجزئية ولا على
ما فيه من التعلق وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطاري على اصل الوضع لا الى نفسه
فكذلك جعلنا الاصول **قوله** بان اسم الفاعل خلا في معنى وانقض وفيها لم يقع بعد جاز لغوي فلو انما اراده
زمان حال في اصل الوضع ولا خلص الا بالاعتبار بالقيده ولكن يفرق من مذهب أهل العربية
والاصول ثانيا بان قد وضع صاحب الفصاح يكون الالوان على مقتضى الظن قيل الكفاية على ما سبق فلو انما اراده
قوله اسم الفاعل والمفعول فيما يقع في الجواز في قسم للكفاية اجيب بعد تسليم هذه فيما بان المقصود بان كونها لم
يتبع غير موضوعه فلو انما اراده فيما جاز في قسم للكفاية اجيب بعد تسليم هذه فيما بان المقصود بان كونها لم
والكفاية في كونها غير موضوع لها في كونها تامل وهو ان غاية ما لم من جواب ان يكون اسم الفاعل والمفعول
جازا في المستقبل لو ثبت بعد العذر كون الاصل المذكور من خلاف مقتضى الظن على المعنى المصطلح عند كل
جازا كذا كذا **قوله** لا والله كل يحصل الدلالة على العموم اجيب المنع على الاستدلال على حاله على قوله
وقيل حقيقة والى في بيتان مع جماعة من الادباء وكان الادباء وان اوان الجحش
التميم وهو ذلك حقيقة والى في بيتان مع جماعة من الادباء وكان الادباء وان اوان الجحش
المبتدأة كثره سواء كانت لغة او محصنة فان كون المبتدأة كثره او محصنة سواء كان قبل دخول
الكلام او بعده مع ان كون كثره معرفة لم يقع في كلمة كثره في كلام العرب وانما في كلمة كثره في كلام العرب
حيث زعم ان من في من ابوك كم في ما كثره ما جاز ما كان الالف منه بالعين باربعة ان
في شرح المفسر من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك كثره ما جاز ما كان الالف منه بالعين باربعة ان

تحوّلوا فقال ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للناس الى صراط مستقيم
على ان الفصل يتوارى ابو جبره قلنا ان جعلها ايضا من باب التبيين الكلام فيها هو جار على ان صلي
منها تحت وهو ان اذا جازكون المبدأ انك في الجمل استقامية على ما خرج في شرح الفصح وفي تحت
تبيك المسند من هذا الكتاب على ما ساق في اوجه دواع من جهة اللفظ الى اعتبار القيد في قوله لا يكون انما يكون
جمله استقامية مع انه خرج بخلافه اللهم الا ان يقال المراد ان واقع في الجمل انما هو في الجمل وهو في الجمل يكون
نفس الاسم المتضمن للشرط لا في كل جملة استقامية فتدبر **دواع** قبل التفرع البيت للفظا غير من سليم التضمن من
قصيدة يدرج فيها زفر من حاشي الكلام في وقد كان كبر اللفظ العطف على ما زاد ما من الابل والاش
في ضياء لا طلاق وهو مرفق صباغة اسم بنت صغيرة للمرء وتوكل الوداعا بتدبير مضاف الى موقع الوداع
في الصلح التوديع عند الرجل الاسم الوداع بالفتح والمراد الوداع لا يكون وداع وفراق **دواع** لان المعنى
عليه مننا انما قال صباغة اسم بنت صغيرة للمرء وتوكل الوداعا بتدبير مضاف الى موقع الوداع
الجارى اي جرد الالتيان بالمعروف من عليه لا يفهمه الحقيقى واعلم ان كون غفشتا لثافة على الحرف من تيسل
التعليق قول جاعة منهم كجوى والكسلا والخرشي وفي كتابا للموسم يعقوب بن اسحق الكنت ان كس الشال
المرور وهو قد فشت الحرف على لثافة متقلب واما في الاقل في احدهما واخره ابو جبار **دواع** لان
نباي بعد تحوّل البيت ويؤيد ان يروى اوله فانك لا يفرق بعرفا وقبل حوال سم جل كاز يقول ان يحياه
فانك لا نباي بعد موت حوال آدميت لتفكر من شريعه ووضوح لان هذا هو الذي كان منه الادب ما يدعون
وقد سبقنا في ما شئت وفي حاشي الفصل الذي ذكرنا في الضعف والكارث في القوة ويدل على ضعف
ما في كاشي ما بعد هذا البيت وهو قوله كاشي لا يلا على ما ج الكلام واخلف البخار ودعا العبد على
قبيل من العلم الفتح راجع الكلام استقارة من قولهم ما ج الجوى موحا اذا اضطرب امره
النبي بكر النون وتخيّل الجمل اصل جاد من صا واد اجميس قبيل رادى ابا قيس فابو قيس هو النعمان
بن منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير من جيم وقيل اراد الجمل الذي بكسر الفاء وهو يروى رواية
الفقه بكسر الفاء وسكون النون مكان الغين الجمل العظيم وقطعة منه كذا في انما هو من المعانيث المجل
وهو الجمل في الرجال فزعم قال رجل عيسى اي ابو جبره من امره ويردون عجل اي خير ميسق والفتا بكسر العين
العين المهملة جمع عشرة ابغيم العين الموحى اننا قال ان انت عليها عشرة اشهر من يوم ارس في الغل فاعل
العين **دواع** لان اسم كان غير الغيرة معرفة فسبق تحقيق ان الغيرة معرفة وان كان عايدا الى المكرة ولهذا
يجوز عليه كلام المعارف يتناول تفسير الغيرة العايدة الى ما في قوله اعطى شيئا ما ذكرنا في **دواع** لان
فان قلت تجزى الجمل لا يكون معزوف قلت كان المسمى على ذلك في كان على هذا التقدير لا يفسر
لما كان المعزوف في معزوف لان معزوف في الجمل يكون معزوف من غير زيادة على طبعه لان المعزوف
معزوف وليس اظن ان كان المعزوف العايدة ان كان لا يكون المعزوف سنة الى ثوبت جميعه من الاذنين
بما في ذلك نظر الى تقدم خبر المذكر فخل كالتعبير الواقع من المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجزى بانه قد كثرتم

تدبر

افكار

افتتاحه وانظر البيت **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
بها في اهلكنا لان الين يكون سببا لا يملك لا يقدم عليه كذا قلت الكلام مبالغ في خلق الالهة كهم في
كانهم اهلكوا قبل ان يهلك اي العذاب بهم **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
اللفظ وهو غير مقبول لا بكنية باعتبار ما يدرهم الملائكة ايما وقع **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
بالترديد المدين كذا في شرح الاربعة في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
بفتح السين وسكون اليم فان بعض اهل العشرة خرج في انه يصفى ناقة كما قال فلان ان عشت ثيابا عندها
وصارت حرة فلو كانا عونا ما يرى البقر فيها فالكينا عليها ان ثبا عا وقد قلت مرادوا النسيها **دواع**
لكن نرداد لتسخر اطلاقا فلان جوي البيت **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
واضح كذا في البيت من باب التبيين لان القمر بطا السباع لا بالكنية **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
الصحيح وفي الاصل سباع بالكنية يطير ويقال بالكنية كل ما يروى بالفتح الطين في الدواب السباع
ما يطير والطين ايضا **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
المنية اذ ليس القدر من التبين النكية فانه بالنكية يكون مستحقا بل التليس ورفع الحشوات فالحق ان هذه المنية
باردة وان البيت محمول على تضمين التبين معنى الاصااق والمعنى كما العصف السباع بالقدن على طريق التبين
فلا قليل اصلا **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
عزير **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
فان كثر الراجحة فاعلا لان العرب تكثر بالفتح **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
النجاة في نجة اتفاق والطاء وضم الفاء والمدورين من راس كخارج وما قبله لا يكره احد الى النجاة
تحوّلوا في يوم النجاة **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
اكتاف شري وديان نجاة ثم انصرف البيت الى الهميل والى الجاه بالجمع قبل كما المراد وبالعكس
التاخر من الحرب والوغي لب والى الجاه بالجمع الموت وادى الى صيغة المتكلم من الرواية والدرية على
وزن الصحيفة فلفظ يعلم عليها الطعن قال الهميل هي هميرة ومن ايم بمعنى الجانية بقرنية دخول عليها
ومن هذه المعنى الدافعة على غير زيادة عند ابن مالك ولا ابتداء الفاية عند غيره قالوا فاذا قيل قد عرفت
فالصق في جانب غيبه وذلك تحمّل للملازمة بخلافها فاذا جيت من تعين كون العقود ملاصقا لاول النجاة
وهي في البيت متعلق بغير دل عليه الكلام اي اتاني الى من جانب اليمين ولم يتعرف لبياء النظر نحو لا على
العلم به بالمقابلة اما اليمين وادى قول او من ان الجاهي يعني الوداع **دواع** في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها
وفيه نظر لا يتبين كون فدا جيت بمعنى جيت حتى يصح قرنية لا ذكر بل الظان يكون بمعنى التثبت على آفة
به في اجواب الرضوي المتقول في الامام الرضوي والمعنى قد عرفت من الاعداء اوردت ولم ينالوا معنى بالارادوا
فخلف المتقول قصده الى التعميم نعم كان الاستيعان ان يقول لم يثبت الا انه يكون من قبيل الكساة والجارى في التعميم
دواع في القدر بل كقولهم لا يملك من قرية اهلكنا في ما اسنا اذ المعنى جاحها

ع
زنگنه

٦١

الظلمة كسب بل طرد في قوله هذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكفاية في الوجه الثاني وجعل
ارتفاع قياسه هو الذي قطع به في الآية وجه آخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قياسه وهو ان يكون
الخبر المذكور للصايين وخبران فخذ في مقدار قبل الصايين وانما طرف له لانه خبر الصايين عليه وزنا
يرجع بهذا على ما قطع به صاحب الكفاية بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه في لغة امرين هذا
والتفسير الوضع وبان مذهب سيوري في قوله زيد وعمر وقايم ان الخبر للثبوت وخبر الازالة وفيه يمكن ان يقال
الوجه المخرج بان في تغيير الموضوع كنهية شريفة يرجح اختياره جانب البلاء **وله** مع كونهم بين المذكورين
مضلا لا اله الا الصايين على المنة بالهمة وبدونها على الاعمال في الخارجون من صبا اذا خرج وهم قوم
موجود عن دين اليهودية والنصرانية وعبود الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ايسن المذكورين مضلا
وفيها اقوال اخرى واعلم ان المراد من آمن في الآية مع منهم الايمان فلا بد ان المذكور في صدر الآية
متمم فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بان في الصدر المتناقض وقبل المراد بالمذكور في الصدر
لأنه من على التحقيق ومن آمن من آمن وثبت على الايمان مات عليه وخبر الخذف والمصايين كذلك
المراد بالبنية في قوله فائدة تقدم الصايين التنبية هو التنبية من اول الوجه **وله** خبر الاصل
بني على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والاحتمال كونه خبر الاول بل المجموع من غير نصير الى حذف الخبر
تقدير الموصوف اي قوم راض كالحق في شرح المفتاح في قوله وقيل باسم فاختارني البشير وقد علمت
نفسهم في البيت فخرج ان نحن للمعظم ان راض خبره وفيه نظرا ولا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في خبر
المطابقة نحو وانما نحن ونحن الوارثون وانما قولنا **وله** السجدة والبيت فخرج
ما وزعمه والاركان المستر فعمل على الخذف والاصل عامر وحذف الواو اختصارا لاعتبارها بالصحة كقول
ذاتات اخر وامن سواهم ولا بالوهم احد فزارنا نعم فتدبر بوجوب المطابقة في الآية ليس بجدا لان
المتنظرون في قوله وفي المؤمنين للملائكة فليس هذا الكلام فيه فالصواب التمثيل بقوله
نحن نحن ونحن الوارثون **وله** انما قولنا **وله** ما في البيت **اوله** وما في الصا من الصا
ما في **وله** الذي فيها نحن رجلا نريها في ابراهيم والبيت لابن الحر وقيل لا رزق فيه طرفا **وله**
انما قولنا في طوي عند الحاكم فقال القشيري هو لقن من الصا يعني عليه الحاكم فقال تصفية
في البيت ويروي ومن حول الطوي رماي ويروي ومن حال الطول ما في والى احيى النهر
سلفها الى اعلا ما وقيل معنى البيت على تزيين الروايتين ما في ابراهيم عليه كبره فلا بد ما في من غير
بعت ربيته عليه اهلكته ويحتمل ان يريد بالطوي الطوي في القلب من الكثرة **وله** خبر كنهية فخذ في امر
ابن محي جيب ايضا الفصل بان فصيلا وضعلا صا كان للمنفعة فلا حاجة الى اعتبار كنهية
او بابي سعيد بان ذلك ليس طردا لان حال كرم لا يغير هذا لان التفرام ان كمال اللغوية بين الصفة
الموصوف لا كرم التفرام في جميع الموضوعات ويمكن ان يرجع قول ابن محي الى ما في باب جيب في السجدة
منه في البيت ان لا ينفذ في خبر كان وقد جازعنا لا غير من منصف التنبية بتعريفه عليها وان

نكت في الجمع فتقال لا انحرابه ولا يقال هذا غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤول الى المفرد فيكون
المفرد بالمفرد اي جمع غريب ولا يؤول الى المفرد فيكون ذلك وهو ضعفه فاذا كان من التاويل
بالجمع فتقال لا انحرابه اي الكمال عند من جعله بغير الالف الذي جعل خبر كان فخره فافترس
البيت وارتب اي سرت والمفرد المتصل منه قوله ثم رجع الالف بالكمرة عارضا اي متلا وانه لما جعل بها
راية الشيا في كان من اجل العرب عند وصفه ارامه حتى هلك محمد بن ابي بكر الرازي في سابع
الحكم ان شاء الله بغيره ولم يتفق له اليه وسيله وكان شديد الحجة ككتب على شية ابا جعفر صاحب فليس
اي من مواعيد شيعه والقائه في الما الذي يجري الى اذه فلما اجتمع من واخره وقرأ البيت الذي عليه استخبر
الشاعر واعطاه ما به ورمه ووقع الشية تحت سباطه وكان يوم خرج الحية من تحت السباط وقرأ البيت وعطيه
ما به ان درم حتى استكمل الشارحة الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه من لم يجد فقال
كان حفا على ان اعطيه كل يوم ما به الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شي **لو** كقولهم كان زيد قايما وعرفا قايما
الشرع في حيث كان المقضية لترك المسند من شريح الفتح وفي عطف مفرد في جمل مفرد في جمل في كافي فلو كان
كان زيد قايما وعرفا قايما فليت مله برهان في هذا العطف استباها بجماع وفيه اذ لا عطف مفرد على
زيد لوم كونه مسدا اليه ثانيا وعطف قايما على قايما يوم كونه مسدا اليه زيد وذلك ان العطف في عطف مفرد
مورد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قايما على كونه في كونه خبر كان فليس عطف مفرد
وحد مقصودا بل ما هو ذاهب عطفها بغير ربط احد بها بالالف الا برباط الذي هو المعطوف عليه ما واول
العطف هنا على تقدير العامل دون الاسما كان الا ان الظاهر كذا استحق في حواشي شرح المنهاج في في شيلة
لصوره السنية التي ذكرنا بالاشارة لكونه تحت اذ لم يرد بعد عطف كونه كان وكانت عامل في عطف الرفع
وفي قايمة النسب لم يكن الا من باب عطف جمل على جمل وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكن لا يكون مثالا
للمسئلة اذ ليس فيها جملتان عطف المفردان من احدهما على مفرد من الآخر بل جمل واحدة عطف
بعض مفرداتها على البعض الا ان جمل على التفسير او التفسير لطلق عطف المفردين على المفردين وان لم
كل المفردات من جملتين **لو** فلو كان زيد منطلقا في خبره المنهاج بعد تقدير المسند ان يكون
من عطف جمل على جمل وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الالف لا ياتي على مفرد يسوي لال الالف
في الخبر وفي الخبر هو المستبداه منه في علم العطف على نحو ما علم في تفسير في غير ضرورة الجواب **لو** انما
في فاذا قيل النسبة ومن الزنادي انما هو بغير طرفة وفيه عن الما في انما زائدة واللام عليه عدم جواز
حذف الالف جواز حذف ليس لوان لم الزاد ايجز به ايجز ان في الالف **لو** في يكون متولاه لا نظرا هذا
مبنى على اذ ليس به بعض النجاة من عدم لزوم الظرفية لاذ الالف على ما علم في خبر من ان اذا الظرفية غير
منصرف على العجي فهو ظرف للمصدر لا محض **لو** في لا يكون مضافا الى الجمل كما لا بد من ان في المضاف اليه
في المضاف اليه لا يطرده في خبره جاز فاذا زيد بانيها الكلام مستقر بان الالف هي الالف وليس الالف معطوفا
هذا استقيم في المثال المذكور انما اذا اهدر ان فلا اذا يجوزون في قولهم جرت فاذا ان زيد بانيها يكون

لغيا

الجمل

الجمل على ان لا يجل ما بعد ما فيها قبلها ولا معنى لتقدمه مقدما كما لا يخفى ثم ان قد يعترض على عدم
الاطراد الذي ذكره لانه كون بالباء بدل من الحذف بدل الكل من الكل ويجاز بان الفعل ليس
والجمل من الجمل بغير جازم والمجهر الى الفاء والتغير خلاف الظاهر وقد يجوز ان يكون بانيها حالا
او ظرفا بعد خبره اعلم ان ما ذكره المبرور من غير الالف في ومن يتبع ايضا وقال الزجلان اذا الفاجرة
ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذ في قولهم فاذا زيد جازم اي بعد جازم متصرف مضاف اي فاذا حصول
زيد لان ظرف الزمان لا يكون ظرفا عن الجمل **لو** ان في التفسير اذ مقتضى هذا روي في كلامه كان محلا لاي
ان فيهم مثلا واعتبار المن في ويروي ان كتاب يسوي ان في السرا مضوم اما على ان مصدرية
اي مضية وقولا مضوم يجوز ان يكون حالا من الضمير في الطرف اي حال ضمير وقيل منصوب بنقل
حذف في تقديره اعني وقت مضية ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مثلا لانهم مضوم مضيا لارجوع
لهم وذلك ان تقول انه طرف مقدم لمعلا ان هو زعيم محول المصدر عليه اذ كان ظرفا وان لم يجوز
فهو ظرف لمقدر غير المذكور **لو** اعني ان في الما من بعد في زمان مضية وطولا وذلك ان جمل خبر جازم
وفيه وجهان آخران ذمما الشريف **لو** اي بعد او قيل الممل الكثرة **لو** لارجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من
الممل كونه المقام **لو** اي ليس اولا ثم يخرجه قبل عدم كس على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انقضاء
وفيه نظره الظاهر ان كلمة او التحير في التغيير لان مالم يحسن في عرف الباطن لم يخرجه من **لو** لا يخفى في شية
اي التي فظ من خفض الظاهر بغيره اذ اخذ الى ان تحت جازم **لو** تقديره لو يكون فليس فليس
بين المفرد المفسر وهو غير جازم فالصواب ان يقول تقديره لو يكون احب ان معنى على قانون تقرر صاحب المنهاج
حين جعل الفعل التما في مثله تاكيدا فقال على تقديره لو يكون يكون الغاية التاكيد ثم حذف الالف
اقتضاه رد بان قوله اذ المقصود من الاثبات هذا الظاهر في المفسر باني هذا الجواب اللهم الا ان يكون
اول كلامه مبنيا على تقدير التماس كذا لما كان غير من عند عدل في اذ الكلام الى ما هو محتار عنه من
كون التماس مفسرا **لو** في دالة على الاحتصاص ان الناس هم المختصون بالشية المتباعدة فيه كذا
وهو ان بروز قوله تعالى انتم يملكون في صورة المتباعدة والخبر على قياس انما عرفت انما يفيد احتصاص الحكم
بالناسين وانما احتصاصهم بالشية المتباعدة من قوله لا حكم خفية الاتفاق فلا يفيد البروز
المذكور قطعا كما لا يخفى على المصنف **لو** في حذف المسند اليه اليه بحث وهو ان الوجه المذكور لترجع
حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرنا انما ياتي بالنظر الى المسند المحصول اعني اجمالا في حذف المسند المحذوف
ما حصل لم يثبت الالف الا الوجه الاول قد ترجع حذف المسند بان المسند اليه قوي ركز في الكلام واعظم والا
فوق الاحتياج الى الالف او لا ولا تملك المسند فانه كما ان الالف بالنسبة اليه وحذف ما هو كالراية اولى
وانزع وبما مضى ان المسند خط الغاية فلا يناسب حذف **لو** على حذف المسند او ان في الما الجمل
فلا ذكره انما لا يخفى انما الجمل فظان المبرور في كل منها حكم **لو** والقرينة هنا بكونه اذا اصحاب
الان كونه فيل هذا ما مضى به كثيرا يقولون ان الالف عنه عند اصحابه مكره ما امر في هذا

صحيح

منه فليق المفظه ويشتق منها من بعد ده ولكن يشهد للجواب قوله ويستقر ان كلامه الى ان
على الاكرام وخاليا انتهى للشرع بطل على الصورة الشريفة **ولكن** هل كان يشترط ان يكون
قيد الاحتراز يا ذلولم يوجد الاحتراز اصلا كما في قوله اقام زيدا فمقدروا وانما لم يكن ايضا منقطعة
عند جميع متاخر في الحاجة الا ابن حبيب والاندلسي كما خرج فيه فاضل الحنفى وانا بعرض للاشتراك لا التماثل
السابق كذا وفيما بينا الى ان الانتقال في صورة عدم الاشتراك بطريق الاولوية ثم ظاهرا ان
الى ان قوله كذا عندك **ولما** كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة الحكم
على ايقاع مفرد بعدام وعدمه والحق ان الانتقال لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر فانهما
وتأخره في الاخرى مع امكان الاتفاق كما ان رايه لفضل الحنفى فان ذلك دليل على انقطاع وتوحيده
كلام الشرح ان الدليل الذي ذكره بزرخ الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع
مجزوءا به فتأمل **ولما** كان منقطعة لا متصلة المتصلة سؤالا عن تعيين ما علم ثبوته على الابام ويلزمها
الاستفهام وان يكون احد المتوس في علم المتفهم يليها والاخر على الرتبة والمنقطعة قد يكون معنى
بل والمرتبة اي لاخر من كلام سابق استنها ما كان او جزاء الاستنها عن كلام الاخر وقد يكون
ام لاخر اب الحذف سواء دخلت على حرف الاستنها كقوله هل يتوحي الظل في النور ام لا قال النور
يقولون بل نكثنا حتى ام انت رجل طالم يريدون بل انت وعند البعض لا تمام منقطعة ولا
متصلة ثم ان كون منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالكمية والمفعلية حقيقة او غيرهم
الجزء الاختلاف فيه اذ ليس هو والفرقة داخلين على المتساويين وهذا هو صاحب الكشاف
على ان ام في قوله تعالى فلا يتقربون ام انا من متصلة لا يتقرب فيما ذكرنا ان المعادلية لا باعتبار
اقامة التبعيات المسببة لهم اذ قالوا ان انت ضربا كانوا عنده بغيره فتأمل انا حينما اول بوجوه الام بغيره
فلا اختلاف في السقطة حتى لو اول بقوله ام انتم بغيره اكانت منقطعة كما خرج به بسبويه في الكتاب هذا
باقى الصور فالاولى ان يكون منقطعة لا ذكره بغيره لا كذا بقوله **ولما** كان هذا الكلام عند
تقديم ثبوت ما فرضه قبل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال هي حقيقة مذكورة
وان كان وهذا الالوية مفروضا والتمتاد من قول المعصية سؤال الحق وان كان ان هناك سائلا صديقا
السؤال الحق من ان المصير الى المتبادر والنظر الى الحقيقة المعنى حسن ذلك بان يحل الحق الطال
على تحقيق انه مسدود الحق وصف الالوية ام لا هذا خلاصته ما ذكره الفاضل الحنفى وفيه بحث لان هذا الوجه
لا يثبت كلام المعصية فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال الحق فاعتبر ايضا الجواب الجوابية و
بغيره اعتبارا ايضا فالاولى بالالوية فالتوجه في سؤاليه ايضا فالتوجه في سؤاليه فالتوجه في سؤاليه فالتوجه في سؤاليه
المطلوب ان الالوية حكاية لا يصدر عن الكفار عند سؤال النبي صلى الله عليه وسلم والسلام فتعريف الكلام لو
سألهم قائلا كذا فالحال في الالوية التي وردت بطريق الحكاية للحذف في الحكمي لا كونه جوابا لسؤال بالنظر
الى الحكمي فلا بد من تقديره بشرط وجها خيلنا **ولما** ان القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جملة صالحة

منه فليق المفظه ويشتق منها من بعد ده ولكن يشهد للجواب قوله ويستقر ان كلامه الى ان
على الاكرام وخاليا انتهى للشرع بطل على الصورة الشريفة **ولكن** هل كان يشترط ان يكون
قيد الاحتراز يا ذلولم يوجد الاحتراز اصلا كما في قوله اقام زيدا فمقدروا وانما لم يكن ايضا منقطعة
عند جميع متاخر في الحاجة الا ابن حبيب والاندلسي كما خرج فيه فاضل الحنفى وانا بعرض للاشتراك لا التماثل
السابق كذا وفيما بينا الى ان الانتقال في صورة عدم الاشتراك بطريق الاولوية ثم ظاهرا ان
الى ان قوله كذا عندك **ولما** كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة الحكم
على ايقاع مفرد بعدام وعدمه والحق ان الانتقال لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر فانهما
وتأخره في الاخرى مع امكان الاتفاق كما ان رايه لفضل الحنفى فان ذلك دليل على انقطاع وتوحيده
كلام الشرح ان الدليل الذي ذكره بزرخ الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع
مجزوءا به فتأمل **ولما** كان منقطعة لا متصلة المتصلة سؤالا عن تعيين ما علم ثبوته على الابام ويلزمها
الاستفهام وان يكون احد المتوس في علم المتفهم يليها والاخر على الرتبة والمنقطعة قد يكون معنى
بل والمرتبة اي لاخر من كلام سابق استنها ما كان او جزاء الاستنها عن كلام الاخر وقد يكون
ام لاخر اب الحذف سواء دخلت على حرف الاستنها كقوله هل يتوحي الظل في النور ام لا قال النور
يقولون بل نكثنا حتى ام انت رجل طالم يريدون بل انت وعند البعض لا تمام منقطعة ولا
متصلة ثم ان كون منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالكمية والمفعلية حقيقة او غيرهم
الجزء الاختلاف فيه اذ ليس هو والفرقة داخلين على المتساويين وهذا هو صاحب الكشاف
على ان ام في قوله تعالى فلا يتقربون ام انا من متصلة لا يتقرب فيما ذكرنا ان المعادلية لا باعتبار
اقامة التبعيات المسببة لهم اذ قالوا ان انت ضربا كانوا عنده بغيره فتأمل انا حينما اول بوجوه الام بغيره
فلا اختلاف في السقطة حتى لو اول بقوله ام انتم بغيره اكانت منقطعة كما خرج به بسبويه في الكتاب هذا
باقى الصور فالاولى ان يكون منقطعة لا ذكره بغيره لا كذا بقوله **ولما** كان هذا الكلام عند
تقديم ثبوت ما فرضه قبل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال هي حقيقة مذكورة
وان كان وهذا الالوية مفروضا والتمتاد من قول المعصية سؤال الحق وان كان ان هناك سائلا صديقا
السؤال الحق من ان المصير الى المتبادر والنظر الى الحقيقة المعنى حسن ذلك بان يحل الحق الطال
على تحقيق انه مسدود الحق وصف الالوية ام لا هذا خلاصته ما ذكره الفاضل الحنفى وفيه بحث لان هذا الوجه
لا يثبت كلام المعصية فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال الحق فاعتبر ايضا الجواب الجوابية و
بغيره اعتبارا ايضا فالاولى بالالوية فالتوجه في سؤاليه ايضا فالتوجه في سؤاليه فالتوجه في سؤاليه فالتوجه في سؤاليه
المطلوب ان الالوية حكاية لا يصدر عن الكفار عند سؤال النبي صلى الله عليه وسلم والسلام فتعريف الكلام لو
سألهم قائلا كذا فالحال في الالوية التي وردت بطريق الحكاية للحذف في الحكمي لا كونه جوابا لسؤال بالنظر
الى الحكمي فلا بد من تقديره بشرط وجها خيلنا **ولما** ان القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جملة صالحة

والارض لانه المشتغل على المسئلة الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما باعتبار
 قرينة الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال صدق مسئلة المتبادر اكثر من صدق مسئلة الفاعل على الجواب
قوله انما خلقه بايدي هذا المعنى قبل بل يوديه ايضا الله فالجواب انما يقال في الجواب بان الجواب على عيني
 او لان اسم الفاعل على ما علم ليس محله ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر يكون في حكم الجملة انما
 على الزيادة على ان القرينة بقية ترجح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل انما المقصود من الجواب المذكور في تقدير
 نفس الفاعل على تقدير خبر المبتدأ **قوله** ان السؤال لتقليل المعنى المتبادر من كل لفظ فاعلم ان الجواب
 لا يدل على ان تقدير الفعل مقرر ما اولى الظهور ان السؤال **قوله** من ثم قيل في قوله ليطابق العلم ان قال
 الفاضل الخس المطابقة حاصله معنى على تقدير صدق الفعل المسئلة الى الفاعل المذكور لان السؤال قد يكون مطلق
 وان كان كونه صورة فهو فعلية بمعنى اذ الاصل من قام اقام زياره عروا فانه كونه كذا هو كونه كذا
 اولى انما وضع كلمة من الاله على تلك الذوات المخصصة اجمالا للاقتضار وفيه بحث ما تقرر في باب الاله
 من ان السؤال منه بالهمة ما يليها فلو كان التقدير اقام زياره لكان انك في الفعل ليس كقولك انما
 فوجب ان يقدّر زياره اقام امره فوالسؤال كونه فاعلم ان معنى ثم انه متوقف على ما يطبق عليه من ان ما
 صنعت اذا جعل اسمية بحاجب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المتعلق من الاعتبار المذكور في من قام
 لايتأتى فيها اذا صنعت اذا جعلت اسمية وفيه في الماشي بان الفعل مبنى على اسمية في الماشي اذا صنعت
 معنى انما عليه بخلاف من في من قام وماذا اعطاه الى طبعه بقوله اعطاه كذا على الجواب ما ذكره من ان
 اكثرها بالفاعل اولى لا يحقق صورة اني عليه فان قوله من خريه تقدره اخرى زياره اقام اقرت عروا
 وبالجمله الفرق من ماذا صنعت على تقدير كونه اسمية وماذا اعطاه حتى بحاجب بالاسمية في الاول
 الفعلية في الحكم والا فلا يفرق لئلا **قوله** الجواب ان محل الكلام الا انه الى ان جواب عن
 المعارضة المذكورة يجوز ان يرد فيقول ليس النظر ادوات كذا في ظهور النفاة بل لئلا يؤول الى
 ان بقى التظويه وهو **قوله** ان الواقع عند عدم الخذف جملته عروا كذا كما جاز جملته فعلية
 كذلك جاز جملته اسمية كقوله قل من يحكم من الملوك البر والبحر قل الله يحكم الجواب انما هو
 الخس بان فيه انما من تقدير الفعل وهو قصد التحصيل من الجواب انما يتأتى على هذا ما هو المتكشاف
 وبقا بعد ما علم من هذا السكاكي فلا اذ لا يقول بوجوده في المثال المذكورة كالتام **قوله**
 في قرينة زياره القرينة على وزن محبة مصدر زياره وتوابعها اياتا خطا في المذكور في شرح المتعلق
 ان آية عارث بل المار السهمي وفي شرح الرضي انه عارث بن يحيى والله اعلم قال بعض المتأخرين
 يحتمل ان لا يكون البيت من الخذف بالظنية بان يكون زياره ماضي اي يسكن ما زياره فيكون ضارع
 وهو الفاعل اذا كانت الرواية بفتح باء يسكن والناصب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث فيشكك
 مع فتح الباء من يسكن ان ثبوت الرواية بضمها في هذه الحال يكون ماضي والافعال ماضي في بناء يسكن
 للفاعل على زياره على انه مفعول فيكون ذكره في رواية الرضي بانه من الفاعل لا ماضي **قوله**

اي يسكن

يسكن ضارع وقيل اي يسكنه وهذا اليبق بالمعنى وما ذكره الشارح انيب بالسؤال المقدّر وان لم يمتدح
 لان الجار والمجرور وان قلت بل قد اعتد بهذا الموصوف المقدّر اي شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتد
 في فعل الجار لا يعتد وايضا قل ان كفى في قوله الاعتد على موصوف مقدّر لا يتصور الا انما العلم
 الاعتداح ليصير الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل على مضمون لفظ او تقديره
 للذات التي قامت بها المعنى وهو ما لا ينفك عن كونه العلم الا ان يقال الاعتد على موصوف مقدّر انما يكفي لعله
 اذ اقوي المقتضى لتقديره كافي بالاعمال جملتها او يار كبا قرب لا يقتضيه اقتضاه وفي الشارح الى اقتضا
 نفس اسم الفاعل على كفاي اعتبار مثل هذا المقتضى في كل موضع في كل لفظ **قوله** ليس بقوي في حكم المعنى لان
 الموصوف ليس بالاسم بل هو موصوف الغلوية فافهم **قوله** يسكن لا جملتها انما يار كبا في جملته وهو
 قد سبق ان ارادة الواحد من الجمل الى الجمل لا يجوز فكيف يصح قوله لا جملتها انما يار كبا في جملته
 الواحد لا يمينه واحدة والجواب ان المراد بالانما يار كبا الموت اطلاقا كالمحسب على السبب لا يمينه كذا
قوله فصل في ايراد المقتضى في الجوز وهو القرينة **قوله** ان هناك كبا وكذا في القرينة
 وانت خير بان لا يجوز انما في جواب ما لا ان عذرا من ما ذكره اذا كان جملته اسمية ويجوز منوها وهو جملتها
 لما قاله من الجواب في ذوقه والتقدير انما الجمل ان هناك كبا وكذا على هذا قوله فقد استدل الى
 فان قلت قوله يسكن جرحا في قوله لا يمينه بل على موصوف غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل كونه
 اكنافا في صورة البناء على وجهه فقلت العبرة بما بينهم من اكل المشقة والهمزة المشقة على لا
قوله اشتد على بام الجمل بين المتناقضين فان قلت ذكر الالام موصوف في صورة الخذف لان
 بناء الفعل للمفعول لا يتام به لا بالفاعل وذكرنا على بعده بدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل
 في جملة اخرى انما هو بسبب ان شارة الكلام السابق فالمعروف من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل
 في الجملة الاولى ليس بمتعده وحصول الاتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور نعم يمكن ان يقال
 في بناء المفعول ايام الجمل بين المتناقضين حيث دل اول الكلام على عدم الالام واخره اعني قوله
 على خصوصه فافهم **قوله** قوله ولين سائهم من خلق السموات والارض انما قلنا وقوع الكلام
 جوابا لسؤال محقق قرينة على هذا المذهب الى طبع هذا الكلام وما خذف فيه من قوله ولين سائهم من خلق
 السموات والارض يقول الله واصرفنا ذكره في احد ما لضعف التحويل على القرينة وعدمه في الالام
 مع اتحاد ما اعاد الى طلب مما لا وجه له في الصواب ان الذكر هو زيادة تميز المسئلة فقلت انما
 تنقل الى طبع خلاف العوارض والاحوال لوجه هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسئلة في
 الى طبع القرينة **قوله** ما عكس العلم في تقديره **قوله** من قوله بل فعله كبيرهم معناه بحث وهو ان ما ذكره
 من التحويل ان يكون سببا لذكر المسئلة كذا في قوله انما هو اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محض في الشارح
 رعاية التماثل التي اوجبه فيها اذا صنعت وانما **قوله** حصول التعجب من الذكر ان اراد ان حصول قصد
 التعجب التماثل يكون فافهم انما هو مقتضى ما استعمله في قوله ثم هذا انما في دفع ما اورد المفسر لا يصح

يتوقف

التقوى بدينه

مسعودی

سند سبب في ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسند الى زيد عنده فيصدق عليه ان يفعل
مع جملة منطلق فعادة افراد السند والى اصل ان ما ذكره المحجب اعتبار بجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ
وما ذكره الشيخ بل جمع اصل العربية حيث اجتمع على ان السند في زيد قائم وانما هو الجملة غاية بجانب
اللفظ مع ان فيه رعاية بجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسبت للفظ حيث بحث فيه عن خواص الالفاظ
ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يعال التنازع في ان الجملة سبب على النظم والاصطلاح ولا في تخا
ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المحجب اصلاح لآخرف السكاكي كان ان يقول ان زيدا مسند حقيقة يكون
يخرج الجملة ولا يفرق كونه مسندا اصطلاحا حاشا على الظالم **مسند** ولم يتم استدلال على ان السند بهذا الغرض
اذ بعد القول بان السند هو منطلق يدون ابوه والسند لان عليه كيف يحكم بفعله المسند مع انه لم يحكم بشئ منطلق
لزيد بل **لا سبب** وهذا جنط لان اللازم ما ذكره ايا اجبت ان حاصل استدلال ذلك ان نقل مواضع ما انتقد
على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بحال تعيين الفاعل في هذا التباين فخره العدم فكان السند هو اسم الفاعل
بجمله ظاهر لطابق دليله على انه في وان كونه زيد منطلق ابوه لا يكون واسطه السند السببي الفعلي بل المنع
في الكمال وليس شئ مما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله لا يكون عندهم علم لعدم احتمال على سببه اهية هذا
لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذلك لولم يعتبر انما على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على من
مسند الجملة عبارة الله او مخرجه لدخول زيد منطلق ابوه في ضابط الاخراد في عبارة الله دون عبارة الفاعل
مسند وقال اذ التقدير استوفى او حصل وعليه بالسند فعلى سواء قدر النظم بالفعل او باسم الفاعل في معنى
التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكر ان الخبر اذا كان فعلا المبتدأ مثل زيد قام لم يجر معه تقدمه والمجرى علم الاول
ان ليس له ادائه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعلا بل لما كان المعبر في السند الفعل هو المبتدأ لا المجرى او استغنى
ولم يكن ذلك ظاهرا في قوله في الدار زيد اذ قد قدره بما يكون نبوة الله المبتدأ نبوتها حقيقة الا انه قد
بما هو محتمل عندنا وعن الكمال بان سمعوا علم الخبر ان لا يناسب الفاعل ولا التباس هو مثلا لان النظم غير
فلا يجوز ان يخاله على ثلث **مسند** انما كانا مسندا في المثالين علم ويحصل التقوى ان قلت ما نرى في عدم افادة زيد العلم
للتقوى حال في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والحكا والتمثيل نحو في الدار وانت في الدار
وانما في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حاصل وحصلت بالغة وحصلت بالفهم وهذا كاف
في الافادة **مسند** السبب التركيبا بان استمرار حصل متبادرا بينهما وقوع العقيدة انكرة مع انتفاء الخبر وان حصل
يذكر تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس حصل على مقدروا فاقال حتى يكون خالفا مرفوعا بل لان هذا الكيفية الذرة
بنى الكلام عليه **مسند** جميع ذلك جنط لا ينافي على ان هذه الاشياء مثل افراد السند **مسند** لم يغير الا كما لا يوسنط
او بالغير المتعارف وهو ذكر كبري مسند الى علمها من المعروف وان قد قدر في العقل ان قوله في الدار
منطلق يعرف بالمانعة في الحقيقة **مسند** يبين ان غير ان حصل علمك لما رد عليه ان حصل كشي بان هذا التصريح
ان يعرف او لا يكون السند عليه حتى يوقف كونه سببا مع ان جعل سببه احدى ضابطتي معرفة كونه مسندا على تقدير يعرف
او لا كونه سببا حتى يصل الى معرفة كونه مسندا في الكلام جملة فلا طائل من هذا التوجيه في بعض الالفاظ بل ان بعض

∴ محذوفاً

والمفاتيح

والمتضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجوع الفيزيائية المتخصص إلى المسند وقوله وقت كونه السداسي على
معدرجوعه إلى قوله إذا كان المسند سببا واعلم ان منت استبعاد الشرف بهذا التوجيه هو ان السد
عند كونه في الكلام وان المتضارع هو قليل جدا ولهذا ما قدر المحذوف عدان يكون الى كان فلا بد عليه اختار
ما يدل على جنس هذا التوجيه على قول السكاكي واما الكلام الذي يقتضي طي ذكره المسند الذي في إذا كان مع ما كان
قوله وهو الزمان الذي قيل ان حكمه كان الاستعداد المحقق بقوله في الخطا قيل بغير اللام لم يرد عليه ظرف
زمان فيعلم ان ما كونه التيقظا لنفسه او نبوت زمانه الزمان وهذا انما يتوهم على كونه قبل ما لازم الظرفية ثم
او يعود والمحمود عن قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء هل يرب على الاستقبال او الحال وينبغي ان يعلم
انه لو عمل بترقب على الاستقبال يلزم محذورا لان كونه التيقظ في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان
المتيقظ بعيد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصول بعده فيعلم اجتماع التيقظين
على تقدير اتحاد الزمان وخروج الزمان الذي يحصل غيب كان على تقدير تغيرها كما لا ينبغي على المثال ثم ان
ما ذكرته من التقدير وهو ايراد المحذوف بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان احسن في تقدير الفاضل على
حيث قال انه لا يربق والى على زمان متيقظ فيعلم ان يربق وجوده المتيقظ في المستقبل يلزم احوال وجوده
اذ يرد عليه ان كونه التيقظ في المستقبل لا يستلزم كونه التيقظ في الماضي بل يلزم احوال وجوده في الماضي
بهذا انه يتيقظ على ان لا يربق والى العرف واللفظ على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق احتمال العمل على
بمعنى ان كل زمان يربق احوال الزمان الذي قيل زمانا ما مضى وقد يقال للتأخير الاعتباري مع اللفظ في كل
قوله في الحال هو احوال من احوال الماضي وادراك المستقبل تيقظ مقدار الحال موقوف الى العرف بسبب الافعال
بتعجيل مقدار حصوله فيقال زيد ما كان يربق ويحب التمر ان يربق وكل ذلك حالا وشك في اختلاف
مقادير احواله وهذا المذكور على مراتب المتكلمين في الزمان موقوف حصوله وجوده واما عند الحكماء
المتكلمين بان الزمان موجود متفصل في الحال عندهم وهو الا ان عرق حال في الزمان لا جازمة قالان يحب
فما قالاهم عرق موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشيخ من تغيير الحال المستقيم في احوال الزمان
واستاداه ولا بالنسبة الى احوال الآتية الا ان يقال الوقوع في الاحوال المذكورة ولو في واحدة منها
وقوع في الحال **قوله** في الزمان كونه قائم فيه انه خالف كما لفتة في تعداد مثل خلاف تعقيل الزمان على
اكرم الفاعل والفعول متعينة في الحال مجاز في الاستقبال **العلل** اذا سلمت في بعضها لفتة هناك تلطف على
التفوق **قوله** في افادة التجرد الذي هو ان الزمان اما المراد بالجموع والحصول بعد ان لم يكن ثم افادة
التجرد لا لانه دخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد به كونه واقعا وان كونه بالزمان بل هو منه
قد ذكر افادة التجرد وتحققه للمقام لا لعدم الاحتراز ان في شيء للشرف **قوله** يقتضي تجرد الكل وعدمه وعليه
الفاضل المتخذي بان هذا انما يدل على تجرد الجموع اكم كونه الحدث والزمان واما الفقه فجدد الحديث للفقهاء
الزمان واخبره بعض الافاضل بان الاول عليه هو المقصد لان الكلام في حالة التقضية كقول المسند فعلا
لا حداثا مقارنا للزمان وفيه كنه ان لم يرد بالمسند في قوله لتقدير المسند ما هو المسند جميعا معنى كونه على ما

فان كان الاول من ان هو على رتبة علة اعني النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان الاخر من بعد
فاحال غيره والثانية ان لا لا يشترط في رتبة الخطا واعتراض على الرتبة الاولى بالمشترط
لا يقتضون بنوه على صلى الله عليه وسلم فلا يتبع تلك الفائدة والجواب ان الفائدة لا تكفي على ان
المشترط يكون بنوه غير محمد صلى الله عليه وسلم من الذين قبله **قوله** بان غيب الفعل الى احد والرد
غيره لا بد ان يكون تلك الغيبة على وجه يبين منه ما قصد والا فتولد جارية في رد برهان من التعرض في **قوله**
فالخطا على محمد صلى الله عليه وسلم قبل عليه سوق الآية يدل على عدم الخطا لان الموجب عليه السلام والى الله
من قبله هو هذا بعينه اعني ان لا يكون الخطا ان يكون الخطا في رتبة الجواب ان افراد خطاب
باعتبار كل واحد فحين ان الخطا على السلام ولكن ان تقول ان الموجب الى الذين من قبله هذا الكلام
بعبارة تليق بهم فحين ان التعرض لا يشترط ليجب ان يكون ذلك وليس ان لا يشترط بحكم الله تعالى **قوله**
ولا ينبغي عليك ان المعنى للتعرض بان لم يصدر منهم الاشرار ولا في الحكم الى من ان التعرض عام في
منه الاشرار في الماضي وغيره وفيما يحصل بصفة المضاعف اعني ان شره ووجه الرد ان من يصدر منهم الاشرار
كم يتحقق التعرض فلا وجه للتعرض لاطلاق **قوله** وان ذكر المضاعف لا يفيد التعرض لان استفادة التعرض
في صورة الماضي بسبب الفعل الواقع في الشرط لا يذكر بلفظ الماضي يدل على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع
القطع بان لا يقع من استدلاله وجه مناسب ان يكون هو التعرض كلفان اذا ذكر بلفظ المضاعف على
ما هو الصريح الشرط كما في شره للمضاعف فان قلت ان ان تدخل على المشكوك كما سبق وانشر ان الاشياء
مخروم الا وقوع هذا الصريح باعتبار تلك التمكن في احتمال ان كل التعرض لا يصح كقوله اذا ما حصل لو كان
الاشرار بالنسبة الى المعرض المشكوك الوقوع وليس كذلك كما تحققت من ان التعرض هو مصدر من الاشرار
فتأمل **قوله** والضعف اي عند المعنى بالخطا فقط واما الضعف فالتوسم من ان ذلك التعرض
يحصل بصفة المضاعف وقد عرفت انه فاعند الشارح واما لا ذكر لكونه في من ان اللام في طية
فوجب كون الشرط ما ضيفا لما تقرر من الجواب لما كان القسم بتقديمه الى على الاطلاق بقصد ان لا
يكون في الشرط ما لا يقع فلا خلاف في التعرض كون الشرط ما ضيفا وهذا ايضا مدفوع بما ذكره من ان
من ان لا في من الغيبات فما زعموا على انه قد يقال المقدم من الايمان باللام والزام المعنى في الشرط
هو التعرض **قوله** اعني ان يبين قبل هذا الاشارة الى انه بعد في يبين على وجه ان الوجه الاول من ترك التعرض
والوجه الثاني من رتبة الحكم ان غيبه لا ترك التعرض بسبب اليهم **قوله** اعني ايضا الاستدلال بان اشرار
اي كذا اي فيه من على تدرج **قوله** اي قلنا ان تتردد احد فيكم اشارة الى ان لو جهلنا هو مصدر
وكل بعد في فاعل المصدر من ان الاشارة لا تنفي كثر وقولها بعد وديود و اكثر النجاة
لا يشوبها فان قلت كيف يحسن القول بمصدر يتجسس وقد دخلت على ان في قوله كما تدر وتوان بنها وبني
امد بعيدا قلت الفصل بعد مصدر تفرقه تدر وتوان بنها وبني **قوله** اي حصولا فوضعا او كناية
المضاعف بغيره على انه في لفظ لا بد منه في شرح المضاعف من ان هذا كلام الشيخ حيث قال هناك بعد تغير

كلام المضاعف وهذا حاصل ما قال في الكشف ويمكن ان يقال الحكم بالخطا والاختلاف بين الحكمين
بالنظر الى التعرض من فانه لو قيل مؤدي في الكشف ان التمكن في الدلالة على ان واداهم كقولهم
سابق على سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيره سابق زمانا ومؤديا في المضاعف
ان لزوم واداه كثر من الشرط المذكور وضع واخوي فغيره بلفظ الماضي الدال على التحقيق واليقين كما
الكلام متغيران وقيل المراد بالغبية في تقرر الكشف في الغيبة الرتبة من لزوم الودادة المذكورة
بحيث لا يتلقى لزوم الاولين رتبة ويكون قبلها كما تقرر من هذا لكن الاظهر هو التفسير **قوله** لا يخلو
اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه كغيره كيف يدل اختيار
الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا وقع فادل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط
وهو تحقيق لزومه **قوله** فانه يجوز انهما لهما المصادفة اعترضا عليه انه لا يجوز استكراه
منها قطعاً والالزم ان لا يرد في خبره بقا اذ ليس الكلام في خبره مطلقا بل في خبره متقاعا فاللام زمان
واختار اللزوم والجواب ان الكلام في تخرج احد التماس على الاخر بالنظر الى مقتضى العبارة فلا يخور
قوله اذا سلكت فخرج الشارح باليمين فالجاء المصلحة حصل **قوله** واما استكراه واداه كثر من جواب على
يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتقاد الودادة المذكورة باسلام المشركين لا وجه
الى الماضي **قوله** ليس يكون مجموع الجمل الثالث لازما فاعلم ان في المضاعف لا يتناهى على كون الجواب الثالث
لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له بواسطه الاولين وكان في لزومه شبهة لم يكن الثالث
واضح اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله يكون مجموع الجمل الثالث فبالنظر الى ان الجواب الاول اذا كان لا
للاول كاتا بغيره فيخرج حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منها مستقلا والحاصل
ان صحة كلام المضاعف مني على اثبات اللزومات المشعرة بالنسبة الى اللزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور
كونه جزءا او خرج بالنسبة الى بعض غاية ما يوجب به كلام المضاعف ان يقال مراده من المظهر بركة العداوة
بلا واسطة لزوم ما ضيفا وبارك البسط بعد كل العداوة لزوم ما ضيفا ايضا يعني انه غير قطعي عند تحقق
الظفر والعداوة وتكرار الودادة بواسطه البسط كقولنا قوبا يعني انه قطعي عند تحقق الظفر والعداوة
والبسط فليتب على **قوله** ان كان في الطرب الاول لم يكن واداة الكفر اشارة الى ان الفاعل الحشوي
ان هذا لازم على تقدير كونه من الغيب ايضا لان تقيده واداة الكفر بالشرط المذكور حال من الغابة
لانها حاصل بسط اليهم ايدهم او لم بسطوا ويكونان جارية بترتيب الودادة للمصادفة بعد بسط
الايدي والاسن اظهر لان بسط الايدي والاسن يحمل على الحادية والتمتع عادة فهو دون ح
استدادم الى انهم لم يرفع الغفلة الحادية وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في الخطا **قوله** لا يقال
الاية تزلزله حاصلا لا احتياج الى حمل الاية على خلاف الظاهر المراد نفس العداوة والودادة
قوله فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فرضا يقب على المصدر اي حصولا فوضعا او كناية
من الحصول وقوله في الماضي في المخرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصوله في الشرط ولا يصح

منه

جعل شرطاً للتعلق المندرج في مفهومه انما لانه حاصل في حال ولا وجه لطلبه لظرف حصوله فيكون الجواب
لان المقيد بتقديره الموقوف عليه بالماضي فينضم منه كون الموقوف مفيداً ايضا و من العكس قوله القطع
حال شرط او مصدر له فالمراد من شرط انما التعلق بهما التعلق كافي الاول وهو الذي بالظرف
فيكون انشأ الجزاء فيه تحت وهو انشأ ر في اول الاجابة عن الاعراض من المورد على قوله تعالى ولا تكونوا
فيناكم على البقاء ان اردون تحسنا الى ان التعلق بشرط لا يقتضي انشاء الحق عنها انشاء و بطلان
البطلان به فاما معنى تفرع انشاء الجزاء على انشاء الشرط منها اللهم الا ان يحل احد كلامه على انه نقل كلام
القوم الاقرب ان يقال الربط وجودا و عدمه محقق في معنى لوجوب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد
بالتعلق بهما التعلق بحصول معنى التعلق بطريق التوقف **قوله** ومعنى فساد كل شرطها افساد
جعل الحق محققا كذا والمعلق على انشاء الشرط فلا بد من ان يتحقق الجزاء في مثل لو شئنا لكان متحققا
غير محقق وانما قد عكس فلا بد من ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير انما بالكلية فالصواب بتعليق المنع بالمنع
او تعليق الانشاء بالانشاء على ما ذكره ولا يكون جعل المصدرية في الموصوفين يكون تعليق الانشاء بالانشاء
لان ما المصروف في عند الجمهور منهم السكاكي لم يوجد في كلام العرب ارجاع الصيغة الى الموقوف ونسبها بالاسم
وقد راجع اليها ما نحن فيه ونسب قوله الى ما قبله لان تعليق الحكم الى المراد بالكلية لا يدرى على النسبة وهو
التعلق المذكور في عبارة المتأخر والوصف هو المنع المدلول عليه بالانشاء **قوله** وهذا معنى تعليق
لانا اذا قلنا ان العلم حقيقة رجع الاكرام الى علم العالم وان جعل الحكم بحقيقة سبب في كذا التعليق
بالحقيقة فيكون في نفس الانشاء وان كان في الحقيقة ان المنع سبب انشاء **قوله** فمقتضى تعليق الانشاء بالانشاء
القطع فيلزم لم يرد به كون الانشاء عين في الشرطية ولان المعنى في طريقها الانشاء بل المراد ان لو افاد
التعلق اي الربط بين الانشاء وبين هذا الصادق على تقدير لزوم القطع بانشاء الجزاء لا انشاء الشرط
للتعلق بشرط الذي هو مفهوم كذا فانزع اعراض الفاعل في هذا وان كان مستغنى انما المتبادر من مفهوم
لوجوبه الا ان بعض الشرطية من بعض انما خبر بان قول الحق في الاول ان انشاء الجزاء الى التوجه **قوله**
والى واحد فان قلت كلام السكاكي على قوله انما في مقتضى جهة قولنا ان وجد الجزاء وجد البيت ضرورة
ان انشاء وجود البيت مرتبط بانشاء وجود الجزاء ولا يصح على تقدير تعليق الشئ بالقطع بالانشاء
فكيف يصح وصحة الى ان قلت التعلق بعبارة السكاكي بمعنى الربط وجودا و عدمه فلا يصح غيره للمحال
المدكور قطعاً **قوله** البسبب فيكون العلم سبباً في العبادة في اكثر النسخ كذا في
شرح الرضي نقل عن ابن كاسر السبب فيكون علم من السبب هو الصواب فاعلم **قوله** الاول لان الشرطية
انما هي ان يكون الجواب ان لا حاجة الى انشاء الجزاء في انما اعترضه على الجمهور دعوى ان شرطية
السبب في كونه ان الشرط قد يكون سبباً في انشاء الجزاء **قوله** لا يرد على انشاء انشاء السبب فيكون
وهو الحلية على ما هو المشهور من الجمهور ومما قد فراده ان الاول سبب في بعض الصور المتقدمة في ظاهر العبارة
فيكون انما الحقيقة **قوله** انشاء اللام بوجه انشاء الملام في غير عكس اجابة العبد انما لا يملك انشاء الشرط

انما هو

انما هو سبب اللغة لا يجب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاضطرار ان انشاء الملام لا يملك انشاء اللام
لجواز بوجه فانه اذا قلنا ان قام زيد قام بغيره والى سبب في اللغة على انه ان لم يرد لم يرد
ولان الاصل في علمي شئ ان لا يكون معلقا على غيره ولقد اخبرهم جواز القطع في الشرطية عند عدم
من قوله ليس عليكم جناح ان تفسروا من الصلوات ان تفسروا هذا اذا قلنا لو جئناكم في شك فقلنا لو علم
ان الجواب لا يملك الحكم وعلى انه منقطع ونقص الجواب بوجه كذا ان كان هذا انما كان حيوانا اللهم الا ان
يكون المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول في معنى سبب اللغة **قوله** ان انشاء السبب فيكون
المنع بوجه كذا ان كان هذا انما كان حيوانا لا يملك انشاء الحيوانية في الواقع انشاء الانسان بوجه
وبالكل هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا بالجزاء على نحو انشاء العالم لطلعت الشمس فان عدم العلة
المنعنية ليست مدعى لعدم المعقول اللهم الا ان يشار الى انشاء الله من ان انشاء هذه الاشياء واردة على جهة
ارباب المعقول **قوله** واما انما كانت كذا كذا من مقتضى مطلقا ان ان شئنا لكان متحققا
وان يملك الصغيب الآتي زمان ابو عبدنا بالروم ناس انما من البيت والبيض الرواق سوام قوله غيرهم
فان كان وقولنا عطف من الخاف كذا ذكره صدر الان في معنى البيت كذا ان يكون لودام الدولات
كان جميع السلاطين عاين لا واد الاقرب ان انشاء لودامت دولات الذين هم غرض من هذا الموضع
مخاطبين في سلك رتبة لكن لم يقدروا ان انشاء عصفه فاما صلهم **قوله** لا بد انما انشاء
انما علم انشاء الاول سبب في الكلام بغيره ان يقولوا ان العلم بوجود الاول علم بوجود الثاني
لان انشاء انشاء الثاني كما هو مقتضى القدم كذا كذا انما في القدم في غير انشاء انما لا يتعارض لعل ان العلم
نفس العلم والمعلوم في صورة الانشاء فان انشاء في علمي **قوله** لكن قد يستعمل علمي فاعلم لاوله على
الاية على مقتضى اوضاعهم من حيث كذا كذا بل حسنة احتمال مجازي بالنسبة الى اصل اللغة لا كذا في
عمل الاية على هذا الا لا بد في وقوع الاختلافات المجازية بالنسبة الى اصل اللغة في القرآن وقد يقال في بعض
المعنى انما بآية المعقول يكون اصطلاحهم مقتضى علمي لا ينبغي كونه معنى او عند من علمي و لا ينبغي في
الاية على وضع اصل اللغة حقيقة **قوله** وكم من عاين في لا يصح صدر بيتية عذرة واختره من العلم انما
كم خبره ويحمل الاختصاصية وقولا مفعول غايب لا اعتماد على حرف الجر عند صدر الان فاعلم على الوجه
المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل تعلق بهذا الكلام في ادب احوال الهند فلهذا **قوله** في قوله
السلام وقع في عبارة ابن كاسر في شرح الفصل ان ذلك في الحديث وظاهره من النبي عليه السلام
ق انما في بناء الدين السبب في شرح التكميل ان هذا الكلام في شئ من كتب الحديث لا من قوله ولا من قوله
عن النبي و لا من غيره من شدة التقصص وانما انما في شئ من كتب الحديث لا من قوله ولا من قوله
فلم يتفق عليه في ذكر في الجلبية لابي نعم الحافض من طريق علمي كذا فاعلم انما في قوله
يقول ان سلاطين الجبلية عذرة بل لو كان لا يخاف انما عصف **قوله** لانا في العرف من صهره لانا في العرف
على الحرف في غير معقول انما المعقول في سبب عدم العصيان عليه **قوله** انما في قوله تعالى انما العلم

للعقل

فی سفر

100

بسم الله الرحمن الرحيم

في زيد عرفت ان الترفع بقيد تحقيق ان عرفت زيدا يدل على ان ما ذكرنا في تعليل التقدي محمول على
فنتق في المثال المذكور زيد حرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع القرب عليه ثم ما تضمنه الخبر انما يقع القرب
على ضيق تحقيقا ذكر استباح الوقوع اليه التقدي الحكم وقس على ذلك نظائره وبالحكم ان حصل السكالي الصغير
المذكور في التعليل ما استدل به الفعل او لا كان انفسه بالمدلول وان لم يتعد السهم وجود التقدي في مثل
ابوه منطلق ورد عليه لانه جعل المسند بسبب شي ما لا يرد به التقدي فافهم كما ثبتت الاشارة بمعنى في شرح قوله
والمراد بالسبب هو زيد ابوه **مطلقا** **اول** وان الاسم لا يرد في به معنى اه لا يخفى ان الحكم بعد التوطئة والرد
مع مثل ان زيدا قائم وما زيد قائم وكان زيدا قائما وانما شاعرا ولعل غرض الشيخ ليس يخبرني الجرد عن الحصول
اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقدي منته في مثل في الدار **رجل** **فقلت** هو داخل التقدي اه فيه بحث اما اول
فلان الاسم في قوله التقدي للعرض كما يشهد ان التخصيص انما يكون بالخبر وقد سبق ان لا قصد للتقدي في صورة
التخصيص **الاسم** ان يقال ان المقصد السببي وهو خلاف ما عاين في ما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقدي في حصول
عند الله كما صح باننا في مباحث تقديم المسند اليه وحل ما سبق على انه منتهى في مثل كلام الشيخ لا انه قد جعل نفسه
يا بآيات كلام الله كالاكتفى على المنصف **رجل** **الاسم** التعليل هو الفعل وذكرنا اننا على ما عاين في قوله
الى غيره **والفعل** انه افتقار لانه حدث لغيره مما جابا وحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاشارة
ومنه تحقيق ليس في الاسم **الا** **الاسم** هذا اورده جماعة منهم ابننا كذا على من قدر الفعل نحو قوله اذا هم لم يردوا
اما في الدار فزيد لان اذا التامة لا يلزم الفعل **الا** **الاسم** بعد ما دخل ان يعرف الشرط فاما ان كان
من المخرن واما عند اجتماعه بان الفعل بقدر **اول** **الاسم** لانه قد ثبت تعللها الصغير في قوله راجع الى الظاهر
المعلوم بتقريره وكرانظية وبيان ان الزم له من لفظ التعليل شيئا فاعلم او يد على الدليل المذكور في الكلام
الواقع **صلا** واقع موقعا لا يخفى من المفرد اذا وقع فيه مؤد اباننا **الاسم** فالظنون الجدية واقع موقعا هو
المفرد بالافادة اذا وقعت فيه عليه نوا بالمرء فلا يوجب ان يقال اصلها مقابل الاخرى **اول** **الاسم** ان ينبغي
ان يقولوا ان الظرف بقدر الفعل لا اعترف به المعنى على هذا القول فيجعل ضميره في عبارة الله **الاسم**
الظرف والاول عليها لفظ الظرفية بمساعدة المعاني وفي ذلك كثير تكلف لا يتركب فيجوز العلم وليس عبارة
الا يضاف ايضا ما يدل على جمل عام الى الظرفية المذكورة بطريق الاستحسان **اول** **الاسم** في ما عاين في كلامه
واعتداله اذا اخذه من حيث لم يدور قوله لقا في ما عاين لاهم عن ما ينبغي ان يامس في ما عاين الصلة
لان قال في موضع اخر لا يصح عدول وقال ابو عبيدة القول ان يقال ان قوله **اول** **الاسم** في قوله تعالى
فيه بحث لان هذا من قبيل ما صح به في بحث الديات رد على من زعم ان تقديم الخبر على المتعدي في ذلك من قبيل
حيوة لا انتصاص من ان تقدم الخبر على المتعدي المتكفي في مثل في الدار **رجل** **الاسم** انتصاص نعم هو اجل
قوله لقا في ما عاين بعد ذلك بل سانه لا يمكن ان يفرق بين المتعديان المتعدي لا انتصاص تقديم ماحضه في خبر
كما في الساج في بحث التمر وحل خبر في قوله في الدار **رجل** **الاسم** التخصيص المستند انك لا ينبغي ان يخصص
واما في ما نحن فيه فتوجه وقوع التكرار بآيات الوقوع في ما نحن فيه **اول** **الاسم** التخصيص المستند انك لا ينبغي ان يخصص

لا يزال العمل مستمر

لا يقال التوافق بعد وقوعه مبداء وان يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وقت ان في التيقيد
 ماحقة التاخير لا نأقول ذلك مع كون المصدر المدعوب على في الاثر المار به التيقيد على في معنى اللاحق
 انما فان قلت التيقيد في فعل التيقيد ليس المراد القول المطلق كما نسبت عليه بهذا القدر وقوعه مبداء بل
 الخبر عليه فكان تقدم الخبر على بقوله ماحقة التاخير فيه التخصيص المذكور بخلاف قوله في الدار رجل يصبح وقوع
 رجل مبداء التقدم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون الشئ التيقيد والافلام عدم افادته للخبر الصادق فلان
 من عدم افادة في الدار رجل التخصيص عدم افادته قوله ولكم في العصاص صوة اذ قد عرفت ان الشئ صوة
 للتيقيد فينبذ في النظر الذي اوردته في بحال واداة **فقد** من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان
 على العكس ينبغي جعل التيقيد في المسمى على كسند اليه والافان ان لفظة المسمى على كسند كاد عليه
 سياق كلامه وخرج به الفاضل المحي ايضا جواب مولانا يوسف المعين على التيقيد قد فقه المسمى
 على كسند اليه لا بالاعتد به ولا اذ ثبت نقل التيقيد **فقد** كذا قوله لكم ويحكم وليدين لا قبله غير
 فيما سبق ان لفظة في لا غول غير حقيقي فربما تذكر **فقد** ان الاحتصاص هو هنا ليس على معنى ان
 ويحكم او معنى على انه يلزم من الاحتصاص المعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى غيره من المؤمنين دين الحى طين الى غيرهم من الكفرة قد انشأ مع ما قد يقال في الفرض على
 معنى ان الاحتصاص الظان العلامة لم ير في التخصيص معنى التيقيد بل قوله التمثيل معنى قائم زير ان التخصيص
 القيام دون القود فان قائم زير معناه فزيد على القيام وما ذكره اذا حل الاحتصاص على معنى التيقيد
 قصر الاحتصاص من زير على القيام بل اده بالاحتصاص من هو التعلق كما في قوله المثل هو الاحتصاص بالثابت
 فزاده معنى قائم زير بالثابت لم القيام دون القود فعمل هذا ينفع عن العلامة لبط الثابت الذي ذكره
 الفاضل المحي فاصل **فقد** التيقيد في الخبر اى توسعا في التعاضد الامر من في ذلك كسند على المسمى
 في مقام الابداء الوصف وصلاية النطق لم فلا يرد جواز زير القيام وتوقع وجوده لا بالنسب
 على ان المدعى على التقدم فيما حصل به رفعه لا بالنسب فلا يرد جواز اذ كره ليعنى التباس المبدء بالاجر على
 الخبر ان قول لا انتهى كسند المسمى لا يتقيد بما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصفه لا يكون كما ذكره
 والتقدم الظرف في البت احتمال اذ هو الاممية كسند في التمثيل قائم **فقد** كذا ان يكون قائم مبداء ورجل
 بدلالة ان يكون الخبر في الدار ولا يجوز ان يكون رجل فاعلم لان الاحتصاص شرط لعل في
 والنسب عند تحقق النجاة ولذا ذكره في الباب في تعريف المبدء اذ سددت رافع ظاهر بعد صفة ان
 او ما لافيه ويرجع الى شروحه لا بيان قائم لا يبع لاجل اكون كلمة مفسدة والبدل ليس مخصصا
 نقول بعد التناول كما ذكره اير التهان بعد الخبر عند ما نحن عند في الدار قائم رجل او كل سنين قائم
 على الافراد او النوعية فحصل التخصيص في شرا هذا اناب على انه قد جوز جمهور النجاة الابدان بالكمية
 اذا كانت موصوفة او صفات موصوفة كما قالوا في قولهم ضيفت عاد بغير طر اي رجل ضيفت في
 بهل المثال من هذا القبيل اى شخص قائم رجل فاصل **فقد** لانهم انهم اعطوا في كسند على قوله ينبغي

قوله فلا يجب التقديم لقوله تعالى واجل في هذه الا ان الاكثر في الاستحسان تقديم النظم على التكرار الموضحة
 المحيية على غدي غوب جسد في غيب كبر في ذلك لانه لا يخلو ان يكون وصفا او تاما في تقديم في الابد
 ان المعنى والى جمل على غيرة تخيلات ناسا وقد تنقسم على شرط المعنى المصدر **قوله** ضرورة ان الخصص
 لا يحصل الا بعد حصول الحكم في الجواب عن الازاد بان التخصيص سبب تقديم الحكم على الحكم عليه
 امر اعتبارا في اعتراف الحكم في ذاته وجعل تقديم في تذكروا بل على حيث يعرف مع ان حكم باطن على الخصص
 وليس في الادب ان الحكم حكم او كما على غير الخصص في تقديم الحكم على الخصص الحكم على الخصص **قوله** على التخصيص في
 معنى فعل متديا بنفسه على في الكنت في وهما كنته ينبغي ان يثبت على ان اللفظ في صورة التخصيص
 مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر هو اللفظ او قد يكون في عليه تذكروا هو متعلقا كليا لا يتركز على
 والى ان تذكروا يجعل التذكور اتصالا الى قوله في حاله وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلوله
 بلفظ قد وف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل كنه متصل اياه قلت لما كانت مناسية المعنى المذكور بلفظ ذكر
 صلتة قرينة على اعتبار جعل كنه في **قوله** هو سبب في المعنى السد في التوجيه الاولى فهو ان العرف في الدنيا
 سبب هذه التثنية اذ في الجبال في المسببة للمخرج على الوجه الاول لا يقيم على هذا المعنى كما لا ينبغي والما
 وجه في التثنية ان اشراج احتمال الاشتراك لا زاما على ان المعنى في الوجه الحق انفسهم في اشراق الدنيا
 مشرفة بهجته وانعكاس استعظم سواد قصده واشراقا ام لا وعلى هذا الوجه انهم متعلقون على
 اشراقا وانما اشراق الاول اقول في اشراق في شرح المعنى وقد يقال الاولى ان يجعل ثلثة معتبرة
 مخدرة في ان ثلثة موصوفة بكونه فيكون شمس المعنى وما عطف عليه سببا فيكون المعنى في خارجا على
 ولا يبعد ان يقال ان في ضيق التبادر انهم الى ان يكون العرف ان يصلح مع شرح المعنى كما لا ينبغي
قوله يعتبر من جمل وانما في ذلك ان قال انما افترق فلان فما خلا اي ابني اسناده وكان قد سبق
 لنفسه على كنه في هذا قد في رما جسد وحواله لا اختلاف ولا اشكال في اصل مدعي السكا في انما اشكال
 فيما تفسر تفصيلا في هذا الذي ذكره الشارح انما يشهد من وجه العلم ايراد المدعي السكا في انما اشكال
 عده قصده اذ في التوجيه من حيث تقدم المسند والظاهر ان ترك المدعي في الظهور في **قوله** خارج
 بقوله في الدرجة قال الفاعل الحسن وكان اسناد الاول في هذه الاشكال وهو ان الفعل الى الجبر انما كان
 اسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الاشكال بهذا القدر على ان يكون داخل في زيادة
 نقصا على ما ذكره من التا عدة القابلة ان الفعل يقدم البنية على اسناد في الدرجة الاولى في حيث طوله
 ان التا عدة ليست ما ذكره بل ان الجمل اذ قصده بها التوجيه وجعل منه هو الفعل يقدم البنية على اسناد في الدرجة
 الاولى على الفعل كانه هو هذه الاشكال لا تفسر على الجمل التوجيه وجعل لا يشهد بهذا القيد وقد قال في توجيه
 كلام الشارح قوله السكا في تقديم البنية على اسناد في الدرجة الاولى في الجمل المسند على ان الجمل اسناد
 فعلا يقدم البنية على اسناد في الدرجة الاولى في الجمل ان كان في الجمل اسناد في الجمل اسناد في الجمل اسناد
 البنية جعل المسند على الاطلاق وقوله يقدم البنية على اسناد في الدرجة الاولى في الجمل اسناد في الجمل اسناد

في اذا ذكره من التا عدة القابلة ان الفعل يقدم البنية على اسناد في الدرجة الاولى في الجمل المسند على ان الجمل اسناد

قوله

قوله البنية على اسناد في الدرجة الاولى في وقت ارادة التوجيه في اللفظ على كلام السيد رحمه الله واسمى بنية
 بان عبارة السكا ليست نقضاً في ذكره حتى مر واعتراض الشارح اذ كان يكون معنى البنية وجوبه
 الفعل على اسناد في الدرجة الاولى في وقت ارادة التوجيه في اللفظ على كلام السيد رحمه الله واسمى بنية
 على النظر وان اسناد السكا الى اسناد المذكور في قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشما الى الجمل اسناد
 مسبب وان كان المحترق به مجموع قوله يقدم على اسناد في الدرجة الاولى في وقت ارادة التوجيه في اللفظ على كلام السيد رحمه الله
 معطوف على الفعل المنصوب في قوله من قبيل اسناد السكا الى الموصوف في طبق الخيال في البنية في الغم والمقدار
 المعاد من لم يترفع السكا بعينه ولا يصورة تخيلية **قوله** ان كل جمل اسمية بغير البنية هم القول بما
 ذكره وان لم يكن مرفوعا في كلام الشارح الا انه لا ذكر من ان كلامه ان ثلثة التثنية اعني انما عرفت واستفت
 وزيد عرف وبغير البنية وما ذلك ان يكون اسمية لم منه ان كل اسمية بغير **قوله** ان كل جمل اسمية بغير البنية هم القول بما
 جمل فعليه بغيره ان ذلك الحكم الحكمي انما يصرف اذا كان الموصوف بغيره انما ذكره اي يقدم كون كنه على فعلية واما اذا
 كان كنه كنه في تقييد التجه اذا ان ينظم البنية قرينة على البنية كالعدول عن البنية فانه **قوله** ان كل جمل اسمية بغير البنية هم القول بما
 المسند اليه واحد بالذات ونسبة الواحد الى واحد واحد لا يكون بالبنية والتجه واما في قوله ما قيل في ان السكا
 حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افرادة فهو بغيره فلا يطلان تحقيق عدم صفاته على ان يلتفت الى ان
 حقيقة العرفان في احد الاسماء دين وافرادة في الاخر فيكون مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجه بطريق العقد
 في المسائل المذكورين **قوله** الجور في قوله دخلت على زيد فقام فان زيد انما يشهد الى الصطلاح لا بغير الرفع
 فيه لفظا وعلا مع لزوم عدم مائة **قوله** السكا لا من الجبر من الفاعل وعلا مع اسناد وعلا مع ثلثة
 اناس الاول وسناد عرفت الى الفاعل المتعلق من التا اما اسناد وعلا مع الفاعل المتعلق المقدم على اناس
 شيئا **قوله** فلا يبرهن من زيادة اعتبارا بمعنى ان الشارح لم يبرهن في ذلك لا اعتبارا بالزاد وما حصل هذا
 الاستدلال من ان لا كنه في واقع بالحق **قوله** لا يبرهن عن اعترا في ذلك حيث قال انما يدل على اسناده الى الفاعل
قوله اعترض بقوله في الدرجة الاولى من زيد عرف جمل ان الاعتراض عن الخارج الى الدخول في ان لو قال
 ويقدم البنية على كنه اليه فلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى في قوله زيد عرف فان بغير التجه مع اخرج عن
 الضابط لا من تقدم على اسناد اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة التجه
 انما تقييد وجوب تقدم المسند الذي هو الفعل على اسناد في الدرجة الاولى على اسناد اليه مطلقا وهو موجود
 في زيد عرف **قوله** ان كل فعل اسناد واما الافعال المتكثرة بما شمل فيكون فاعله لم يثبت في المسائل
كتاب الرابع في احوال تعلقات الفعل الحقون على كسر اللام وقال في الفتح ايضا ان المراد بها
 معولات الفعل المتعارف انما يحول متعلق بكسر اللام متعلق بالفتح وسره ان التعلقات التثنية
 التثنية بالكسر هو العمل الضعيف بالفتح هو العامل بقوة **قوله** قد سبقته اشارت الى ان في البنية
 السابق بقوله كنه ما ذكره غير محقق **قوله** ارادوا بالاعمال بعضها بقرينة العام وان كان في الجمل اسناد
 في العموم **قوله** الفعل كالفعل انما هو اللفظ انما هو اللفظ في معنى اللفظ في معنى اللفظ في معنى اللفظ

المضاف ظاهر

كذا مع اننا على ادخل حركته مع على السابغ المعنى للفعول وان كل من كل منها قبل الفعل به اجابة
 المصاحفة فحقا قد تسفل في هذه المعنى كما خرج بالشرع في حواشي المفتوح وان كان الشك في ذلك على السبغ
 رعية لا خطا في ان الكمال في متعلق الفعل من حيث هو مضاف اليه وحاصل المضاف ان لم يقدم في الرفع
 ثم لم يعل على استعمال الشئ مع من دخل على المتبع **قوله** الوجه هو الاول وان كان كذلك فربما عاين لا يظن
 مقتضى لا مفعول فيهم وهو اجابة الاول وليس الضمير الا بوجه واحد وكذا الثانيين وهو الوجه الثاني
 على ان الالف فاعدا للفتحة غير ان الالف ان يقول المام ان قوله فيما بعد اذا لم يمتدح مفعول بالاجرة
 ان يتعلق بالفعل كما هو المسبب لعل الفعل مع المفعول يكون النفي متوجها الى الفيد ايام ايام بغير الفعل
 المفعول بل ذكر وحده ولما جاء به في قوله المفعول بقوله المفعول لا يوضح الذي هو كالمشعر لهذا الكتاب
 قوله لعل حال الفعل مع المفعول كما ان الفعل مع الفاعل واذا انظر هذا مفعول الفعل المتعدي اذ ان
 فاعلم ولم يذكر مفعول بان فاعلم النظر والمفعول بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق
 بالمفعول خرج من على ان في كونه الفاعل كماله الاحتمال ان مع اعلى دخول مع على السبغ في مواضع وفيها
 ذكر ان ارجع مع والخش محال الاحتمال ان في موضع واحد لتلك خطا معصية كما ينبغي ان يكون على
 تلبس الفعل بكل منهما في العبارة ما في دليل الغرض من ذلك انهما مع الفعل افاد تلبس الفعل بكل منهما فاعلم
 ان يقول ان تلبس الفعل بكل ما ذكره من المفعول **قوله** من هذا يعلم ان اي مما ذكره فعلا على المصاحف من ان
 بالمفعول من جهة وقوله عليه وان لم يصح كونه فعلا عنه وكان الاول في قوله به لان قوله في المصاحف بجمعة
 التلبس بالمفعول هو الوجه في فعل المفعول كماله المفعول على المفعول **قوله** اي غير اعتبار دعوم في الفعل
 هذا الكلام ذكره المصنف في الايضاح وفيه فخر لا لعل اعتبار دعوم في الفعل لا دخل في ترتيب الجواب المذكور
 الترتيب في الاول انما هو ان تصيد الترتيب المذكور ونيز الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى في **قوله**
 ويكفي كل ما مع من انبسط اعطاء غير الزمان كما ينبغي ان لا يخصص في ذلك عروفا واستحالة لا يدل على ان في الحكم
 على عده كما قالوا ان تخصيص الزمان في قوله على نفسه عاده بلا حوا او كذا معصية اعتبار في تعيين
 المفعول او لوارية تخصيصه لغير الزمان يعطى بقوله المفعول فيمكن ان يجعل قوله غير الزمان في صفة الاعطاء
 على هذا المصنف في غير اعطاء الزمان في غيرية باعتبار ان الاعطاء المقتضى اعطاء المفعول المتعلق يكون
 لا اعطاء نفس متعلقه بالزمان في فعل المعنى الى ان اثاره في الفعل الخش **قوله** لا يخلو من ان يكون
 اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلام من نفي الاعطاء ان قلت فيكون للمنفق فابن التاكيد قلت آية
 الجمل المذكورة ان قلت فينبغي ان لا يحوز الفاعل الكمية الى خال ان من قلت قد سبق جوابه في التبا الاول **قوله**
 اما ان يجعل الفعل مطلقا كانه من متعلقا بمفعول محصور من مطلق كناية من التقييد مع اننا الاستحالة
 المذكور الى اللازم بناء على ان مطلق اللازم ولا يحوز الاعطاء فيها كالمشعر في تخصيصه في البيع انما
قوله المفعول من كرم الغراب الذي يخرج بسببه العقل في جارية والحب كبر الجارية وهو الرجل الخادج الجارية
 بقوله من حيث يارجل تحت جبال الرواية بالنتيجة لئلا يشبه بالمصدر الذي هو بالكر لا **قوله** العلة انما

مطلع

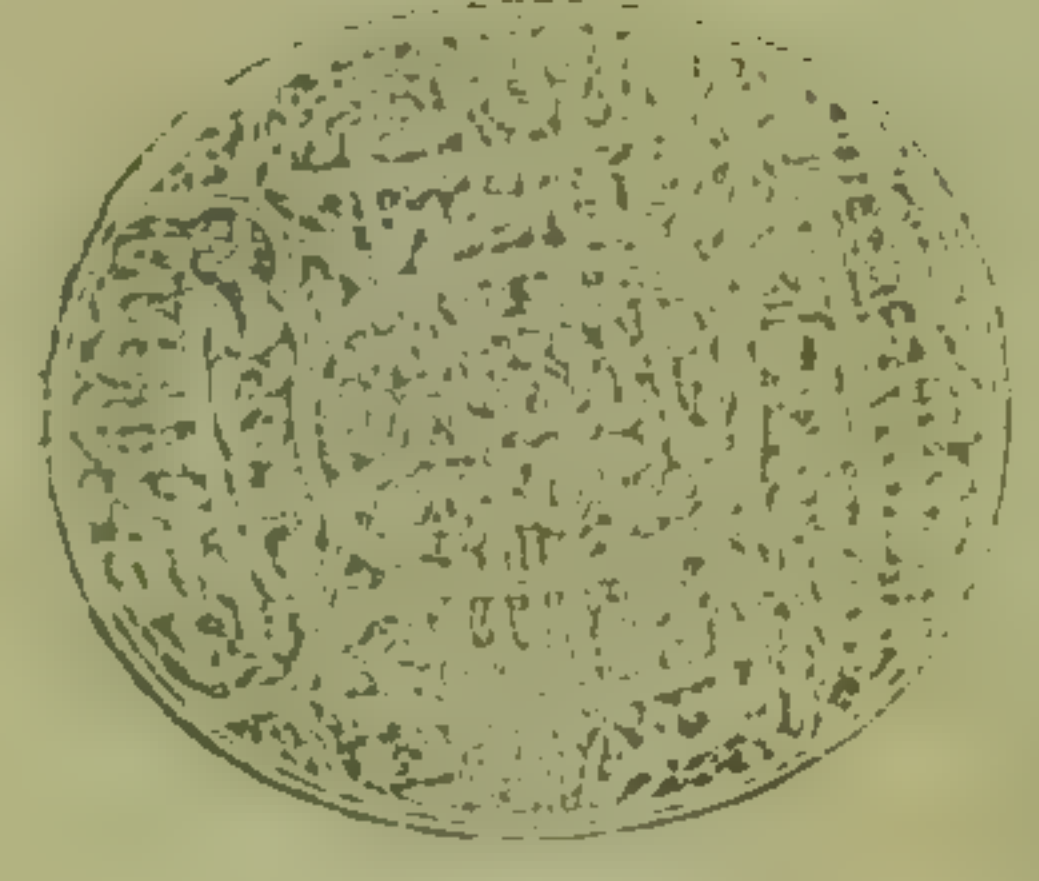
الفعل

الانفرد

ان تصدق انما الايام اياها الى جواز وجوده في العمل على السبغ في الواقع وان سبغ الكل في الحقيقة
 وحده كل عليها **قوله** افاد المصاحف الخطا في الفعل المذكور ذلك الغرض بنوته ان طلاه قبل فيه بحث من
 الاول ان الخطا كونه المعاد نفس الثبوت لا كونه الغرض ذلك التبا ان المصاحف الخطا في افادة الجرح في
 افراد الفعل ولا دخله في افادته بالاول وكل من الاخرين حين اذ المقادير الكسبية كبرية
 المصاحف الخطا في وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل المستبدا المراكيب التي تقيدها وان لم يستعمل فيها ويجوز
 بين سقوط التبا فانهم **قوله** فقد رجع هذا الفعل مع بلام التقييد لان المقادير في التقييد وفي المصاحف لا يخلو
 ويجوز ان يظهر ان المصادر العارية من الدلالة على الفردية ولو شكركم جميعي وذكر ان يخلو المصاحف
 الخطا في على الاستدراك لانه ينزله بالمعنى بلام التقييد وقد قيل ان الظان مدلول الفعل والمصدر من الحقيقة
 فيمكن اعتبار الاستدراك لمعونة المصاحف الخطا في غير حاجه الى غير الترتيب **قوله** لا يخلو انما افاد المصاحف
 قد جاز عنه بان المراد ان المصاحف اذا كان خطا بيا في صورة الترتيب من التقييد كذا من قبيل
 معتبر بنفسه بل لان يوصل بها الى التقييد وهذا الاعتبار حقيقة الفعل في جميع افراده الذي يعتبر
 بتقدير الاطلاق اذ افرق من ان تصدق الحقيقة في غير افراد وبين ان تصدق من حيث لا يكون على ارادة
 التقييد كناية فان **قوله** اي **قوله** معتبر في الغرض والمقصد قبل مراده في دخول في الغرض الاول والمقصد
 نفس الكلام وان كان داخلا في المقصد من الكلام مع المقادير واعتراف فاضل الخش وان جاز
 طين يابو وعليه وقع الخطا بين الكلام على الاية تقيدها ولو الا حلا **قوله** لان ما ذكره من كون من لا يشهد
 نقل ولا عقل نقل عن ان في انه قال ان المراد من عقلا ونقل هو اجماع الحكمين في مثل ان لا يعطى على
 ما زعم ان في العلم انما هو الاول وقد حققنا على وجهه عند صاحب المصاحف وما ذكره من العلم
 فلا يخفى من حال الكلام السكاكي على عرف من جهة انتهى كلامه اذ يقول واما كونه على التقييد ان
 افادة التقييد المحرر عند السكاكي فانه اذا كان المقدم معطرا او مظهرا لشكركم كما سبق وتلان ليس بينهما
 وهو فلكونه علم جنس كما خرج في شرح اللبس وميزة فالحق الاول ليس عند السكاكي اعتبار تقدم المسند
 بل باعتبار دعوم الاعطاء المستفاد من المسند كونه المصاحف الخطا في الاستدراك وهو الذي اراد ان يخلو
 واما الحكم الاول فقد حققنا على وجهه عند صاحب المصاحف **قوله** ان لا يكون غيره موجودا لا خطا ولا
 يخرج ذلك الا من الاعطاء عن كونه موجودا فلا يخلو ان الموضع لا يوجد كل اعطاء **قوله** لا يخلو ان لا يوجد
 الاعطاء فيما لا يسهل هذه العبارة اجاب الفاعل المعنى المروي بان لا يمكن ان يخلو من العلم وفرض الكلام
 في صورة يخل على ان المصاحف او الوقوع في جواب الالف عليه فانه اذا ظهر خطا من في مسلمة
 وقلت هو رجل نحو انهم من انما يعلم غير النحو فالمدخل في تحقيق الدقائق او سلت غرضان تلان وعما
 يشغل من حقائق الاقوال وقلت يعطى او يكتفى وغير ذلك من ان مقصود على ايجاد ما ذكر في جوابه
 ورواية ذلك لا يخلو مطلقا ولا قرينة حرمنا على التقييد **قوله** انما هذا المقام عامر
 فيه بعض خطا عظيم اراد بالبعين الخش فانه كذا مسكته ان في العلم **قوله** ان يري مبرر ومصحح

يجب

التقييد



تقدم ما من نصيب الشيء في حصة واحدة من حيث لا يعيبها كافي أنظر إليها في هذا المقام
ما الذي ينبغي الاولي ان لا يكون الموصول في حال ما ينبغي ان يكون ما مفعول متبني فكون السؤال
فعلية فكان الجواب بالفعلية على ما صرح به في موضع فاما اذا صفت اذ على تقدير ذكر الموصول بغير كون
ما متبنا لان الموصول لا يتقدم على الموصول كما صرحنا في الاصول **قوله** تقدم المفعول الثاني على
المفعول الاول في قوله تعالى وجعلوا له شركاء الا الله يعني ان لا يكون له شركاء الا الله على الذي يلازم
اعني شركاء وانصبا ليس بفعل صمد بل عليه السؤال المقدر وهو جعلوا شركاء وهذا هو حكاية السكاك
والقول المنصور على ما حققه شرح الفتح وذهب جماعة منهم صاحب الكفاية الى ان الجواب مفعول اول جعلوا
شركاء مفعول الثاني وهو ظرف لغو متعلق بشركاء محذوف التثنية بالاية على اي يؤول ايضا باعتبار ان الطرف
المتعلق بشركاء قد علم فان قلت جعل خبرا عن المفعول الثاني انما يلائم ان يكون المفعول الاول
اعني شركاء بان الاول متعلق بالثاني في قوله تعالى وجعلوا له شركاء الا الله في شرح الفتح وجعلوا من قبل
الدارج على ان لا يكون الجواب في قوله لا يكون الجواب في قوله لا يكون الجواب في قوله لا يكون الجواب في قوله لا يكون
اعتبار الابدانية والخيرية بطلان الحال في قوله لا يكون الجواب في قوله لا يكون الجواب في قوله لا يكون
الى ذلك في قوله ان شئوا نسوا البيت **قوله** تقدم الى حال اعني من قوله على الوصف اعني الذين كرهوا فان قلت
يحمل ان يجعل قواما من قوله وجعلوا ايضا اما بتقدير مفعول ثان جعل المفعول الاول في قوله لا يكون
اللام الداخلة على حرف تعريف الاسم موصول كباي لم يرد الموصول به مفعول على ما اشار الى ذلك
او يحمل اللام في المثال للبعد الزمني فلا حاجة الى تقدم المتعلق بمعرفة لا يقال الواو اعلم الملام في حكم التثنية لم يقع
الذي كرهوا احسن لانهم اذ حفظوا في التوفيق حكما كرهوا ان يحل معاملة الكفرة كرهوا ان يحل معاملة الكفرة
على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعبر فيه التوقيت ايضا فيقع منه التثنية قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر
الى الحسن المقصود اذ لا شك ان المعنى الاصل هو الوصف بالكون كما في الاية الاولى في تقدم الوصف بالكون
معها العارض واما الحكم بان قوله لا يكون قواما لغيره حال في نظر الى اللفظ الذي لا يعمل عنه بلا ضرورة **قوله**
موصوفا لا يخار التوسخ الفرق بينه وبين الاشارة الى ان التوسخ يقتضي ان ما بعده واقع وان
فان علمه من على ذلك لا يبطال مقتضى انه غير واقع وان قد عرجه كاذب كذا في حقيقكم ركب بالبين والخذ
من الملايكة انا ناكذ في معنى **البيت** **قوله** تقدم ان يكون متعلق بجعلوا او قد يقال متعلق بالاعمال رابعا
باعتبار الاخر لا ينافي ان يلاحظ احد المتعلقين اصلا وهما وان شئت قلت على قولك ان يلاحظ
سالك فان في اعطاء الدنيا زيادة مما يقتضي تقدمه وان كان مخصوصية المفعول الاول
وخطا في تلك المباشرة والحكم به في قوله **قوله** الجواب انه ليس في كلامه بعض شراح الايضاح بان مفعول
جعلوا يجب ان يكون صائرا في الزمن وقت الاشارة المتوقعة عليها فيكون كل واحد منهما نصيبا ليس في
ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصيبا في ذلك الوقت لم يجب ان يكون احدهما نصيبا على تقدمه
كما فعل صاحب الفتح لان على تقدم مقدم يجب ان يكون مقدمه ونصيبه ليس بينهما كما تحقق

جعل السكاك

جعل السكاك سبب التقديم كون مقدم في نفسه نصيب العين وكون كل واحد منهما مفعولا جعلوا في قوله
وقت الاشارة لا يقتضي كون كل واحد منهما نصيبا ليس باعتبار متعلق الاشارة وهذا لا ينافي كون مقدم
بكونه نصيبا ليس باعتبار الاشارة مقتضيا لتقدمه **قوله** السكاك في حصره بهذا العيد اعني نصيبه المقتضى من غفل عنه
او عن فائدة فان قلت انما الثاني من كون احد المفعولين نصيبا ليس في نفسه لا يقتضي التقديم على المفعول
بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضى للاهتمام بالشئ باعتبار متعلق الفعل وقد عرفت انشاء فعل لا
يجوز التفرقة الفعلية الروية للبعد في حيز المفعول الثاني على تقدم مرتبة الحال المستطرفة في تقدمه على
الاول كون في نفسه نصيبا ليس فلا ضرورة **قوله** الجواب انه لا ينافي لان الاشارة المذكورة فيه مشتركة في
الاشارة الى كونه كاشفا عن تقدمه على قوله لا يكون كونهما نصيبا ليس في ان يقدم ما اوضحه الله
في الاية الاولى نصيب العين وهو في الاية الثانية لا يقال الاشارة الى كونه كاشفا عن تقدمه
نصيب العين لانما تقول ان نصيب العين يكون مقدما بل ان يكون تقدم احد ما وكذا في الاية
مقدما وليس كذلك وكذا ان تقول الموجه التقديم يكون الشئ نصيبا ليس في حيز التقديم فاما في قوله لا يكون كاشفا
في المثال كنه حقا قد تفرغ المشقة بان هذا جعل المفعول لم يدع انه مفعول من انهما مجيى بل قال قوله
خبر بابي الله والقديم لم يفرغ من هذا التوسخ فانت جدير بان عبارة الفتح اربعة في هذا الرفع
حيث قال لا حمل ان يكون من هذا الدنيا ونسبه الامر في القائلين انهم من قوم ام لا يكون ومن هذا
الاحكام البعيدة المصطنع في ما لا يكون سببا لاشياء الا على انه في قوله لا يكون كاشفا لان يحاطب الكلام الله
وبالجمله القرنية الله الله على ان مفعوله ليس من هذا الدنيا اقوي كبره الخواص كاشفا لاشياء الا الجارة
ان قلت في الوجه في تقدمه من قوله قلت قال في الكشف الامرار قدم من قوله على الذين كرهوا وهذا ما
في نسخة نوع دم اشارة الى ان جميع هؤلاء كرهوا بخلاف قومهم دم وذلك لانه وصفهم بالكلية بالكره
القديم حكمهم وفي الله ومن القوم حكمهم بالكره ومما منهم فالاولى بعضهم كرهوا وبما كرههم كرهوا واذا
تأمل في نسخة نوع دم وفي الاولي فمقتضى ان يكون قومه آمن واما من تقدم حكمهم كرهوا فمقتضى ان يكون قومه آمن
لان الله كره في سورة الاعراف في حق قوم يهود وكذا قال المكارم الذين كرهوا من قومه الاية ولا يكون
قوم يهود من بعد قوم نوح فالتثنية المذكورة غير تامة غير ان كلامه مبني على ان الذين كرهوا اصغر قوم
المكارم وانه ليس منه عبدة وانه اعلم من ان القول بانهم يفرقهم قوم نوح وهم لا يصح قوله تعالى جا
اخرنا بخيننا صالحا والذين امنوا بربهم فما وخرور في يهود وغيره صلوات الله تعالى عليهم اجمعين
قوله وقد جاءا بتبيين اشار بلفظ قد الى ضعفه لا زمين على ان يكون الكلام في تقدم مفعول المفعول الثاني على بعض
فقط وليس كذلك بالكلية لا يقطع عن الاشارة الى ان يكون جوابا عن قوله وجه الجواب في قوله لا يكون كاشفا
عن تقدمه المبني على الجواز في الحال على كماله ونظيره **قوله** الجواب انه لا ينافي لان الاشارة المذكورة فيه مشتركة في
الجواب عن قوله لا يكون كاشفا لان الاشارة المذكورة فيه مشتركة في الجواب عن قوله لا يكون كاشفا لان الاشارة المذكورة فيه مشتركة في
اما على الاطلاق او على سبيل الاشارة الى معناه في الشرح في شرحه المصنف فخلاصه من قوله لا يكون كاشفا لان الاشارة المذكورة فيه مشتركة في

اعني

قوله

والا ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر الحقيقى منها على الاضافى كما خرج به فيها والادعاء قد
فسره بوجه آخر ظاهر وكما نظر الى ان الحقيقى هو الاصل ولوا ليه الشواهد انما تقبل ان تحصيل الحقيقى
انما يتبعه من جهة ما عداه او غير ذلك وقد يقال ان الحسب الحقيقى ونفس الامر لا يكونان حقيقة او ادعاء
فتبين ان التعريف الحقيقى الادعاءى ولا يحسن لانه خلاف لما ذكرتم انه اعني الحقيقى متبعا للاضافى
دون الجازيى مع ان المطلق التحصيل على الاضافى في جازيى الحقيقى كما فصله ان الحقيقى ان الاضافى في حقيقته
بحسب الاصطلاح كما اخرجت هذا الفاعل من الحقيقى وحصلت في اسم الاصطلاح على اعتبار الحقيقى فيقول
مع ان المتعارف اطلاق الاضافى على غيره دون الجازيى ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافى في الحقيقى
او الحقيقى في الحقيقى وان اهل المنزلة استعملوا الاضافى في الحقيقى الى ان يتقابل المطلق والاضافة
فان قلت الحقيقى الاصطلاحى في الحقيقى على ما فهم من الشرح لفظ الحق لا لفظ التحصيل لانه لا يترقى
الطلاق التحصيل الاضافى في كل ما يترقى من هذه النقرة فلو انما في قولنا تحصيله جوده اى
نقل جوده في التخرج فانه ساقى الكلام على جوده في التخرج فانما التخرج بانفسه قبل الغاية وقد يقال
كيف يكون قليل الجوده في نفسه وفيه تخرج خلاف الحق وازال الفاعل لا ترى كيف يشبهه حال على صاحب
الادعاء برب انتفاء ذلك التخرج على التخرج وسيله الى تنبيه على عدم جوده انما انما الى الافراد والقبيل
والقبيل الحقيقى فانه فائدة عظيمة لها في مواضع وبيان الحقيقة جوده وان راجع الى الحقيقى والمضى لم يخرج
بالنفس على جوده على الحقيقى لا يتبع اقل هذا القسم وهو قسم الموصوف على الصفة كما يتبع
وقسم الاخر وان كان جائزا لانه غير وارد في الكلام وفيه ان يقرر الحقيقى الادعاءى بحسب كثر في الكلام
العلم كما انه موجود وفيه وان كان حقيقيا كقولنا لا اجد بالآلة **والله** التفسير للحقيقى
وغيره من ذلك عبارة السكاكى كذا وحاصل معنى التخرج الى التحصيل الموصوف عند راجع بولس دون
ومن ثمة ان كونه زيدا لا يوجب له الحق في شأنا او غيرها وقد ذكره في قوله لا اجد له قسم زيدا على
الوصف من غير شئ في قوله عند انما يشعربان المراد هو الحق الحقيقى كما يشعربان ايضا قد مر في قوله
الى قوله غير شئ فان الحقيقى لا يعبر فيه بعتاد اى مع ولا تدره اصلا **والله** لا يشعربان ولا غير اى
لا غير زيد فهو على التقدير من قسم الصفة على الموصوف وهو ان لا يدره لا غير شئ فهو قسم الموصوف على
الصفة ويسر عليك استعماله لا غير في كل المقامات عليها فالظن كونه حقيقيا ادعاءيا وان جاز ان
يعبر قسم الاضافى وكذا ما بعده من الامثلة **والله** معنى تاييم بالغير ان اراد بالحقى متبعا للفظ
كما هو الظاهر في قوله تصادقها على العلم فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو الجبانية ليس الا ان
اراد بغير اللفظ تسمية للاداء المبدول وعلى هذا المضاف الى ان على معنى يعبر ذلك القول كقولنا
ان المطلق الصفة المعنوية وكذا اطلاق التاييم بالمعنى المراد من اللفظ من قبله في الشايد **والله**
يدل على ذات ومعنى في غير الشواهد المراد بالآلة ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والوجه من التعريف الصفة في قوله
الوجه السواد **والله** ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه بل على وجهه لانه يصح على كل شئ وان جرت
بالعرف

بالعرفية شذوا انه معنى حيث يقوم به صوفه لفظا فيما يدل على وجوب التفاضل من الذات والمعنى
المعنى **والله** في قوله **والله** بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بالاشبهه وعلى الذات او لا بد من كل منهما
به قلت ما ذكرته دلالة التسمية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير ممكن لمخرج الوصف في
جواز القسم المجتمعا **والله** المعنى المبدول به عليه الشواهد قلت المراد بالشواهد الذي اضيف اليه غير
التعريف انما هو المعبر في باب التاكيد وهو ان لا يتردد من افراد المتبوع والاجتماع المبدول عليه
بالوصف فيما ذكرته غير فانه بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى انما وان توهم الرجوع والمبدول كونه مبدول
التاكيد كما في قوله فمجدد على كنهه كلهم الجحون الا ان الشرح رده في بحث التاكيد **والله** وكذا اس
النفى والصحة المعنوية التي اهل الفاضل الحقيقى واما الفرق من المعنوية فالظاهر هو الجبانية الكلية او
المعنى الاول بنفس الامر القائم بالغير كما علم والمعنى الثاني هو الذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كما
بذلك الكلام ولما ان تقول ان حمل معنى المعنوية على ما يتبادر من تعريفها كان التباين ظاهرة لا ما ذكر
ان حصل الحقيقى بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثاني لفظ وان حصل اول معنى المعنوية
على اللفظ ايضا على سبيل التوضيح كان النسبتان على ما ذكره كثر ينبغي ان يصار الى الخلف في المعنيين
من عبارة الحقيقى في قول المراد ان المعنى الاول هو ان نفس التاييم بغير المعنى الثاني هو ان ذات ما مع
ذلك الامر لا يترقى فيه بحث وهو ان اللفظ العارض شذوا يصح في عليه معنى قائم بغيره على وجه المبدول
يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فقط يعادق فيه معنى المعنوية فالنسبة بينهما التعميم من وجه
وجه الحكم بالجبانية ولا ينبغي ان اعتبار قيد فقط في الاول من معنى المعنوية تقسنا بعين لا يصار الى طرفة
فقال على جواب **والله** والاول اسبلا ان اعتبار المعنى الثاني مثل ما زيد لا يقوم او قام وغير ذلك من صيغ
يخرج الى ان يقال تعديرا الاقايما وان المقصود عليه مفهوم التاييم لا نفس التاييم ولا ينبغي ان تكلف
فوقه الموصوفه اى معنى على ان التاكيد في جانب المقصود عليه معناه هو اللفظ كونه جزوا وقد تكس
وبغيره انما يدل من جانب المقصود عليه على معنى قهر المحوية على زيد والكون زيدا على اخيل التاييم
على الراجح فيكون من قسم الصفة على الموصوف كذا لا يخرج عن محله **والله** تعديرا احاطا الحكم على الاكثر
حتى يتوجه عليه مكان الاحاطة الاجالية وكفايتها في العقر كما في ليس في الدار الا زيد بل
الصفا او حقيقته خصوصها التفسير فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات واحدة متناهية في
ما سواها مطلقا واما في ليس الدار الا زيد فالحق حاكم **والله** لان زيدا الصفا الوجودية حيث
لان الصفا الوجودية ما يستلزم تقيض احداهما عن الاخر كما في الجسم وسكونه فبذلك كما في قوله
مخوفا في الدار الا زيد بالية حيث لا تقرر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد
الان ضرورة تحقق المحو اى الاضواء فيه فيقال الى العقر غير الحقيقى فالظن في التبين ان يقال
لا واجبات لذات الا الله مع فان قيل التعديري في المثال المذكور ما في الدار ان الازيد لان التعديري
في الاشياء المرفوعة من جمل المستثنى من ذلك فيكون هذا العقر حقيقيا متعديرا لكونه في الدار على وجه

محکم دفت

لانا ووق العطف

[illegible]

وقد خط عليه في نسخة المصحف نسخة الشرح وهو الوجه المناسب للسابق اذ لا يخفى ان معنى التقي والابتن
متفقان فاما ان متحرك قطعي الا ان يقال في معانيه على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا ياباه على ان
من قوله ظاهرة في ان وقوع الامر حاجتها لم يحل التقي في حكم المصحح بفتح زائدة من وقوع امر كاجل
المتقي في حكم المصحح في قولنا ان زيد الا ان يقال لا لا يفتقد حتى انفتح كما في سائر الآيات **فهم** ظاهر كلامهم
تتبعوا جوازها انما قالوا كلامهم لجواز ان يكون المراد بالتقي التقي حقيقة او ما يدل عليه التقي في قوله
الاقتصاص من ذلك بان ان مقتضى الواقع لا يستلزم العلم بمحذور ان يكون المحذور طبعيا او مذكرا او محض
القائفة لذلك غاية ما يقال لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وذكره ابراهيم بن حنبل فيمكن ان يقال ان
الوصف مختصا ببلد صوفي في قوله انهم اليه بيان ذلك ان مقتضى لفظه في قوله لا عليه كان غاية في انما
الاقتصاص من القافية في تخرج التقي على اللفظ **واما** اذا استعمل الامر من جهة فائدة فالمراد من
فهم الا ان يسمع من فعل في ثباته الى ان لا يراد بالسما في اللفظ ما يكون مغروبا بفعل المصنف فان قلت
كان الحكم معلوما لكل احد فاما القافية في القافية واللفظ الذي يقتضي كون حكم المحذور طبعيا او مذكرا
انما كان الذي يسيور في الشرح على ما علم من الدليل لا يخار واد مراد مقتضى اما التقي حقيقة في
ما ذكره انما انشأ القافية على سبيل اعتبارها على حكاية قولنا في قوله على السبيل بعد كل بعد
وكذا انما كان الشرح بوجه **فهم** فكان ملائمة على التقي اضعف من انما اعتد به من مقتضى ما ذكره في
شرح التقي من ان ملائمة التقي على التقي اقوى من ملائمة التقي على التقي في قولنا انما مراد
هو التقي على مقتضى **فهم** وقد عرفت من كلامه ان في كل منهما ضعفا من وجه وهو ان قوله في انما
باعتبار ان ملائمة التقي على التقي اضعف من مقتضى التقي في التقي باعتبار ان التقي من مقتضى ما ذكره في التقي هو
ادخل في التقي او لعدم احتياجه الى التقي في التقي وانت خبير بان كلامنا لا يستلزم على قوة وضعف
لم يثبت بما ذكره ما دام ان مقتضى التقي على التقي اضعف من مقتضى التقي في التقي فان قلت قوة التقي
باعتبارين كما انشأ التقي في وجه التقي على ما ذكره في التقي اضعف من مقتضى التقي في التقي على
جمل التقي الى التقي في القوة تارة والاحتياط الى التقي في الوجه سببا اخو لا يفتقد في التقي
فهم ما انت عليه في التقي المستلزم المستلزم على التقي في التقي على مقتضى التقي على مقتضى التقي على مقتضى التقي
المستلزم وفيه بحث لان الكلام في التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح حسن الكلام او لا بالتقي
بلا التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
مع تقدم ذكر التقي على التقي كما يدل على التقي في التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
ما لا بد من في جميع النظم فلا وجه لتخصيص وجه التقي بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
انما والامر انما يظهر من مقتضى كلام **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
مراده من التقي انما يظهر من مقتضى كلام **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
جعله قافيا وكما انما يظهر من مقتضى كلام **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح

لذلك ينبغي ان يراعى قيد **فهم** والمكتوب كانه غالبا لعدم جعل التقي على التقي لان اعتبار التقي على التقي
فهم اما انما يتبع بطريق التقي فيكون على وفق كلامهم كلام التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
انفسهم على البشرية بل انما يتبع بطريق التقي فيكون على وفق كلامهم كلام التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
الخصم هذا ويكره انما التقي على ظاهره بان يقال ان مقتضى التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
مقصودون على البشرية لا يقتضون انما التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
انما عليه ملك وانما التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
لا يقتضون انما التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
فهم الا انما التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
ذلك لان اسم التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
تظم الله في سورة يس انما التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
متردد من الصدق واكثر من مقتضى **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
كلام الشرح ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين من الصدق والتقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
السبب من الذي يوظف في التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
في اخذ التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
الا كمال الذي اوردته على مقتضى **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
يكون المراد من التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
مشتوبا بصواب **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
مشتوبا للحكمان مع الاحتياط في ان مقتضى **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
لان التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
معلوم يعلم المحذور بقرينة على فهم كلام الشرح فلا فائدة اذن في التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
والمتن التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
استقرت اه معقول التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
جزء اذا كان في التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
بالعقل **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
وجرت انما مقتضى **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
حاصلا اذا اريد بالتقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
قال التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
للمعنى من التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح
مطلق التقي على التقي **فهم** قد جاء عنه بالشرح **فهم** قد جاء عنه بالشرح

المحكمة:

هو السعدي

في الظلمة

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

قال وانما منع جعل زيد عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا للحدوف مقدم وان لم يكن الفعل
بعد من مفعول لا بضمير او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا لا يحتمل بل لغرض آخر لكن ذلك ليس
متمم ولم يمنع فعليا او كما يكون معنى قولنا الله لان التقديم يستدعي حصول التصديق بفعل الفعل كاستدعي
ذلك بالنظر الى الاسم الا على ما يرد عليه حتى لو كان التقديم لجزء وان تمام كيف ولو لم يوجد احتمال
التخصيص للكان المثال المذكور مستغنى لا بضمير **والاحتمال** ان يكون رجل فاعل فعل فخذوف كنه بعد فتح
بلوازان يكون مجيء اس كوخا بمعنى قد في الاصل كما سيجي الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن عليه التبع
مخصصا عند السكاكي فبادركه في عبارة بعد الاختصار حيث قال ولا اختصاص بالتصديق في فعل زيد
عرفت الا ان يقال لا اختصاصه لا لا اختصاص بل لغرض آخر **والاحتمال** ان يكون الالف بالفتح والهمزة
العين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والياء حاقرا ما كده وعين بذي خديرة الابرص وحسن الى الالف
الالف حرف حنت بالتحقيق على ما تروى وعطف حرفي نحو ضوا حقا والتشديد بمعنى اشتقت من حن
حين حين **والاحتمال** ان تغرب زيد وهو اخوك المراد من الاحوة الصدوق وانما في الاحوة الحقيقية والآلة
الاجلة الالهية صا لا مذكورة فلم يزد دخول الواو عليها كما تقرر في **الاحتمال** انما يرد على البت القضا
الحرم والاحتمال يستعمل في كمال الصنيع وهو النزاع الشفوي وقضا بزي بالرفع والنصب اذا فوه يكون
فاعلا بالياء ومفعولا بالكان جالبا ويكون القضا بمعنى الحكم والتقدير المعنى ما غسل العار عنى يستحال
البقي في الاعداء اني حال جلب حكم الله على الشيء الذي عليه واذ انصبته يكون مفعولا بالياء وفاعلها
جالبا ويكون المراد بالتصديق الموت المحموم والعدو المقتدر والمعنى جالبا الموت على جالبه وبعد البت المذكور
هو اذ لم يكن داري واجعل يدي في الموضع الذي في الموضع حاصلا ويصغر في عينه ما يدي اذ انت مني
بادر اكل الذي كنت طالبا به رادي انكر داري واجعل يدي في الموضع الذي في الموضع حاصلا ويصغر في عينه ما يدي اذ انت مني
لحق العار ويغفر عني اتفاق تلاذي اياي ما لي التقديم عند المظان في عيني جائزة للمطابقة المذكورة في الحال
من ان الحال الذي في عينه والحال الذي في يدي في الاستقبال ان تنافي حقيقة الا انهم يشعرون
الاستقبال في صدر الجمله الجاهلية للناس في كسبية الظاهر في الجمله ولو عيب اللفظ **والاحتمال** ان يكون يدي على حمله
لانه يدل على وجوب تجرد الجمله الجاهلية على تجرد الفعل المقيد بالكان كما هو من اختصاصه
قال زيدا اختصاص لان الاستقبال مطلقا نوع اختصاصا بفعل كما عرفت في **الاحتمال** ما هو صورة
وكما هو ان يكون موصوفا بالجمله **والاحتمال** ان يكون خلافا له بحيث لانه غار ما علم الفعل
اذا دخلت على المضارع تخصصه بالاستقبال لا يلزم من زيدا اختصاصا بالمضارع ولا كونه دخلا
عليه اكر زيدا دخلا على الكسوة غير ما حتمت ما ذكره ونظيره ان قد تغرب الى فني من حال لا يلزم
منه كون دخوله على الماضي اكر زيدا دخلا على المضارع دخا ما يمكن ان يقال زيدا ان الوضع
وضعا لا يتغيرا من غير محال لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال **والاحتمال** ان يكون هذا العرض
مخصصا بفعل الكلام بدخل **والاحتمال** ان يكون التثنية والثالث فاعلا للفعل التي قد جازى الالف في الالف

الاستغفار

۱۰۰

خادم

پیشکش

[illegible]

عقلمند

توضیحات

وادخل في التقييم ان اجيب بان مراد المعنى ان هذا الكلام قد يقال امر عظيم ثم فقد عظم المظهر على ان
 يعني وعند عظيم القول يقال قاله غيره وهذا لا يمنون ان يكون للتأكيد كمنه نقضاً العام وفيه **قول**
 المستسطار الى جانب المعنى الاول وما بعده والى الصبار على ما يبنى وحسب ان المراد على الصبر **قول**
 وقول الحاشي ذكر ان شيئا من هذا اليت من ايها فقيده اذ المراد لم يدنس من الدم عرصة وقيل وحسب كما
 المرز ما في كتابها جهام ولا فيها بعد تحليل وبعده اذ هو مناهم خلاصا سيد قول بالقال اكرام فقول الحكم
 السج لا ما فيه **قوله** **المن السج في علم البيان** قد اشبه في النص الاول الى ان المراد من النص المعاني اللفظ
 او المضاف في هذا العلم الاول والى فليكن **قوله** هو علم يعرف به مراد المعنى الواحد او در وعلى هذا يعرف
 انه يعنى ان يسكن كل فرع في علم البيان مراد الى معنى كان في طرق حمله في وضعه الدلائل مع جميع
 ليس لانهم بين المعنى الاول لانهم واحد فقط والجواب ان شأ هذا الابرار ان مراد باللائم مالا
 يتبع انما كان تصور على هذا اصطلاحا لمقول كمنه في ان المراد من ذكره وجوهها ليس انهم بالمعنى
 العلم فليس العلم بالتقوى على ما ليس المراد بالعلم الا ذلك احتياجا الى تقدير التعلق بالضرورة داعية
 الى التفسير ليس كذا شرح هذا التفسيرنا على ان الادراك المعنى ان العلم هو في الحق الاخر حقيقة
 عرفت او اصطلاحية او مجازية مشهورة وكل منها ان لم يشرح هذا أصل الفهم على حقيقة التقدير فلان العلم ان
 لا شرح عليه على ان فروع علم ارباب السليمة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد والادراك المتعلق
 قال انهم يعلمون القواعد منفردة وان كانوا يعتبرون مقتضياتها في الممارس بل يتقدم وانما على تقدير حمل على
 الملك فلا تدبر **قوله** مراد بالمعنى الواحد على ذكره التوفيق قال الفاضل الحاشي شرح المعنى يريد بالمعنى الواحد
 معنى واحد مركب او في في مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار الركس فلما عرفت من انه لم يجوز كونها بالادراك
 المفردة بغيره للمسايع حايها بالافراية جدر من زعم الدور كما هو المشهور اما اعتبارها على المطابقة
 فلما مر ان البيان شعب من علم الحق لانه باقتضى على وجه كل من كيفية افادة الركس فيها أصنافا للبحث في
 الحكم من افادتها اما انتهى كلام وفيه بحث لان لزوم الدور على يد السكاكي انما هو في افادتها
 الحقيقية الوضعية المراد بالمعنى هذا ما هو علم من الحقيقة والمجازي وايضا انما هو في الوضعية الشخصية
 لا النوعية والافان لم يكن موضوعه نوعا ايضا **قوله** على مراد وكل معنى يدخل في قصد الحكم قبل النفاذ يقول
 على مراد لا يبرر لان الادراك واقع في التعرف فاعلا يعرف وانت خبير بان ما ذكره الشيخ تغيير للزوم
 لان حرف الابرار لا يتقدم الاقدار على صحة فان قلت انك تقصد اليها غير شاهدة عرفا وانما على عقل
 فكما ان الاطاط بالاتباع عقلها حال كذا الاطاط بالاتباع عرفا فكيف تقدير علم البيان على احاطتها
 قلت لا اتحاد في الاطاط بالاتباع على ما لا كما في سائر العلوم **قوله** مراد بمعنى قولنا زيد هو اولاد
 بل مع كل ما لا يحفظ ويعقد اليه بل لا يتفق المعنى فاستعمل العلم بكل ما لا يعلم البيان في بيان كلامه
 على ان مراد من هذه الكلمة عرف الابرار لانه كان عالما بالبيان لم يسكن كل فليس المراد المذكور
 علم البيان بل هو العلم بالبيان على ما لا كما في سائر العلوم **قوله** مراد بمعنى قولنا زيد هو اولاد
 علم البيان بل هو العلم بالبيان على ما لا كما في سائر العلوم **قوله** مراد بمعنى قولنا زيد هو اولاد

411.

الايراد المذكور بوجوه العلم بعلم البيان فثبت **الاول** ان كل واحد من معنى البنية الى ما لا يوضح
 منه فان قلت على ايراد المعنى بطريق في نهاية الموضوع وبطريق اخر في نهاية النفاذ فاعلم
 البيان مع عدم صدق التفرقة عليه اذ لا موضوع في نهاية مراتب النفاذ ولا خفاء في نفاذ
 الموضوع فقلت القدرة على ذكر بدون القدرة على ايراد بطريق متوسط بين النفاذ وغير
 مسلم فلا اشكال وتسلم فلان ان لا موضوع في نهاية مراتب النفاذ ولا خفاء في نهاية مراتب
 الموضوع لان اصل الدلالة لا لا موضوع ما وكذا اصل اللاحق على حكاية ما لا لا موضوع كالمعنى
 اللفظ والعلم بالوضع **والثاني** ان بعضنا واضح الدلالة قبل الموضوع منه المدلول وصفه الدلالة
 تبعا وقبل منه لخالصا فيها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة **والثالث**
 الى ذكر حكاية بل لا وجه له لان النفاذ من حيث ارضاء لا يدخل تحت القصور والارادة اولها بالآ
والرابع في تلك الاقدار على ان يخرج الملك المذكورة عن كونها شاملة لعلم البيان وجزا من سماء
 والا فالحكاية البنية الى معنى واحد لا يصدق عليه بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جمع
 المتماثل داخل تحت القصور والارادة من جعلها النفاذ **والرابع** في تلك الاقدار على ان يخرج الملك المذكورة عن كونها شاملة لعلم البيان وجزا من سماء
 الواحد لان البيان ليس من معرفة ايراد المعنى المذكور بل من معرفة ايراده ووجه صحة ذكر التعريف
 ان يحل على التجوز بذكر الحبيب وهو المعروف بالارادة السبب هو الاصول والقواعد والملك الحسية
 من تلك الاصول وتوضيح حال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاول **والثاني** في تلك الاقدار على ان يخرج الملك المذكورة عن كونها شاملة لعلم البيان وجزا من سماء
 اقتضاه في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على معنى من اصله اشارة الى اخصار معنى اللفظية
 كما دل عليه العمل المحض في خاتمة شرح المطالع والمجاز على ما صح به الاستدلال في شرح المطالع وغيره
 من المتعقبات ووجه الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان ارض المستمع للنفث الطبيعية في الرقص
 على مناهجها بل على تأنيدها تلك النفثات في نفس ذلك الرقص على ان طبعه تبين ان سر تلك النفثات
 اذ انما سر من طبعها احوال ملاية الاصوات وقس على ذلك ومن بعض الاوضاع لوجه التام
 وحاجبه عندئذ **والثاني** ان يكون الموضوع حار فيها اولاً وقد حتمت الدلالة الوصفية العقلية
 في لفظ واحد ببنية الى مدلول واحد كذا اعتبارين مثل قول القائل من واد الجوارحاني **والثاني**
 بحسب معنى الطبع اي طبع الافضل لو طبع اللفظ او طبع الـ مع كاحقة العمل الخشعي خاتمة
 شرح المطالع **والثاني** ان يكون الموضوع حار فيها اولاً وقد حتمت الدلالة الوصفية العقلية
 بل على التحسين الذي يدل على الوصف فهو بالضم **والثاني** ان يكون الموضوع حار فيها اولاً وقد حتمت الدلالة الوصفية العقلية
 فهم معنى اللفظ عند اطلاقه بنية الى منه هو عالم بالوضع فالافضل المحض في خاتمة شرح المطالع
 مستطرازا فاعلم من عبارة الشافعي طرأ العلم باللفظ وهو التسمع فكل ارض النفاذ وطرق
 العلم بالمعنى باللفظ وحل ارضه التسمع وفي بحث من وجوه الاول اطلاق جمع طريق العلم باللفظ
 في ارض النفاذ **والثاني** ان يكون الموضوع حار فيها اولاً وقد حتمت الدلالة الوصفية العقلية
 فهم معنى اللفظ عند اطلاقه بنية الى منه هو عالم بالوضع فالافضل المحض في خاتمة شرح المطالع
 مستطرازا فاعلم من عبارة الشافعي طرأ العلم باللفظ وهو التسمع فكل ارض النفاذ وطرق

٢٤
: وارا دة

تتعلق المشتكلات وجميع المشتقات ذكر الشيخ في الشفا ان البرودة محم من المشتكلات
 وغير المشتكلات وهذا هو الظاهر على كون هذه الاربعة من الملبسة نذير لبعض
 من الحكماء واما عند غيرهم فاللبسة استواء وضع الاجزاء والخشونة وعدمه ولب الالبسة
 النسبة والصلابة هي الاستعداد الشديده نحو الافعال في من الكيفيات الاستعدادية وليس
 عدم الصلابة عامه شانه ذلك كما بيند والتحقيق الجفاف قال المصلح الحنفي البنية هي الطرية
 الجارية على سطوح الاجسام والجفاف ما يتقاربها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجرير بان البنية
 بمعنى الرطوبة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا ولانها
 هذا المعنى وصف الرطوبة بحر ما يخاف على سطوح الاجسام وهذا هو المراد مما ذكره الحنفي من
 والمدكور في تلك الحواشي معنى اخر والظاهر والكتا في الشهود ان الظواهر التي تضمن
 الملبسات بمعنى رقة القدم والكتا في التي بعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم الملبسات
 بهذا المعنى غير الرطوبة وكذا الكتا في من البنية على استعمال موضوعات ما ارادوا صوغها



Süleymaniye - İstanbul	
KİT.	Hacı Beşir Ağa
Yanı . . .	
Eski Kayı No	557